العدد السادس عشر
السَّنة الثَّامنة - المجلد الثاني

رجب ١٤٤٦هـ
يناير ٢٠٢٥ م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية محكمة، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد ١٦
وقف السنة والتراث النبوي

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

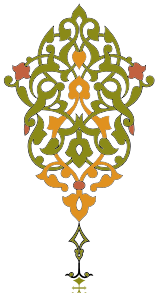

مجلة التراث النبوي

١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

eISSN 2785-8499

العدد السادس عشر
السنة الثّامنة

رجب ١٤٤٦ هـ
يناير ٢٠٢٥ م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

رئيس التحرير

أ.د. محمد بن علي الغامدي

مدير التحرير

د. حماد بن مهدي السلمي

نائب مدير التحرير

د. ماجد بن محمد الجهني

هيئة التحرير

أ. د. عبد الله بن محمد الشهري

د. عبده بن كدَّاف الكد

د. إبراهيم بن محمد الغامدي

د. نور الدين الحميدي

د. عبد المجيد بن عمر الزبيدي

د. نبيل بن أحمد بلهي

د. سيد عبد الماجد الغوري

د. هيفاء مصطفى يوسف الزيادة

د. خلود محمد حسن زين الدين

الهيئة الإستشارية

أ.د. سامي رياض بن شعلال (الجزائر)

أ.د. عبد الله محمد حسن دمفو (السعودية)

أ.د. فواز بن عقيل الجهني (السعودية)

أ.د. محمد أبو الليث شمس الدين (الهند)

أ.د. نجم عبد الرحمن خلف (العراق)

أ.د. نظام اليعقوبي (البحرين)

أ.د. ياسر أحمد علي الشمالي (الأردن)

أ.د. يونس ضيف (المغرب)

وقف السنة والتراث النبوي

قواعد النشر العامَّة في المجلة

١. ألا يكون المقال قد نُشر من قبل في كتاب أو مجلة، أو غيرها من صور النَّشْر.

٢. وأن يكون إضافة للتراث النبوي مع مراعاة مجال التخصص بالمجلة.

٣. **مادة النص**: تُقَسَّم إلى فقرات، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزامًا دقيقًا، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطًا كاملًا، وكذلك ما يشكل من الكلمات، بحيث يُدَقَّق المقال لغويا بشكل جيِّد.

٤. **الهوامش**: يلتزم في تحريرها التركيز الدقيق، حتى لا يكون هناك فضول كلام، وترقم هوامش كل صفحة على حدة، ويراعى توحيد منهج الصياغة.

٥. **ثَبَتُ المصادر والمراجع**: يراعى في كتابته اسم المصدر أو المرجع أولًا، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقّق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم اسم البلد التي نشر فيه، فَدَارُ النشر، وأخيرًا تاريخ الصدور.

٦. **حجم المقال**: ينبغي أن لا يزيد عن ٢٥ صفحة كبيرة، وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات.

٧. **مقاس الصفحة**: أن يكتب المقال على الكمبيوتر برنامج word، بحيث يكون مقاس الصفحة هو A4، بخط Traditional Arabic والهوامش ٢,٥ سم من جميع الجهات، حجم الحرف (١٤) والمسافة بين الأسطر مفرد.

٨. يرفق المحقق أو الباحث كتابًا مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر.

٩. يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه، خلال مدة أقصاها ٣ أشهر.

١٠. **التحكيم**: تخضع المقالات للتقويم من قبل محكمين متخصصين، مع مراعاة السّرية في عملية التحكيم. وإذا رأت المجلة أو المُحَكَّم إجراء تعديلات أساسية، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها، وتنتظر وصولها، فإن تأخرت تأجَّل نشرها.

المُحتَوَيات

مصطلح الحديث

مفهوم مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان (٦٢٨هـ) ١١

د. عبد الباري بن حمَّاد الأنصاري **١٢-٦٠**

علل الحديث

الأحاديث التي نص العلماء فيها على خطأ عبدالرزاق بن همام الصنعاني في روايته عن معمر بن راشد -جمعًا ودراسة- ٦١

د. عبدالرحمن بن أنيس بن أحمد جمال **٦٢-١٢٧**

التخريج

أثر التخريج في اكتساب الملكة الحديثية ١٢٨

د. محمد بن عبد الله الاطرش **١٢٩-٢٠٤**

دراسات منهجية

أثر الإمام علي بن الحسين بن الجنيد الرازي في كتاب العلل لابن أبي حاتم ٢٠٥

د. مصطفى محمد محمود سيدات مختار **٢٠٦-٢٧٥**

الجرح والتعديل

الشبه الواردة حول عدالة الصحابة والرد عليها ٢٧٧

أ.د. عبدالله بن محمد منصور آل الشيخ **٢٧٨-٣٣٣**

تحقيق التراث

حاشية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة على صحيح البخاري تحقيق وتعليق ٣٣٥

د. عبد الحي مغاري صنهاجي **٣٣٦-٣٨٩**

الافتتاحية

بقلم رئيس التحرير

الْحَمد لله الَّذِي جعل أهل الحَدِيث فِي الحَدِيث وَالْقَدِيم نخبة خلقه، وحباهم بالإجلال والتعظيم، وَأَشْهد أَن لَا إِلَه إِلَّا الله وَحده لَا شريك لَهُ، شَهَادَة تنجي قَائِلهَا من نَار الْجَحِيم، وتوجب لَهُ الْفَوْز بجنات النَّعيم.

وَأَشْهد أَن سيّدنا مُحَمَّدًا عَبده وَرَسُوله، الْمَبْعُوث بِالدّينِ القويم، والصراط الْمُسْتَقيم، صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، وعَلى آله وَصَحبه المخصوصين بالفيض العميم، ثم الحمد لله الذي جعل أهل السنّة أنجما يقتدى بهم في كل وقت وزمان وزين بالاهتداء بهم كل مكان، ثم الحمد لله الذي جعل أهل السنة أعلم الناس بالحق وأرحمهم بالخلق، ثم الحمد لله الذي جعل أهل السنة أهل الحق هم الوسط بين الطرفين وهم الفيصل عند تنازع المختلفين، والصلاة والسلام على نبينا محمَّد سيد ولد عدنان، وعلى آله وأصحابه ما تتابع الملوان، وبعد: فهذا هو العدد السادس عشر من (مجلة التراث النبوي)، يصدر في غرة شهر رجب الفرد من سنة (١٤٤٦).

وقد حفل هذا العدد بموضوعات قيمة، وأبحاث رصينة، وهي على النحو الآتي:

♦ (مفهومُ مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان (ت:٦٢٨هـ)) لفضيلة الدكتور عبد الباري بن حَماد الأنصاري الأستاذ بقسم علوم الحديث بكلية الحديث الشريف الجامعة

الإسلامية - المدينة المنورة. وعضو مجلس أمناء "مجمع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود للحديث النبوي الشريف". وقد أجاد فضيلته أيما إجادة، وقدم للمكتبة الحديثية إضافة علمية قيمة، غير أني وددت لو أثبت في البحث كلامه حول الرواة - محلّ الدراسة-، لتتم الفائدة، غير أنه اعتذر عن ذلك بطبيعة مثل هذه الدراسات التي تُنشر في المجالات العلمية - وله ذلك-، غير أني آمل أن يتيسر لفضيلته نشر دراسته الموسعة بين الباحثين والدارسين، ليفيدوا منها من خلال قنوات النشر المتنوعة.

♦ (الأحاديث التي نص العلماء فيها على خطأ عبدالرزاق بن همام الصنعاني في روايته عن معمر بن راشد - جمعًا ودراسة-) لفضيلة الدكتور عبدالرحمن بن أنيس بن أحمد جمال الأستاذ بقسم قسم علوم الحديث بكلية الحديث الشريف

الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة. وقد أحسن فضيلته في اختيار الموضوع، ثم أحسن في تناوله، ودرسه، ولعل الباحث وفقه الله يقوم باستقراء تامٍّ لمادة البحث، فقد وقفت عرضًا على بعض المواضع التي فاتته، وسأكتفي بالتمثيل بأحدها، وهو ما رواه الإمام أبو عيسى الترمذي في العلل الكبير (ص: ١٩٩) (٣٥٢) عن حسين بن مهدي، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن سفيان الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر». ثم قال: (سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: لا أعرف أحدًا روى هذا الحديث عن معمر غير عبد الرزاق، وعبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به)". ورواه البزار (٨٥٧٦)، وقال: "هذا الحديث لا نعلم له إسنادا عن أبي هريرة أحسن من هذا الإسناد، ولا نعلم شارك عبد الرزاق في هذه الرواية بهذا الإسناد أحدا".

♦ (أثر التخريج في اكتساب الملكة الحديثية) لفضيلة الدكتور محمد بن عبد الله الأطرش الأستاذ بقسم التاريخ والتراث كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس. وهو بحث قيّم، نبه على قضية هي من الأهمية بمكان، فعلم التخريج علم حيٌّ، وروحه ولبّه، بل ثمرته وغايته، أبعد من مجرد حفظ قواعده النظرية، وترديدها دون تطبيق لها، وممارسة عملية، يُعرف من خلالها: ما تصح نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما كان بخلاف ذلك، فيُطّرح.

♦ (أثر الإمام علي بن الحسين بن الجنيد الرازي في كتاب العلل لابن أبي حاتم) لفضيلة الدكتور مصطفى محمد محمود سيدات مختار الأستاذ بقسم علوم الحديث بكلية الحديث الشريف الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة. وهذه التفاتة لطيفة من فضيلة الباحث وفقه الله، فإبراز أثر هذا الإمام (ابن الجنيد) في كتابٍ، مثل علل ابن أبي حاتم نافعٌ، وماتع، فأذهان الكثير من الدارسين علق بها أن مادة كتب الإمام أبي محمد ابن أبي حاتم الرازي مستقاة من سؤالاته لوالده الإمام أبي حاتم، والإمام أبي زرعة الرازيين، رحم الله الجميع، وقوام مادة البحث (١٧) نقلاً نفيسًا، قام على خدمتها خدمة جيدة، فجزاه الله خيرًا.

♦ (الشبه الواردة حول عدالة الصحابة والرد عليها) لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله بن محمد منصور آل الشيخ الأستاذ بقسم الدراسات الإسلامية، بكلية التربية بجامعة بيشة. وهو بحث قيّم، والحاجة ماسة لتناوله، والتذكير به، فخصوم السنة لا يجدون لهم مطعنًا فيها إلا من خلال الطعن في حملتها العدول، وهم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورضي الله عنهم، وجزاهم عن الإسلام وأهله خيرًا.

♦ (حاشية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة على صحيح البخاري تحقيق وتعليق) لفضيلة الدكتور عبد الحي مغاري صنهاجي

قسم الحديث النبوي وعلومه كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس المغرب جامعة سيدي محمد بن عبد الله. وشكر الله لفضيلته اختيار هذا المخطوط النفيس، وخدمته الخدمة اللائقة به، وما زال طلبة هذا العلم الشريف، وشداته، يتشوّفون إلى رؤيته بهذه الحلة القشيبة، فشكر الله سعيه، وأجزل مثوبته.

وبعد: فهذه خمسة أبحاث نفيسة، وتحقيقٌ لمخطوط قيّم، أجاد فيها أصحاب الفضيلة الباحثون، كما أجاد الأساتذة المحكمون في إجازتها، وتحكيمها، ثم أجادت إدارة التحرير باستكمال طباعتها، وصفّها، ليكون هذا العدد بما فيه محتوى علميٍّ، وفنيّ حلقةً من سلاسل مجلتكم التي ذهبت بحمد الله تعالى أولاً، ثم بجهود فريق العمل مذهبًا بعيدًا في التجويد، والإتقان، ثم في حصولها على أعلى معايير النشر العلمي، استحقت معه - بفضل الله- أن تكون في مصافّ المجلات العلمية المحكمة على مستوى الوطن العربيّ. وما اشتمال هذا العدد على أبحاث مشرقية، وأخرى مغربية، ثم تنوع المؤسسات العلمية التي ينتسب إليها الباحثون من أصحاب الفضيلة إلا عنوان هذا التميّز، وعلامة هذا الانتشار.

ولا أنسى في ختام هذه الكلمة أن أشكر - بعد شكر الله تعالى- أصحاب الفضيلة الذين وثقوا في مجلتهم، واختاروا أن تكون وعاءً لتحكيم، ونشار نتاجهم العلميّ، ثم أجدد الدعوة للجميع، بأن المجلة منهم وإليهم، وتسعد بتلقي أبحاثهم، ومشاركاتهم في حدود اختصاصها. والحمد لله رب العالمين.

رئيس التحرير

أ د محمد بن علي بن صالح الغامدي

١غرة رجب (١٤٤٦هـ)

مصطلح الحديث

باب يعنى بدراسة قواعد علوم الحديث، واصطلاحات المحدثين

مفهوم مجهول الحال
عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان (٦٢٨هـ)

د. عبد الباري بن حمَّاد الأنصاري
قسم علوم الحديث
كلية الحديث الشريف
الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2025.1

ملخص البحث

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

وبعد. يختص هذا البحث بمصطلح متداول عند الباحثين في علوم الحديث وعلم الجرح والتعديل على وجه خاص، وهو مصطلح «مجهول الحال»، مقيَّدًا باستعمال الحافظ أبي الحسن ابن القطان رحمه الله له، وهو أحدُ كبار الحفاظ في عصره، الذين كثر كلامهم في قضايا الجهالة ومصطلحاتها، وإطلاقِ وصف المجهول ونحوه على عدد كبير من الرواة.

فاستقرأ البحث الرواة الذين وصفهم بهذا الوصف، وعرَّف بمراد الحافظ أبي الحسن ابن القطان في إطلاقه جهالة الحال عليهم، وبيَّن الفرق بين مراده ومراد غيره من الحفاظ.

كما تضمن البحث دراسة نماذج تفصيلية لأولئك الرواة، والراجح في حالهم.

واشتمل البحث على مقدمة وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وثَبَت المصادر والمراجع.

أما المقدِّمة: فتشتمل على: أهمية البحث وأسباب اختياره، ومشكلته، وحدوده، والدراسات السابقة، والمنهج الذي سرتُ عليه.

والتمهيد: فيه مطلبان: **المطلب الأول**: تعريف موجز بالحافظ أبي الحسن ابن القطان وكتابه بيان الوهم والإيهام. و**المطلب الثاني**: في المراد بالمجهول لغةً واصطلاحًا.

وأما المبحث الأول: **ففيه** قضايا الجهالة عند الحافظ ابن القطان.

المبحث الثاني: في مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان.

وخلص البحث إلى أنَّ الحافظ أبا الحسن ابن القطان يرى أن مجهول الحال هو: الراوي الذي رَوى عنه واحدٌ لا يُعلم روى عنه غيرُه. إلا أنه قد يتوسع في بعض الرواة ويدخل حتى من روى عنه جماعة، إذ العبرةُ عنده في الوصف بجهالة الحال فِقدان التوثيق أو التجريح، ولا أثر كبير لديه لقضية عدد الرواة.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الكلمات المفتاحية: (جهالة الرواة، ابن القطان، المجهول، مجهول الحال).

Abstract

Dr. Abdul Bari bin Hammad Al-Ansari
Department of Sciences of Hadith
Collage of the Noble Hadith
Islamic **University** of Madinah.

Praise be to Allah alone, and peace and blessings be upon the one after whom there is no prophet, our Prophet Muhammad, and upon his family and his companions.

This research focuses on a term commonly used among researchers in the Sciences of Hadith and the Science of Criticism and Praise, specifically the term "majhul al-haal" (unknown status). It is limited to the usage of the term by the Al-Hafiz Abu al-Hasan ibn al-Qattan (may Allah have mercy on him), who was one of the prominent scholars of hadith of his time, whose speech concerning applying the term "unknown" and its terminologies was numerous, and who applied the description of "unknown" and other similar terminologies to a significant number of narrators.

The research examines the narrators described by this term, clarifies what Abu al-Hasan ibn al-Qattan meant by the term "unknown status" when applying it to them, and clarifies the difference between his intent and that of other scholars of hadith. It includes a detailed study of examples of these narrators and the most likely state of their status.

The research consists of an introduction, a preface, two main sections, a conclusion, as well as a bibliography.

The introduction covers: the importance of the research, the reasons for choosing it as a topic, the problem it addresses, its scope, previous studies concerning the topic, and the methodology followed.

The preface contains two sub-sections: **the first of which** provides a brief biography of Abu al-Hasan ibn al-Qattan and an introduction to his book Bayaan al-Waham wal-Eehaam. **The second sub-section** discusses the term "unknown" as used both linguistically and technically.

The first section discusses: issues pertaining to being classed as "unknown" according to Ibn al-Qattan.

The second section covers: the concept of "unknown status" according to Abu al-Hasan ibn al-Qattan.

The research concludes that Abu al-Hasan ibn al-Qattan (may Allah have mercy on him) views that the term "unknown status" refers to a narrator from whom only one person has narrated, and it is not known whether others have narrated from him. However, the description may be extended to include narrators from whom multiple people have narrated, as the key criterion for describing someone as "unknown" is the lack of praise or criticism, rather than the number of narrators being of great significance according to him.

And Allah knows best. May Allah send peace and blessings upon our Prophet Muhammad, and upon his family and companions.

Keywords: Unknown narrators, Ibn al-Qattan, unknown, unknown status.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد.

فإنَّ من شروط ثبوتِ الحديث المعرفةَ بحال رواته عدالةً وضبطًا، كما أنَّ الجهلَ بهما من القوادح في ثبوته، ولذلك كانت مسألة «الجهالة بالراوي» من المسائل الحديثية التي تناولها علماء الحديث كثيرًا، وبينوا أنواعَها ومصطلحاتِها وأحكامَ رواتها.

إلا أن بعض مسائل الجهالة ما زال يعتريها بعضُ الجهالة[1]؛ لدقتها وكثرة فروع القضايا التي تتعلق بها.

وكان الحافظ أبو الحسن ابن القطان - رحمه الله - أحدَ كبار الحفاظ في عصره، الذين كثر كلامهم في قضايا الجهالة ومصطلحاتها، وإطلاقِ وصف المجهول ونحوه على عدد كبير من الرواة.

وتنوعت تلك العبارات التي يُطلقها في الحكم بجهالة رواة الأحاديث، فمرة يقول: «فلانٌ لا يُعرف»، ومرةً: «مجهول»، ومرةً: «مجهول الحال»، ومرةً: «مستور».

واعتمد أحكامَه واستفاد منها الحفاظُ الكبار من علماء الحديث، في كتب تراجم رواة الحديث وغيرها: كـ «إكمال تهذيب الكمال» للحافظ مُغُلْطاي، و «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي، و «ذيله» للحافظ العراقي، و «تهذيب التهذيب» و «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر.

---

(١) الجهالة هنا بمعنى الغموض.

وكذلك كتب تخريج الأحاديث كـ «نصب الراية» للحافظ الزيلعي، و «البدر المنير» للحافظ ابن الملقن.

فنظرًا لتنوع عبارات الحافظ أبي الحسن ابن القطان في وصف الراوي بالجهالة، وإشارته في بعض كلامه في كتابه «بيان الوهم والإيهام» إلى أنَّ لها معانيَ اصطلاحية خاصة، اخترتُ أن يكون موضوع هذا البحث بعنوان:

«مفهوم مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان (٦٢٨هـ)»

أهمية البحث وأسباب اختياره:

١ـ أنَّ مسائل جهالة الرواة وأحكامها من مسائل علوم الحديث الدقيقة، التي ما زال بعض جوانبها يحتاج إلى دراسات تُجلِّي ما فيه من غموض.

٢ـ معرفة اصطلاح الحافظ أبي الحسن ابن القطان في إطلاقه جهالة الحال على رواة الأحاديث.

٣ـ توضيح الفرق بين مراده في إطلاق هذا المصطلح ومراد غيره من الحفاظ.

٤ـ بيان أثره فيمن جاء بعده من علماء الحديث في قضايا الجهالة.

مشكلة البحث:

يقف المطَّلِع على كتاب «بيان الوهم والإيهام» أو الكتب المستفيدة منه كَـ «إكمال تهذيب الكمال»، و«ميزان الاعتدال» و «تهذيب التهذيب» على حكم الحافظ ابن القطان على عدد من الرواة بقوله: «مجهول الحال»، فما مراده بهذا المصطلح؟ وما صلته بإطلاق «مجهول الحال» عند الحفاظ الذين جاءوا بعده؟ وهل لعدد الرواة

عن الراوي أثرٌ فيه؟ فهذا البحث يُجيب عن هذه الإشكالات وغيرها إن شاء الله تعالى.

د ـ حدود البحث: مَنَ وصفه الحافظ أبو الحسن بن القطان بـ «مجهول الحال» من الرواة، في كتابه «بيان الوهم والإيهام»، وبلغ عددُهم (٨٨) ثمانيةً وثمانين راويًا.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث:

١ـ كتاب «**علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام**» للأستاذ إبراهيم بن الصديق:

فقد عقد مبحثًا بعنوان: (توضيح في شأن المجهول عند ابن القطان)[(١)]، عرض فيه بعض كلام ابن القطان في المجهول والمستور، وبعض التراجم التي حكم عليها بالجهالة.

ولكون المؤلف تطرق لهذه المسألة في ضمن مباحث كثيرة متنوعة في علم الجرح والتعديل والعلل، مما جعله يختصر الكلام عليه، فلذا لا يزال هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة استقرائية خاصة تستوعب مسائله وقضاياه.

٢ـ «**جهالة الرواة وأثرها في قبول الحديث النبوي**» للدكتور عبد الجواد حمام:

وهي دراسة موسعة عن الجهالة وأنواع المجاهيل عند المحدثين، وعقد الباحث فيها مبحثًا خاصًا سماه (منهج ابن القطان الفاسي في الجهالة)[(٢)]، وعنون في خلاله بعنوان فرعي: (مَنْ وصفه ابن القطان

(١) (١/ ٩٥).

(٢) جهالة الرواة وأثرها في قبول الحديث النبوي (٢/ ٦٩٠).

بمجهول الحال)، وسرد من وقف عليه منهم فبلغوا: ٣٩ راويًا، بينما بلغ عددهم في تتبعي (٨٨) راويًا، أي أكثر من ضعف العدد الذي وَقف عليه.

وألتمس العذر للباحث بأن دراسته لما يتعلق بهذا المصطلح جزءٌ من مباحث كثيرة في رسالته أجاد فيها - جزاه الله خيرًا -، بخلاف هذا البحث فهو مختص بهذا المصطلح، وشمل جميع الرواة الموصوفين به، وتناول قضايا عديدة تضمنت تقسيمات وتفاصيل ونماذج خلا منها البحث المذكور.

خِطَّةُ البحث:

جعلتُ البحث في مقدمة وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وثَبَت المصادر والمراجع.

أما المقدِّمة: فتشتمل على: أهمية البحث وأسباب اختياره، ومشكلته، وحدوده، والدراسات السابقة، والمنهج الذي سرتُ عليه.

والتمهيد: فيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف موجز بالحافظ أبي الحسن ابن القطان وكتابه بيان الوهم والإيهام.

المطلب الثاني: في المراد بالمجهول لغةً واطلاحًا.

وأما المبحث الأول: **ففيه** قضايا الجهالة عند الحافظ ابن القطان.

المبحث الثاني في: مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان.

ثم خاتمة البحث، وثبت المصادر والمراجع.

منهج البحث:

١ـ تتبعتُ الرواة الذين حكم عليهم الحافظ أبو الحسن ابن القطان بقوله: «مجهول الحال» في كتابه «بيان الوهم والإيهام».

٢ـ قمتُ بدراسة أولئك الرواة من حيث ثبوت الجرح والتعديل فيهم، وعدد الرواة عنهم، فقسمتُ أولئك الرواة بحسب ذلك إلى (٦) ستة أقسام.

٣ـ مثَّلتُ في كل قسم بنموذجين، قمت بدراستهما دراسة تفصيلية، مع مقارنة حكم الحافظ ابن القطان عليهم بأقوال النقاد الآخرين.

٤ـ اعتنيتُ في الرواة المترجمين بالتنصيص على من وصفهم بالجهالة قبل ابن القطان، أو بعده من علماء الحديث.

٥ـ وثقتُ أقوال أئمة الجرح والتعديل من مصادرها، الأعلى فما دونه، وإن لم أقف عليها في مصادرها لفقدانها في هذا العصر عزوتُ النقل إلى ما تيسَّر من المصادر المتأخرة.

٦ـ عند التصرف في النقل بالاختصار أو التغيير اليسير لحاجة، فإني أحيل على المصدر بعد قولي: انظر.

وأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف موجز بالحافظ أبي الحسن ابن القطان وكتابه «بيان الوهَم والإيهام».

أولا: تعريف موجز بالحافظ أبي الحسن ابن القطان[1]:

هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك بن يحيى الكُتامي، المعروف بابن القطان. من أهل فاس، وأصله من قُرطبة.

وُلِد سنة ٥٦٢هـ، وتلقى العلم عن العلامة أبي عبدالله محمد بن إبراهيم الفاسي المعروف بابن البقَّار (ت:٥٨٢هـ)، والحافظ محمد بن إبراهيم بن خلف ابن الفخار الأنصاري المالَقي (ت: ٥٩٠هـ)، و أبي الوليد زكريا بن عمر بن أحمد الخزرجي، القرطبي (ت٥٩٠هـ)، وغيرهم.

وتتلمذ عليه: ابنه الحسن بن علي بن محمد القطان (ت: قريب٦٥٠ه)، مؤلف «نظم الجمان»، والحافظ محمد بن أبي بكر بن خلف الأنصاري المعروف بابن المَوَّاق (ت:٦٤٢هـ)، والقاضي محمد بن عياض بن محمد بن عياض بن موسى اليَحصُبي، ابن حفيد القاضي عياض(ت:٦٥٤هـ).

وقد كثُر ثناء أهل العلم على الحافظ أبي الحسن بن القطان، وتنوعت عباراتهم في مدحه ومدح تآليفه، فمن ذلك:

قال ابن الأبار: كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظِهم لرجاله، وأشدِّهم عناية بالرواية، مع التفنن في المعرفة والدراية.

---

(١) مصادر الترجمة: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٣/ ٢٥٠)، والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للمراكشي (٨/ ١٦٦)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٠٧)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٠٦).

وقال الحافظ ابن مُسْدِي: كان معروفًا بالحفظ والإتقان، ومن أئمة هذا الشان، كان شيخ شيوخ أهل العلم في الدولة المؤمنية[(١)]، فتمكَّن من الكتب وبلغ غايةَ الأُمنيَّة.

وصنَّف الحافظ ابن القطان مؤلفات عديدة منها: «برنامج شيوخه»، و «النظر في أحكام النظر»[(٢)]،و «بيان الوهَم والإيهام» وهو أجلُّ كتبه – وسيأتي الكلام عليه قريبًا –، و «الإقناع في مسائل الإجماع»[(٣)]، و «شيوخ الدارقطني» وغيرها من المؤلفات.

توفي بسِجِلْماسة وهو متولٍّ قضاءَها، في أول شهر ربيع الأول، سنة (٦٢٨هـ).

ثانيًا: التعريف بكتاب «بيان الوَهَم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»:

ألف الحافظ ابن القطان كتابه هذا ناقدًا ومقوِّمًا لعمل الحافظ أبي محمد عبدالحق بن عبدالرحمن الإشبيلي (٥٨١هـ)[(٤)] في كتابه «الأحكام الوسطى». فتتبع فيه الأوهامَ ومواضعَ الاستدراك والنظر منه، وجعلها في قسمين:

الأول: يتعلق بنقله، وما وقع فيه من أوهام، كزيادة في الأسانيد، أو نقص، أو نسبة الأحاديث إلى غير رواتها، أو أحاديثَ أوردها على أنها مرفوعة وهي موقوفة، أو أحاديثَ أبعد النُّجْعة في إيرادها، ومتناولُها أقرب وأشهر.

والقسم الثاني: ما يتعلق بنظره وأحكامه على الأحاديث.

---

(١) إشارة إلى (عبد المؤمن بن علي) سلطان الدولة الموحِّدية..

(٢) مطبوع.

(٣) مطبوع.

(٤) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/ ٩٧).

وباعتبار هذين القسمين المذكورين، وتعلقهما بما وقع للحافظ عبد الحق من أوهام في النقل، أو إيهام في النظر والحكم، سمَّى الحافظ ابن القطان كتابه بـ: "بيان الوَهَم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام"[(١)].

قال الحافظ الذهبي: «طالعتُ كتابه المسمى بـ «الوهم والإيهام» الذي وضعه على «الأحكام الكبرى» لعبد الحق، يدُلُّ على حفظه وقوةِ فهمِه»[(٢)].

فنال كتاب «بيان الوَهَم والإيهام» حُظْوةً كبيرةً عند العلماء، وحلَّ في مكانة رفيعة؛ وذلك لما أبداه الحافظ أبو الحسن من نقد علمي دقيق، وعلم محرَّر غزير، واطلاع واسع على كتب الحديث وعلومها، ومعرفة بمنزلتها ومراتبها.

المطلب الثاني: المراد بالمجهول لغةً واطلاحًا.

الجهل في اللغة: نقيض العلم، فالجهالة: أن يفعل الشخصُ فعلًا بغير علم. تقول: جَهِل فلانٌ حقَّ فلان، وجَهِل بهذا الأمر، ويقال: ناقة مجهولة؛ إذا كانت غُفْلا لا سِمَة عليها[(٣)].

المجهول في الاصطلاح:

اختلفت عبارات علماء الحديث في تعريف المجهول اصطلاحًا:

فقال الخطيب البغدادي: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد»[(٤)].

---

(١) انظر: مقدمة تحقيقه (١/ ٢٢١-٢٢٣)، ومقدمة المؤلف (٢/ ١١-١٥).

(٢) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٠٧).

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٦/ ٣٧).

(٤) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٨٨).

فذكر الخطيب ثلاثة أوصاف للمجهول:

١ـ أنه لم يشتهر بطلب العلم في نفسه.

٢ـ ولا عرفه العلماء به.

٣ـ ولم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد.

والوصف الأول داخل في الوصف الثاني، فكل من لم يعرفه العلماء، فمن باب الأولى ألا يكون مشهورًا بالطلب، فلو اشتهر لعرفوه أو بعضهم.

وعليه، فإنَّ المجهول عند الخطيب: من لم يَعرِفْه العلماء بتعديلٍ ولا جرح، ولم يروِ عنه إلا راوٍ واحد.

أما المجهول عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان فسيأتي الكلام عليه تفصيلا في المبحث التالي – إن شاء الله –.

وأما الحافظ ابن الصلاح فقسَّم المجهول إلى ثلاثة أنواع:

الأول: مجهول العين.

الثاني: مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعًا.

الثالث: المجهول الذي جُهلت عدالتُه الباطنة، وهو عَدْلٌ في الظاهر، وهو المستور[(١)].

والفرق بين الأول والثاني أنَّ الأول لم تُعرف عينه، حيث لم يرو عنه إلا واحد، ولم يُوصف بأي وصف يرفع جهالة عينه، بخلاف الثاني: فإنه وإن لم تُعرف عدالته إلا أنه ارتفعت جهالة عينه برواية عدد عنه، أو صفةٍ تميَّز بها كشهرته بأمر آخر غير العلم.

(١) انظر: علوم الحديث (ص: ١١١).

فإنَّ جهالة العين عند ابن الصلاح ترتفع برواية اثنين فأكثر، فإنه قال - بعد ذكره لمجهول العين -: ومن روى عنه عدلان وعيَّناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة[(١)].

وأخذه من قول الحافظ محمد بن يحيى الذُّهلي (ت: ٢٥٨هـ): «إذا روى عن المحدِّث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة»[(٢)].

قال الخطيب: «إلا أنه لا يَثبتُ له حكم العدالة بروايتهما عنه»[(٣)].

ومال الحافظ ابن الصلاح إلى ترجيح قبول حديث من كان مجهول عدالة الباطن وهو عدلٌ في الظاهر، فإنه قال: «قال بعض أئمتنا: المستور من يكون عدلًا في الظاهر، ولا تعرف عدالة باطنه ، فهذا المجهول يَحتجُّ بروايته بعضُ من رد رواية الأول، وهو قول بعض الشافعيين وبه قطع منهم الإمام سُليم بن أيوب الرازي، قال: لأن أمر الأخبار مبنيٌّ على حسن الظن بالراوي؛ ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقتُصِر فيها على معرفةِ ذلك في الظاهر، وتفارق الشهادة فإنها تكون عند الحُكَّام، ولا يَتعذر عليهم ذلك، فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن.

قال ابن الصلاح: ويُشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهدُ بهم، وتعذرت الخبرةُ الباطنة بهم. وقد يَقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين»[(٤)].

وسيأتي في آخر المبحث الثاني زيادة بيان في اصطلاحات العلماء في المجهول وأنواعه - إن شاء الله -.

(١) المصدر السابق (ص١١٢).
(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٨٩).
(٣) المصدر السابق.
(٤) علوم الحديث (ص: ١١١).

المبحث الأول: قضايا الجهالة عند الحافظ ابن القطان - رحمه الله-:

تقدَّم في التمهيد الإشارة إلى أنَّ الحافظ أبا الحسن ابن القطان قد اعتنى بالبحث والمناقشة مع الحافظ أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي في الأحاديث التي أخرجها في كتاب «الأحكام الوسطى».

وكان من القضايا المهمة التي تَناولَها الحافظ أبو الحسن ابن القطان سكوتُ الحافظ عبدالحق عن أحاديث فيها رواةٌ مجهولون، لم يتعرض لتضعيفِها بهم، مع أنه قد ضعَّف أحاديثَ أخرى بسبب جهالة رُواتِها.

ولكثرة تناول هذه القضية كان للحافظ أبي الحسن ابن القطان تفصيلٌ وبيانٌ للفرق بين أنواع الرواة المجهولين المذكورين في كتاب «الأحكام الوسطى»، ومن ذلك قوله:

«هؤلاء الرواة ينقسمون ثلاثة أقسام:

قسم منهم: لا يُعرف أصلًا إلا في الأسانيد، ولم تُصنَّف أسماؤهم في مصنفات الرجال.

وقسم: هم مصنَّفون في كتب الرجال، مقولٌ فيهم: إنهم مجهولون.

وقسم ثالث: هم مذكورون في كتب الرجال، مهملون من القول فيهم، إنما ذُكروا برواتهم من فوق ومن أسفل فقط»[(١)].

ثم بيَّن موقف الحافظ عبد الحق من هذه الأقسام الثلاثة فقال:

«أما القسم الأول: فهم الذين يقول أبو محمد فيهم: كتبتُهم حتى أسألَ عنهم - ولكن باعتبار نظره ومنتهى بحثه - فإنَّ من هؤلاء من قد وجدناهم نحن، فعلمنا أنَّ نظره كان قاصرًا.

---

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٥٢٠).

وأما القسم الثاني: فإنه إذا ساق لأحدهم حديثًا أتبعه ما نُقل فيه: من أنه مجهول، أو غير مشهور، أو لم تثبت عدالته، وما أشبه ذلك من الألفاظ.

وهو أيضا قد يَعتريه فيهم ما يعتريه في القسم الأول من وجود التوثيق في أحدهم أو التجريح لغير من جَهَّله.

والقسم الثالث - وهم المهملون -: فإنه يَعتبر من أحوالهم تعددُ الرواة عن أحدِهم، فمن كان قد روى عنه اثنان فأكثر، قَبِل حديثَه، واحتجَّ بروايته.

وإن كان لم يَروِ عن أحدِهم إلا واحد، أو لم يُعلم روى عنه إلا واحد، فهؤلاء لا يتجاسر أن يقول لأحدهم مجهول، بل تراه يقول: في إسناده فلان، ولم يرو عنه إلا فلان، أو لا يعلم روى عنه إلا فلان، فهو عنده لا يقول في أحد: مجهول، إلا بنقل عن أحدٍ قاله»[(١)].

إلى أن قال: «والحق في هذا أنَّ جميعهم مجهولون»[(٢)].

فأوضح الحافظ ابن القطان أنه يَشترط لرفع الجهالة **ثبوتَ التنصيص على العدالة**.

وأكد ذلك بقوله - بعد كلامه السابق -: «فمن وجدنا فيه التوثيق، لم يضرَّه أن لا يَرويَ عنه أكثر من واحد»[(٣)].

وقال في موضع آخر: «قد يُعرف فيمن لم يَرو عنه إلا واحد أنه ثقة فيُقبل، أو أنه ضعيف فيُرد»[(٤)].

فالعبرة عند الحافظ ابن القطان - في رفع الجهالة - بثبوت التوثيق أو

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق (٥/ ٥٢١).
(٣) المصدر السابق (٥/ ٥٢٢).
(٤) المصدر السابق (٥/ ٣١٠).

التضعيف، سواء روى عن الراوي واحد أو أكثر، فمن ثَبَت توثيقه قُبِل، ومن ثَبَت تضعيفه رُدَّ.

ويَشترط – رحمه الله – شرطًا خاصًّا في إثبات العدالة والتوثيق وهو: أن يكون المعدِّل معاصِرًا للراوي المعدَّل، أو يُحتمَل أنه أخذ ذلك التوثيق عنه، وإلا لم يُقبل توثيقُه.

فهو يُكرر ذلك في أكثر من موضع في كتابه، ومن ذلك قولُه: إن تعديل غير المعاصر وتجريحه فيه نظر، فاعلم ذلك[(١)].

وقال في أحد الرواة وثَّقه الحافظ ابن عبد البر: «أبو عمر في هذا كأبي محمد[(٢)]، إن لم يأت في توثيقه إياه بقول معاصر، أو قول من يُظن به الأخذ عن معاصر له، فإنه لا يقبل منه، إلا أن يكون ذلك منه في رجل معروف، قد انتشر له من الحديث ما تعرف به حاله، وهذا ليس كذلك فاعلمه»[(٣)].

ويرى الحافظ ابن القطان أن الرواةَ الذين ذكرهم المصنِّفون في التراجم مهملينَ من الجرح والتعديل، ولم يُعرِّفوا بأحوالهم فهم مجاهيل في الحقيقة، وإنهم إنما استفادوا ذكرَهم أخذًا من الأسانيد التي وقعوا فيها[(٤)].

وقد تعقَّبه الحافظ الذهبي في ذلك فقال: وعَمَدَ إلى رواة لهم جلالةٌ وجلادة في العلم، وحديثُهم في معظم دواوين الإسلام = فغمزهم بكون أنَّ أحدًا من القدماء ما نص على توثيقهم بحسب ما اطلع هو عليه[(٥)].

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٢٨٥).

(٢) يعني الحافظ عبد الحق الإشبيلي صاحب كتاب "الأحكام الوسطى".

(٣) بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٣٩) ويُنظر منار الإسلام للحافظ مغلطاي (١/ ٦٦٢)، فإنه قد وقع قبل النص المذكور في مطبوع البيان سقطٌ بمقدار صفحة أو صفحتين.

(٤) المصدر السابق (٥/ ٥٢٢).

(٥) الرد على الحافظ ابن القطان الفاسي (ص٧١).
وانظر في المبحث الآتي ترجمة " محمد بن عبد الملك بن زنجُويَه أبو بكر الغزَّال " في القسم الثالث.

وهذا التعقب وجيه إذا اطُّلِع على توثيق في ذلك الراوي، أو كان كثيرَ الرواية مشهورًا بها، فأكثر المصنِّفون من تخريجِ حديثِه.

إلا أنَّ كلام الحافظ ابن القطان متجهٌ فيما إذا كان الراوي قليلَ الرواية، ولم يُعثر فيه على جرح ولا تعديل، فما المانع من الحكم بجهالة حاله عند ذلك؟

وكثيرًا ما يعتمد الحفاظ ومنهم الحافظ الذهبي نفسه على تجهيل الحافظ ابن القطان[(١)]، وكذلك الحافظُ ابن حجر[(٢)] -رحمهم الله جميعًا-.

ومن أوصاف الجهالة التي يُطلقها الحافظ ابن القطان لفظُ «**المستور**»: ونصَّ على أنَّ المراد به هو: من لم تثبت عدالتُه **ممن روى عنه اثنان فأكثر**[(٣)].

ويَرَى أنَّ المستور ونحوه: لا تُقبل روايتُه، ولو رَوَى عنه جماعة، ما لم تثبت عدالته[(٤)].

ومن آراء الحافظ ابن القطان التي تناقلها الحفاظ في كتبهم:

ما عزاه إليه الحافظ العراقي: مِنْ أنَّ الراويَ إذا زكَّاه أحدٌ من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحدٍ عنه قُبِل، وإلا فلا.

قال: وهو اختيار أبي الحسن بن القطان في كتاب « بيان الوَهَم والإيهام[(٥)].

---

(١) كما قال في ترجمة (حنان بن خارجة): "لا يُعرف ... أشار ابن القطان إلى تضعيفه للجهل بحاله". ميزان الاعتدال (١/ ٦١٨)

(٢) كما سيأتي في ترجمة: (عمر بن حوشب) في القسم الأول من مجاهيل الحال عند الحافظ ابن القطان.

(٣) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٥٢٣).

(٤) انظر: المصدر السابق (٤/ ١٣).

(٥) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٥١).

ولـم أقـف علـى كلام للحافـظ ابـن القطـان بهـذا النـص، عـدا بعـضَ العبـارات التـي تحتمـل ذلـك - كمـا سـيأتي قريبًـا -.

وما نقله الحافظ العراقي يَحتمل معنيين:

الأول: أنَّ الحافظ ابن القطان يقول: إذا زكَّى الراويَ أحد أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحدٍ **غيرِه** عنه قُبِل حديثه، وإلا فلا.

فظاهر العبارة وجود عَلَمَيْن هما:

١ـ إمام ناقد يُزكِّي ذلك الراوي.

٢ـ شخصٌ يروي عن الراوي المذكور، وليس في منزلة ذلك الناقد.

الثاني: أنه يقول: إذا زكَّى الراويَ أحدُ أئمة الجرح والتعديل، مع رواية واحدٍ - ولو كان المزكِّي نفسه - قُبِل حديثُه، وإلا فلا.

والأقرب الاحتمال الأول، وهو ما فَهِمَه الحافظ برهان الدين الحلبي (سبط ابن العجمي) من كلام ابن القطان، فقد عزا إليه أنه قال: «إنَّ الشخص إذا روى عنه واحدٌ، ووثَّقه آخر، فإنه يَخرج عن جهالة العين»[(١)].

ومن العبارات التي وقفتُ عليها وتحتمل معنى ما ذكره الحافظ العراقي، والبرهان الحلبي:

قول الحافظ ابن القطان: «فأما من لا يَرى رواية الراوي عن الراوي تعديلًا له، فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصِّنف إلا أن تُعلم عدالة أحدهم، فإنه إذا عُلمت عدالتُه، لم يَضُرَّه أن لا يرويَ عنه إلا واحد»[(٢)].

فقوله: «إلا أن تُعلم عدالة أحدهم، فإنه إذا عُلمت عدالتُه، لم يَضُرَّه أن لا يروي عنه إلا واحد» يُفيد أنَّ الراوي إذا روى عنه واحدٌ وزُكِّي= قُبِلت روايته، ولم يَضرَّه انفراد الراوي عنه.

---

(١) نهاية السول في رواة الستة الأصول - ترجمة "عمرو بن سفيان" - (رسالة دكتوراه تحقيق: عبدالله أبو بكر نوفل ١/ ٣٤٩).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٤/ ٢٠).

ويدخل في ذلك تزكية الراوي عنه – إذا كان من الأئمة النقَّاد –، كما يَرِدُ في بعض الأسانيد: «حدثني فلان وكان ثقة».

ولذلك رجَّح الحافظ ابن رُشيد[(١)] والحافظ ابن حجر أنَّه لو وثَّقه المنفرد عنه لقُبِل أيضًا إذا كان متأهِّلا[(٢)].

وكذلك يقال في قول ابن القطان: وقد يُعرف فيمن لم يَرو عنه إلا واحد أنه ثقة فيُقبل، أو أنه ضعيف فيُرد، بحكم التضعيف....انتهى[(٣)].

فقد يكون الموثِّق هو الراوي عنه نفسه، وقد يكون غيره، وكذلك في التضعيف أيضًا.

المبحث الثاني : مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان:

المتتبّعُ لكلام النقاد من علماء الحديث – قبل القرن السابع – يجدُهم يُطلقون وصف «المجهول» دون تقييدٍ غالبًا، فقلَّ أن يوجد في كلامهم إطلاق وصف «مجهول الحال» على راو من الرواة[(٤)]، حتى جاء الحافظ

---

(١) انظر: فتح المغيث (٢/ ٢٠٨، ٢١٠).

(٢) انظر: نزهة النظر (ص١٠٠).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٣١٠).

(٤) من القليل الذي وقفتُ عليه:

١،٢ ـ قول الحافظ أبي محمد بن حزم (ت: ٤٥٦هـ) وصفه عبد الله بن ثعلبة، أو ثعلبة بن عبد الله بأنه: رجل **مجهول الحال**. المحلى بالآثار (٤/ ٢٤٢)

وقوله في: سليمان بن داود ضعيف الحديث **مجهول الحال** . المحلى بالآثار (١٠/ ٢٤٦)

٣ـ قول الحافظ أبي الوليد الباجي (ت: ٤٧٤هـ) في "عمرو بن عيسى أبي عثمان": وهذا عندي **مجهول الحال** اهـ.

وهو من شيوخ الإمام البخاري في الصحيح، وقال عنه ابن حبان: مستقيم الحديث. انظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٣/ ٩٨٢)، والثقات (٨/ ٤٨٨)

٤ـ وقوله أيضًا في "سعيد بن النضر أبي عثمان البغدادي": **مجهول الحال**، غير معروف قاله أبو أحمد بن عدي اهـ. يعني قول ابن عدي: (لا يُعرف)، فإنه لم يصفه بجهالة الحال. انظر: أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري لابن عدي (رقم١٠٥)، والتعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٣/ ١٠٨٩)

٥،٦ ـ قول الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي (ت: ٥٩٧ه) في كل من " أيوب بن محمد"، و"محمد بن أحمد بن عمران الخزاعي": **مجهول الحال**. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/ ١٨، و٤١٥)

أبو الحسن ابن القطان في القرن السابع فكان من أكثر الحفاظ الذين استعملوا هذا المصطلح المركَّب، وعنه بعد ذلك اشتهر وسار، وكَثُرَ وصفُ الرواة به.

وقد تتبعتُ الرواةَ الذين وصفهم بقوله: «مجهول حال» في كتاب بيان الوهم والإيهام، فوجدتهم (٨٨) ثمانيةً وثمانين راويًا، ونظرتُ في أحوالهم في كتب التراجم من جهة ثبوت جرحٍ أو تعديل فيهم، وكذلك من حيثُ عددُ الرواة عنهم، فتبيَّن أنَّهم على ستة أقسام[(١)]:

القسم الأول:

ويشمل: **كلَّ راوٍ لم يروِ عنهم إلا راوٍ واحد، ولم يثبتْ فيه جرح ولا تعديل من معتبر.**

وبلغ عددُهم (٤٢) اثنين وأربعين راويًا[(٢)].

---

(١) ذكرتُ هذه الأقسامَ مرتبةً بحسب عدد رواة كلِّ قسم: الأكثر فما دونه.
وقد قمت بدراسة الرواة جميعًا، راويًا راويًا، مقارنًا حكم الحافظ أبي الحسن بن القطان بحكم النقاد المتقدمين والمتأخرين، والنظر في عدد الرواة عن الراوي. ولكنَّ طبيعةَ البحث منعتْ من إيراد المادة كلِّها، فاقتصرتُ على إيراد التقسيم إجمالًا، مع دراسة نموذجين من كل قسم.

(٢) وهم - مع الإحالة على موضع وصفهم بـ(مجهول الحال) في كتاب "بيان الوهم والإيهام" -: الأسود بن ثعلبة (٣/ ٥٣٠)، وإبراهيم بن أبي ميمونة (٤/ ١٠٥)، وجعفر بن يحيى بن ثوبان (٣/ ١٥٢)، وجَهم بن الجارود (٣/ ٥٨)، وحمزة بن محمد بن حمزة الأسلمي (٣/ ٤٣٧)، وحُميد بن حُجير (٣/ ٥٧٠)، وحُميد بن يزيد (٣/ ٥٧٣)، وحكيم بن قيس (٤/ ٢٠٨)، وخالد بن زيد (٥/ ٧٣)، و زياد بن سعد (٥/ ٩٨) ، وعبدالله بن خليفة (٤/ ٢٦٢)، وعبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت (٣/ ٣٧٦)، وعبدالله بن هارون (٣/ ٤٠١)، وعبدالرحمن بن قيس (٣/ ٥٢٥)، وعبد الرحمن المُسْلي (٥/ ٥٢٦)، وعبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن (٣/ ١٥٨)، وعُبيد بن محمد (٣/ ٥١٦)، وعطاء العامري (٤/ ١٢٠)، وعمارة بن ثوبان (٣/ ١٥١)، وعُمارة بن حَديد (٣/ ٤٨٦)، وعمر بن محمد بن الحسين (٣/ ١٧٤)، وعمر بن حَوْشب (٥/ ١٠٤)، وعمرو بن حَريش (٥/ ١٦٣)، وعمرو بن عبدالجبار (٣/ ٥٥٤)، وعمرو بن عمير (٣/ ٢٨٤)، وفَضاء بن خالد الأَزدي (٣/ ١٨١)، وفِهْر بن بشر (٣/ ٢٤٣)، ومحمد بن عكرمة (٣/ ١٧٦)، ومحمد بن شُمَير الرُّعيني (٤/ ٣٤٧)، ومحمد بن عمر بن علي بن الحسين (٣/ ٣٥٤)، ومحمد بن عمر بن أبي مسلم (٣/ ٥١٦)، ومسلم بن كثير (٥/ ١٦٣) [والصواب في اسمه مسلم بن جُبَيْر]، معمر بن عبدالله (٤/ ٤٦٤)، ومهدي بن عيسى (٣/ ٢٣١)، والمهلب بن حُجْر (٣/ ٣٥١)، ونوح بن حكيم (٥/ ٥٢)، وهود بن عبدالله (٣/ ٤٨٢)، وأبو صالح مولى أم سلمة (٣/ ٢٥٦)، وأبو معقل (٤/ ١١١)، وأبو سعد الحِمْيري الحِمْصي (٣/ ٢٥٢)، وضُباعة بنت المقداد بن الأسود (٣/ ٣٥١)، وجدَّة رباح قيل: إنها أسماء بنت سعيد بن زيد (٣/ ٣١٤).

منهم:

١ـ الأسود بن ثَعْلبة الكِنْدي الشامي.

قال المزي: روى عنه: عُبادة بن نُسَي[(١)].

وقال علي بن المديني: لا أحفظ عنه غيرَ هذا الحديث[(٢)].

ونسب إليه الحافظ الذهبي أنه قال في الأسود: لا يُعرف[(٣)].

وقال الحاكم: الأسود بن ثعلبة شامي معروف[(٤)].

وذكره ابن حبان في الثقات[(٥)].

---

(١) تهذيب الكمال (٣/ ٢٢٠).

(٢) المصدر السابق.

ويعني بالحديث: ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٧/ ٣٦٣ : ٢٢٦٨٩) وأبو داود في سننه (٣/ ٢٦٤ : ٣٤١٦) من طريق مغيرة بن زياد، عن عُبادة بن نُسي، عن الأسود بن ثعلبة، عن عبادة بن الصامت قال: علمت ناسا من أهل الصفة الكتابة والقرآن، فأهدى إلي رجل منهم قوسا فقلت: ليست لي بمال، وأرمي عنها في سبيل الله، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "إن سرَّك أن تُطوَّق بها طوقًا من نار فاقبلْها".

وإسناده ضعيف لجهالة الأسود بن ثعلبة، والكلام في مغيرة بن زياد، فإنه صدوق استُنكِرتْ بعضُ أحاديثه، قال الحافظ ابن عبد البر بعد حكمه على هذا الحديث مع أحاديث أخرى بأنها منكرة لا يصح شيء منها قال: وأما المغيرة بن زياد فمعروف بحمل العلم، ولكنه له مناكر هذا منها. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢١/ ١١٤)

وروي للأسود بن ثعلبة أحاديث أخر:

١ـ حديثه عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه في أصناف الشهداء. في مسند الإمام أحمد (٣٧/ ٣٧٥ : ٢٢٧٠٢).

٢ـ حديثه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنكم على بينة من ربكم ما لم تظهر فيكم سكرتان ...". في مسند البزار (٧/ ٨٠ : ٢٦٣١)

٣ـ حديث علي بن علي، عن الأسود، عن عُبادة بن نُسَي عن عبد الرحمن بن غَنْم عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مضى للنُّفَساء سبع ...". قال الدارقطني: الأسود هو ابن ثعلبة شامي. السنن (١/ ٤١٢ :٨٦١)، ومستدرك الحاكم (١/ ٢٨٤)

والظاهر أنه انقلب السند على الراوي فجعله من رواية الأسود عن عبادة بن نسي، والصواب عبادة بن نسي عن الأسود. فإنه كما قال علي بن المديني: لم يرو عنه غيره. وهو ما قرره ابن القطان كما سيأتي.

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٢٥٦).

(٤) المستدرك على الصحيحين (١/ ٢٨٤ :٦٢٦).

(٥) ٤/ ٣٣.

قال ابن القطان: هو مجهول الحال، ولا يُعرف روى عنه غير عبادة بن نسي، ويروي أيضا عن معاذ بن جبل حديثا أو حديثين[١].

وقال الحافظ ابن حجر: مجهول، من الثالثة[٢].

وأما ذِكْرُ ابن حبان له في «الثقات» فعلى طريقته في توثيق المجاهيل[٣]، وقول الحاكم: إنه معروف = تساهلٌ منه رحمه الله، فهو مجهول لم يرو عنه إلا راو واحد.

٢ـ عمر بن حَوْشَب الصنعاني:

روى عنه: عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني[٤].

قال الحافظ ابن القطان: مجهول الحال أيضًا، ولا يُعرف روى عنه غير عبد الرزاق، وهو صنعاني[٥].

وتبعه الحافظان الذهبي وابن حجر، فقال الحافظ الذهبي: شيخ لعبد الرزاق، يُجهل حاله[٦].

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: قال ابن القطان: لا يُعرف حاله[٧].

وقال في «التقريب»: مجهول من السابعة[٨].

القسم الثاني:

ويشمل: **كلَّ راوٍ روى عنه راويان فأكثر ولم يثبت فيه جرحٌ ولا تعديل.**

(١) الوهم والإيهام (٣/ ٥٣١).
(٢) تقريب التهذيب (رقم٤٩٩).
(٣) انظر: لسان الميزان (١/ ٢٠٩).
(٤) تهذيب الكمال (٢١/ ٣١٣).
(٥) الوهم والإيهام (٥/ ١٠٤).
(٦) ميزان الاعتدال (٣/ ١٩٢).
(٧) ٩/ ٦٧٦.
(٨) تقريب التهذيب (رقم ٤٨٨٥).

وبلغ عددُهم (١٩) تسعة عشر راويًا[(١)].

ويلاحظ في هذا القسم أنَّ عددًا من الرواة كـ: داود بن جُبَيْر، ورباح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان، وصالح بن عبد الجبار، وعبدالرحمن بن مَيْسرة، والوليد بن زَرْوان، ويزيد بن جابر، وابن أبي نَملة الأنصاري= قد نصَّ الحافظ ابن القطان على أنهم لم يرو عنهم إلا واحد، أو لا يَعرفهم إلا في ذلك الحديث الواحد المذكور له - بحسب علمه واطلاعه-.

كما أنَّ عكس ذلك قد حصل منه، فنص عند بعض الرواة على أنه قد روى عنهم اثنان أو أكثر، كما قال عند ذكره لـ: أمية بن هند، وصالح بن أبي جُبَيْر، وعبدالملك بن خطاب، ومحمود بن عمرو[(٢)].

وربما قال: روى عنه جماعة، كما قال عند ذكره لـ: عبدالرحمن بن عمرو، ووهب بن مانُوس[(٣)].

ومن نماذج هذا القسم الثاني:

١ـ أمية بن هند المُزَني.

روى عنه سعيد بن أبي هلال، وعبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى[(٤)].

---

(١) وهم - مع الإحالة على موضع وصفهم بـ(مجهول الحال) في كتاب "بيان الوهم والإيهام" -: أمية بن هند (٤/ ٦٥٣)، وحِبَّان بن جَزْء (جَزِي) (٣/ ٥٧٥)، وحصين بن قبيصة (٥/ ٦٦٦)، وداود بن جُبَيْر (٣/ ٤٦٠)، ورباح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان (٣/ ٣١٤)، وصالح بن أبي جُبَيْر (٣/ ٤٣٢)، وصالح بن عبد الجبار (٣/ ٩٣)، وعبد الله بن هُرْمز (٥/ ٢٠٤)، وعبدالرحمن بن عمرو (٤/ ٨٨)، وعبدالرحمن بن مَيْسرة (٤/ ١٠٩)، وعبدالعزيز بن عبدالملك (هو ابن أبي مَحْذورة) (٣/ ٤٨)، وعبدالملك بن خطاب (٣/ ٢٣٢)، وعُبيدالله بن هُرير (٤/ ٤٩٤)، وعبيدالله بن عبدالله بن مَوْهَب (٥/ ١١١)، ومحمود بن عمرو (٣/ ٥٩٠)، ووهب بن مانُوس (٤/ ١٦٩)، والوليد بن زَرْوان (٥/ ١٧)، ويزيد بن جابر (٣/ ١٥٠)، وابن أبي نَملة الأنصاري (٤/ ٨٣).

(٢) تقدمت الإحالة إلى موضع كلام ابن القطان فيهم في الهامش السابق.

(٣) تقدمت الإحالة إلى موضع كلام ابن القطان فيهما في الهامش قبل السابق.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٠١).

قال يحيى بن معين: لا أعرفه[١].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[٢].

وقال الحافظ أبو الحسن بن القطان: مجهول الحال، يروي عن أبي أُمامة بن سهل بن حُنيف، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، روى عنه سعيد بن أبي هلال، وعبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو يعد في أهل الحجاز[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: مقبول من الخامسة[٤].

ويُريد الحافظ ابن حجر بقوله «المقبول»: الراوي الذي ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثُه من أجله، فهو مقبول حيث يُتابع، وإلا فليِّن الحديث[٥].

وأكثر الرواة الذين وصفهم الحافظ ابن حجر بـ«مقبول» هم مجاهيل حال ذكرهم ابن حبان في «الثقات»، مع قِلَّة أحاديثهم، كما هو حال هذا الراوي «أمية بن هند».

٢ـ داود بن جُبَيْر المديني:

قال ابن أبي حاتم: أخو سعيد بن المسيب لأمِّه.

روى عنه أبو عامر العَقَدي، وحمَّاد بن خالد.

سمعت أبي يقول ذلك وسألتُه عنه فقال: لا أعرفه[٦].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[٧].

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - (ص: ٧٠).

(٢) ٤/ ٤١.

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/ ٦٥٣).

(٤) تقريب التهذيب (رقم٥٦٠).

(٥) انظر: مقدمة التقريب (ص٧٤).

(٦) الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٨).

(٧) ٦/ ٢٨٦.

قال الحافظ ابن حجر: قد ذكره الساجي في البغداديين فقال: هو منكر الحديث اهـ[١].

ولا تناقض بين كونه مجهولًا وكونِه منكر الحديث، فقد يكون ذلك لتفرده بما لا يُحتمل له مع جهالته.

قال الأزدي: لا أعرفه أنا بجرح ولا عدالة، والذي ذكره أعلم به[٢].

وقال ابن القطان: لسعيد بنِ المسيب أخٌ يقال له: داود بن جُبَيْر، هو مجهول الحال أيضًا[٣].

القسم الثالث:

ويشمل: **الرواة الثقات، الذين ثبت توثيقهم عمن يُعتبر بقوله في الجرح والتعديل.**

وبلغ عددُهم (١٠) عشرة رُواة[٤].

منهم:

١ـ حَرَام بن حَكيم بن خالد الأنصاري، ويُقال: العَنْسي، الدمشقي.

روى عنه: بشر بن العلاء بن زَبْر، وزيد بن رفيع، وزيد بن واقد،

---

(١) لسان الميزان (٣/ ٣٩٧).
وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذا القول في ترجمة "داود بن حُنين"، وقال: "والصواب أن اسم أبيه جُبير – بالجيم والراء – كذا هو في الأصول الصحيحة من سنن الدارقطني". اللسان (٣/ ٣٩٦)

(٢) المصدر السابق.

(٣) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٦٠).

(٤) وهم – مع الإحالة على موضع وصفهم بـ(مجهول الحال) في كتاب "بيان الوهم والإيهام" –: بِشْر بن عاصم (٤/ ٣٥٦)، وحَرام بن حكيم (٣/ ٣١٢)، وخالد بن دُرَيك (٣/ ٢٦)، وعبد الله بن زَرِير (٥/ ١٧٩)، وعبد الرحمن بن عائذ (٣/ ٩)، وعبد الرحمن بن أبي عوف (٣/ ٢٥٨)، وعُميرة بن أبي ناجية (٢/ ٤٣٣)، وعيسى بن محمد المروزي (٣/ ١٧٤)، ومحمد بن عبد الملك الغزَّال (٥/ ٣٩)، ومسلم بن سلَّام الحنفي (٥/ ١٩١).

وعبد الله بن العلاء بن زبر، وعتبة بن أبي حكيم، والعلاء بن الحارث، ومحمد بن عبد الله بن المهاجر الشُّعَيثي، ويونس بن سيف الكَلاعي[١].

وثقه دُحيم (عبد الرحمن بن إبراهيم)[٢].

وقال العجلي: تابعي ثقة[٣].

وقال الدارقطني في إسناد حديثٍ جاء فيه صاحب الترجمة مقرونًا بمكحول: هذا إسنادٌ حسنٌ، ورجاله ثقات كلهم[٤].

وذكره ابن خَلْفون في ثقات التابعين[٥].

وخالف في ذلك ابن حزم فقال: ضعيف[٦].

وقال ابن القطان: ولما ذكر أبو محمد في باب الحيض حديث حرام هذا[٧] ... قال بعده: حرام ضعيف. ولا أدري من أين جاءه تضعيفه، وإنما هو مجهول الحال، فاعلم ذلك[٨].

قال الحافظ ابن حجر: كأنَّ عبدَ الحق تبع ابنَ حزم، وأنكر عليه ذلك ابنُ القطان الفاسي فقال: بل مجهول الحال.

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/ ٥١٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ٦٤).

(٣) معرفة الثقات (١/ ٢٩٠).

(٤) السنن (٢/ ١٠١: ١٢٢٠)، وقال الحافظ مغلطاي: "وقال الدارقطني: هو ثقة. فيما ذكره الغساني في كلامه على سننه". إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٠)، ولم أقف عليه في كتاب "تخريج الأحاديث الضعاف" للغساني.

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٠).

(٦) المحلى (١/ ٣٩٧).

(٧) يعني قول الحافظ عبد الحق في الأحكام الوسطى (١/ ٢٠٩): "ورواه أبو داود أيضا من طريق حرام بن حكيم وهو ضعيف عن عمه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ فقال: "لك ما فوق الإزار".

(٨) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ٣١٢).

قال الحافظ ابن حجر: وليس كما قالوا، بل هو ثقة كما قال العجلي وغيرُه[١].

وكأنَّ السبب في تجهيل ابن القطان لحرام بن حكيم هو منهجه في عدم قبول التوثيق من غير المعاصر للراوي. فقد ذكره الحافظ الذهبي في وفيات (١١١ - ١٢٠هـ)[٢]، ومن وثَّقه متأخرون عنه في الزمان بكثير.

٢ـ محمد بن عبد الملك بن زنجُويَه أبو بكر الغزَّال، جار الإمام أحمد وصاحبه.

قال النسائي: ثقة[٣].

وقال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي وسمعتُ منه، وهو صدوق[٤].

مات سنة ثمان وخمسين ومئتين[٥].

قال ابن القطان: هو رجل مجهول الحال، لم أجد له ذِكْرًا[٦].

فعلَّل ابن القطان حُكمَه بجهالة حال الراوي بأنه لم يقف على ترجمةٍ له.

القسم الرابع:

ويشمل: **الرواة الضعفاء، الذين ثبت تضعيفهم عن بعض أئمة الجرح والتعديل.**

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٦٦).

(٢) تاريخ الإسلام (٣/ ٢٢٢).

(٣) تاريخ بغداد (٣/ ٥٩٩).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٥).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦/ ١٩).

(٦) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٣٩).

وبلغ عددُهم (٧) سبعةَ رُواة[١].

منهم:

١ـ سلمة بن كُلْثوم الكِنْدي الدمشقي:

قال أبو زرعة الدمشقي: قلتُ لأبي اليمان: ما تقول في سلمة بن كلثوم؟ قال: ثقة، كان يُقاس بالأوزاعي[٢].

وقال ابن عبد البر: ثقة من كبار أصحاب الأوزاعي[٣].

وقال الدارقطني: شامي يَهِم كثيرًا[٤].

قال ابن القطان: مجهول الحال عنده (أبي حاتم)، لم يعرِّف من أمره بمزيد[٥].

ذكره الذهبي في وفيات (١٧١ - ١٨٠هـ)[٦].

وهذا الراوي وإن وُثِّق إلا أنه جُرِّح بجرح مفسَّر، وهو كثرة أوهامه.

واعتمد الحافظ ابن القطان في جهالة حاله على عدم ذكر أبي حاتم فيه تعديلًا ولا جرحًا.

٢ـ عبد الواحد بن نافع الكَلاعي أبو الرَّمَّاح اليَمامي.

قال ابن حبان: شيخٌ، يروي عن أهل الحجاز المقلوبات، وعن أهل الشام الموضوعات، لا يحلُّ ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه[٧].

---

(١) وهم - مع الإحالة على موضع وصفهم بـ(مجهول الحال) في كتاب "بيان الوهم والإيهام" -: بلال بن مرداس الفزاري (٣/ ٥٤٧)، وعبد الواحد بن نافع (٣/ ٣٤١)، ومحمد بن عمرو (هو اليافعي) (٣/ ٥٣٨)، وسلمة بن كلثوم (٥/ ٨٨)، ونِزَار بن حيان الأسدي (٣/ ٦١٢)، ويزيد بن حيان (٤/ ٣٩٩)، وأبو ثفال (ثمامة بن وائل) (٣/ ٣١٤).

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٢/ ٧١٧).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٦/ ٣٣٣).

(٤) العلل (٨/ ٢٤).

(٥) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٨٨).

(٦) تاريخ الإسلام (٤/ ٦٣١).

(٧) المجروحين لابن حبان (٢/ ٤٠٢).

وقال الدارقطني - بعد حديث من روايته -: هذا حديثٌ ضعيفُ الإسناد من جهة عبد الواحد هذا[١].

وقال أبو نُعيم الأصبهاني: يروي عن الشاميين الموضوعات[٢].

وقال ابن القطان: مجهول الحال، مختلف في حديثه[٣].

ذكره الذهبي في وفيات (١٥١ - ١٦٠ ه)[٤].

ويظهر من عبارة ابن القطان اطلاعه على كلام ابن حبان أو الدارقطني، أو على قوليهما جميعًا؛ فلذلك قال: مختلف في حديثه، أي في تضعيفه وقَبوله[٥]، إلا أنه لم يأخذ بمقتضى قولَيْهما وحَكَمَ بجهالة حال الراوي لكونهما غير معاصرينِ له.

القسم الخامس:

ويشمل: **الرواة الصدوقين، الذين ترجح أنهم في مرتبة الصدوق الذي يُحسَّن حديثه لذاته.**

---

(١) السنن (١/ ٤٧٢ :٩٩٠).

(٢) الضعفاء لأبي نُعَيْم (ص: ١٠٩).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٣٤١).

(٤) تاريخ الإسلام (٤/ ١٤٣).

(٥) ويحتمل أن مراد ابن القطان بـ"مختلف في حديثه" مخالفتُه لما هو أصح منه، فإنَّ الإمام البخاري ذكره في "التاريخ الكبير" ("ترجمة عبدالله بن رافع بن خديج" ٥/ ٨٩) فقال: وقال موسى بن إسماعيل: حدثنا أبو الرماح عبد الواحد بن نافع، قال: شهدت عبد الرحمن بن رافع بن خديج، فقال: أخبرني أبي: أنه كان يسمع النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بتأخير العصر.
قال الإمام البخاري: ولا يتابع عليه.
قال الحميدي حدثنا الوليد، حدثنا الأوزاعي، حدثني أبو النجاشي، حدثني رافع بن خديج؛ كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العصر، ثم ننحر الجزور، فتقسم عشر قسم، ثم تطبخ، فنأكل لحما نضيجا قبل أن تغرب الشمس.
قال الإمام البخاري: وهذا أصح.
ولعل هذا المعنى هو الأرجح، فلم أقف على من قوَّى حديثَ عبد الواحد بن نافع.

وبلغ عددُهم (٥) خمسة رُواة[١].

منهم:

١ـ إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجلي.

وُلد بعد موت جرير وبقي حتى لقيه شريك وأسد بن عمرو[٢].

وقال يحيى بن معين: لم يسمع من أبيه شيئًا[٣].

وقال ابن حبان: روى عنه شعبة بن الحجاج تأخر موته حتى كتب عنه شَريك[٤].

وقال ابن عدي: في بعض رواياته يقول: حدثني أبي، ولم يُضعَّف في نفسه، إنما قيل: لم يسمع من أبيه شيئًا، وأحاديثه مستقيمة تُكتب[٥].

وقال الذهبي: صدوق.. ضَعْفُ حديثِه جاء من جهة الانقطاع، لا من قِبَلِ الحفظ[٦].

وقال ابن القطان - في حديث -: وفيه إبراهيم بن جرير، وهو مجهول الحال[٧].

وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام[٨] في وفيات (١٢١ - ١٣٠ هـ).

وحَكَمَ الحافظُ أبو الحسن بن القطان على الراوي بجهالة الحال

---

(١) وهم - مع الإحالة على موضع وصفهم بـ(مجهول الحال) في كتاب "بيان الوهم والإيهام" -: إبراهيم بن جرير (٥/ ٦٥٨)، وسعد بن عبد الحميد بن جعفر (٢/ ٣٠١)، وصخر بن عبد الله بن حرملة (٣/ ٤٩)، محمد بن سعيد الطائفي (٣/ ٤٠٠)، وهارون بن عمران (٥/ ٦١).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٩٧).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٦٩).

(٤) الثقات لابن حبان (٤/ ٦).

(٥) الكامل (٢/ ١٦).

(٦) ميزان الاعتدال (١/ ٦٦).

(٧) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٦٥٨).

(٨) ٣/ ٣٦٧.

لعدم وقوفه على من وثَّقه أو جرَّحه، ولعله لم يعتبر بكلام ابن عدي – إن كان وقف عليه – لعدم معاصرتِه للراوي المذكور.

٢ـ سعد بن عبد الحميد بن جعفر الأنصاري المدني البغدادي.

قال مُهنَّا: سألت أحمد بن حنبل، وأبا خيثمة، ويحيى بن معين، فقلت: أبو معاذ سعد بن عبد الحميد بن جعفر؟ فقالوا: هو ابن عبد الحميد بن جعفر المدني، فقلت: كيف هو؟ قالوا: كان هاهنا في رَبَض الأنصار، يدَّعي أنه سمع عرضَ كُتُبِ مالك بن أنس. وقال لي أحمد: والناس يُنكرون عليه ذاك، هو هاهنا ببغداد لم يَحُجَّ، فكيف سمع عرض مالك؟![(١)]

وقال زكريا بن يحيى الساجي: يتكلمون في حديثه[(٢)].

وقال ابن الجنيد، قال: سألت يحيى بن معين، عن سعد بن عبد الحميد بن جعفر، فقال: ليس به بأس، قد كتبتُ عنه[(٣)].

وقال صالح بن محمد: لا بأس به... أثبت من أبيه[(٤)].

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق[(٥)].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، وممن فحش خطؤه، وكثُر وهمه، حتى حسن التنكُّب عن الاحتجاج به[(٦)].

وقال ابن القطان بعد حديث له: سعدٌ المذكورُ مجهولُ الحال[(٧)].

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/ ١٨١).
(٢) المصدر السابق.
(٣) سؤالات ابن الجنيد (رقم ٦٣٥).
(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ١٨١).
(٥) المصدر السابق.
(٦) المجروحين (٢/ ٩١).
(٧) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/ ٣٠١).

وقال الحافظ الذهبي مرةً: ثقة[١].

وقال في موضع آخر: صدوق[٢].

توفي سنة ٢١٩هـ[٣].

ولعل سبب تجهيل الحافظ ابن القطان لهذا الراوي عدم اطلاعه على ترجمته في «تاريخ بغداد» والمصادر الأخرى التي ترجمتْ له.

أما كلام ابن حبان رحمه الله فيُحمل على تعنته في جرح بعض الرواة[٤]، إذ غالب كلام الأئمة النقاد قبله يقتضي أنه صدوق لا بأس به، والصدوق إذا ادعى سماع كتاب فالأصل قبول قوله، والله تعالى أعلم.

القسم السادس:

ويشمل: **الرواة المختلف فيهم**.

منهم راوٍ مختلف في إثبات صُحبته، و(٤) أربعةُ مختلف في حالهم جرحًا وتعديلًا، فالمجموع (٥) خمسة رواة[٥].

منهم:

١ـ عبد الله بن أبي أحمد بن جحش بن رِئَاب - بكسر الراء ثم تحتانية مهموزة وآخره موحدة- الأسدي.

قال ابن سعد: ممن أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ورآه، ولم يَحفظ عنه شيئًا[٦].

---

(١) الكاشف (١/ ٤٢٩).

(٢) المغني في الضعفاء (١/ ٢٥٥)، وذكر بعده كلام ابن حبان المذكور.

(٣) تهذيب التهذيب (٤/ ٧٧٧).

(٤) المجروحين (٢/ ٩١).

(٥) وهم - مع الإحالة على موضع وصفهم بـ(مجهول الحال) في كتاب "بيان الوهم والإيهام" -: أوس بن أوس (صحابي) (٤/ ١٢١)، وعبد الله بن أبي أحمد (صحابي) (٣/ ٥٣٧)، وإسحاق بن إبراهيم بن سُنَيْن (٣/ ١٧١)، وزيد بن الحَرِيش (٣/ ٣٥١)، وعمرو بن أبي نُعَيْمة.

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٩/ ٣٥٩).

قال أبو نُعَيْم: أُتي به النبي صلى الله عليه وسلم لـمَّا وُلد فسمَّاه عبد الله، له رؤية[١].

وقال أبو أحمد العسكريّ: لا يصح له سماع[٢].

وقال العجلي: هو من كبار التابعين لَقِيَ عمر[٣].

ذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة» في القسم الثاني من حرف العين في (معرفة من لم يره صلّى الله عليه وسلم، ولم يرد أنه سمع منه لصغره)[٤].

وقال في التهذيب: وذكره جماعة في الصحابة باعتبار **رؤيته**، وقال العسكري حديثه مرسل[٥].

وقال في التقريب[٦]: وُلِد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن عمر وغيرِه، وذكره جماعةٌ في ثقات التابعين.

وقال الحافظ ابن القطان: وعبد الله بن أبي أحمد بن جحش بن رِئَاب مجهول الحال أيضًا[٧].

فحَكَمَ بجهالة حاله لعدم ثبوت صحبته عنده، وربما كان الحافظ أبو الحسن لا يَرى أنَّ مجرد ثبوت الرؤية كافٍ لإثبات الصحبة، والله تعالى أعلم.

---

(١) معرفة الصحابة لأبي نُعَيْم (٣/ ١٥٩١).
(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ١١).
(٣) معرفة الثقات (٢/ ٢٠).
(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ١١)..
(٥) تهذيب التهذيب (٦/ ٥٠٣).
(٦) رقم: ٣٢٠٦.
(٧) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٥٣٧).

٢ـ عمرو بن أبي نَعِيْمة الـمَعَافري المصري.

قال أبو حاتم: إمام مسجد مصر[(١)].

وقال ابن يونس: كانت له عبادة وفضل[(٢)].

وقال الحاكم: كان من الأئمة[(٣)].

وقال - في سياق سند حديث له -: رضيع عبد الملك بن مروان، وكان امرأً صِدْقٍ[(٤)].

وقال الدارقطني: مجهول، مصري، يُترك[(٥)].

وقال الحافظ الذهبي: لا يصحُّ خبره[(٦)].

وقال الحافظ ابن حجر: مقبول، من السادسة[(٧)].

وقال ابن القطان بعد أن ذكر حديثَه: الذي يضعف به هذا الخبر أمور: منها عمرو بن أبي نُعَيْمة، فإنه مجهول الحال، لا يُعرف روى عنه غيرُ بكر بن عمرو، ولا يُعرف له روايةٌ غيرُ هذه، وهو مصري[(٨)].

فلم يعرفه الحافظ ابن القطان وحَكَمَ بجهالته؛ لكونه لم يقف على

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٢٦٦).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٣٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المستدرك (١/ ١٨٤).

(٥) سؤالات البرقاني (٣٧٢).

(٦) الكاشف (٢/ ٨٩).

ولم أقف له إلا على حديث واحد أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٤/ ١٧: ٨٢٦٦)، وأبو داود في السنن (٥/ ٤٩٩: ٣٦٥٧) من طريق بكر بن عمرو المعافري، عن عمرو بن أبي نَعيمة، عن أبي عثمان مسلم بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: (من تقوَّل علي ما لم أقل، فليتبوأ مقعده من النار، ومن استشاره أخوه المسلم، فأشار عليه بغير رشد، فقد خانه، ومن أفتى بفتيا غير ثبت، فإنما إثمه على من أفتاه).

وهو ضعيف كما قال الحافظان ابن القطان والذهبي رحمهما الله، وعلته تفرد عمرو بن أبي نَعيمة به مع جهالته، فلم يَحتمل الحفاظ له تفرده بهذا الحديث، ولذلك قال الدراقطني: مجهول يُترك.

(٧) تقريب التهذيب (رقم: ٥١٢٤). وسمَّى أباه: "نِعْمة".

(٨) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/ ٦٨).

شيء يُبيِّن حاله، أو على مذهبه في عدم الاعتداد بغير أقوال المعاصرين للراوي.

بعد النظر في الأقسام الستة للرواة الذين حَكَمَ عليهم الحافظ ابن القطان بأنهم مجهولو حال والنماذجِ التي مُثِّل بها يتبيَّنُ: أنَّ العدد الأكثر - من الأقسام الستة - هو القسم الأول حيث بلغ عددُهم (٤٢) اثنين وأربعين راويًا، يُضاف إليهم (٧) سبعة رواة، قد نصَّ الحافظُ ابنُ القطان على أنهم لم يرو عنهم إلا واحد، أو لا يعرفهم إلا في حديث واحد معيَّن[١]، وإن كان قد ثبتت روايةُ عددٍ عنهم - حسب المصادر الأخرى -.

وعليه يكون مجموع الرواة الذين لم يروِ عنهم إلا واحد واقعًا، أو في نظر ابن القطان (٤٩) راويًا من (٨٨) راويًا.

وقد نصَّ - رحمه الله - على أنَّ قسم مجهولِي الحال هم: قومٌ إنما رَوى عن كل واحدٍ منهم واحدٌ، لا يُعلم روى عنه غيرُه[٢].

وأما الرواة الذين روى عنهم أكثر من واحد، ولم يثبت فيهم جرح ولا تعديل فقد بلغ عددهم (١٩) تسعة عشر راويًا، ويُحمل تجهيل الحافظ أبي الحسن بن القطان لحال رواة هذا القسم = على أنه لم يقف إلا على راو واحد يروي عن كل راو منهم غالبًا، كما تقدم في الرواة السبعة الذين سبق التنبيه عليهم قريبًا.

وأما البقية فوُجِد في بعضهم نصُّ الحافظ ابن القطان على تعدُّد الرواة عنه، بل ربما عبَّر بعبارةٍ تفيد رواية جماعة عن ذلك الراوي[٣].

---

(١) انظر ما تقدم (ص١٩).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٤/ ٢٠).

(٣) انظر ما تقدم (ص٢٠).

وبقي (٢٧) سبعةٌ وعشرون راويًا ما بين ثقةٍ، أو صدوق، أو مختلف فيه، أو ضعيف.

ويُحمل تجهيل الحافظ أبي الحسن بن القطان لهذا الصِّنْفِ على أحد مَحْمَلَيْن:

١ـ عدم اعتداده بالتوثيق أو التضعيف - إن وُجِد أحدهما - بسبب اشتراطه كونَ الموثِّق معاصرًا للراوي حتى يَعتبِرَ بتوثيقه. كما في ترجمة حرام بن حكيم وهو تابعي وثقه دُحيمٌ والعِجْلي وهما لم يكونا معاصِرَيْنِ له.

٢ـ عدم وقوفه على ذلك التوثيق، كما هو الحال في ترجمة محمد بن عبدالملك الغزَّال وهو ثقة، وهو كثيرًا ما يجهِّل الراوي، ويعلل ذلك بقوله: لم أجد له ذكرًا، يعني في كتب تراجم الرواة ونحوها.

أثر أحكام الحافظ ابن القطان بجهالة الحال في مصنفات العلماء بعده:

يُعدُّ كتاب الحافظ ابن القطان «بيان الوهم والإيهام» من الكتب المهمة التي اعتمد العلماء عليها، واستفادوا منها في نقد الرواة والحُكم على الأحاديث، حيث نجد النقول عنه متوافرة في كتب تراجم الرواة: كـ«إكمال تهذيب الكمال» للحافظ مُغُلْطاي، و«ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي، و«ذيله» للحافظ العراقي، و«تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان» للحافظ ابن حجر. وكذلك كتب تخريج الأحاديث كـ«نصب الراية» للحافظ الزيلعي، و«البدر المنير» للحافظ ابن الملقن.

وتُعد قضية الجهالة من القضايا التي اهتم العلماء بها، وخصوصًا في الإفادة من أحكام الحافظ أبي الحسن بن القطان في تجهيل الرواة، ومن أشهر العلماء الذين أكثروا من النقل عنه والاستفادة منه: الحافظان

مُغُلْطاي بن قَلِيج الحنفي (ت: ٧٦٢هـ)، والحافظ أحمد بن حجر العسقلاني(ت: ٨٥٢هـ).

أما الحافظ مُغُلْطاي رحمه الله فقد اعتنى بكتاب «بيان الوهم والإيهام» عناية فائقة، حيث قام بإعادة ترتيبه وَفْق أبواب الأحكام[١]، وسمى كتابه «منار الإسلام بترتيب كتاب الوهَم والإيهام «، فلذلك فلا غرابة أن يُكثر من النقل عنه، وتنتشر تلك النقول في مواضع عديدة من كتابه «إكمال تهذيب الكمال»[٢].

وأما الحافظ ابن حجر – رحمه الله – فتظهر استفادتُه من الحافظ ابن القطان في قضية مجهول الحال من خلال أمرين:

الأول: اعتماده في كتابه «تهذيب التهذيب» على «الإكمال» للحافظ مغلطاي فيما زاده على كتاب «تهذيب الكمال»، كما نص في مقدمته[٣].

الثاني: نسجه على مِنْوال الحافظ ابن القطان في مصطلحي «مجهول الحال»، و»المستور» من حيث التسمية، وإن خالفه من حيث الاصطلاح.

فإنَّ العلماء قبل الحافظ ابن القطان لم يكونوا يُكثرون من إطلاق مصطلح «مجهول الحال»[٤] حتى كثُر عنده في كتابه «بيان الوهم والإيهام»، ثم شاع جدًا عند الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»[٥]، وما قرره في مقدمته، و»نزهة النظر»، ثم اعتمده كثيرون من الباحثين في العصر الحديث.

---

(١) انظر مقدمة "منار الإسلام" (١/ ١٣٠).

(٢) انظر على سبيل المثال التراجم التي نقل فيها حكم الحافظ ابن القطان بجهالة الحال: (١/ ١٨٩، ٣٠٦)، (٢/ ١٠٩، ٢١٠)، (٣/ ٢٣٥)، (٤/ ١٢٤، ٣٢٠)، (٥/ ٢٤١)، (٦/ ٣٥٨)، (٨/ ٢٣٩)، (١٠/ ٨، ٢٥٩)، (١٢/ ٢٣٥، ٢٦٤).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ١٥).

(٤) انظر ما تقدم (ص١٦).

(٥) أطلق الحافظ ابن حجر "مجهول الحال" في "التقريب" على أكثر من (٦٠) راويًا، وأطلق "مستور" على أكثر من (١٤٦) راويًا.

فقد قسَّم الحافظ ابن حجر المجهول في «نزهة النظر»[١] إلى نوعين:

الأول: مجهول العين: وهو ما انفرد راو واحد بالرواية عنه.

الثاني مجهول الحال: وهو من روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق. وذكر أنه يقال له: «المستور» أيضًا.

وقال في بيانه لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل في مقدمة «التقريب»:

السابعة: مَنْ رَوَى عنه أكثرُ من واحد ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال[٢].

فظاهر أن الحافظ ابن حجر قد أخذ هذين الإطلاقيْن عن الحافظ ابن القطان، فهو الذي شَهَرهما وأكثر من إطلاقهما في كتابه.

إلا أنَّ الحافظ ابن حجر خالفه في الاصطلاح، فجعل «مجهول الحال» و«المستور» بمعنى واحد، بينما هما عند الحافظ ابن القطان بمعنيين مختلفين. فمجهول الحال – كما تقدم – عند ابن القطان من لم يرو عنه إلا واحد، والمستور هو: من لم تثبت عدالتُه **ممن روى عنه اثنان فأكثر**[٣].

وأما من لم يرو عنه إلا واحد ولم يثبت فيه جرح ولا تعديل من معتبر عند الحافظ ابن حجر فهو «المجهول» دون تقييده بلفظ آخر، فإنه قال في المرتبة التاسعة: من لم يَروِ عنه غيرُ واحد، ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول[٤].

وسمَّاه في النزهة – كما تقدم قريبًا –«مجهول العين».

وهذا هو الذي جرى عليه عمل الباحثين في عصرنا في علم الحديث،

---

(١) (ص١٠١).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٧٤).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٥٢٣).

(٤) المصدر السابق.

في التفرقة بين مجهول العين ومجهول الحال من حيث عددُ الرواة عنهما.

الخاتمة

وتتضمن أهم نتائج البحث:

١ـ اشتهر إطلاق «مجهول الحال» عن الحافظ ابن القطان؛ لكثرة استعماله له في كتابه «بيان الوَهَم والإيهام».

٢ـ مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان - رحمه الله -: هو راوٍ رَوى عنه واحدٌ لا يُعلم روى عنه غيرُه - غالبًا - وهو مجهول العين عند الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر».

٣ـ يَشترط الحافظ ابن القطان لرفع الجهالة ثبوتَ التنصيص على العدالة.

٤ـ كما يَشترط في إثبات العدالة والتوثيق شرطًا خاصًّا به وهو: أن يكون المعدِّل معاصِرًا للراوي المعدَّل، أو يحتمل أنه أخذ ذلك التوثيق عنه، وإلا لم يُقبل توثيقُه.

٥ـ عدد الرواة الذين وصفهم بقوله: «مجهول حال» في كتاب بيان الوهم والإيهام بلغ (٨٨) ثمانيةً وثمانين راويًا.

أ ـ منهم (٤٩) تسعةٌ وأربعون لم يرو عنهم إلا واحد واقعًا، أو في نظر الحافظ ابن القطان. وهؤلاء موافقون لما نص عليه في تعريفه لمجهول الحال.

ب ـ (١٢) اثنا عشر راويًا[1] روى عنهم راويان فأكثر.

---

(١) كان العدد الأصلي (١٩)، إلا أن منهم (٧) نص ابن القطان على أنهم لم يرو عنهم إلا واحد، أو لا يعرفهم إلا في حديث واحد.

ج ـ (٢٧) سبعةٌ وعشرون راويًا ما بين ثقةٍ، أو صدوق، أو مختلفٍ فيه، أو ضعيف.

ويُحمل تجهيل الحافظ أبي الحسن بن القطان لهذا الصِّنْفِ على أحد مَحَامِل:

إما لعدم وقوفه على ذكرٍ للراوي في كتب تراجم الرواة، أو بيانٍ لحاله، أو لعدم اعتداده بالتوثيق أو التضعيف - إن وُجِد أحدهما - بسبب اشتراطه كونَ الموثِّق معاصرًا للراوي حتى يَعتبِرَ بتوثيقه.

٦ـ وجود مجموعة من الرواة وصفهم الحافظ ابن القطان بجهالة الحال، مع رواية عددٍ أو جماعة عنهم = يدلُّ على أنَّ النظر الأساس لديه في الوصف بجهالة الحال: يتعلق بفِقدان التوثيق أو التجريح، وأنه لا أثر كبير لعدد الرواة عن ذلك الراوي عنده.

٧ـ المستور عنده يغاير مجهول الحال، وهو: من لم تثبت عدالته ممن روى عنه اثنان فأكثر - مع ملاحظة قلة استعماله لهذا الوصف-.

٨ـ تأثر الحافظ ابن حجر - رحمه الله - بالحافظ ابن القطان في إطلاق الحكم بجهالة الحال، وإن خالفه في المعنى الاصطلاحي.

٩ـ وضوح استفادة الحفاظ المتأخرين من كتاب «بيان الوهم والإيهام» في قضايا الجرح والتعديل وغيرها، مما يدل على عظم أهميته ومكانة مصنِّفه - رحمه الله تعالى -.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

الأحكام الوسطى: للحافظ أبي محمد عبدالحق بن عبدالرحمن الإشبيلي (٥٨١هـ)، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، الناشر مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٨هـ.

أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري: للحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، تحقيق د. بدر بن محمد العماش، دار البخاري المدينة المنورة، ١٤١٥هـ.

إكمال تهذيب الكمال: للحافظ مُغْلَطاي بن قليج (ت ٧٦٢ هـ)، تحقيق عادل محمد، وأسامة بن إبراهيم، توزيع مكتبة نزار مصطفى الباز، ط:١، ١٤٢٢هـ.

بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: للحافظ أبي الحسن علي بن محمد الكتامي، المعروف بابن القطان (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة، ط:١، ١٤١٨ هـ.

التاريخ: ليحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، رواية عباس الدوري، تحقيق: د. أحمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٣٩٩هـ.

تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م.

تاريخ بغداد: للحافظ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ.

تاريخ دمشق: للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ ه.

تاريخ أبي زرعة الدمشقي: للحافظ أبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري (ت ٢٨١ هـ)، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني.

تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ)، تحقيق: د. أحمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ.

التاريخ الكبير: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، طبع: جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الهند، ١٣٦١هـ.

تذكرة الحفاظ: للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالرحمن المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الهند، ١٣٧٥هـ.

التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: د. أبي لبابة حسين، الناشر: دار اللواء، الرياض، ١٤٠٦هـ.

التكملة لكتاب الصلة: للحافظ محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي المعروف بابن الأبار (ت ٦٥٨هـ)، تحقيق: عبد السلام الهراس، الناشر: دار الفكر للطباعة – لبنان، ١٤١٥هـ.

تقريب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد ـ حلب، ١٤٠٦هـ.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالبر الأندلسي (ت٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد عبدالكبير وآخرين، الناشر: وزارة الأوقاف ـ بالمغرب، ١٣٨٧هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين يوسف بن عبدالرحمن المِزِّي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، طبع: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف و النشر، ١٣٨٤هـ.

تهذيب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عدد من الباحثين، جمعية دار البر، دبي، ١٤٤٢هـ.

الثقات: للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، طبع: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الهند، ١٣٩٣هـ.

الجرح والتعديل: للحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، طبع: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الهند، ١٣٧١هـ.

جهالة الرواة وأثرها في قبول الحديث النبوي: للدكتور عبدالجواد حمام، الناشر دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٣٦هـ.

الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لمحمد بن محمد عبد الملك الأنصاري المراكشي ، تحقيق محمد بن شريفة، الناشر: أكاديمية المملكة المغربية، ١٤٠٤هـ.

الرد على الحافظ ابن القطان الفاسي: للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق فاروق حمادة، الناشر دار الثقافة، ١٤٠٨هـ.

السنن: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط ، الناشر: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ.

سنن الدارقطني: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، الناشر:مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ..

سؤالات البرقاني للدارقطني: تحقيق د. عبد الرحيم محمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، ١٤٠٤هـ.

سؤالات ابن الجنيد: أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي (ت ٢٦٠هـ تقريبا) لأبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مكتبة الدار ـ بالمدينة النبوية، ١٤٠٨هـ.

سير أعلام النبلاء: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠١هـ.

شرح التبصرة والتذكرة: للحافظ عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبداللطيف الهميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ.

الضعفاء: للحافظ أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة، ١٤٠٥هـ.

الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، الناشر: دار صادر، و دار بيروت ـ بيروت، ١٣٨٠هـ.

العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت٥٩٧هـ)ـ تحقيق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ١٤٠١هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة ـ الرياض، ١٤٠٥هـ.

«علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»: للأستاذ إبراهيم بن الصديق، وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٥هـ.

علوم الحديث، للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح الشهرزوري (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة جدة، ١٤١٣هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال: للحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥)، تحقيق مازن السرساوي، مكتبة الرشد، ١٤٣٥هـ.

الكفاية في علم الرواية: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، طبع: إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الهند، ١٣٥٧هـ.

لسان الميزان : للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م.

المجروحين: للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، الناشر: دار الرسالة العالمية ١٤٤٣هـ.

المحلى: للحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.

المسند : للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٤١٣ هـ.

مسند البزار: للحافظ أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن، الناشر: مكتبة العلوم والحكم ـ بالمدينة النبوية، ١٤٠٩هـ.

المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١١هـ.

معرفة الثقات: للحافظ أحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١هـ)، بترتيب الهيثمي، و السبكي، تحقيق: عبد العليم البستوي، الناشر: مكتبة الدار ـ المدينة النبوية، ١٤٠٥هـ.

معرفة الصحابة: للحافظ أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن، ط:١، ١٤١٩هـ.

منار الإسلام بترتيب كتاب الوهَم والإيهام: للحافظ مُغْلَطاي بن قليج (ت ٧٦٢ هـ)، تحقيق حمدة أحمد المهيري، الناشر: جامعة الشارقة، ١٤٤١هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للحافظ محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبع: دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي، ١٣٨٢هـ.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الخير، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

نهاية السول في رواة الستة الأصول: للحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)، تحقيق: عبدالله أبو بكر أحمد نوفل، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى ١٤٤٥هـ.

علل الحديث

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بنقد الروايات وبيان أخطاء الرواة

الأحاديث التي نص العلماء فيها على خطأ عبدالرزاق بن همام الصنعاني في روايته عن معمر بن راشد
-جمعًا ودراسة-

د. عبدالرحمن بن أنيس بن أحمد جمال
قسم علوم الحديث
كلية الحديث الشريف
الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2025.2

ملخص البحث

جمعت في هذا البحث الأحاديث التي انتقدها الأئمة الحفاظ على عبدالرزاق بن همام الصنعاني في روايته عن شيخه معمر بن راشد، وبلغت أربعة عشر حديثًا، بعضها كان الخطأ في السند، كأن يصل ما أرسله غيره، أو يُدخل اسم راو في راو آخر، أو يبدل صحابي بصحابي غيره، وبعضها كان الغلط أو الوهم في المتن؛ كأن يختصر متنًا مطولاً فيخل بمعناه، أو يبدل كلمة بكلمة أخرى، وقد خرّجت هذه المرويات وذكرت طرقها، وأردفت ذلك بذكر كلام علماء العلل فيها، والحمد لله رب العالمين.

الكلمات المفتاحية:

عبدالرزاق – معمر – خطأ – وهم

Abstract

Dr. Abdulrahman anis jamal

Department of Sciences of Hadith
Collage of the Noble Hadith
Islamic **University** of Madinah.

In this research, I have compiled the hadiths that were criticized by the imams and hadith scholars regarding Abdul Razzaq bin Hammam Al-Sana'ani's narration from his teacher, Ma'mar bin Rashid. The total number of these hadiths is fourteen, some of which contained errors in the chain of narration, such as when a hadith transmitted by someone else is attributed to him, or when the name of one narrator is inserted into another, or when one Companion is mistakenly replaced by another. Some hadiths contained mistakes or lapses in the text itself, such as when a lengthy narration is abbreviated in a way that alters its meaning, or when one word is substituted with another. I have provided the sources of these narrations and mentioned their chains, followed by the comments of the scholars of hadith criticism on them. All praise is due to Allah, Lord of the worlds.

Keywords: Abdul Razzaq – Ma'mar – Error – Lapse

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وبعد:

فإن علم الحديث من أجل العلوم وأنفعها، وهو أقسام وأنواع، وإن أرفع أقسامه وأنواعه على الإطلاق: «علم العلل» إذ به يعلم الناقدُ أوجه الصواب من الخطأ في الروايات، ولذا خصّ الله بمعرفته والإلمام به الصفوة من رجال الأمة على مدار العصور والأزمان، فلم ينبري للكلام فيه وللولوج في أعماقه إلا القليلون من أهل العلم، كابن المديني، وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيان، والبخاري، والترمذي، والدارقطني، ولعل السبب في ذلك هو غموض هذا العلم ودقته، ومن أبرز أسباب الغموض فيه، أنه مختص بالبحث في مرويات أقوام من الثقات الذين يظن بهم السلامة، ويستبعد أن يقع من مثلهم الخطأ أو الوهم، إذ التعليل في أخبارهم يقع بما ليس للجرح فيه مدخل.

قال الحاكم: «إنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير»[(١)].

وأعظم الطرق سلوكًا للوقوف على علل الأخبار: سبر طرق الحديث، وضربها ببعضها حتى يتبين للناقد الخطأ منها من الصواب.

قال أحمد: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضًا».

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٢).

وقال ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه».

وقال الخطيب: «والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[(١)].

ومن الثقات الذين تعرض العلماء لنقد مروياتهم: (عبدالرزاق بن همام الصنعاني) في حديثه عن معمر بن راشد، فقد روى عنه كماً كبيراً من الأخبار، فكان دور النقاد والجهابذة استخراج الروايات التي خالف فيها عبدالرزاق قوانين الرواية المتفق عليها بينهم، وكان عدد هذه الأحاديث المنتقدة (١٤) حديثًا، وهو عدد قليل بالنسبة لما رواه عبدالرزاق عن معمر من الأحاديث، وقد وفقني الله تعالى للبحث والتفتيش عن تلك الروايات، بغرض جمعها في مكان واحد، ودارستها، ليسهل الوقوف عليها، ومعرفة ما أُعلت به، سائلاً الله تعالى القبول والنفع به.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- بيان حفظ الله لهذا الدين، بتسخير النقاد الجهابذة بنخل ما ليس منه عن طريق الخطأ أو الوهم من الرواة.

٢- التمييز بين ما انتقد من الروايات من حديث عبدالرزاق عن معمر من غيرها.

٣- سهولة الوقوف على الأحاديث التي انتقدها الحفاظ على عبدالرزاق في شيخه معمر.

٤- بيان أن العالم وإن كان ثقة حافظًا إلا أنه ليس معصومًا من الوهم أو الخطأ.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢١٢، ٢٩٥).

منهج العمل في البحث:

- بدأت بترجمة مختصرة لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، إذ هو المعني بالدراسة هنا.
- ذكرت المتن بسنده إن كان في المصنف لعبدالرزاق، وإلا أكتفي بذكر صحابي الحديث ومتنه.
- خرّجت الحديث من مصادره العالية ثم التي تليها إذا احتاج المقام لذلك.
- بدأت في التخريج بالطريق المنتقدة، وكلام أهل العلم عنها إذا ناسب المقام ذلك، ثم أخرج باقي طرق الخبر مع دراستها وفق قواعد النقاد وكلامهم.
- ذكرت ما رجّحه النقاد الحفاظ بنصه غالبًا، إلا إذا تكررت العبارة بينهم فأكتفي بالإحالة.
- الاعتناء بكتب العلل إذ هي المصدر الأول الذي حوى كلام النقاد، وكذا الكتب المسندة.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتقصي؛ لم أعثر على من قام بجمع ما انتُقد على عبدالرزاق في حديثه عن معمر، وقد بذلت في هذا جهدي، غير أني لا أدعي الإحاطة فالله أعلم.

خطة البحث:

بدأت البحث بالخلاصة ثم مقدمة البحث، ذكرت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهجي فيه، والدراسات السابقة، والدراسة التطبيقية؛ **وقسمتها إلى مبحثين:**

المبحث الأول: ترجمة موجزة عن الإمام عبدالرزاق الصنعاني.

المبحث الثاني: الأحاديث التي استنكرها الحفاظ على عبدالرزاق في روايته عن معمر بن راشد، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ما وصلها وهي مرسلة، وفيه ستة أحاديث.

المطلب الثاني: ما كان الخطأ فيها في بعض رواة إسناده، وفيه أربعة أحاديث.

المطلب الثالث: ما استنكرت عليه متنًا وسنداً، وفيه حديثان.

المطلب الرابع: ما كان الخطأ فيه في متنه، وفيه حديثان.

والخاتمة، وفيها أبرز النتائج.

ثم الفهارس، وتشمل:

فهرست المصادر والمراجع.

وفهرست الموضوعات.

المبحث الأول: ترجمة موجزة عن عبدالرزاق الصنعاني.

كثر المترجمون له في القديم والحديث، بما يغني عن الإطالة في الكلام عنه، فما هو إلا تكرار، ومن ثم أختصر القول في ترجمته بما يفي بالغرض دون إطالة تمل، ولا اختصار يخل.

- **اسمه وكنيته**: عبدالرزاق بن همام بن نافع، أبو بكر الصنعاني، عالم اليمن ومحدثها.
- **مولده ووفاته**: ولد سنة (١٢٦هـ)، وتوفي سنة (٢١١هـ) وله (٨٥) سنة.
- **أبرز شيوخه**: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، وجعفر بن سليمان الضبعي، وزكريا بن إسحاق المكي، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعبدالله بن المبارك، وعبد الملك بن جريج، ومعمر بن راشد، وخلق كثير.

• **أبرز تلاميذه**: أحمد بن حنبل، وأحمد بن منصور الرمادي، وإسحاق بن راهويه، وإسحاق بن إبراهيم الدبري، وسلمة بن شبيب النيسأبوري، وعبد بن حميد، ويحيى بن معين، وخلق كثيرون.

الأئمة الذين وثقوه:

قال الذهلي: كان عبدالرزاق أيقظهم في الحديث، وكان يحفظ.

وقال أبو زرعة: ابن ثور، وهشام بن يوسف، وعبدالرزاق، عبدالرزاق أحفظهم.

وقال أحمد بن صالح: قلت لأحمد رأيت أحداً أحسن حديثاً من عبدالرزاق؟ قال: لا[١].

وقال أبو زرعة الدمشقي: عبدالرزاق أحد من ثبت حديثه[٢].

وقال هشام بن يوسف: كان عبدالرزاق أعلمنا وأحفظنا.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت[٣].

وقال أبو داود: الفريابي أحب إلينا منه، وعبدالرزاق ثقة.

وقال العجلي، والبزار: ثقة يتشيع[٤].

وقال إبراهيم الدبري: يحفظ نحواً من سبع عشرة ألف حديث.

وقال الدارقطني: ثقة يخطئ على معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب[٥].

---

(١) تهذيب الكمال (١٨/ ٥٩).

(٢) التاريخ (ص٤٥٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٤).

(٤) الثقات (ص٣٤).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٣٩)، تاريخ الدوري (٢/ ٣٦٤)، سؤالات ابن بكير للدارقطني (ص٧٥)، وانظر تاريخ دمشق (٣٦/ ١٨٢)، تهذيب الكمال (١٨/ ٥٨)، التهذيب (٦/ ٣١٤).

من جعله من أصحاب معمر بن راشد:

قال ابن معين: كان عبدالرزاق في حديث معمر أثبت من هشام بن يوسف[١].

وقال أيضًا: ما كان أعلم عبدالرزاق بمعمر وأحفظه عنه[٢].

وقال أحمد: إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبدالرزاق[٣].

وقال يعقوب بن شيبة: عبدالرزاق متثبت في معمر جيد الإتقان[٤].

روايته عن معمر إذا خالف غيره:

قال إبراهيم بن موسى: كنت عند يحيى بن معين، فجاء رجل فقال: يا أبا زكريا من كان أثبت في معمر عبدالرزاق أو عبدالله بن المبارك؟ وكان متكئًا -أي ابن معين- فاستوى جالسًا، فقال: كان ابن المبارك خيراً من عبدالرزاق، ومن أهل قريته، ثم قال: تضم عبدالرزاق إلى عبدالله![٥].

وقال عثمان بن طالوت: سمعت يحيى بن معين يقول: أكثر الناس في معمر عبدالرزاق.

قيل ليحيي وأنا أسمع: ومن ابن المبارك؟ قال: ابن المبارك أكثر منه، ومن أبيه[٦].

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٨).
(٢) تاريخ دمشق (٣٦/ ١٧٠).
(٣) تاريخ دمشق (٣٦/ ١٦٩).
(٤) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٠٦).
(٥) تاريخ بغداد (١١/ ٤٠٣)، وتاريخ دمشق (٣٢/ ٤٣٢).
(٦) سؤالات عثمان بن طالوت ليحيي بن معين (١٠-١١).

قال ابن رجب: قال أحمد في رواية إبراهيم الحربي: إذا اختلف أصحاب معمر في شيء فالقول قول ابن المبارك[١].

قال أبو أيوب سليمان بن إسحاق: سُئل إبراهيم الحربي إذا اختلف أصحاب معمر فالقول قول من؟ قال: القول قول ابن المبارك[٢].

وقال الدارقطني: أثبت أصحاب معمر: هشام بن يوسف، وابن المبارك[٣].

الذين تكلموا فيه من أهل العلم عمومًا:

قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به[٤].

وقال البرذعي: رأيت أبا زرعة لا يحمد أمره، ونسبه إلى أمر غليظ...[٥].

قال عبدالله بن محمد المسندي: ودَّعت ابن عيينة، قلت: أريد عبدالرزاق، قال: أخاف أن تكون من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا[٦].

وقال ابن معين: قال لي عبدالرزاق: اكتب عني ولو حديثًا واحداً من غير كتاب، فقلت: لا ولا حرفًا[٧].

وقال أحمد بن حنبل: أتينا عبدالرزاق قبل المئتين وهو صحيح البصر ومن سمع منه بعدما ذهب بصره، فهو ضعيف السماع[٨].

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٠٦).
(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٤٠٣).
(٣) سؤالات ابن بكير للدارقطني (ص١٧٦).
(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٣٩).
(٥) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٤٥٠).
(٦) الضعفاء (٤/ ١٥١).
(٧) مسند أحمد (٢٢/ ٧٦).
(٨) تاريخ أبي زرعة (ص٤٥٧).

وقال البخاري: عبدالرزاق بن همام ما حدث من كتابه فهو أصح[١].

وقال النسائي: عبدالرزاق بن همام فيه نظر لمن كتب عنه بأخره[٢].

وقال أيضًا: عبدالرزاق بن همام من لم يكتب عنه من كتاب ففيه نظر، ومن كتب عنه بأخرة جاء عنه بأحاديث مناكير[٣].

وقال أبو عبدالله بن بكير: عبدالرزاق بن همام، فيه نظر لمن حدث عنه بأخرة، سألت أبا الحسن الدارقطني عنه؟ فقال: ثقة يخطئ على معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب[٤].

وقال ابن حبان: عبدالرزاق بن همام...كان ممن جمع وصنف، وحفظ وذاكر، وكان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه على تشيع فيه[٥].

وقال ابن عدي: لعبدالرزاق أصناف وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم، وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأسًا، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، أعظم ما ذموه به ما رواه من الحديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به[٦].

وقال ابن رجب: عبدالرزاق بن همام: لما كان بصيراً ويحدث من كتابه كان حديثه جيداً، وما حدث من حفظه خلط[٧].

تنبيه: قال العباس العنبري: عبدالرزاق كذاب...، ثم تعقبه الذهبي فقال: هذا شيء ما وافق العباس عليه مسلمٌ. ثم تعقب الذهبي الحافظُ

---

(١) التاريخ الكبير (٦/ ١٣٠).
(٢) الضعفاء والمتروكون (ص٦٩).
(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٦/ ١٨١).
(٤) سؤالات ابن بكير للدارقطني (ص٧٥)، وانظر تاريخ دمشق (٣٦/ ١٨٢).
(٥) الثقات (٨/ ٤١٢).
(٦) الكامل (٨/ ٣٩١) بتصرف يسير.
(٧) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٥٦).

ابن حجر فذكر بإسناد إلى زيد بن المبارك قال: كان عبدالرزاق كذاباً يسرق الحديث...ثم قال -أعني ابن حجر-: وهذا، وإن كان مردوداً على قائله، فالغرض من ذكره الإشارة إلى أن للعباس بن عبد العظيم موافقاً[١].

وقد لخص الحافظ القول فيه فقال: ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع[٢].

المبحث الثاني: الأحاديث التي استنكرها الحفاظ على عبدالرزاق في روايته عن معمر بن راشد، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ما وصلها وهي مرسلة، وفيه ستة أحاديث:

(١) قال عبدالرزاق في «المصنف» (٢١٣٠٤): عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ رأى على عمر قميصاً أبيض فقال: «أجديد قميصك هذا أم غسيل؟» قال: بل غسيل، فقال: «البس جديداً، وعش حميداً، ومت شهيداً، ويرزقك الله قرة عين في الدنيا والآخرة»، قال: وإياك يا رسول الله.

رواه عبدالرزاق بن همام الصنعاني، واختلف عليه:

فرواه الحسين بن مهدي، أخرجه ابن ماجه في «السنن» (٣٥٥٨)، والبزار في «المسند» (٦٠٠٥).

وعبد بن حميد، في «المنتخب» (٧٢٤).

وأحمد بن حنبل، في «المسند» (٥٦٢٠).

ويحيى بن موسى أخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (٦٩٤).

---

(١) انظر: التهذيب، بتصرف يسير.

(٢) التقريب (٤٠٦٤).

ونوح بن حبيب القومسي، أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٠٧٠)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٦٨).

وإسحاق بن أبي إسرائيل، أخرجه أبو يعلى (٥٥٤٥).

ومحمد بن أبي السري، أخرجه ابن حبان (٦٨٩٧).

وإسحاق بن إبراهيم الدبري، أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ رقم١٣١٢٧).

وأحمد بن منصور الرمادي، أخرجه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٤٨٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٣١١٢).

جميعهم (الحسين بن مهدي، وعبد بن حميد، وأحمد، ويحيى بن موسى، ونوح بن حبيب، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وابن أبي السري، والدبري، وأحمد بن منصور) عن عبدالرزاق -وهو في «المصنف» له كما ذكرت-، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه به.

ورواه زهير بن محمد المروزي، أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٤٠٠)، والبيهقي في «الدعوات الكبير» (٤٨٦).

وأبو مسعود الرازي، وحفص بن عمر المهرقاني، أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٤٠٠).

ثلاثتهم (زهير بن محمد، وأبو مسعود الرازي، والمهرقاني) عن عبدالرزاق، عن سفيان الثوري عن عاصم بن عبيدالله عن سالم عن ابن عمر به بمثله.

ورواه نوح بن حبيب عن عبدالرزاق عن الثوري، عن عاصم، عن سالم مرسلاً بمثله.

أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده على «فضائل الصحابة» (٣٢٤).

ولا شك أن الطريق الأولى أصحها عن عبدالرزاق، إذ هو في

المصنف كذلك، وأيضاً لاجتماع أصحابه أحمد بن حنبل وعبد بن حميد وغيرهما عليها، وهي رواية الجماعة عنه.

وهذا الحديث مع أن ظاهر إسناده السلامة إلا أن الأئمة الحفاظ كـ: يحيى القطان، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم الرازي، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، والبزار، والبيهقي، وغيرهم قد أنكروه على عبدالرزاق.

قال أبو حاتم الرازي: «روى عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه رأى على عمر ثوباً غسيلاً أو جديداً... قال: هذا حديث ليس له أصل من حديث الزهري، ولم يرض عبدالرزاق حتى أتبع هذا بشيء أنكر من هذا، فقال: حدثنا الثوري، عن عاصم بن عبيدالله، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وليس لشيء من هذين أصل، إنما هو معمر عن الزهري مرسل أن النبي ﷺ»[(١)].

وقال البخاري: «كلا الحديثين - يعني: طريق عبدالرزاق، عن معمر، وطريق عبدالرزاق، عن الثوري- لا شيء، وأما حديث سفيان فالصحيح ما حدثنا به أبو نعيم عن سفيان عن ابن أبي خالد عن أبي الأشهب أن النبي ﷺ رأى على عمر ثوباً جديداً؛ مرسلٌ»[(٢)].

وقال أيضاً: «روى عبدالرزاق، عن سفيان، عن عاصم بن عبيدالله، عن سالم. وعن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وروى أبو نعيم، عن سفيان، عن إسماعيل، عن أبي الأشهب؛ وهذا أصح بإرساله»[(٣)].

وقال أبو داود: «سمعت أحمد ذكر حديث عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن النبي ﷺ رأى على عمر ثوباً

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (١٤٦٠)، وينظر (١٤٧٠).
(٢) العلل الكبير للترمذي (٦٩٤).
(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٣٥٦).

جديداً، قال: لبست جديداً؟ فقال: كان يحدث به عبدالرزاق من حفظه، فلا أدري هو في كتابه أم لا، وجعل أبو عبدالله ينكره، قال أبو عبدالله: وكان حديث أبي الأشهب عنده، يعني: عبدالرزاق- عن سفيان؛ وكان يغلط فيه يقول: عن عاصم بن عبيدالله، عن أبي الأشهب»[(١)].

وقال النسائي: «هذا حديث منكر، أنكره يحيى بن سعيد القطان على عبدالرزاق، لم يروه عن معمر غير عبدالرزاق، وقد روي هذا الحديث عن معقل بن عبدالله، واختلف عليه فيه فروي عن معقل، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري مرسلًا، وهذا الحديث ليس من حديث الزهري، والله أعلم»[(٢)].

وقال ابن رجب: «عبدالرزاق بن همام: لما كان بصيراً ويحدث من كتابه كان حديثه جيداً، وما حدث من حفظه خلط».

قال أحمد: «في حديث عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه: أن النبي ﷺ رأى على عمر ثوبًا جديداً. فقال: هذا كان يحدث به من حفظه، ولم يكن في الكتب»[(٣)].

وقال ابن عدي: «قال يحيى بن معين في حديث عبدالرزاق؛ أن النبي ﷺ رأى على عمر قميصًا. قال: هو حديث منكر لا يرويه أحد غير عبدالرزاق»[(٤)].

وقال البزار: «هذا الحديث لا نعلم رواه إلا عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، ولم يتابعه عليه أحد»[(٥)].

وقال البيهقي: «هذا المتن بهذا الإسناد أشبه -يعني طريق:

(١) سؤالات أبي داود الفقهية للإمام أحمد (٢٠٠٤)، وانظر شرح علل الترمذي (٢/ ٧٥٦).
(٢) السنن الكبرى (١٠٠٧٠).
(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٥٦).
(٤) الكامل في الضعفاء (٨/ ٣٨٢).
(٥) المسند (٦٠٠٥).

عبدالرزاق، عن الثوري-، وهو أيضاً غير محفوظ، والصواب عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي الأشهب، عن النبي ﷺ مرسلاً، وهم فيه عبدالرزاق، عن الثوري، والله أعلم[1].

هؤلاء وغيرهم قد استنكروا الحديث على عبدالرزاق، واختلف ترجيحهم للصواب، فرجحه أبو حاتم، والنسائي من رواية معمر بن راشد، وإبراهيم بن سعد، عن الزهري مرسلاً أن النبي ﷺ.

بينما رجّح البخاري، والترمذي، والبيهقي ما أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٣٢٩) أخبرنا سفيان بن عيينة، والبخاري في «الأوسط» (١٧١٠)، والترمذي في «العلل الكبير» (٦٩٤)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٣٧) حدثنا أبو نعيم وقبيصة بن عقبة، عن سفيان كلاهما -السفيانان-، عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي الأشهب مرسلاً أن النبي ﷺ به.

وقد رواه عبدالله بن إدريس الأودي -وهو ثقة-، عن أبي الأشهب، عن رجل، من مزينة أن رسول الله ﷺ رأى على عمر ثوباً غسيلاً، فقال... أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٥٠٩٠)، وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٣٢٩).

والأصح أنه مرسل، وهو الذي رجحه الأئمة الحفاظ كما سلف في كلامهم، ويؤيد الطريق المرسلة أن إسماعيل بن عرعرة قد رواه عن ابن إدريس قال: ذهبت مع ابن أبي خالد إلى أبي الأشهب زياد بن زاذان فحدث أن النبي ﷺ قال لعمر: «البس جديداً...» أخرجه البخاري في «الأوسط» (١٧٠٨). هكذا مرسلاً.

قلت: مدار الطريقين على أبي الأشهب، وقد اختلف في تعيينه، فقال

---

(١) الدعوات الكبير (٢/ ٧٩).

البخاري، وأبو حاتم الرازي، ومسلم[(١)]: هو زياد بن زاذان، مولى بني هلال، وقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، وعليه فهو في حيز الجهالة.

وقال يعقوب بن سفيان بعد أن أسند الخبر: «أبو الأشهب هو شيخ كوفي واسمه جعفر بن الحارث النخعي؛ وفيه ضعف»[(٢)].

وقد ضعفه أيضًا: ابن معين، والبخاري، والنسائي، وابن الجارود، وأبو أحمد الحاكم، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: لا بأس به، وقال الحاكم: من ثقات المسلمين، وقال ابن حبان: ثقة لكنه ممن لا يحتج به إذا انفرد[(٣)]. والراجح أنه إلى الضعف أقرب.

وعليه فمداره إما على مجهول أو ضعيف.

(٢) قال عبدالرزاق في «المصنف» (٨٤١٥) أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب: النملة، والنحلة، والهدهد، والصرد».

رواه محمد بن شهاب الزهري، واختلف عليه:

فرواه معمر بن راشد، عن الزهري، واختلف عليه:

فرواه عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس مرفوعًا به.

أخرجه أحمد بن حنبل (٣٠٦٦)، ومن طريقه -أبو داود (٥٢٦٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٣٥٠)، وفي «المعرفة» (١٩٢١١)-.

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٣٥٦)، الكنى والأسماء لمسلم (١/ ١٠١)، العلل الكبير للترمذي (٦٩٥)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٥٣٢)، الدعوات الكبير (٢/ ٧٩).

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٣٨).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٦)، الضعفاء للعقيلي (١/ ١٨٨)، الثقات (٦/ ١٣٩)، المجروحين (١/ ٢١٢)، التهذيب (٢/ ٨٨).

وأخرجه ابن ماجه (٣٢٢٤)، والدارمي (٢٠٤٢) حدثنا محمد بن يحيى.

وعبد بن حميد في «المنتخب» (٦٥٠).

والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨٦٩) من طريق أبو مصعب.

والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٥٣٢) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري.

جميعهم (أحمد، ومحمد بن يحيى، وعبد بن حميد، وأبو مصعب، وإسحاق الدبري) عن عبدالرزاق به. وهكذا هو في «المصنف» (٨٤١٥).

ورواه رباح، عن معمر، عن الزهري، أن النبي ﷺ مرسلاً، أورده ابن أبي حاتم في «العلل» معلقًا (٢٤١٦).

ورباح هو ابن زيد الصنعاني، -وهو ثقة فاضل-، وثقه أبو حاتم الرازي، ومسلم، والنسائي، والعجلي، والبزار، وقال أحمد: كان خياراً، ما أرى كان في زمانه خير منه، وقال ابن حبان: كان شيخًا صالحًا فاضلاً، كان أحمد يقول: «إني أحب رباحًا وأحب حديثه وأحب ذكره»، وقال محمد بن عمر: «قد رأيته وكان له فضل، وعلم بحديث معمر»[(١)].

قال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي زرعة: ما وجه هذا الحديث عندك؟ قال: أخطأ فيه عبدالرزاق، والصحيح من حديث معمر، عن الزهري، أن النبي ﷺ، مرسلٌ»[(٢)].

ورواه عقيل بن خالد، وإبراهيم بن سعد، عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس به مرفوعًا.

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٤٩٠)، الثقات (٨/ ٢٤١)، التهذيب (٣/ ٢٣٤)، التقريب (١٨٧٣).

(٢) علل الحديث (٢٤١٦).

أخرجه ابن حبان (٥٦٤٦) من طريق حبان بن علي العنزي -وهو ضعيف[١]-، عن عقيل به.

والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٥٣٣) من طريق الفضل بن محمد الشعراني، حدثني أبو ثابت محمد بن عبيدالله حدثنا إبراهيم بن سعد به.

وفيه الفضل بن محمد الشعراني، وقد رماه الحسين القباني بالكذب، وقال ابن أبي حاتم: تكلموا فيه، وقال ابن الأخرم: صدوق، كان غاليًا في التشيع، وقال الحاكم: ثقة مأمون، لم يُطعن في حديثه بحجة[٢].

قلت: ومثل هذا لا يحتمل أن ينفرد برواية، فكيف إذا خالف غيره ممن هم أوثق منه؟ لا سيما وقد استنكر أبو زرعة هذا الطريق، فقال: روى هذا الحديث حارث الخازن -شيخ بهمذان-، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وأخطأ فيه الشيخ، يشبه أن يكون دخل له حديث في حديث، وليس هذا الحديث من حديث إبراهيم بن سعد.

قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي زرعة: ما حال هذا الشيخ الهمذاني؟ قال: كان شيخًا لم يبلغني عنه أنه حدث بحديث منكر إلا هذا[٣].

رواه هشام الدستوائي، وأبان العطار، عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن الزهري، أن النبي ﷺ مرسلاً. أورده ابن أبي حاتم في «العلل» معلقًا (٢٤١٦).

ورواه عبد الملك بن جريج، عن الزهري، واختلف عنه:

---

(١) التهذيب (٢/ ١٧٤)، التقريب (١٠٧٦).
(٢) تاريخ الإسلام (٦/ ٧٩٢).
(٣) علل الحديث (٢٤١٦).

فرواه حبان بن علي العنزي، وسعيد بن سالم القداح، عن ابن جريج عن الزهري عن عبيدالله عن ابن عباس به مرفوعًا.

أخرجه ابن حبان (٥٦٤٦) من طريق حبان بن علي العنزي -وهو ضعيف-.

والطحاوي في «المشكل» (٨٦٦) حدثنا الربيع المرادي، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا سعيد بن سالم قال الربيع: أظنه عن ابن جريج.

وسعيد بن سالم حاله ما بين موثق ومضعف، قال ابن حبان: يهم في الأخبار حتى يجئ بها مقلوبة حتى خرج عن حد الاحتجاج به، وحاله هنا يوافق ما قاله ابن حبان، فقد خالف جمعًا من الأئمة الثقات عن ابن جريج.

فقد رواه عبدالله بن المبارك في «المسند» (١٩٦).

ويحيى بن سعيد القطان؛ أخرجه أحمد في «المسند» (٣٢٤٢)، وفي «العلل» رواية عبدالله (٤١٨٦)، وابن أبي خيثمة في «أخبار المكيين» (٣٦٩)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٨٧٠)[1]، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٩٧)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (٥٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٥٣٣).

وعبدالله بن وهب، أخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (٨٦٧، ٨٦٨)، والبيهقي (٩/ ٥٣٣).

جميعهم (ابن المبارك، والقطان، وابن وهب)، عن ابن جريج قال: حدثتُ -أو أُخبِرتُ- عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس... قال يحيى: فكان هذا الحديث عندي ضعيفًا فمحوته حتى رأيته في كتاب

(١) عند الطحاوي... علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: حدثنا ابن جريج...، فجعل يحيى هو ابن معين، بدلاً من القطان، وما أظنه إلا وهمًا من الناسخ، وذلك لأمور منها: أن ابن المديني لا تعرف له رواية عن ابن معين، ولا لابن معين عن ابن جريج، وكذا فإن ابن أبي خيثمة قد أخرجه من طريق علي بن المديني، عن يحيى، وهو القطان.

عن ابن جريج عن ابن أبي لبيد، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس مثل هذا.

وهذا صريح أن ابن جريج لم يسمع هذا الحديث من الزهري، وقد نص على ذلك أبو زرعة الرازي، فقال: لم يسمع ابن جريج من الزهري هذا الحديث، وقد روى بعضهم عن ابن جريج هذا الحديث، فقال: حدثتُ عن الزهري[(١)].

ورواه (أبو معاوية الضرير، وحفص بن غياث، وأيوب بن سويد)، عن ابن جريج، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس به. أخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (٨٧١)، وأبو الشيخ في «الأقران» (١٣٧، ١٣٨)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢٤٤٤). غير أن سويد ذكر فيه عبيدالله، بين سليمان، وابن عباس.

قال أبو زرعة الرازي: أخطأ فيه أيوب بن سويد، ولم يسمع ابن جريج من الزهري هذا الحديث[(٢)].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه أيوب بن سويد... فسمعته يقول: هذا حديث مضطرب[(٣)].

قلت: ابن جريج وإن كان قد تعددت أوجه الخلاف عليه في الحديث، إلا أن أمثلها وأصحها رواية ابن المبارك، والقطان، وابن وهب، وكلها تدل على وجود واسطة بين ابن جريج، والزهري.

وقد صحح الحديث أبو زرعة الرازي، وأبو جعفر الطحاوي بما حكاه أبو زرعة، ويحيى القطان، قال يحيى: كان هذا الحديث عندي ضعيفًا فمحوته حتى رأيته في كتاب سفيان بن سعيد -يعني: الثوري-،

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢٤١٦).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (٢٤١٦).
(٣) العلل (٢٣٧٤، ٢٤٤٤).

عن ابن جريج، عن ابن أبي لبيد، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس بمثله[(١)].

قال أبو زرعة: أما نفس الحديث فالصحيح عندنا على ما روي في كتاب ابن جريج: عن عبدالله بن أبي لبيد، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس به مرفوعاً.

قال ابن أبي حاتم: قلت أليس هشام، وأبان العطار رويا عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن الزهري؛ أن النبي ﷺ؟ قال: بلى، ولكن زيادة الحافظ على الحافظ تقبل[(٢)].

قلت: ابن أبي لبيد، هو عبدالله، وحاله ما بين موثق ومصدّق، واختار الحافظ توثيقه[(٣)]، غير أني لم أقف على أية رواية لا لابن جريج عنه، ولا له عن الزهري غير هذه، فإن ثبت هذا، وصح الإسناد، كانت زيادته في السند من باب زيادة الثقة، وإلا بقي الحديث مرسلاً والله أعلم.

(٣) عن عمر بن الخطاب ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة».

رواه عبدالرزاق بن همام، واختلف عليه:

فرواه يحيى بن موسى الحداني، أخرجه الترمذي في «الجامع» (١٨٥١)، وفي «العلل الكبير» (٥٧٠)، وفي «الشمائل المحمدية» (١٥٩)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٤٤٥٠).

والحسين بن مهدي، أخرجه ابن ماجه (٣٣١٩)، والبزار (٢٧٥).

---

(١) ينظر: مسند أحمد (٣٢٤٢)، وفي العلل (٤١٨٧)، وابن أبي خيثمة في أخبار المكيين (٣٦٩)، والطحاوي في شرح المشكل (٨٧٠)، والبيهقي في الكبرى (٩/ ٥٣٣)، وابن أبي حاتم في العلل (٢٤١٦).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (٢٤١٦).

(٣) التهذيب (٥/ ٣٧٢)، التقريب (٣٥٦٠).

وعبد بن حميد في «المنتخب» (١٣)، محمد بن سهل بن عسكر، أخرجه البزار (٢٧٥).

ومحمد بن أبي السري، أخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (٤٤٤٩).

وإسحاق الدبري، أخرجه الحاكم (٧١٤٢).

جميعهم (يحيى بن موسى، والحسين بن مهدي، وعبد بن حميد، وابن عسكر، وابن أبي السري، والدبري) قالوا: حدثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم به.

ورواه أحمد بن منصور الرمادي، أخرجه البيهقي في «الشعب» (٥٥٣٩).

ومحمود بن غيلان، أخرجه أبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٥٨).

كلاهما (أحمد بن منصور، ومحمود بن غيلان) عن عبدالرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: أحسبه عن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم به. هكذا على الشك.

خالفهم إسحاق الدبري، «جامع معمر بن راشد» (١٩٥٦٨).

وأحمد بن حنبل، أخرجه أبو داود في مسائله لأحمد» (١٨٧٧).

وأبو داود سليمان بن معبد السنجي، أخرجه الترمذي في «الجامع» (١٨٥١م)، وفي «الشمائل المحمدية» (١٦٠).

جميعهم (إسحاق الدبري، وأحمد بن حنبل، وأبو داود السنجي) قالوا: حدثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً. بنحوه. ليس فيه عن عمر.

قلت: وقد انتقده جماعة من الحفاظ على عبدالرزاق؛ بسبب كثرة الاختلافات التي حصلت عليه.

قال أبو حاتم: روى عبدالرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ... حدث مرة عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن النبي ﷺ، هكذا رواه دهراً، ثم قال بعد: زيد بن أسلم، عن أبيه، أحسبه عن عمر، عن النبي ﷺ، ثم لم يمت حتى جعله عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ بلا شك[١].

وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبدالرزاق عن معمر، وكان عبدالرزاق يضطرب في رواية هذا الحديث، فربما ذكر فيه عن عمر عن النبي ﷺ، وربما رواه على الشك، فقال: أحسبه عن عمر عن النبي ﷺ مرسلاً[٢].

وقال أيضاً: وعبدالرزاق كان يضطرب في هذا الحديث، فربما أسنده، وربما أرسله[٣].

وقال البزار: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن زيد إلا معمر، وزياد بن سعد، ورواه غير واحد عن عبدالرزاق عن معمر، عن زيد، عن أبيه، ولا أعلمه إلا عن عمر، ورواه غير واحد بلا شك[٤].

وكذا أعله بالإرسال يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري[٥].

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (١٥٢٠).

(٢) سنن الترمذي (١٨٥١).

(٣) الشمائل المحمدية (١٥٩).

(٤) المسند (٢٧٥).

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٥٩٥)، مسائل أحمد رواية أبي داود (١٨٧٧)، العلل الكبير (٥٧٠).

هذا وقد رواه زمعة بن صالح، عن زياد بن سعد، عن زيد بن أسلم، قال: سمعت أبي يحدث عن عمر، عن النبي ﷺ به.

أخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (٤٤٤٨)، والطبراني في «الأوسط» (٩١٩٦). وزمعة ضعيف، ضعفه الأئمة: أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو داود، وعمرو الفلاس، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، وابن حبان، وابن خزيمة، وغيرهم، وقال البخاري: يخالف في حديثه، تركه ابن مهدى أخيراً[(١)].

ولهذا لما سُئل البخاري: هل رواه أحد عن زيد بن أسلم غير معمر؟ قال: لا أعلمه[(٢)].

(٤) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الخير معقود بنواصي الخيل إلى يوم القيامة، ومثل المنفق عليها كالمتكفف بالصدقة».

رواه محمد بن شهاب الزهري، واختلف عليه:

فرواه أحمد بن منصور الرمادي، أخرجه البزار (٧٨٨٦).

وعبدالله بن الرومي، أخرجه أبو يعلى (٦٠١٤).

وأبو الأزهر، أخرجه أبو عوانة (٧٢٧٦).

ومحمد بن أبي السري، أخرجه ابن حبان (٤٦٧٥).

وأحمد بن يوسف السلمي، أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٦/ ٥٣٦).

جميعهم (أحمد بن منصور، وابن الرومي، وأبو الأزهر، وابن أبي السري، والسلمي) قالوا: حدثنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ به.

ورواه إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عمن حدثه، عن ابن حنظلة

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٤٥١)، الجرح والتعديل (٣/ ٦٢٤)، الكامل في الضعفاء (٥/ ١٥٥)، التهذيب (٣/ ٣٣٩).

(٢) العلل الكبير (٥٧٠).

الأنصاري، عن النبي ﷺ قال: الخيل معقود في نواصيها...الخ. هكذا مرسلاً.

أخرجه الدارقطني في «العلل» -معلقًا- (١٧٤٢)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧٠٧٤) قال: حدثتُ عن أبي مروان العثماني، عن إبراهيم بن سعد به.

ورواه يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن مسعود ﷺ قال: جاءه رجل، فقال: هل سمعت رسول الله ﷺ يقول في الخيل شيئًا؟ قال: نعم سمعته ﷺ يقول: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة».

أخرجه أبو يعلى (٥٣٩٦) من طريق بقية، عن علي بن علي، عن يونس به.

وفيه بقية بن الوليد، وهو مدلس يسوي[(١)]، ولم يصرح بالسماع، وعبيدالله بن عبدالله لم يدرك ابن مسعود، فهو منقطع[(٢)].

ورواه إسحاق بن يحيى العوصي، عن الزهري، بلغنا أن رسول الله ﷺ قال، الحديث. أورده الدارقطني في «العلل» -معلقًا- (١٧٤٢)، ثم قال: المرسل أصح.

وممن أنكر هذا الحديث على عبدالرزاق جماعة من الأئمة والحفاظ كـ: أحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبي زرعة، والبزار، والطبراني، وابن رجب.

قال ابن رجب الحنبلي: ومما أنكر على عبدالرزاق حديثه عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا: «الخيل معقود في

(١) أي يدلّس تدليس التسوية، وهو إسقاط ضعيف بين ثقتين ثبت سماع أحدهما من الآخر. انظر: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٩٠)، التقييد والإيضاح (ص٧٨)، التهذيب (١/ ٤٧٦).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (١٩/ ٧٣)، جامع التحصيل (ص٢٣٢).

نواصيها الخير». أنكره أحمد، ومحمد بن يحيى، وقال: لم يكن في أصل عبدالرزاق. وذكر الدارقطني أن الصواب إرساله، وقال الدارقطني عبدالرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب[١].

وقال أبو زرعة الرازي: سألت محمد بن يحيى، عن حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة «الخيل معقود». كان في كتابي عنه، فلم يقرأه علي، وقال: لم يكن هذا في أصل عبدالرزاق[٢].

وقال البزار: هذا الحديث لا نحفظه من حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة إلا من حديث عبدالرزاق عن معمر.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا معمر، تفرد به عبدالرزاق.

(٥) قال عبدالرزاق في «المصنف» (١٩٧٣٥): عن معمر، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن عبيدالله بن عدي بن الخيار، عن عبدالله بن عدي الأنصاري حدثه، أن رسول الله ﷺ بينا هو جالس بين ظهراني الناس، جاءه رجل يستأذنه، أن يساره في قتل رجل من المنافقين، يستأذنه فيه، فجهر رسول الله ﷺ بكلامه، فقال: «أليس يشهد أن لا إله إلا الله؟» قال: بلى، ولكن لا شهادة له، قال: «أليس يشهد أني رسول الله؟» قال: بلى، ولا شهادة له، قال: «أليس يصلي؟» قال: بلى، ولا صلاة له، قال: «أولئك الذين نهيت عنهم».

رواه الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، واختلف عليه:

فرواه أحمد بن حنبل، في «المسند» (٢٣٦٧١)، وعبد بن حميد، في «المنتخب» (٤٩٠).

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٥٦)، وانظر العلل للدارقطني (٩/ ٢٥٣).
(٢) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (١٠٠٠).

وإسحاق بن راهويه، أخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٥٨).

وأحمد بن منصور الرمادي، أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١٤٢).

جميعهم (أحمد، وعبد بن حميد، وابن راهويه، وأحمد بن منصور) عن عبدالرزاق -وهو في «المصنف» له كما ذكرت-، عن معمر، عن الزهري، عن عطاء، عن عبيدالله بن عدي بن الخيار، عن عبدالله بن عدي الأنصاري حدثه، عن النبي ﷺ به.

ورواية عبد بن حميد فيها: عطاء، عن عبدالله بن عدي بن الحمراء، عن النبي ﷺ به. وقد أخطأ فيه عبد مرتين: الأولى: إسقاطه لعبيدالله بن عدي بن الخيار، والثانية: أنه أبدل عبدالله بن عدي الأنصاري صحابي الحديث، بـ: عبدالله بن عدي بن الحمراء، وهذا صحابي آخر ليس هذا حديثه.

وأخرجه مالك في «الموطأ» (٤٧٤)، -ومن طريقه والشافعي في الأم (٦/ ٢٢١)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٥٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٣٤٠)-.

والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٥٧)، وإسماعيل القاضي (التمهيد ١٠/ ١٦٢) من طريق سفيان بن عيينة، وابن عبد البر في «التمهيد» -معلقًا- (١٠/ ١٥٠) من طريق عقيل بن خالد، ثلاثتهم (مالك، وابن عيينة، وعقيل بن خالد)، عن الزهري عن عطاء، عن عبيدالله بن عدي بن الخيار، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٢٣٦٧٠)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٥٩) من طريق ابن جريج، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٥٦) من طريق الليث بن سعد، كلاهما (ابن جريج، والليث)

عن الزهري عن عطاء، عن عبيدالله بن عدي بن الخيار، أن رجلاً من الأنصار حدثه به.

ورواية ابن جريج، والليث عن الزهري لا تقاوم رواية الأصحاب مالك وابن عيينة، وقد كان يحيى القطان لا يرضى حديث ابن جريج عن الزهري، ولا يقبله[١].

وقال ابن معين: ابن جريج ليس بشيء في الزهري[٢].

وقال يعقوب بن شيبة: الليث بن سعد في حديثه عن الزهري بعض الاضطراب[٣].

فكيف إذا خالفا أصحاب الزهري مثل مالك وابن عيينة، وعقيل؟.

وأخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٦٠) من طريق صالح بن كيسان، وإسماعيل القاضي (التمهيد ١٠/ ١٦٥) من طريق أبي أويس عبدالله بن أويس، كلاهما (صالح، وأبو أويس) عن الزهري، عن عطاء، أن عبيدالله بن عدي بن الخيار أخبره أن نفراً من الأنصار أخبروه... به.

ورواية صالح وأبي أويس لا تبعد كثيراً عن رواية ابن جريج ومن معه، فصالح بن كيسان وإن كان من أصحاب الزهري، إلا أنه قد خالف من هم أقوى منه في الزهري، وأما أبو أويس فقد قال الدارقطني: في بعض حديثه عن الزهري شيء[٤].

ونتيجة هذا الخلاف أن أصح هذه الوجوه الطريق المرسلة، وذلك لاجتماع مالك وابن عيينة وعقيل على إرساله، وقد نص كثير من أهل العلم أن مالكًا وابن عيينة هما أثبت الناس في حديث الزهري.

---

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٧٢).
(٢) تاريخ الدارمي (ص٤٤).
(٣) تاريخ دمشق (٥٠/ ٣٦٤).
(٤) سؤالات البرقاني (٥٧٤).

قال أبو حاتم: أثبت أصحاب الزهري مالك وابن عيينة[(١)].

وقال ابن المبارك: أصحاب الزهري ثلاثة: مالك، وسفيان بن عيينة، ومعمر[(٢)].

وقال يحيى القطان: أصحاب الزهري مالك، وسفيان، ومعمر، وكان عبدالرحمن لا يقدم على مالك أحداً[(٣)].

قلت: معمر بن راشد وإن كان هو الآخر من الأثبات في الزهري، إلا أنه قد خالف مالكًا وابن عيينة، وروايتهما تقدم لاجتماعهما على وجه واحد[(٤)].

قال ابن المبارك: الحفّاظ عن ابن شهاب ثلاثة: مالك، ومعمر، وابن عيينة، فإذا اجتمع اثنان على قول أخذنا به وتركنا قول الآخر. قال النسائي: ذكر ابن المبارك هذا الكلام عن أهل الحديث[(٥)].

وهنا قد اجتمع اثنان مالك وابن عيينة، وعليه فإن روايتهما هي الأصوب والأرجح من رواية معمر، وليس معناه أن معمر ليس من أصحاب الزهري الأثبات في الرواية عنه، فإن منزلة معمر في الزهري لا تقل عن منزلة صاحبيه من التثبت والإتقان، وقد قدمه غير واحد في الزهري على كل أحد، فنظرنا عمن رواه عن معمر فإذا عبدالرزاق قد انفرد بالرواية عنه، وعبدالرزاق كما سبق يهم في بعض حديث معمر، ولهذا حمل أبو حاتم الرازي الخطأ في هذه الرواية لعبدالرزاق.

قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي، عن حديث، رواه عبدالرزاق عن معمر، عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن عبيدالله بن عدي بن الخيار،

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٥٢)، (٤/ ٢٢٧).

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٦).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٣٨).

(٤) هذا لو افترضنا أن الخطأ من معمر، لكن الصواب أن الخطأ من عبدالرزاق كما سيأتي تقريره.

(٥) السنن الكبرى للنسائي (٢٠٧٢).

عن عبدالله بن عدي الأنصاري أن رجلا أتى النبي ﷺ ليستأذنه في قتل رجل من المنافقين، الحديث.

قال أبي: هذا خطأ، إنما هو: عن عبيدالله بن عدي، عن النبي ﷺ مرسلاً.

قلتُ لأبي: الخطأ مِمّن هو؟ قال: من عبدالرزاق[1].

فتبين من هذا أن عبدالرزاق أخطأ في هذا الحديث مرتين، مرة: لما وصله مخالفًا الثقات بذلك، ومرة لما تفرد عن جميع من رووه فسمى صحابيه عبدالله بن عدي الأنصاري.

(٦) قال عبدالرزاق في «المصنف» (١٩٥٣٥) عن معمر، عن الزهري، عن حرام بن محيصة، عن أبيه، أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل، فأفسدت فيه، فقضى النبي ﷺ على أهل الأموال حفظها بالنهار، وعلى أهل المواشي حفظها بالليل.

رواه الزهري، واختلف عليه:

فرواه معمر، عن الزهري، واختلف عليه:

أخرجه أبو داود (٣٥٦٩) من طريق أحمد بن محمد بن ثابت المروزي، وأحمد بن حنبل في «المسند» (٢٣٦٩٧)، وابن حبان (٦٠٠٨) من طريق ابن أبي السري، والطبراني في «الكبير» (٦/ رقم ٥٤٦٩) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري، جميعهم (أحمد بن محمد المروزي، وأحمد بن حنبل، وابن أبي السري، والدبري) عن عبدالرزاق - وهو عنده في «المصنف» كما ذكرت- عن معمر، عن الزهري، عن حرام بن محيصة، عن أبيه، أن ناقة .. إلخ

خالف عبدالرزاق؛ وهيبُ بنُ خالد، وأبو مسعود الزجاج، فروياه

---

(١) العلل (٩٠٧).

عن معمر، عن الزهري، عن حرام بن محيصة، أن ناقة للبراء... فلم يقولا: عن أبيه.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/ رقم ٥٤٧٠) من طريق وهيب، والدارقطني في «السنن» -معلقًا- (٣٣١٣) من طريق أبي مسعود الزجاج، ورواه مالك ابن أنس، في «الموطأ» (٢١٧٧)، -ومن طريقه أحمد (٢٣٦٩١)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٦١٥٩)، وغيرهم.

وسفيان بن عيينة، أخرجه أحمد في «المسند» (٢٣٦٩٤)، وسعيد بن منصور في «السنن» (١٤٥٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (٧٩٦)، وغيرهم.

والليث بن سعد، أخرجه ابن ماجه (٢٣٣٢).

ويونس بن يزيد، أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣٣١٩).

والنعمان بن راشد، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/ رقم ٥٤٧٠).

وصالح بن كيسان، وعقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة، أورده الدارقطني في «السنن» -معلقًا- (٤/ ١٩٤).

جميعهم (مالك، وابن عيينة، والليث، ويونس، والنعمان، وصالح، وعقيل، وشعيب) عن الزهري عن حرام بن محيصة أن ناقة للبراء... إلخ

رواية ابن عيينة، فيها: عن الزهري، عن ابن المسيب، وحرام بن سعد، أن ناقة...

ورواه عبدالله بن عيسى، أخرجه ابن ماجه (٢٣٣٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٣٠١)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٦١٥٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٥٩٣).

وإسماعيل بن أمية، أخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (٦١٥٦).

كلاهما (عبدالله بن عيسى، وإسماعيل بن أمية) عن الزهري، عن حرام بن محيصة، عن البراء بن عازب، أن ناقة... إلخ

قال الطحاوي -بعد أن ذكر رواية مالك، وابن عيينة-: ما رواه عبدالله بن عيسى، وإسماعيل بن أمية، عن الزهري، وإن كان مقدارهما مقداراً جليلاً، لا يجب أن يضاد به ما رواه الحجة في الزهري، مما يخالف ما روياه[1].

ورواه الأوزاعي، عن الزهري، واختلف عليه:

فرواه محمد بن يوسف الفريابي، أخرجه أبو داود (٣٥٧٠).

وأيوب بن سويد، أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٥٠٥٩).

ومحمد بن مصعب، أخرجه أحمد (١٨٦٠٦)، والدارقطني في «السنن» (٣٣١٦).

والوليد بن مسلم، أخرجه النسائي في «الكبرى» (٥٧٥٣).

جميعهم (الفريابي، وأيوب، ومحمد بن مصعب، والوليد) عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حرام بن محيصة، عن البراء به.

خالفهم بقية بن الوليد، وشعيب بن إسحاق، أخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» (٦١٥٧، ٦١٥٧)، وأبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٥٩٢).

ثلاثتهم (بقية، وشعيب، وأبو المغيرة) عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حرام بن محيصة، أن البراء كانت له ناقة... إلخ

قال الطحاوي: فكان في روايتي شعيب وبقية، عن الأوزاعي ما يدل

---

(١) شرح المشكل (١٥/ ٤٦٥).

على أنه لا تحقيق فيه لأخذ حرام إياه عن البراء لأنه قال: «أن» -يعني الانقطاع-[(١)].

وأصح هذه الوجوه الطريق المرسلة، وذلك لاجتماع مالك وابن عيينة ومن تابعهما على إرساله، وقد سبق تقرير أهل العلم أن مالكًا وابن عيينة ومعمر هم أثبت الناس في حديث الزهري، أما ما رواه عبدالرزاق عن معمر مخالفًا به وهيبًا، عن معمر، فهو غلط منه، نص على غلطه أبو داود وغيره.

قال ابن عبد البر: رواه عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام بن محيصة عن أبيه عن النبي ﷺ ولم يتابع عبدالرزاق على ذلك، وأنكروا عليه قوله فيه عن أبيه حدثنا عبدالله بن محمد بن عبد المؤمن قال حدثنا محمد بن بكر بن عبدالرزاق التمار قال: سمعت أبا داود يقول: لم يتابع أحد عبدالرزاق على قوله في هذا الحديث عن أبيه، هكذا قال أبو داود لم يتابع عبدالرزاق، قال محمد بن يحيى الذهلي: لم يتابع معمر على ذلك فجعل محمد بن يحيى الخطأ فيه من معمر، وجعله أبو داود من عبدالرزاق، على أن محمد بن يحيى لم يرو حديث معمر هذا ولا ذكره في كتابه في علل حديث الزهري إلا عن عبدالرزاق لا غير، ثم قال محمد بن يحيى اجتمع مالك والأوزاعي ومحمد بن إسحاق وصالح بن كيسان وابن عيينة على رواية هذا الحديث عن الزهري، عن حرام لم يقولوا عن أبيه إلا معمراً، فإنه قال فيه: عن أبيه فيما حدثنا عنه عبدالرزاق إلا أن ابن عيينة جمع إلى حرام سعيد بن المسيب. انتهى كلام محمد بن يحيى[(٢)].

وأيضًا مما يقوي أن الغلط فيه ليس من معمر؛ أن معمراً لم يتفق

(١) شرح المشكل (١٥/ ٤٦٥).
(٢) التمهيد (١١/ ٨١).

الرواة عنه كما سبق، وهذا يشعر أن عبدالرزاق قد وهم فيه فحدث به على الوجهين.

المطلب الثاني: ما كان الخطأ فيها في بعض رواة إسناده، وفيه أربعة أحاديث:

(١) عن عبدالله بن عدي بن حمراء، قال: رأيت رسول الله ﷺ واقفًا على الحزورة فقال: «والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت».

رواه محمد بن شهاب الزهري، واختلف عليه:

فرواه عقيل بن خالد، أخرجه الترمذي (٣٩٢٥)، وابن ماجه (٣١٠٨)، وابن أبي شيبة في «المسند» (٦٧٨)، والنسائي في «الكبرى» (٤٢٣٨)، والدارمي (٢٥٥٢)، وابن حبان (٣٧٠٨)، والحاكم (٤٢٧٠).

ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب، أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٢٨٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦٢٢).

وشعيب بن أبي حمزة، أخرجه أحمد (١٨٧١٥)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٤٤)، والحاكم (٥٨٢٧)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٣٧٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ٢٨٨)، «الاستذكار» (٢٦/ ١٦)[(١)].

وصالح بن كيسان، أخرجه أحمد (١٨٧١٦)، والنسائي في «الكبرى» (٤٢٣٩)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (٤٩١)، وأبو أحمد العسكري في «تصحيفات المحدثين» (١/ ٨٧)[(٢)].

---

(١) وقع فيه تصحيف، وهو في التمهيد على الصواب.

(٢) تنبيه: وقع في «تصحيفات المحدثين»، وأورده ابن أبي حاتم في المسألة رقم (٨٣٦) صالح، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة أن (عبدالله ابن عدي بن الخيار) بدلاً من (عبدالله بن عدي بن الحمراء)، وهو خطأ كما قال أبو حاتم، أو وهم كما قال أبو أحمد العسكري في «تصحيفات المحدثين»، أو تصحيف قاله الحافظ ابن حجر، ونقله عن أبي القاسم البغوي، «الإصابة» (٦/ ٢٨٤)، (٨/ ٧٣).

وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر، أخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (١٥٥٥).

وعبيدالله بن أبي زياد الرصافي، أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢٥١٤).

وعثمان بن موسى التيمي، أورده أبو نعيم في «معرفة الصحابة» -معلقًا- (٣/ ١٧٢٨).

ومعمر بن أبان بن عمران، أورده الدارقطني في «العلل» -معلقًا- (١٧٤٢).

جميعهم (عقيل بن خالد، وابن أبي ذئب، وشعيب، وصالح بن كيسان، وعبدالرحمن بن مسافر، وابن أبي زياد، وعثمان بن موسى، ومعمر بن أبان) عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عدي بن حمراء، قال: رأيت النبي ﷺ به.

تابعهم يونس بن يزيد الأيلي، واختلف عليه:

فرواه عبدالله بن وهب، عن يونس عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عدي بن حمراء، قال: رأيت النبي ﷺ به.

أخرجه ابن خزيمة كما في «إتحاف المهرة» (٩٣٣٢)، والبغوي في «معجم الصحابة» (١٥٥٢).

ورواه أبو صفوان الأموي، عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به.

وأورده الدارقطني في «العلل» -معلقًا- (١٧٤٢).

ومما لا شك فيه أن رواية ابن وهب أصح، وذلك لأن أبا صفوان -وهو عبدالله بن سعيد الأموي- وإن وثقه بعضهم إلا أنه لا يحتمل أن يخالف مثل عبدالله بن وهب، فهو أوثق منه ومن أمثاله، وعليه فلا اختلاف بين رواية يونس بن يزيد، والجمهور عن الزهري.

وقد رجح رواية الجمهور الأئمةُ الحفاظ على ما سواها من الوجوه.

قال أبو حاتم، وأبو زرعة: رواه الزهري، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عدي بن الحمراء، عن النبي ﷺ، وهو الصحيح[١].

وبنحوهما قال الترمذي عقب الحديث، والبيهقي، والحافظ ابن حجر[٢].

ورواه محمد بن عبدالله ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبدالله بن عدي بن الحمراء به.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٥٤)، والحاكم (٥٢٢٠).

وقد تكلموا في رواية ابن أخي الزهري عن الزهري، فقد سُئل أحمد عن حديثه عن الزهري؟ فقال: ما أدري وحرك يده كأنه يضعفه[٣].

وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ كثير الوهم يخطئ عن عمه في الروايات ويخالفه فيما روى عنه الأثبات، فلا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[٤].

وقد حكم الحافظ ابن حجر على روايته هذه بالشذوذ[٥]، وهو كما قال؛ لمخالفتها لرواية الجماعة عن الزهري.

ورواه سفيان بن عيينة، عن الزهري، مرسلاً. أوردها الدارقطني في «العلل» -معلقًا- (١٧٤٢).

ورواه يعقوب بن عطاء، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. أوردها الدارقطني في «العلل» -معلقًا- (١٧٤٢).

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٨٣٠، ٨٣٦).
(٢) دلائل النبوة (٢/ ٥١٧)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٧٧).
(٣) العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي (ص٦٣، ١٧١)، المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٠٠).
(٤) المجروحين (٢/ ٢٥٨).
(٥) ينظر: شفاء الغرام (١/ ١٠١).

ويعقوب بن عطاء؛ متفق على ضعفه[١]، وقد خالف ما رواه الثقات من أصحاب الزهري، وغيرهم.

ورواه معمر بن راشد عن الزهري، واختلف عليه:

فرواه محمد بن عمر الواقدي، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي عمر بن عدي بن الحمراء به.

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٢٨٤).

ورواه رباح بن زيد الصنعاني، -وهو ثقة فاضل[٢]، له علم بحديث معمر- عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن بعضهم، أن رسول الله ﷺ به، هكذا لم يسم صحابيه.

أخرجه أحمد في «المسند» (١٨٧١٨)، والبغوي في «معجم الصحابة» (١٥٥٤).

ورواه إسحاق الدبري، وأبو بكر بن زنجويه، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة قال: وقف النبي ﷺ بالحزورة... هكذا مرسلاً.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩٠٤٣)، والبغوي في «معجم الصحابة» (١٥٥٣).

ورواه (أحمد بن حنبل، وأحمد بن منصور، وابن أبي عمر) عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: وقف النبي ﷺ به.

أخرجه أحمد بن حنبل (١٨٧١٧)، والبزار (٧٨٧٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٥١٨)، والحسيني في «شفاء الغرام» (١/ ١٠٣).

---

(١) ينظر: التهذيب (١١/ ٣٩٣)، التقريب (٧٨٢٦).

(٢) التقريب (١٨٧٣).

وعليه فإن جمهور الرواة عن الزهري لم يُختلف عليهم في تعيين صحابي الحديث، وأنه هو عبدالله بن عدي بن الحمراء، إلا أن معمراً قد اختلف عليه في تسمية صحابيه اختلافًا كثيراً كما ذُكر، فأما الواقدي رغم ضعفه إلا أنه سمى صحابيه عبدالله بن عدي، موافقًا الجماعة عن الزهري، بينما أبهم صحابيه رباح بن زيد، فقال: «عن بعضهم»، ولم يسم أحداً، أما عبدالرزاق عن معمر، فقد اختلف عليه على وجهين، أحدهما مرسلٌ لم يُذكر صحابيه أصلًا، كما هي رواية الدبري، وابن زنجويه، عن عبدالرزاق، والثاني وهو أقواهما، ما رواه أحمد بن حنبل، وأحمد بن منصور، لما لهما من الاختصاص بعبدالرزاق، وفي روايتهما عيّن عبدالرزاق اسم صحابي الحديث أبي هريرة ﷺ، وهذا لم يقله أحدٌ إلا عبدالرزاق بن همام عن معمر.

وقد توبع عبدالرزاق من إبراهيم بن خالد.

فقد رواه إبراهيم بن خالد، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا به، أخرجه النسائي في «الكبرى» (٤٢٤٠).

لكن هذه المتابعة لا تسلم من مطعن؛ وذلك لأن إبراهيم بن خالد قد اختلف عليه في رواية هذا الخبر.

فرواه أحمد بن حنبل، عن إبراهيم بن خالد، عن رباح، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن بعضهم، عن النبي ﷺ به. كما تقدم.

خالف أحمد بن حنبل؛ سلمةُ بنُ شبيب، فرواه عن إبراهيم، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ به. كما تقدم.

وسلمة بن شبيب: أقرب في حاله أن يكون صدوقًا، حسن الرواية ما لم يخالف، فكيف إذا خالف الكبار مثل أحمد بن حنبل؟

وقد تابع الزهري؛ محمد بنُ عمرو، فقد رواه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ به.

وهذه متابعة جيدة تشهد لما رواه عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري.

أما محمد بن عمرو لم يتفق الرواةُ عنه على وجه واحد، فقد رواه عنه بعضهم موصولاً، وبعضهم مرسلاً.

فرواه خالد بن عبدالله، والدراوردي، وحماد بن سلمة، وأبو ضمرة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

أخرجه أبو يعلى (٥٩٥٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤٦٦١-٤٦٦٣)، وفي «شرح المشكل» (٤٧٩٥)، وابن حزم في «المحلى» (٧/ ٢٨٨)، والدارقطني في «العلل» -معلقًا- (١٧٤٣).

ورواه إسماعيل بن جعفر، وعثمان بن ساج، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، مرسلاً.

أخرجه إسماعيل بن جعفر في «حديثه» (٢٠٤)، والأزرقي في «أخبار مكة» (٢/ ١٥٦).

وكما أنه اختلف عليه في إسناده، فقد اختلف عليه في متنه، ولعل هذا الاختلاف قد صدر من محمد بن عمرو نفسه، وليس من الرواة عنه، فقد قال ابن معين: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له، وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة[1]. كما هو الحال في هذه الرواية.

هذا وقد أعلّ الأئمة رواية محمد بن عمرو هذه، وقالوا: بأنه وهِم فيها.

قال أبو حاتم، وأبو زرعة: هذ خطأ، وهِم فيه محمد بن عمرو،

(١) العلل (٣/ ٢٤٠)، التهذيب (٩/ ٣٧٦).

ورواه الزهري، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عدي بن الحمراء، عن النبي ﷺ، وهو الصحيح[١].

وبنحو قوليهما قال الترمذي عقيب الحديث، والبيهقي، والفاسي[٢].

فهي رواية وهم من راويها، لا حجة فيها لأحد بعد أن قطع الأئمة بضعفها ووهمها.

وعليه فالذي يبدو أن عبدالرزاق قد تفرد عن معمر، بتعين صحابي الحديث بأبي هريرة، مخالفًا عامة الناس بذلك، والأرجح أنه غلِط في هذا، ومن الأولى أن لا ينسب هذا الغلط لمعمر بن راشد، كما فعل البيهقي حيث قال: «هذا وهم من معمر»[٣]، وذلك لأن معمراً لم يعين صحابيه في رواية رباح بن زيد، وكأنه كان لا يحفظ اسم صحابيه فأبهمه، فأداه رباح على وجهه كما سمعه من معمر.

قال الحافظ ابن حجر: والظاهر أن الوهم فيه من عبدالرزاق، لأن معمراً كان لا يحفظ اسم صحابيه كما جاءت رواية رباح عنه، وعبدالرزاق سلك الجادة فقال: عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ثم قال: وإذا تقرر ذلك عُلم أن لا أصل له من حديث أبي هريرة، والله أعلم[٤].

قال ابن عبد البر: بعد أن رواه من طريق شعيب قال: هكذا رواه صالح، ويونس، وعقيل، وابن مسافر، كلهم عن ابن شهاب... وهو حديث لا يختلف أهل العلم بالحديث في صحته[٥].

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٨٣٠، ٨٣٦).
(٢) دلائل النبوة (٢/ ٥١٨)، شفاء الغرام (١/ ١٢١).
(٣) دلائل النبوة (٢/ ٥١٨).
(٤) شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام للفاسي (١/ ١٠٣).
(٥) الاستذكار (٢٦/ ١٦).

(٢) عبدالرزاق في «المصنف» (٢١٠٨٢) أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال لها: «هذا جبريل وهو يقرأ عليك السلام»، فقالت: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته، ترى ما لا نرى.

رواه الزهري، واختلف عليه:

أخرجه النسائي (٣٩٥٣)، وفي «الكبرى» (٨٨٥٠) أخبرنا نوح بن حبيب، وأحمد في «المسند» (٢٥١٧٣).

وإسحاق بن راهويه في «المسند» (٨٥٦).

وعبد بن حميد في «المنتخب» (١٤٨٠).

جميعهم (نوح، وأحمد، وابن راهويه، وعبد بن حميد) عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به.

قال النسائي: خالفه ابنُ المبارك -يعني: عبدالرزاق-[(١)].

ورواه هشام بن يوسف، أخرجه البخاري (٣٢١٧)، وابن حبان (٧٠٩٨).

وعبدالله بن المبارك، أخرجه البخاري (٦٢٤٩)، والترمذي (٣٨٨١).

كلاهما (هشام بن يوسف، وابن المبارك) عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن عائشة به.

قال النسائي: هذا الصواب -يعني: رواية ابن المبارك-، والذي قبله -يعني: رواية عبدالرزاق- خطأ[(٢)].

قال الحافظ ابن حجر: فاته -يعني النسائي- أن ينبه على أن الخطأ

---

(١) السنن الكبرى (٩/ ١٤٦).

(٢) المجتبى (٧/ ٦٩)، السنن الكبرى (٨/ ١٥٥)، (٩/ ١٤٦).

فيه من عبدالرزاق؛ لأن عبدالله بن المبارك وهشام بن يوسف روياه عن معمر على الصواب[١].

ورواه يونس بن يزيد، أخرجه البخاري (٣٧٦٨)، وأحمد (٢٤٨٥٧).

وشعيب بن أبي حمزة، أخرجه البخاري (٦٢٠١)، ومسلم (٢٤٤٧)، والنسائي (٣٩٥٤).

والنعمان بن راشد، أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٠١٨).

وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر، أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٨٥٢).

ثلاثتهم (يونس، وشعيب، والنعمان) عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة به.

(٣) قال عبدالرزاق في «المصنف» (٤٠٣١) عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، قال: كان المهاجرون لا يركعون الركعتين قبل المغرب، وكانت الأنصار تركع بهما. قال الزهري: وكان أنس يركعهما.

رواه عبدالرزاق، واختلف عليه:

فرواه أحمد بن منصور، حدثنا عبدالرزاق، -وهو في «المصنف» كما ذكرت- أنبأنا معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب بمثله.

أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٦٦٨)، وأورده ابن حزم في «المحلى» -معلقًا- (٢/ ٢٣).

ورواه يحيى بن معين، عن عبدالرزاق، -وهو في «المصنف» له (٤٠٢٧) عن معمر، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس أنه سئل عن

---

(١) النكت الظراف (١١/ ٤٣٥).

ركعتين قبل المغرب، قال: رأيت اللباب من أصحاب محمد ﷺ يصلونهما.

أخرجه ابن معين في «التاريخ» رواية -عباس الدوري- (٣٥٨).

قال عباس الدوري: سمعت يحيى يقول: الحديث الذي يرويه عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أنس، قال: كان يصلي قبل المغرب ركعتين.

قال يحيى بن معين: حدثنا به عبدالرزاق، عن معمر، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس[(١)].

ومعنى قول ابن معين: أن عبدالرزاق كان يحدث به حال ضبطه واعتدال روايته عن معمر، عن أبان، عن أنس، ولما اختلط حدث به عن معمر، عن الزهري، عن أنس.

(٤) عبدالرزاق في «المصنف» (٤٣٢١) عن معمر، عن الزهري، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عبدالرحمن بن أمية بن عبدالله، أنه قال لابن عمر: نجد صلاة الخوف وصلاة الحضر في القرآن، ولا نجد صلاة المسافر، فقال ابن عمر: بعث الله نبيه ونحن أجفى الناس، فنصنع كما صنع رسول الله ﷺ.

رواه الزهري واختلف عليه:

فرواه عبدالرزاق في «المصنف» (٤٣٢١)، -ومن طريقه أحمد (٦٣٥٣)- حدثنا معمر، عن الزهري، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عبدالرحمن بن أمية بن عبدالله، أنه قال لابن عمر...

ورواه الليث بن سعد، عن الزهري، عن عبدالله بن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن أمية بن عبدالله بن خالد، عن ابن عمر به.

---

(١) تاريخ ابن معين رواية عباس الدوري (٣٥٨).

أخرجه النسائي (١٤٣٤)، وفي «الكبرى» (١٩٠٥)، وابن ماجه (١٠٦٦)، وأحمد (٥٦٨٣)، وابن خزيمة (٩٤٦)، ابن حبان (١٤٥١).

ورواه يونس بن يزيد، واختلف عليه:

فرواه الليث بن سعد، وشبيب بن سعيد، عن يونس عن الزهري، عن عبدالله بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث، أن أمية بن عبدالله بن خالد بن أسيد أخبره أنه سأل ابن عمر.

أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ١٦٣، ١٦٤).

قال ابن عبد البر: كذلك رواه يونس من غير رواية ابن وهب. -يعني: عبدالله بن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن أمية بن عبدالله[(١)].

ورواه عبدالله بن وهب، عن يونس، عن الزهري، أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن أمية بن عبدالله بن خالد بن أسيد أنه سأل ابن عمر... الحديث.

أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ١٩٤).

قال البخاري: قال ابن وهب، والزبيدي: عبد الملك بن أبي بكر، ولا يصح[(٢)].

وقال ابن عبد البر: قال ابن وهب عن يونس عن الزهري عن عبد الملك بن أبي بكر عن أمية بن عبدالله...فغلط ووهم[(٣)].

قال البخاري: عبدالله بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، المخزومي، القرشي، سمع أمية بن عبدالله، قاله الليث، وحسان بن إبراهيم، عن يونس، عن الزهري، وتابعه فليح بن سليمان.

قال ابن وهب، والزبيدي: عبد الملك بن أبي بكر، ولا يصح.

---

(١) التمهيد (١١/ ١٦٢).
(٢) التاريخ الكبير (٥/ ٥٥).
(٣) التمهيد (١١/ ١٦٢).

وقال معمر: عبدالله بن أبي بكر، عن عبدالرحمن بن أمية بن عبدالله، ولا يصح[١].

وقال ابن عبد البر: هكذا في كتاب عبدالرزاق: عبدالله بن أبي بكر، عن عبدالرحمن بن أُمية، وإنما هو: عبدالله بن أبي بكر بن عبدالرحمن، عن أمية بن عبدالله، وهو من غلط الكتاب، والله أعلم.

قال: وإنما قلنا: إن ذلك في كتاب عبدالرزاق، لأنا وجدناه في كتاب الدبري، راوي «المصنف» عن عبدالرزاق، وغيره، عنه، كذلك.

وكذلك ذكره الذهلي، محمد بن يحيى، وقال: لا أدري هذا الوهم، أمن معمر جاء، أم من عبدالرزاق؟![٢].

المطلب الثالث: ما استنكرت عليه سنداً ومتناً، وفيه حديثان:

(١) عن علي، عن النبي ﷺ: «أنه مسح على الجبائر».

قال عبدالله بن أحمد في «العلل» (٣٩٤٤): سمعت رجلاً يقول ليحيى تحفظ عن عبدالرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي ﷺ أنه مسح على الجبائر؟.

فقال -ابن معين-: باطل ما حدث به معمر قط سمعت يحيى يقول عليه بدنة مقلدة مجللة إن كان معمر حدث بهذا قط هذا باطل ولو حدث بهذا عبدالرزاق كان حلال الدم من حدث بهذا عن عبدالرزاق؟ قالوا له: فلان فقال: لا والله ما حدث به معمر، وعليه حجة من ههنا يعني المسجد إلى مكة إن كان معمر حدث بهذا.

وقال الخلال: وقرئ على عبدالله بن أحمد قال: سمعت رجلاً يقول:

---

(١) التاريخ الكبير (٥/ ٥٥).

(٢) التمهيد (١١/ ١٦٢).

يحيى يحفظ: عبدالرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، عن النبي ﷺ: «أنه مسح على الجبائر»، فقال: باطل، ما حدث به معمر قط، فسمعت يحيى يقول: علي بدنة مجللة مقلدة إن كان معمر حدث بهذا، هذا باطل، ولو حدث بهذا عبدالرزاق كان حلال الدم، من حدث بهذا عن عبدالرزاق؟ قال: محمد بن يحيى، قال: لا والله ما حدث به معمر، وعليه حجة من هنا -يعني المشي إلى مكة- إن كان معمر حدث بهذا قط[(١)].

وقال المروذي: سألته -يعني: أحمد بن حنبل- عن حديث عبدالرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، عن النبي ﷺ: «أنه مسح على الجبائر»؟

فقال: باطل، ليس من هذا شيء، من حدث بهذا؟ قلت: ذكروه عن صاحب الزهري، فتكلم فيه بكلام غليظ[(٢)].

قلت: صاحب الزهري؛ هو: محمد بن يحيى الذهلي النيسأبوري، الإمام الحافظ المعروف بالعلم والتثبت، وقد ذُكر باسمه في رواية يحي بن معين كما سلف.

وفي قول ابن معين: ما حدث به معمر قط... ثم يقول: علي بدنة مقلدة مجللة إن كان معمر حدث بهذا قط، هذا باطل، ولو حدث بهذا عبدالرزاق كان حلال الدم، من حدث بهذا عن عبدالرزاق؟ قالوا له: محمد بن يحيى الذهلي، فقال: لا والله ما حدث به معمر، وعليه حجة من ههنا يعني المسجد إلى مكة إن كان معمر حدث بهذا.

وفي ذلك بيان أن ابن معين يُلقي بالتهمة على عبدالرزاق لا على غيره، فقد صرح ببراءة معمر من التهمة بقوله: «ما حدث به معمر قط»

---

(١) البدر المنير (٢/ ٦١٣).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢٧٠).

ثم قال: من حدث بهذا عن عبدالرزاق؟ يرجو أن يذكروا له من يتحمل تهمة هذا الخبر، فلما ذكروا له رجلاً هو يعرفه ويعرف دينه وثقته وتثبته فيما يرويه -محمد بن يحيى الذهلي- وأن مثله أعلى من أن يقول هذا من عند نفسه، فلم يُلقي بالتهمة عليه، ولو كان الخطأ منه لقال ذلك ابنُ معين لما ذكروه له، لكنه لم يتهم الذهلي وظل يقول: لا والله ما حدث به معمر، وعليه حجة من مسجده إلى مكة إن كان معمر حدث بهذا.

ومثله الإمام أحمد بن حنبل لما سمع الخبر استنكره وسأل من حدث بهذا؟ قالوا له صاحب الزهري، فتكلم فيه بكلام غليظ.

وكأن أحمد استنكر كيف يحدث الذهلي بمثل هذا وهو من هو في العلم والتثبت، وأن مثله لا يخفى عليه مثل هذا الغلط، فكيف يجوز رواية مثل هذا ولو حدثه به من هو أحسن من عبدالرزاق.

وقد أعل الأئمة هذا الحديث بخبر متفق على ضعف إسناده عن علي بن أبي طالب ﷺ.

قال عبدالله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩٤٥): هذا الحديث يروونه عن إسرائيل عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي أن النبي ﷺ مسح على الجبائر. وعمرو بن خالد؛ متروك[1].

أخرجه ابن ماجه (٦٥٧) حدثنا محمد بن أبان البلخي، والدارقطني في «السنن» (٨٧٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٦٨) من طريق إسحاق بن إبراهيم، كلاهما (محمد بن أبان، وإسحاق بن إبراهيم) عن عبدالرزاق وهو عنده في «المصنف» (٦٢٩) أخبرنا إسرائيل بن يونس، عن عمرو

(١) التقريب (٥٠٢١).

بن خالد، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي، قال: انكسر أحد زندي، فسألت رسول الله ﷺ، فأمرني أن أمسح على الجبائر.

وقد اتفق العلماء على ضعفه وأنه موضوع، وضعه عمرو بن خالد الواسطي[١]، فقد كان مشهوراً بوضع الحديث.

قال أبو حاتم: هذا حديث باطل لا أصل له، وعمرو بن خالد متروك الحديث[٢].

وقال ابن حزم: هذا خبر لا تحل روايته إلا على بيان سقوطه؛ لأنه انفرد به أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي، وهو مذكور بالكذب[٣].

قال ابن الملقن: إنما ضعفه الشافعي؛ لأن راويه عمرو بن خالد السالف في إسناده أحد الكذابين[٤].

(٢) عن ابن عباس قال: بعثني النبي ﷺ إلى علي بن أبي طالب فقال: «أنت سيد في الدنيا، وسيد في الآخرة، من أحبك فقد أحبني، وحبيبك حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، الويل لمن أبغضك من بعدي».

أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائده على فضائل الصحابة» (١٠٩٢)، والحاكم (٤٦٩٨)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣١٧)، وغيرهم من طرق عن أبي الأزهر أحمد بن الأزهر، حدثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس به.

قال أحمد بن يحيى الحلواني: لما ورد أبو الأزهر من صنعاء وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث أنكره يحيى بن معين، فلما كان يوم مجلسه،

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٠)، الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٦٨)، المجروحين لابن حبان (٢/ ٧٦)، التهذيب (٨/ ٢٧)، التقريب (٥٠٢١).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١٠٢).

(٣) المحلى (٢/ ٧٥).

(٤) البدر المنير (٢/ ٦١١).

قال في آخر المجلس: «أين هذا الكذاب النيسأبوري الذي يذكر عن عبدالرزاق هذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر، فقال: هو ذا أنا، فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس فقربه وأدناه، ثم قال له: كيف حدثك عبدالرزاق بهذا، ولم يحدث به غيرك؟ فقال: أعلم يا أبا زكريا، أني قدمت صنعاء وعبدالرزاق غائب في قرية له بعيدة فخرجت إليه، وأنا عليل، فلما وصلت إليه سألني عن أمر خراسان، فحدثته بها وكتبت عنه، وانصرفت معه إلى صنعاء، فلما ودعته، قال لي: قد وجب علي حقك، فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك، فحدثني والله بهذا الحديث، لفظاً فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه»[(١)].

قال ابن عدي: قال لنا علي بن سعيد: قدم قوم من أهل نيسابور على يحيى بن معين، وفيهم أبو الأزهر، فقال يحيى: إنما الكذاب منكم الذي روى عن عبدالرزاق، فذكر هذا الحديث، فقال أبو الأزهر: أنا، فقال: الذنب لغيرك فيه»[(٢)].

وقال أحمد بن يحيى بن زهير التستري: لما حدث أبو الأزهر... قال ابن معين: من هذا الكذاب الذي حدث عن عبدالرزاق بهذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر، فقال: هو ذا أنا فتبسم ابن معين، وقال أما إنك لست بكذاب، وتعجب من سلامته، وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث»[(٣)].

وقال الذهبي: هذا موضوع مع ثقة إسناده، لأنه أدخل على معمر، وإلا فلأي شيء كتمه عبدالرزاق، وحدث به سراً لأبي الأزهر؟ وما جسر أن يرويه كل وقت مع كون إسناده كالشمس، ثم إنه يقول لابن الأزهر: ما حدثت به غيرك»[(٤)].

---

(١) ينظر: المستدرك (٥/ ٣٣٢).

(٢) الكامل (٨/ ٣٨٣).

(٣) تاريخ بغداد (٥/ ٦٦) بتصرف يسير.

(٤) موضوعات المستدرك (ص٦).

المطلب الرابع: ما كان الخطأ فيه في متنه، وفيه حديثان:

(١) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «النار جبار».

أخرجه أبو داود (٤٥٩٤) حدثنا محمد بن المتوكل العسقلاني، وابن ماجه (٢٦٧٦)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٦٣٦٦) حدثنا أحمد بن الأزهر، والنسائي في «الكبرى» (٥٧٥٧) أخبرنا أحمد بن سعيد، والبزار (٩٣٩٢)، والدارقطني في «السنن» (٣٣٠٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٥٩٧) حدثنا أحمد بن منصور الرمادي، والبزار (٩٣٩٢) حدثنا سلمة بن شبيب، وابن المنذر في «الأوسط» (٩٣٨٦) حدثنا محمد بن حماد الطهراني، ومحمد بن على النجار، جميعهم (محمد بن المتوكل، وأحمد بن الأزهر، وأحمد بن سعيد، وأحمد بن منصور، وسلمة بن شبيب، والطهراني، ومحمد بن علي النجار) عن عبدالرزاق عن معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ به.

تابع عبدالرزاق؛ عبد الملك الصنعاني، فرواه عن معمر، عن همام، عن أبي هريرة به.

أخرجه أبو داود (٤٥٩٤)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٦٣٦٧).

وعبد الملك هو ابن محمد الحميري، وهو لين الحديث، قال ابن حبان: ينفرد بالموضوعات، لا يجوز الاحتجاج بروايته[(١)].

وعليه فلا اعتبار لمتابعته.

وحديث عبدالرزاق وإن كان ظاهر إسناده السلامة إلا أن العلماء قد أعلوه على عبدالرزاق.

قال أحمد بن حنبل: حدث عبدالرزاق حديث أبي هريرة: «النار جبار»، إنما هو: «البئر جبار»، وإنما كتبنا كتبه على الوجه،

---

(١) المجروحين (٢/ ١٣٦)، التهذيب (٦/ ٤٢٢)، التقريب (٤٢١١).

وهؤلاء الذين كتبوا عنه سنة ست ومئين، إنما ذهبوا إليه وهو أعمى، فلُقِّن، فقبله، ومرَّ فيه[(١)].

وقال أيضًا: عبدالرزاق في حديث أبي هريرة: «والنار جبار» ليس بشيء، لم يكن في الكتب، باطل ليس هو بصحيح[(٢)].

وقال أيضًا: أهل اليمن يكتبون النار: النير، ويكتبون البير يعني مثل ذلك، وإنما لقن عبدالرزاق «النار جبار»[(٣)].

قال أبو بكر ابن المنذر: سألت عن هذا الحديث غير واحد من أئمة أهل الحديث فكل يقول لي: أخطأ فيه عبدالرزاق، إنما هو البئر[(٤)].

وقال أبو عوانة: كان يقال: غلط فيه عبدالرزاق وإنما هو «البير جبار»[(٥)].

وقال الخطابي: لم أزل أسمع أصحاب الحديث يقولون غلط فيه عبدالرزاق إنما هو «البئر جبار»، حتى وجدته لأبي داود عن عبدالملك الصنعاني عن معمر، فدل على أن الحديث لم ينفرد به عبدالرزاق[(٦)].

(٢) قال عبدالرزاق في «المصنف» (١٦١١٨): عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: من حلف فقال: «إن شاء الله لم يحنث».

رواه عبدالرزاق بن همام الصنعاني، واختلف عليه في متنه:

فرواه يحيى بن موسى، أخرجه الترمذي (١٥٣٢).

ومحمود بن غيلان، أخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (٤٥٦).

---

(١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ (ص٤٦٦).

(٢) السنن للدارقطني (٣٣٠٨)، وينظر: الفوائد المعللة (٢١٠).

(٣) السنن للدارقطني (٣٣٠٩).

(٤) الأوسط (١٣/ ١٣٢).

(٥) المستخرج (٦٣٦٦).

(٦) معالم السنن (٤/ ٤٠).

ونوح بن حبيب، أخرجه النسائي (٣٨٥٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٩٢٧)، وابن حبان (٤٣٤١).

العباس بن عبدالعظيم العنبري، أخرجه ابن ماجه (٢١٠٤).

وأحمد بن حنبل في «المسند» (٨٠٨٨).

ويحيى بن معين، أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (١٢٢٣).

وسلمة بن شبيب، وزهير بن محمد، أخرجه البزار (٩٣٣٣).

وإسحاق بن أبي إسرائيل، وأبو بكر بن زنجويه، أخرجه أبو يعلى (٦٢٤٦).

وأحمد بن يوسف السلمي، وأبو الأزهر أحمد بن الأزهر، أخرجه أبو عوانة في «المستخرج» (٥٩٩٧).

وإسحاق بن إبراهيم الدبري، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٠٠٠).

جميعهم (يحيى بن موسى، ومحمود بن غيلان، ونوح بن حبيب، وعباس بن عبد العظيم العنبري، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وسلمة بن شبيب، وزهير بن محمد، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وأبو بكر بن زنجويه، وأحمد بن يوسف، وأبو الأزهر، والدبري) قالوا: حدثنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف على يمين فقال إن شاء الله لم يحنث»، وهكذا هو في «المصنف» كما هو أعلاه.

هكذا رواه جمهور الرواة عن عبدالرزاق مختصراً.

ورواه محمود بن غيلان من وجه آخر، أخرجه البخاري (٥٢٤٢).

وعبد بن حميد، أخرجه مسلم (١٦٥٤).

ومحمد بن يحيى، أخرجه أبو عوانة في «المستخرج» (٥٩٩٨).

ثلاثتهم (محمود بن غيلان، وعبد بن حميد، ومحمد بن يحيى)

قالوا: حدثنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال سليمان بن داود عليهما السلام: «لأطوفن الليلة بمائة امرأة، تلد كل امرأة غلاما يقاتل في سبيل الله»، فقال له الملك: «قل إن شاء الله»، فلم يقل ونسي، فأطاف بهن، ولم تلد منهن إلا امرأة نصف إنسان قال النبي ﷺ: «لو قال: إن شاء الله لم يحنث، وكان أرجى لحاجته».

ورواه العباس بن عبد العظيم العنبري، أخرجه النسائي (٣٨٥٦).

وأحمد بن حنبل في «المسند» (٧٧١٥).

كلاهما (عباس العنبري، وأحمد بن حنبل) في وجه آخر عنهما قالا: حدثنا عبدالرزاق، حدثنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «قال سليمان بن داود: لأطوفن الليلة بمائة امرأة...» الخ مطولاً بنحو الذي قبله.

وعليه فإن جمهور الرواة عن عبدالرزاق بن همام قد رووه عنه بلفظ: «من حلف على يمين فقال إن شاء الله لم يحنث».

وهذا الاختصار وقع بسبب أن عبدالرزاق رواه بالمعنى، فاختصره اختصاراً أخل بمتنه، وقد انتقد ذلك عليه جماعة من الحفاظ كـ: يحيى بن معين، والبخاري، والترمذي، وأبو عوانة، وابن حجر.

قال ابن أبي خيثمة: قيل ليحيى بن معين: رُوي عن عبدالرزاق أنه قال: اختصر هذا الكلام معمر من حديث فيه طول؟ فقال يحيى: إن كان اختصره من ذلك الحديث فما يساوي هذا شيئًا، وما أراه اختصره إلا عبدالرزاق[1].

قال الترمذي: سألت محمداً -البخاري- عن هذا الحديث فقال: جاء

(١) التاريخ الكبير (١/ ٣٣٠).

مثل هذا من قبل عبدالرزاق وهو غلط، إنما اختصره عبدالرزاق من حديث معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في قصة سليمان بن داود حيث قال: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة[١].

وقال أيضًا: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث خطأ، أخطأ فيه عبدالرزاق، اختصره من حديث معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «أن سليمان بن داود قال: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة، تلد كل امرأة غلامًا، فطاف عليهن فلم تلد امرأة منهن إلا امرأة نصف غلام»، فقال رسول الله ﷺ: «لو قال: إن شاء الله لكان كما قال».

هكذا رُوي عن عبدالرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه هذا الحديث بطوله، وقال: «سبعون امرأة»، وقد رُوي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «قال سليمان بن داود: لأطوفن الليلة على مائة امرأة»[٢].

وقال أبو عوانة: يقال: غلط فيه عبدالرزاق، إنما هو مختصر من الحديث الذي يليه[٣] -ثم ذكره بالقصة-.

وقال الحافظ ابن حجر: أجاب شيخنا في شرح الترمذي بأن الذي جاء به عبدالرزاق في هذه الرواية ليس وافيًا بالمعنى الذي تضمنته الرواية التي اختصره منها[٤].

بينما ذهب الإمام أحمد إلى أن الاختصار كان من معمر، فقال عقب روايته للحديث: قال عبدالرزاق: وهو اختصره يعني معمراً.

---

(١) العلل الكبير (٤٥٦).
(٢) السنن (١٥٣٢).
(٣) المستخرج (٥٩٩٧).
(٤) فتح الباري (١١/ ٦٠٥).

وقال البزار: هذا الحديث أحسب أن معمراً اختصره من حديث سليمان بن داود قال: «لأطوفن الليلة... » أظن شبه على معمر إذا اختصره والله أعلم[١].

ووجه العلة في الحديث هي اختصاره بلفظ مغاير لما رواه به أصحاب أبي هريرة -عبدالرحمن بن هرمز، ومحمد بن سيرين-، ومثله يوقع الاختلاف بين رواة الحديث، فيعد مسلكاً من مسالك العلة.

١- فرواه هشام بن حجير، عن طاوس، سمع أبا هريرة ﷺ، قال: قال سليمان: لأطوفن الليلة... الخ مطولاً؛ أخرجه البخاري (٦٧٢٠)، ومسلم (١٦٥٤)، وغيرهما.

٢- ورواه عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، قال: سمعت أبا هريرة ﷺ، عن رسول الله ﷺ قال: «قال سليمان بن داود عليهما السلام: لأطوفن الليلة...» الخ مطولاً؛ أخرجه البخاري (٢٨١٩، ٣٤٢٤، ٦٦٣٩)، ومسلم، (١٦٥٤م)، وغيرهما.

٣- ورواه محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ: «أن نبي الله سليمان عليه السلام كان له ستون امرأة، فقال: لأطوفن الليلة على نسائي...» الخ مطولاً؛ أخرجه البخاري (٧٤٦٩)، ومسلم (١٦٥٤)، وغيرهما.

الخاتمة

من أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال العمل في هذا البحث:

- أن ما انتُقد من حديث عبدالرزاق عن معمر عدد قليل جداً بالنسبة لما رواه عبدالرزاق عن معمر، ومن يطالع المصنف لعبدالرزاق يعلم أن غالب علم عبدالرزاق أخذه عن معمر.
- أن جملة ما انتقد على عبدالرزاق في روايته عن معمر (١٤) حديثاً،

(١) المسند (٩٣٣٣).

تفصيلها كالتالي:

- (ستة) أحاديث وصلها وهي مرسلة.
- (أربعة) أحاديث كان الخطأ فيها في بعض رواة إسناده.
- (حديثان) استنكرت عليه سنداً ومتناً.
- (حديثان) كان الخطأ فيه في متنه.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، البدر المنير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ.

أبي بكر بن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، تحقيق: د. باسم الجوابرة، الناشر: دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

القرطبي، أبو عمر ابن عبد البر النمري، الاستذكار، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار قتيبة، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: مركز هجر للبحوث، الناشر: دار هجر.

ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم، الأوسط، راجعه وعلق عليه: أحمد بن سليمان، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الفلاح، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، تحقيق: عبدالله بن أحمد، نشر: دار المأمون للتراث بيروت، الطبعة: الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، التاريخ الأوسط، تحقيق: تيسير بن سعد، الناشر: دار الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

العجلي، أبو الحسن، تاريخ الثقات، تحقيق: عبدالعليم البستوي، نشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

ابن عساكر، أبو القاسم، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو العمروي، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر، عام النشر: ١٤١٥هـ.

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق: محمد الدباسي، محمود النحال، الناشر: الناشر المتميز، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠ هـ.

ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير، تحقيق: صلاح بن فتحي، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن، تحفة الأشراف، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار الرشيد، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

القرطبي، أبو عمر ابن عبد البر النمري، التمهيد، تحقيق: بشار عواد، سليم محمد عامر، نشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩هـ.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، نشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند، حيدر آباد الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٢٥هـ.

المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار عواد، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

البستي، أبو حاتم محمد بن حبان، الثقات، تحقيق: د. محمد عبد المعيد، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ.

العلائي، صلاح الدين، جامع التحصيل، تحقيق: حمدي السلفي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، الجامع الكبير، تحقيق: عصام هادي، نشر: دار الصدِّيق، الجبيل، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ.

ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصوراً من الطبعة الهندية الطبعة: الأولى، ١٩٥٢م إلى ١٩٥٣م.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، الدعاء، تحقيق: مصطفى عبد القادر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، دلائل النبوة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ

السِّجِسْتاني، أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

القزويني، أبو عبدالله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم وجمال عبداللطيف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م

الدارمي، أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

الخرساني، أبو عثمان سعيد بن منصور، السنن، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية، الهند، الطبعة: الأولى،١٤٠٣هـ.

النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، نشر: دار التأصيل، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبير، تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات، نشر: دار هجر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.

سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي. لأبي زرعة الرازي، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة- القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

البرقاني أبو بكر، سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: أبي عمر الأزهري، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

سؤالات أبي داود للإمام أحمد، تحقيق: أبو عمر الأزهري، نشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق: عبدالعلي حامد، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

النيسأبوري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

البُستي، أبو حاتم محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، العلل الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ه.

الشيباني، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبدالله، تحقيق أبي عمر الازهري، نشر دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٣٤هـ.

الشيباني، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

الدارقطني، أبو الحسن، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، محمد صالح الدباسي، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٣٢هـ.

الرازي ابن أبي حاتم، أبو محمد عبدالرحمن بن محمد، العلل، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد الحميد و د. خالد الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو، الضعفاء، تحقيق: الدكتور مازن السرساوي، الناشر: دار الرشد، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٣٧هـ.

محمد بن سعد، الطبقات الكبير، تحقيق: علي محمد، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن حجر، فتح الباري، نشر: المكتبة السلفية، المعرفة، بيروت، سنة النشر: ١٣٧٩هـ.

الجرجاني، أبو أحمد عبدالله بن عدي، الكامل في الضعفاء، تحقيق: الدكتور مازن السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ.

البستي، أبو حاتم محمد بن حبان، المجروحين، تحقيق: محمود زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، المحلى، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: ١٣٤٨هـ.

النيسأبوري، أبو عبدالله الحاكم، المستدرك، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، نشر: دار التأصيل، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ.

الشيباني، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

ابن أبي شيبة، أبو بكر، مسند ابن أبي شيبة، تحقيق: عادل العزازي وأحمد المزيدي، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

الإسفراييني، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق، مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن الدمشقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤١٩هـ.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو، مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م.

الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

الصنعاني، أبو بكر عبدالرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ.

ابن أبي شيبة، أبو بكر، المصنف، تحقيق: كمال الحوت، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن الحسيني، نشر: دار الحرمين، القاهرة.

ابن قانع، أبو الحسين عبدالباقي البغدادي، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: د. أكرم العُمَري، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨١هـ.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الناشرون: دار الوعي حلب، دمشق، دار الوفاء، المنصورة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ.

عبد بن حميد، أبو محمد، المنتخب، تحقيق: أحمد بن أبي العينين، الناشر: مكتبة دار ابن عباس، المنصورة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

التخريج

باب يعنى بتخريج الأحاديث والآثار الواردة في المؤلفات الحديثية

أثر التخريج في اكتساب الملكة الحديثية

د. محمد بن عبد الله الاطرش
قسم التاريخ و التراث
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2025.3

ملخص البحث

يدرس هذا البحث أثر التخريج في إكساب طالب السنة وعلومها الملكة الحديثية، ووضع قدمه على المسالك الصحيحة التي يتخرج بها متمكنا من تخريج الأحاديث، والحكم عليها قبولا وردا؛ إذ إن الغاية من تحصيل قواعد علم الحديث؛ القدرة على التصرف بقواعده، والتمكن من تنزيلها على آحاد الأحاديث تصحيحا وتضعيفا، وكل من شدا طرفا من هذا العلم، ومارسه، وارتاض في مصنفاته، يدرك أن ممارسة التخريج، وملازمة مصنفاته من أهم الطرق التي يدرك بها الطالب الملكة الحديثية.

الكلمات المفتاحية: التخريج- الملكة الحديثية- المنهج النقدي- المناهج الداخلية- المصطلح الحديثي.

Abstract

Dr. MOHAMMED IBEN ABDELLAH LATRACH
Department of History and Heritage
collage of Arts and Humanities,
Sidi Mohamed Ben Abdellah **University**- FES

This research studies the impact of hadith criticism (takhrij) in developing the hadith mastery of students of the Sunnah and its sciences, enabling them to follow the correct paths for acquiring the ability to authenticate hadiths and evaluate them, accepting or rejecting them. The ultimate goal of mastering the principles of hadith science is to be able to apply these principles, skillfully correcting or weakening individual hadiths. Anyone who has studied and practiced this science, and who has engaged with its works, realizes that the practice of takhrij and the constant engagement with its collections are among the most important ways to develop hadith mastery.

Keywords: Takhrij – Hadith Mastery – Critical Methodology – Internal Approaches – Hadith Terminology

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لقد انطلق البحث من إشكالية واقع مخرجات الدرس الحديثي بالجامعة، المتمثل بالأصالة في الضعف البين، والتدني الملحوظ لدى طلبة العلوم الشرعية؛ إذ لا يستريب ذو النظر في أحوال خريجي الكليات والمعاهد الشرعية، أن هناك ضعفا على مستوى الملكات العلمية، وتدنيا ملحوظا على مستوى المهارات التي تجعل الطالب قادرا على التصرف في العلم باستقلالية وتفرد، ومؤهلا للإجابة عن إشكالاته، ودفع الاعتراضات والشبه المثارة حوله، مع القدرة على الإبانة عنه تأليفا وتدريسا.

إن طلبة العلوم الشرعية، وطلبة الحديث النبوي وعلومه منهم خاصة، يقضون معظم أوقاتهم في جانب واحد من جوانب تكوين (**الملكة الحديثية**)، ألا هو (**جانب الاكتساب**)؛ فتجد معظمهم يبالغ في الاعتناء بـ(**الشق النظري**)، المتمثل في الحفظ والاستظهار، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء الارتياض في الكتب التي تعنى بـ(**الجانب التطبيقي**) الذي يعد أساس (**الملكة**)، وركنها الأعظم؛ فيتخرجون وليست لهم قدرة على التصحيح والتضعيف، وليست لهم أهلية الكشف عن مناهج النقاد ومسالكهم في التعليل. كما أن الكثير ممن تاقت نفسه، وسمت همته، وخالط حب العلم الحديث شغاف قلبه، وأرسى عزيمته على التخصص في الحديث النبوي وعلومه، يفتقد المنهج السليم، ويعدم المسالك الصحيحة التي يضمن لنفسه إن سار عليها أن يصير من أرباب (**الملكة الحديثية**)؛ فيؤول حال هذا الصنف من الطلبة إلى التيه والاضطراب، فيقضي سنوات متوهما أن العكوف على كتب المصطلح وحدها كفيل أن يصيره من المتحققين بعلم الحديث؛ حتى إذا طلب منه تخريج

حديث، أو الحكم عليه قبولا أو ردا، حار وأبلس؛ إذ إن كتب المصطلح تزوده بالجانب المتعلق بـ(**الاكتساب**) أو لنقل (**ملكة التصور**)، أما (**ملكة التصرف**) فامتلاكها متوقف على جملة من الأصول والمسالك، من أهمها، ممارسة التخريج.

أهمية البحث

يكتسي هذا البحث أهمية من عدة جوانب:

. شدة ارتباط موضوعه بالسنة النبوية، التي تعد المصدر الثاني للتشريع، ومادة كل العلماء في اجتهادهم واستنباطهم، وكل ذلك مفتقر إلى معرفة صحيحها من ضعيفها، وتمييز مقبولها من مردودها، ولا يتأتى درك هذا المقصد إلا بالتخرج.

- علاقة هذا البحث بموضوع الملكة الحديثية التي تعد ذروة سنام التحقق بعلم الحديث.
- تبصير الطالب بالمسالك الصحيحة، والمناهج القويمة التي يرجى له إن سلكها أن يصير مقتدرا على تخريج الأحاديث، والتعامل السليم مع المصنفات التي ألفت لهذا الغرض.

أهداف البحث:

- بيان مفهوم التخريج، ومراحله الإجمالية، وأهم مصنفاته
- أهمية التخريج في اكتساب الملكة الحديثية.
- الكشف عن علاقة المناهج الداخلية لعلم الحديث بالتخريج، وأثرها في اكتساب الملكة الحديثية.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة إشكال البحث اعتماد المنهج الوصفي في جمع المادة

العلمية من مظانها ونقلها، واستقرائها في مصادرها وتوثيقها، مع الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي اعتمد في تفسير النصوص وتحليلها، وتفكيكها وإعادة بنائها بما يخدم أهداف البحث.

الدراسات السابقة:

لم أقف في حدود اطلاعي لم أقف على دراسة وافية، بينت أثر التخريج في اكتساب الملكة الحديثية.

خطة البحث:

انتظم هذا البحث في مقدمة ومدخل تمهيدي، ومبحثين، وخاتمة، ثم ثبت المصادر والمراجع.

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، ومشكلته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

المدخل التمهيدي، وفيه توطئة تروم التعريف بالتخريج، وخطواته الإجمالية، وأهم مصنفاته.

المبحث الأول: ويتضمن أهمية التخريج في اكتساب الملكة الحديثية، ويتضمن العناصر الآتية:

أولا: الانتقال بالطالب من التصور النظري إلى التصرف العملي

ثانيا: تحرير رتبة دلالة المصطلح الحديثي

ثالثا: تجنب الإسقاط المصطلحي

رابعا: استثمار مختلف قواعد علوم الحديث

خامسا: التدريب على استقلالية الحكم على الأحاديث

سادسا: الاطلاع على أكبر عدد من المصادر الحديثية

المبحث الثاني: علاقة المناهج الداخلية بالتخريج، وأثرها في اكتساب الملكة الحديثية.

أولا: ملكة التوثيق

ثانيا: ملكة الاستقراء

ثالثا: ملكة المقارنة

رابعا: ملكة الترجيح ودفع التعارض

خامسا: ملكة التحليل والتعليل.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، ثم ثبت المصادر والمراجع.

أولا: أهمية التخريج في تكوين الملكة الحديثية.

لا يستطيع الطالب التحقق بعلم الحديث، والبلوغ فيه إلى منزلة الملكة، ما لم يأخذ التخريج الحيز الأكبر في سلم تحصيله لهذا الفن، وذلك لأهميته البالغة، وقيمته العلمية والمنهجية في كسب الملكات التي تصيره من الراسخين فيه، ولم أجد -في حدود اطلاعي [(١)]- من وسع القول في أهمية التخريج، إلا ما كان من شذرات لا توقف القارئ على أهمية التخريج في تكوين الملكة الحديثية، ولذلك أرى أن أسوق جملة من الفوائد التي يكتسبها الطالب إذا صار التخريج بضعة منه، وأكثر من الارتياض في المصنفات التي نصبت معامل للتدريب في هذا المجال، مجال التخريج.

---

(١) الكتب التي رجعت إليها في هذا الباب: (**حصول التفريج بأصول التخريج أو كيف تصير محدثا**) للحافظ أحمد بن الصديق الغماري، (**وأصول التخريج ودراسة الأسانيد**) لمحمود الطحان، و(**مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث**) للشريف حاتم العوني،و(**علم تخريج الحديث ونقده**) لعداب الحمش، و(**كيف ندرس علم التخريج**) لحمزة المليباري وسلطان العكايلة، و(**دراسة الأسانيد**) لعبد العزيز الشايع، و(**تخريج الحديث**) لمحمد الخير آبادي. و(**تخريج الحديث الشريف**) لعلي نايف البقاعي، و(**علم تخريج الحديث**) لمحمد محمود بكار.

أولا: التخريج مسلك تطبيقي لاكتساب الملكة الحديثية. (=الانتقال بالطالب من ملكة التصور إلى ملكة التصرف)

إن الانتقال بالطالب من جانب التصور إلى جانب التصرف، والعبور به من مرحلة الدراسة النظرية إلى الممارسة العملية، من أجل المسالك التي يربي عليه علم التخريج، والذي يرتقي من خلاله من المستويات الأدنى في الملكة إلى التحقق بمهاراتها العليا، فالطالب بعد أن يستولي على أهم الأصول النظرية، يتيح له التخريج الوقوف على مناهج تنزيلها، ومسالك إعمالها، وطرق وكيفيات استثمارها، فتكتمل بذلك شخصيته الحديثية، فلا يغلب جانبا على آخر.

إن للتخريج أهمية بالغة في تكوين الملكة الحديثية، واكتساب المهارات التي تجعل طالب الحديث النبوي وعلومه مقتدرا على مجاراة أئمة النقد في مناهجهم، وقفو أثرهم في مباشرة العملية النقدية، والنسج على منوالهم في التصحيح والتضعيف، ولا يوجد عالم رسخت قدمه في الصناعة الحديثية، إلا وللتخريج نصيب أكبر في هذا النبوغ الحديثي؛ لأن التخريج هو التنزيل العملي، والتطبيق المباشر لمناهج المحدثين، حيث ينقل الطالب من الدراسة النظرية إلى الدارسة التطبيقية، ومن ملكة التصور إلى ملكة التصرف.

إن التخريج يعد من المسالك المهمة العاكسة لطبيعة علم الحديث، وخصائصه المعرفية والمنهجية، بمعنى أن الطالب بعد أن يتصور ماهيته، وموضوعه، ووظائفه، ويحيط بخصائص المصطلح الحديثي، وطبيعة تعاريفه، وكذا استمداده، وخصائصه المميزة له عن غيره، يكون بهذا قد اكتسب تصورا دقيقا عن (هوية العلم)، وأحاط بأركانه التي لا يصح أن ينتقل إلى التطبيق والممارسة إلا بكسب هذا التصور، إلا أنه مفتقر إلى أرضية يصلح أن تكون تربة خصبة لتنزيل علم الحديث، **لذلك فإن**

التخريج هو الميدان التطبيقي المناسب الذي ينتقل فيه الطالب من ملكة (التصور) إلى ملكة (التصرف).

فالتخريج بهذا يعد ركنا تنخرم ماهية تكوين الملكة بانخرامه، والطالب لو استغرق عمره كله في الدراسة النظرية لعلم الحديث، لم يصل إلى مرتبة عشر معشار محدث؛ لأنه لم يأت الملكة من بابها، وبابها هو مسلك التخريج، والارتياض في كتبه التي نصبها أربابه معامل للتدريب والممارسة، والكشف عن مناهج أئمة النقد في إعلال الأحاديث، وجرح رواتها وتعديلهم، والاطلاع على مسالكهم في تمييز المقبول من المردود.

فالتخريج بهذه المعاني، هو **(الميدان التطبيقي)** و**(التنزيل العملي)** للقواعد النظرية لعلوم الحديث، الذي يستطيع من خلاله الطالب تفسير اصطلاحات النقاد، وبيان مناهجهم وأعرافهم في استعمالها، وطرقهم في توجيه الخلاف الحاصل فيها، ودرك سبلهم في دفع تعارض العلل المؤثرة في الحديث صحة أو ضعفا، ومسالكهم في سبر المرويات ومقارنتها، وبيان أوجه الخلف والتعارض فيها، وهذه المعاني كلها يجمعها ما سماه بعض الباحثين **(بالتخريج النقدي)**[(١)].

يقول الدكتور أحمد الحيمر: «**وقد أفضى بي الشعور بخطر التخريج في هذا العلم الشريف إلى الزعم بأنه المفتاح الأعظم لمغاليقه ومعضلاته ومسائله، فهو يسعف في الحكم على الحديث، وكشف الوهم فيه، وتفسير التعابير الاصطلاحية**[(٢)]**، وترشيد الاستنباط الفقهي، وبفضله قام المنهج الحديثي، وتميز السليم من الرواية عن فاسدها وسقيمها، وفي**

(١) ينظر: البحث المصطلحي في علم الحديث عند المتأخرين، أحمد الحيمر. (١/ ٨٩-٩٠).

(٢) وهذا هو الذي سميته في الفائدة التي تلي ب (تحرير دلالة المصطلح عند النقاد).

ضوئه تنجلي حقائق العلم وأسراره، وعن طريقه نكتسب مقدرة ممارسة الصناعة الحديثية، وحرفة امتهان التصرف في قضاياه»[(١)].

وقد سبق إيراد نص للإمام ابن الصلاح **(ت ٦٤٣هـ)** مبينا فيه أن كتابه يعد (مدخلا) لهذا الشأن، وشارحا لمصطلحات أهله، التي يعد جهل الطالب بها نقصا في حقه؛ لكنه لم يصرح أن كتابه هذا يعد مرجعا في العملية النقدية، أو مصدرا لتصحيح الأحاديث وتضعيفها؛ لأن ذلك يتعذر حصوله في كتب المصطلح، التي جعلت من بين مقاصد تأليفها، التقريب والتيسير. أما استقصاء أحوال الرواة عدالة وضبطا، وتبيين مختلف القرائن المؤثرة في الحكم على الحديث قبولا وردا، فهذا لا بد للطالب فيه من مد الجسر إلى كتب الجرح والتعديل، ومصنفات العلل والسؤالات، والمصادر التي اعتنت بالتراجم المعلة للرواة، والعلم الذي تجتمع فيه هذه العلوم كلها هو: (علم التخريج).

يقول الدكتور أسامة السيد: «**لكي يتسنى للمحدث أن يصل إلى تصور كلي لفنون الحديث الشريف، فإنه لا يكفيه النظر في كتب المصطلح والقواعد وإن أنفق فيها عمره؛ بل لا يزال فهمه وتصوره للعلم منقوصا، حتى يضم مطالعة القواعد النظر في كتب التخريج، التي مار فيها الحفاظ القواعد وطبقوها**، من أمثال: (البدر المنير) للإمام ابن الملقن، و(نصب الراية) للحافظ الزيلعي، و(التلخيص الحبير) لشيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل ابن حجر، وما أشبه؛ فإن الدارس إذا ما أدمن مطالعتها وتقليب صفحاتها، وانكب على تأمل التصرفات الملية للحفاظ، رأى مدارك وضوابط في معرفة قواعد الحديث لا ينص عليها في كتب القواعد، بل يستلمهما الدارس عند مخالطة أهل الفن. **وإنما ينظر الدارس في كتب القواعد لمعرفة هيكل القاعدة وفكرتها الكبرى، ثم أمره موكول إلى**

---

(١) البحث المصطلحي في علم الحديث عند المتأخرين، أحمد الحيمر. (١/ ٨٩-٩٠)

الانكباب على كتب التخريج، حيث يرى من المهارات والمسالك الصناعية الفنية ما لا يمكن تحصيله من كتب التقعيد»[(١)].

لذلك فإن التائق نوال تحصيل الملكة الحديثية، يلزمه عينا أن يكثر من القراءة في كتب التخريج، وأن يديم النظر في المصطلحات التي يستعملها كل إمام من الأئمة، وأن يقارن بينها وبين ما تحصل لديه في كتب المصطلح؛ لأن بعض النقاد يستعمل مصطلحات تتضمن حمولة دلالية تغاير ما تقرر في كتب الاصطلاح، فيلزمه أن يعتبر منهج كل إمام في استعمالها، وأن يتجنب ما اصطلحت عليه ب(**الإسقاط المصطلحي**)[(٢)]، والذي يقيه هذه الغوائل كلها هو كثرة الممارسة للتخريج.

وأنا بهذا القول لا أنهج مسلك بعض المعاصرين الذين يدعون أن كتب المتأخرين مخالفة لمنهج المتقدمين، فهذا كلام مطروح؛ لأنه معارض بصنيع الأئمة الكبار الذين يعدون من المتأخرين، والعراقي (ت٨٠٦هـ)، كابن حجر (ت٨٥٢هـ)، والسخاوي (ت٩٠٢هـ) وغيرهم، وإنما سيق الكلام لبيان ضرورة مراعاة عرف الناقد في إطلاق بعض المصطلحات التي لا تدخل في عموم ما اختاره المصنف في علم المصطلح، والذي يحقق للطالب هذا المقصد هو الدراسة المتأنية للتخريج، فهي الكفيلة بإيصاله إلى هذا الذي ذكر.

لذلك عد المحدثون التصنيف[(٣)] والتخريج من أهم المسالك الموصلة إلى التحقق بعلم الحديث، والمرقية له في سلم الملكة؛ لأنه

---

(١) إحياء علم الحديث: مقدمة منهجية ومداخل معرفية، أسامة السيد، ط الوابل الصيب-القاهرة، ط الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. (ص ٨).

(٢) سيأتي في الفائدة الثالثة من فوائد علم التخريج لدى طالب الحديث، توسيع القول فيها، وبيان أثر علم التخريج في دفعها.

(٣) سبق أن بينت أثر التصنيف في اكتساب الملكة الحديثية، والله وحده الموفق.

يضطره إلى الممارسة الشخصية، والمعاينة الذاتية، والوقوف بنفسه على صنيع المحدثين في الإعلال والتصحيح والتضعيف.

يقول الإمام ابن جماعة(**ت٧٣٣هـ**): [ولا بد لطالب الحديث] أن « يشتغل بالتخريج والتصنيف **إذا تأهل له، معتنيا بشرحه، وبيان مشكله وإتقانه**، فقلما يمهر في علم الحديث **من لم يفعله**»[(١)].

إن الإمام ابن جماعة-رحمه الله- ربط التمهر في علم الحديث بـ(**الاشتغال بالتخريج**)، والاشتغال مفهوم يدل على فعل الذات، ومشاركتها في بناء التعلمات، كما يدل على بعد تربوي مهم؛ مفاده أن التعلم لا يصير ذا معنى للمتعلم إلا باشتغاله عليه، وممارسته له، وإدراكه كيفية انبنائه، ومعرفة مداخله ومخارجه، وبمعنى أدق فالتعلم لا يصير ذا معنى حتى يبتلى المتعلم به، وأن يدرك أن التعلم الحق هو ما (ينتجه) لا ما (يستهلكه) ويتلقاه بأدنى مجهود، ومن قصر عن هذه الصفات دخل عليه النقص والقصور في ملكته.

قال محمد بن بركة الحلبي: سمعت عثمان بن خرزاد يقول: «**يحتاج صاحب الحديث إلى خمس، فإن عدمت واحدة فهي نقص، يحتاج إلى عقل جيد، ودين وضبط وحذاقة بالصناعة، مع أمانة تعرف منه**»[(٢)].

والحذق في الصناعة متوقف على ممارسته، وتطبيق قواعده، والمدخل إلى ذلك هو الإكثار من التخريج، فهو إكسير التحقيق والتصرف في علم الحديث؛ لأن ذلك يكسبه ملاحظة تصرفات العلماء في إجراء القواعد وبنائها، والتنبه لفوارق الميز بين أشباهها ونظائرها، ودرك منهاجهم في تنزيلها والاستدلال لها، وقفو أثرهم في استخلاص مناطاتها للقياس عليها، ولزوم غرزهم في دفع الشبه والاعتراضات الواردة عليها، ثم

(١) المنهل الروي، ابن جماعة. (ص١١٠).
(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي. (١٣/ ٣٨٠).

التطلع إلى طرقهم في تدريسها، «فعلم الحديث يحتاج كل الاحتياج لممارسة طويلة، وتطبيق عملي عميق، ليمكن طالب الحديث بعد مرور زمن طويل من ذلك، أن يتنبه لطريقة العمل مع تداخل القواعد، وتمييز شذوذاتها، ويلحظ ملابساتها، وأن يقف بنفسه على مآخذ الأحكام، وعلى القرائن الخاصة بكل مسألة»[(١)].

يقول الإمام الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): «**ينبغي أن يخلي المصنف للتصنيف قلبه، ويجمع له همه، ويصرف إليه شغله، ويقطع به وقته، وكان بعض شيوخنا يقول: من أراد الفائدة، فليكسر قلم النسخ، وليأخذ قلم التخريج**»[(٢)].

إن العلة الموجبة في صرف العناية إلى التخريج، وهو أن الطالب أثناء تحلقه مجالس السماع، لا يتأتى له الوقوف على غوامض المسائل الحديثية، ومخبآت دقائقها؛ لأنه حال التحمل يكون شيخه في الغالب الأعم مصدر مادته الحديثية، أما التخريج فإنه يلجئه إلى التتبع والتقصي، والجمع والمقارنة، والتحليل، وغيرها من المهارات التي يباشرها بنفسه، والتي لا يتأتى له دركها حال سماعه أو نسخه ما يلقى عليه من شيخه، وبهذا الاعتبار فضل التخريج.

وهذا المعنى ألفيت له شاهدا قويا عند الإمام برهان الدين البقاعي (ت٨٨٥هـ) حيث قال: «**لأن الناسخ لا يتأمل في الغالب ما يكتبه، وإن تأمل لم يمعن، بخلاف المخرج، فإنه يحتاج أن يتأمل حق التأمل**»[(٣)].

فبسلوك الطالب هذا المنهج في الطلب والتحصيل يوصله إلى مرتبة التحقيق، ويبلغ منزلة التحرير والتدقيق، أما الإكثار العري عن التخريج

(١) نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية، الشريف العوني. (ص١٤٢).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي. (ص ٤٧٠).
(٣) النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين البقاعي. (٢/ ٣٩٤).

فلا يوصله إلى درك هذه المقاصد العلية، وقد قال الإمام ابن جماعة (ت٧٣٣هـ)، والواجب على طالب الحديث «أن لا يقتصر على مجرد سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه؛ بل يتعرف صحته وضعفه، ومعانيه وفقهه، وإعرابه ولغته، وأسماء رجاله، ويحقق كل ذلك»[١].

أما من كان زاهدا في التخريج، مقلا من التردد على مصنفات المتحققين به، متوهما أن استظهاره للمختصرات والألفيات النظرية، كفيل أن يصيره من أرباب الملكة الحديثية، فقد جانب الإنصاف، واستوطأ مركب الاعتساف، وقصر عن رتبة التحقيق والتصرف، وأُدخل عليه الوهم والغلط، وكثر في أحكامه الزلل والشطط، وأتى بالعجائب في نتائج بحثه؛ وكفى بالطالب مذمة أن يتردد على علم زمانا، ويقبل عليه دهرا، ثم لا يصير من أهله، الراسخين فيه.

يقول أستاذنا الدكتور سعيد حليم: إن «التمييز بين صحيح الحديث وسقيمه، وعلله الظاهرة والخفية لا يرجع فقط إلى حفظ المتون، وضبط القواعد؛ **بل هو عمل ناتج كذلك عن ممارسة قواعد العلم وضوابطه، من خلال تخريج الأحاديث، وجمع طرقها، وسبر رجالها، وتنقيح متونها**»[٢].

ويقول الشيخ عبد العزيز بن الصديق (ت١٤١٨هـ): إن «كتب التخريج، جليلة الفائدة في الباب، تقرب الأقصى من علم الحديث، وتعين على معرفة القواعد وتطبيقها، وتسهيل طريق النقد؛ لأنها خلاصة أفكار الحفاظ في الحكم على الأحاديث من تصحيح وتضعيف، وبيان دليل كل واحد منهم، وزبدة أقوالهم في نقد الرجال وبيان علل الأحاديث، ففائدة كتب التخريج لمن يريد التفوق في علم الحديث،

(١) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ابن جماعة. (ص ١٠٩).
(٢) مدخل إلى العلوم الشرعية، سعيد حليم. (ص ١٢٣).

لا ينكرها إلا من لا يقدر قدر هذا العلم، ولا يعترف بمزيته وخصوصيته عموما»[(١)]

إن المتأمل في سير من ضرب بسهم وافر في علم الحديث، وخدم السنة خدمة جليلة، ودافع عن حيضاها، يجد اعتناءه بالتخريج ركنا أساسا في تحصيله، وعمودا في طلبه، وما كان ليدرك هذا لولا طول ممارسته لهذا الفن في كتب التخريج والعلل والجرح والتعديل، ومن هؤلاء الأعلام المعاصرين العلامة أحمد بن الصديق الغماري، وناصر الدين الألباني، حيث اشتغلا بتخريج الأحاديث بكرة وأصيلا، وعنوا باستخراج عللها، وبيان صحيحها وضعيفها، بل كانت لهم اجتهادات خاصة، وانتقادات واستدراكات على من سلفهما، كل ذلك بالحجة والدليل، والأدب والخلق النبيل.

تقول الدكتورة علياء محمد زحل، واصفة مسلك الشيخ ابن الصديق في طلب الحديث النبوي وعلومه: «لقد اكتسب الشيخ أحمد ابن الصديق رحمه الله **بطول النظر في كتب الحديث** بشتى أنواعه وفنونه، كأمهات السنة، وشروحها، والمستخرجات عليها، وكتب الرجال، والمصطلح، والموضوعات، والعلل، والتخريج وغير ذلك، **ملكة عظيمة، وقدرة كبيرة على نقد الأحاديث ومعرفة درجاتها من الصحة أو الضعف، كما اكتسب خبرة واسعة برجال الحديث من شتى الطبقات**، ثقات كانوا أو ضعفاء، محدثين كانوا أو فقهاء أو صوفية أو غير ذلك، فأخبارهم وأحوالهم كأنها دائما نصب عينيه لا تغيب عنه لحظة.

(١) نجم من أعلام السلف في علماء الخلف، عبد اللطيف جسوس. سليكي أخوين-طنجة، ط الأولى ٢٠١٤م (ص ٥٣).

ولهذا وجدناه في كتبه لا يتوانى عن تصحيح أو تضعيف أو الحكم بالوضع على أحاديث ظهر له أنها كذلك»[١].

وقد ذكرت في الفصول التي سبقت أهمية طلب الحديث في الصغر، وفضل المسارعة إلى الاستكثار منه في عز قوة الشباب، وإذا جمع إلى جانب ذلك حرصا شديدا على الاشتغال والممارسة في كتب التخريج، وضم إليه حب الحديث النبوي وعلومه، فقد نال شرف الإمامة في هذا الفن، وحاز قصب السبق فيه. ولما ذكر الإمام السخاوي (ت ٩٠٢هـ) عوامل نبوغ الإمام العراقي (**ت٨٠٦هـ**)، أرجعها إلى كل ما سبق، قال رحمه الله: «**لم تخل له سنة غالبا من الرحلة إما في الحديث أو الحج. قال شيخنا-ابن حجر- في معجمه**: اشتغل بالعلوم وأحب الحديث؛ **لكن لم يكن له من يخرجه عن طريقة أهل الاسناد**، وكان قد لهج بتخريج أحاديث الإحياء وله من العمر نحو العشرين»[٢].

فلينظر إلى قول الإمام ابن حجر (**ت٨٥٢هـ**): (**وكان قد لهج بالتخريج وله من العمر نحو العشرين**)، فهذا النص فيه دلالة على أن العراقي (**ت٨٠٦هـ**) طلب الحديث في سن مبكرة، وصرف عنايته إلى لبه وجوهره في طراءة الصبا، وتوجه إلى ممارسته وتطبيقه عن طريق التخريج، فكان بذلك العراقي العراقي؛ بل لقد نقل عنه أنه لم يتوقف عن ممارسة التخريج، والاشتغال به إلى آخر حياته، حتى إذا أعياه الكبر استروح إلى الإملاء. قال السخاوي (ت٩٠٢هـ): «**لما كبر وتعب وصعب عليه التخريج، استروح إلى إملاء غير ذلك مما خرجه له شيخنا أو مما لا يحتاج لكبير تعب**»[٣].

---

(١) الحافظ أحمد ابن الصديق الغماري وجهوده في خدمة الحديث من خلال أجزائه الحديثية، علياء محمد زحل. (ص١٥٠).

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي. (٤/ ١٧٣).

(٣) نفسه. (٤/ ١٧٤).

وهناك أمر آخر في غاية الأهمية، وهو أن الطالب الذي تردد على كتب التخريج والعلل والجرح والتعديل، وغيرها من الكتب التي تعينه على مباشرة العملية النقدية، فإنه يستطيع الكشف عن الكثير من المسالك المضمنة والمبثوثة في ثنايا هذه المصنفات، والتي لا تجدها مجموعة في كتاب، ولا منصوصا عليها في مؤلف؛ بل هي هيئة نفسية تحصل للطالب بكثرة تردده عليها، وملازمته للقراءة المستمرة فيها، كمعرفته بطرقهم في النقد، ومناهجهم في استنباط العلل، ومسالكهم في الترجيح ودفع التعارض، كما هو الحال تماما مع من اشتغل على علَم من الأعلام مدة طويلة، فإنه تحصل له من هذه الملازمة الطويلة لكتبه ملكة يقوى من خلالها على معرفة طبيعة تعابيره، وطرق تراكيبه، ونمط أسلوبه، ومنهج ترتيبه وتقديمه وتأخيره، حتى إذا وقف على كلامه في مراجع لم تنص على ذكر اسمه، عرف نسبته إليه، وهذا المعنى هو الذي يعبر عنه في علوم الحديث (بالذوق)، الذي يراد به الهيئة النفسية، والملكة الحاصلة من الممارسة الطويلة لعلم الحديث.

وإذا طلبنا شاهدا لهذا لم نعدمه، فقد ذكر أحد أعلام الحديث في هذا العصر، مسلكه في اكتساب الملكة الحديثية، وبين أن دراسته النظرية لكتب المصطلح لم ترقه إلى الفهم الدقيق لمناهج أهل النقد، ومسالكهم في التصحيح والتضعيف، فاهتدى إلى السبيل الأقوم، والطريق الأحكم، الذي فتح عينه على ما به يصير من أرباب الملكة الحديثية، ومن أهلها المتحققين بها على التمام والكمال، وهو المحدث عبد العزيز بن الصديق (ت١٤١٨هـ) رحمه الله، فقد وصف مسلكه في اكتساب الملكة في نص بديع مرصع.

قال رحمه الله: «حصلت لي في أول الأمر صعوبة في اختيار الطريق التي سأسلكها لدراسة علم الحديث ومطالعة كتبه، تكون سهلة السلوك لنيل المراد منه، ففكرت فوجدت أني إن اقتصرت على مطالعة كتب

المصطلح يطول علي الأمر جدا؛ **لأن المراد من كل علم، تطبيق قواعده على أمور تحدث للإنسان وتعرض له، وكتب المصطلح وحدها مع كونها لازمة لمعرفة اصطلاحات الفن، لا تفي بهذا الغرض مطلقا، لأني قرأت شيئا منه، وأخذت منه جملة لا بأس بها، ومع ذلك وجدت نفسي بعيدا عن المراد جدا، ولم يمكني من قراءة ما قرأت من المصطلح أن أطبق قاعدة من قواعده على مسألة من مسائل علم الحديث.**

وهنا أقف وقلبي مملوء إجلالا واعترافا بما كان عليه مولانا الوالد من النظر الثاقب، وذلك أني أذكر وأنا في سن الصبا لا أعرف معنى للعلم مطلقا فضلا عن الحديث، أتيته بكتاب (اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) للحافظ السيوطي رحمه الله، فقال لي: (خذه أنت، فإنه نافع جدا، وبه فهم فلان وفلان الحديث فهما جيدا) فأخذت منه هذا القول في ذلك الحين، ولم أحسب له حسابا، ولا أقمت له وزنا، بل صرت أتعجب كيف يكون ذلك الكتاب هو أستاذ ذلك الرجلين مع ما هما عليه من الشهرة في هذا العلم.

فما إن رجع ذهني إلى هذه الكلمة في شأن (اللآلئ المصنوعة) حتى سري عني تماما وزال عن نفسي الاضطراب الذي كنت أتخبط فيه، وأقدم من أجله رجلا وأؤخر أخرى في شأن كيفية أخذه والاشتغال به. فمددت يدي إلى الكتاب وكان على مقربة مني، وشرعت في قراءته من أوله، ولم أكد أقرأ منه النصف، حتى شعرت بأن الباب لفهم الحديث قد فتح، وأن الطريق لمعرفة الصحيح من السقيم قد قصرت، وأن الغاية المرجوة قريبة المنال قد لاح في الأفق نور فجرها فمضيت في قراءة الكتاب ومواصلة النظر فيه، وزادني انتفاعا، أنه تيسر لي أثناء مطالعته بعض الأجزاء الحديثية، فكنت أقرأها وأراجع عليها ما علق بذهني من أحاديث (اللآلئ) وأستدرك منها على السيوطي رحمه الله ما لم يذكره وفاته الوقوف عليه.

فخرجت بهذه الطريقة من قراءته للمرة الأولى بعلم عظيم، وفائدة جليلة جدا، وأمكن لي لأول مرة من قراءته، الاستدراك والاعتراض والتنبيه على بعض المسائل المتعلقة بالأحاديث في المتن والإسناد. وكتبت على نسختي من ذلك ما جردته في جزء مستقل سميته: (الجواهر الغوالي في تعليقات الآلي).

وبعد الانتهاء من قراءة (الآلئ) وجدت نفسي قد أخذت من علم الحديث ما أخوض به غماره، وأقتحم به سهله وصعبه؛ **لأني تعلمت من (اللآلئ) أهم شيء يحتاج إليه المحدث؛ بل غاية كل محدث، وهو نقد الرجال، وسبر الطرق، وتمييز الصحيح من الضعيف من الموضوع من أول نظرة في متن الحديث**، مع الاطلاع على جملة وافرة من متون الأحاديث الموضوعة وغير الموضوعة»[(١)].

ثانيا: تحرير رتبة دلالة المصطلح عند النقاد

أقصد بتحرير دلالة المصطلح: التدقيق في الاكتناز الدلالي للمصطلح الحديثي، ودرجته ومرتبته النقدية من خلال ضبط صيغ مصطلحات الجرح والتعديل.[(٢)]، ومعرفة مناهج المحدثين في استعمالها، ودرك طرقهم في إطلاقها إفرادا ومقارنة.

إن القصد متجه إلى أن التخريج يربي الطالب على التدقيق في الاستعمال المصطلحي عند النقاد، ويعتبر مناهج كل واحد منهم في إطلاقها، فيحصل له بهذا، التحقيق والتدقيق في مدلول المصطلح ودرجته النقدية، فينزل كل مصطلح منزلته.

يقول الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله.

---

(١) نجم من أعلام علماء السلف في علماء الخلف، عبد اللطيف جسوس. (ص٥١-٥٣).

(٢) ينظر: المنهج في مباحث علوم الحديث، سعيد حليم (ص ٣١٩-٣٢٠).

ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة »[(١)].

إن الغفلة عن هذا الأمر من أبرز متجلياته عدم تحرير مراتب مصطلحات الجرح والتعديل، ومراعاة عرف الناقد في إطلاقه لها؛ إذ إنه أحيانا يستعمل لفظا مشعرا بالجرح وهو في حقيقته تعديل، كما ذكر ذلك عبد الرحمن بن مهدي في إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، قال: «**كان إسرائيل في الحديث لصا**»، فاللفظ مشعر بأنه كان يسرق الحديث، وهذا الذي ذهب إليه عثمان بن أبي شيبة، حيث قال: «**عن عبد الرحمن بن مهدي: إسرائيل لص يسرق الحديث !!**»[(٢)]. وهذا بعيد جدا؛ لأن الإمام ابن مهدي وثق إسرائيل، وليس في عبارته التي نقلها عنه ابن أبي حاتم أنه لص يسرق الحديث، بل تلك زيادة منكرة، وتصرف فاحش، نقله من التعديل إلى التجريح، ومن التوثيق إلى الضعف، ولذلك جاء تفسيرها في كلام الإمام ابن أبي حاتم، حيث قال: «يعني أنه يتلقف العلم تلقفا»؛ أي شديد النباهة، حريصا على مروياته، بالغ العناية بها.

هذا مثال من المثل المجلية لهذا المثار، الذي يعد مزلقا خطيرا في حق المباشر لعملية التصحيح والتضعيف، يغير أحكامه على الأحاديث جملة وتفصيلا، ومن تأمل صنيع الإمام السخاوي (**ت٩٠٢هـ**) في ترتيب مصطلحات الجرح والتعديل، وجده شديد الاستدراك، بالغ التعقب، حريصا على توجيه كلام النقاد، وتفسير المراد بها، مما شجعه على حفز الهمم في جمعها وترتيبها، وشرح معانيها، فقال رحمه الله:

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، ط مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط الثانية، ١٤١٢ هـ. (ص ٨٢).

(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني. (١/ ٢٦٣).

«ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحا، لكان حسنا، وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك، فما تيسر، الواقف عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك»[(١)]

إن من أعظم السبل المفضية إلى تحرير دلالات مصطلحات أئمة الحديث، وتحديد رتبتها، ودرجة اكتنازها، استقراء مناهج أيمة النقد في تعديل الرواة وتجريحهم، من خلال الرجوع إلى كتب العلل الكاشفة عن القرائن المحتفة بكل حديث على حدة، وتتبع ألفاظه، واستقرائها في مظانها الأصلية، وتجنب أخذها عارية عن سياقها الذي أطلقت فيه، وعدم طردها على جميع الرواة، بل على الراوي الواحد؛ لأن حالهم (=الرواة) تعترضه العوارض البشرية، من الغفلة والنسيان والتلقين والوهم وإدخال حديث في حديث، فإذا اعتمد على طرد ضعفه في جميع الأحاديث، أدى ذلك قطعا إلى رد جملة من الأحاديث التي ضبط فيها؛ لأن الضعيف قد يضبط، والضابط قد يهم، والمتتبع لصنيع علماء العلل والجرح والتعديل يدرك يقينا أن حكمهم على الرواة يدور مع القرائن المحتفة بكل حديث على حدة، وتتبع السياق الذي روي فيه، ومعرفة أحوال تلقيه تحملا وأداء، والكشف عن علاقته بشيوخه وأقرانه؛ لأن الراوي قد يكون حكمه الإجمالي، ومرتبته العامة في سلم الجرح والتعديل الضعف، لكنه يكون أثبت من غيره في شيخ معين، لأسباب كثيرة منها ملازمته لذلك الشيخ، وطول صحبته له، أو لأنه من قرابته سمع منه ما لم يسمع غيره، إلى غير ذلك من القرائن التي تجعل الغفلة عن اعتبارها مظنة لرد ما تحمله ضبطا وإتقانا.

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. (٢/ ٢٧٧-٢٨٨).

قال الإمام الباجي (ت٤٧٤هـ) رحمه الله: «واعلم أنه قد يقول المعدل فلان ثقة ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه ويقول فلان لا بأس به ويريد أنه يحتج بحديثه وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال ما تقول في فلان وفلان فيقول فلان ثقة يريد أنه ليس من نمط من قرن به وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول لا بأس به فإذا قيل أهو ثقة قال الثقة غير هذا»[(١)].

وهذه المعاني كلها يجمعها ما يسمى بالتراجم المعلة[(٢)]، والتي يراد بها ملاحظة الأحوال الاستثنائية، والقرائن الخاصة المحتفة برواية كل حديث على حدة، واعتبارها في توثيق الرواة وتعديلهم، وعرفها الدكتور أحمد البشابشة بقوله: «**تعريف نقدي برواة الأحاديث يبين مواطن الضعف والقوة في أحاديثهم تفصيلا بالنظر في صلات وأحوال تختص به، وتدليلا، وصفة التعامل معها قبولا وردا**»[(٣)]

إن تجاوز هذا المثار متوقف إذن على استقراء مصطلحات علماء الجرح والتعديل، وتتبعها في كتب العلل، ومقارنتها بما استقر في كتب المصطلح، واعتبارها في الأحوال الاستثنائية والقرائن الخاصة بأحاديث كل راو على حدة، ومن تطلع إلى تحرير دلالة المصطلح، ودرجة اكتنازه، دون قفو أثر هذا المسلك، ورضي بالأحكام الإجمالية، والأوصاف العامة، فليوقن أن ما يتوصل إليه من نتائج، وما يخلص إليه

(١) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع، أبو الوليد الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء-الرياض، ط الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م (١/ ٢٨٤).

(٢) ومن باب الأمانة العلمية، هذا المصطلح استفدته من الدراسة القيمة التي قام بها الباحث د أحمد البشابشة، بعنوان: التراجم المعلة.

(٣) التراجم المعلة: دراسة تأصيلية لبنية تراجم الرواة بالنظر لأحوال الراوي ومروياته وموقف النقاد منها، أحمد البشابشة، ط مركز إحسان لدراسة السنة النبوية، جدة، ط الأولى ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م (ص ٤٢).

من أحكام لن يخلو من القواصم التي تخالف مناهج أرباب الملكة الحديثية.

ومن مسالك التحرير والتدقيق المعينة على تجاوز هذا المثار، الإحاطة بعرف الناقد في إطلاق ألفاظ الجرح والتعديل، وطول الارتياض والملابسة للكتب التي تكسبه تمهرا بصنيعه في إطلاقها، وفي هذه المعاني يقول السبكي (ت٧٧١ه) رحمه الله: « ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح أيضا، حال الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيرا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمهما على غير وجهها، والخبرة بمدلولات الألفاظ، ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمان مدحا، وفي بعضها ذما، أمر شديد، لا يدركه الا فقيه بالعلم»[(١)]

ثالثا: تجنب الإسقاط المصطلحي.

ويراد بالإسقاط المصطلحي: محاكمة اصطلاحات وألفاظ المتقدمين بما استقر في كتب المصطلح، وتجريدها من سياقاتها وقرائنها، بناء على ما استقر في عرف المتأخرين، فينتج عنه إلزامهم بمدلولات لم يلزموا أنفسهم بها، وهذه الفائدة نبه عليه الحافظ أحمد بن الصديق الغماري (ت١٣٨٠هـ)، حيث قال: «مما يجب التنبيه عليه في هذا الباب: العزو إلى سنن النسائي بالخصوص، فإن اصطلاح المتقدمين فيه إلى أهل القرن السابع، مخالف لاصطلاح من بعدهم من أهل القرن الثامن إلى عصرنا»[(٢)].

إن من أعظم مثارات الغلط التي ينبغي أن يتوقاها السائر في دروب

(١) قاعدة في الجرح والتعديل، تاج الدين السبكي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط دار البشائر الإسلامية- بيروت، ط الخامسة: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م (ص ٥٣).

(٢) حصول التفريج بأصول التخريج، أحمد بن الصديق الغماري. (ص ٩٥).

تحصيل الملكة الحديثية؛ مسألة (الاسقاط المصطلحي)؛ إذ إن اعتماده يؤدي به إلى محاذير علمية، وإسقاطات تودي به إلى نتائج مخالفة لمنهج أيمة النقد، وفرسان التصحيح والتضعيف، وهذا المثار مفاده أن الطالب يتلقف التعاريف والحدود الواردة في كتب المصطلح، ويسارع إلى تطبيقها على جملة من الأحاديث دون مراعاة للقرائن، والأحوال العارضة للرواة، فتصير علوم الحديث قواعد رياضية لا تقبل الزيادة والنقصان، فتجده يحسن حديثا؛ لأن راويا من رواته وصف بخفة الضبط، أو أن الحديث غريب؛ لأنه لم توجد له شواهد، وهذا شأنه في تعديل الرواة وتجريحهم، فيوثق راويا بناء على ما استقر في أعراف المتأخرين في إطلاقها، فالناقد قد يطلق لفظا مشعرا بأن الراوي دون الثقة؛ أي حسن الحديث، بناء على قوله فيه: (لا بأس به)، ولكنه يقصد بهذا المصطلح التوثيق، وقد سبق معنا قول عبد الرحمن بن مهدي في إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، قال: «**كان إسرائيل في الحديث لصا**».

لذلك قال العلامة عبد الحي اللكنوي: «كثيرا ما تجد في ((الميزان)) وغيره نقلا عن ابن معين في حق الرواة: لا بأس، فلعلك تظن أنه أدون من ثقة، كما هو مقرر عند المتأخرين، وليس كذلك فإنه عنده كثقة» [(١)]

إن مصطلحات الجرح والتعديل كثيرا ما تطلق على معان مخالفة لما استقر في كتب المصطلح، فيحتاج طالب الملكة جهدا في استقرائها، ومقارنتها، وترتيبها، وتنزيل كل لفظة منزلتها في سلم التوثيق والتضعيف، وهذا المسلك من أفضل السبل التي تجنبه الوقوع في هذا الإسقاط.

يقول العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني: «**صيغ الجرح والتعديل،**

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية-بيروت، ط التاسعة ٢٠٠٩ (ص ٢١٢).

كثيرا ما تطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة، واستقصاء النظر»[(١)].

وهذا الإشكال ليس قاصرا على ألفاظ الجرح والتعديل، بل يعد شاملا لباقي مصطلحات الحديث كالمنكر، والشاذ، والغريب، فإن الكثير من الباحثين يحاكمون استعمالات المتقدمين لها بما استقر في كتب المصطلح، دون مراعاة للاعتبارات التي سبق التنبيه عليها، ولذلك يقول العلامة عبد الحي اللكنوي في سياق ذكره للمنكر « (...) وأن تفرق بين قول القدماء هذا حديث منكر، وبين قول المتأخرين هذا حديث منكر؛ فإن القدماء كثيرا ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه، وإن كان من الأثبات، والمتأخرون يطلقونه على رواية راو ضعيف »[(٢)]

وقد نبه الإمام الذهبي على هذا المزلق في بحث مصطلحات علم الحديث، وبين محاذيرها قائلا: « فقد وفى -رحمه الله- بذلك بحسب اجتهاده، وبين ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه - عن الحديث أن يكون حسنا عنده، **ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث**، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري، ويمشيه مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أداني مراتب الصحة»[(٣)]

إن هذا النص وغيره، يبين تنبه علماء الحديث لهذا المزلق في تعاطي مصطلحات أيمة النقد، وأن التحقيق والنظر يقتضي أن لا ينزل ما

---

(١) المقدمات وما إليها (الرسالة الثامنة: مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة للشوكاني)، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط دار عالم الفوائد، طبعت ضمن آثاره (٢٥/ ٢٥٢).

(٢) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، عبد الحي اللكنوي. (ص ٢١١).

(٣) سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، مرجع سابق (١٣/ ٢١٤).

استقر عند المتأخرين باطراد على ألفاظ المتقدمين، وهذا الكلام ليس الغرض منه الانتقاص مما ألفه علماء المصطلح، ولكنه سيق للتنبيه على أن الطالب لا يصير ذا ملكة نقدية، ولا ذا مقدرة على التصحيح والتضعيف ما لم يبسط نظره، ويقلب بصيرته في الكتب التي تنقله من الأحكام الكلية العامة، إلى معرفة تفاصيلها واستثناءاتها، وأن يعتبر كتب المصطلح بوابة ومدخلا تقرب له استعمالات أئمة النقد، وسلما يرتقي من خلالها إلى المصنفات التي تروضه على درك مناهج أربابها في إعلال الأحاديث ونقدها، وجرح رواتها وتعديلهم، وهذا ما تفتقده كتب المصطلح؛ لأن أصحابها لم يزعموا أنهم ألفوها لتكون مرجعا للطلاب في التصحيح أو التضعيف؛ بل إن جمع قرائن تأليفها يكشف أنهم وضعوها للتقريب والتيسير.

يقول الدكتور الوريكات: «إن كتب مصطلح الحديث (...) تحتوي على خطوط عامة، وقواعد عريضة، ومعالم رئيسة لعلوم الحديث، **فهي منطلقات ومفاتيح للولوج في بحر علوم الحديث الواسع**، والخبير المتمرس يجد فيه عشرات بل مئات القضايا، والاستثناءات المبثوثة في كتب الرواية والعلل والتراجم، ولا يجدها في كتب المصطلح»[(١)].

إن ما أورده الدكتور الوريكات في هذا النص يبين أن كتب المتأخرين من علماء المصطلح، لم تكن يوما مرجعا لطلاب الحديث في التصحيح والتضعيف، ومعرفة مناهج النقد الحديثي، والكشف عن علله؛ بل إن غاية ما ألفت لأجله هو تيسير ما به يحصل تمام التصور، وكمال الإدراك لقواعد المحدثين ومصطلحاتهم، وهذا ليس أمرا نتخرسه بما

(١) الوهم في روايات مختلفي الأمصار، عبد الكريم الوريكات (ص ١٠٤) نقلا عن التراجم المعلة، أحمد البشاشة، مرجع سابق (ص ٢٣٥). (وكتاب الدكتور الوريكات غير مطبوع، لذلك تمت الإحالة عليه بالواسطة).

لا يوجد عليه من الشواهد القاضية بصحته؛ بل إنه مستل من صريح ما بثوه في مقدمات كتبهم، وقد سبق إيراده تفصيلا وتدقيقا.

ولنأت على مثال تطبيقي يشهد لصحة ما سيق الكلام لأجله.

قال ابن حجر (**ت٨٥١هـ**) في ترجمة عطاء: «وروى الأثرم عن أحمد ما يدل على أن كان يدلس فقال في قصة طويلة: ورواية عطاء عن عائشة لا يحتج بها إلا أن يقول: سمعت، ثم قرأت بخط الذهبي قول ابن المديني: كان بن جريج وقيس بن سعد تركا عطاء بآخره، **لم يعن الترك الاصطلاحي؛ بل هو ثبت، رضي، حجة، إمام كبير الشأن**»[(١)]

ومن تتبع صنيع أئمة العلل والجرح والتعديل وجد مُثلا كثيرة، وشواهد عديدة تجعل طالب الحديث النبوي وعلومه على قناعة بأن تمام التصور، وكمال الفهم والاستيعاب، والسبيل إلى الارتقاء في مدارج الملكة هو التتبع والاستقراء والمقارنة لألفاظهم، مع شفعها بالقرائن والملابسات الاستثنائية، والعوارض الطارئة التي تكشف له عن مناهجهم في إطلاقها، والمواضع التي يخصصونها فيها، والمحال التي لا يجري فيها طرد الأوصاف العامة، والأحكام الكلية.

فالشاهد أني أردت أن أبين أهمية التخريج في تجنب هذه الغوائل، وفائدته في التحرير المصطلحي الذي يراعي منهج كل إمام من الأئمة.

رابعا: استثمار مختلف قواعد علوم الحديث.

إن التخريج لا يصير به الطالب ذا ملكة في علم الحديث، إلا إذا ضم إليه العلوم المشاركة له؛ لأن التخريج عملية مركبة، تستلزم الإحاطة بمختلف العلوم الخادمة للعلمية النقدية، فلا يتصور تمييز المقبول من المردود بالجرح والتعديل وحده فقط؛ بل لا بد أن يجمع إلى جنب

(١) تهذيب التهذيب.٢٠٣

ذلك دراسة المصطلح، والعلل، وطرق التخريج، ومناهج التصنيف، وغيرها من العلوم المحققة لوظيفته التوثيقية والنقدية.

وهذا المعنى أشار إليه العلامة أحمد بن الصديق الغماري بقوله: « ليس بمجرد معرفة أصول التخريج يصير المرء محدثا؛ **بل هو فن لا يتحقق إلا بعد معرفة فنون عديدة من علم الحديث**»[(١)].

وإذا كنا قد قررنا في غير ما موضع أن التخريج ليس مجرد العزو إلى المصادر المسندة، بل هو إضافة إلى ذلك عمل نقدي، يروم البحث في علل الأسانيد والمتون، والكشف عن أوهام الرواة، وبيان مراتبهم في سلم الجرح والتعديل، فهذا يستلزم بالتبع أن يكون الممارس للتخريج قد حصل الأصول التي يبني عليها في ممارسته النقدية، من إحاطته بقواعد الجرح والتعديل، ومسالك النقاد في التعليل، وتصورا للمصطلحات الحديثية المقررة عند أئمة التدوين، وإلماما كافيا بمناهج المحدثين في التصنيف، فكل هذا يكسبه القوة النظرية، وملكة التصور التي تصحح نتائج مخرجات بحثه في ممارسة التخريج.

يقول الدكتور الشريف العوني: «**إن علم التخريج ودراسة الأسانيد، علم لا يقوم به إلا من كان قد تأصل تأصيلا متينا في علوم الحديث كلها، باختلاف فنونها وتخصصاتها الكثيرة والمتنوعة**»[(٢)].

ذلك أن الممارس للتخريج تعترض مباحث كثيرة، ممدودة الحبل إلى علوم الحديث المتنوعة، فإذا وقف على مبحث له صلة بالجرح والتعديل، كقولهم: إذا تعارض الجرح مع التعديل قدم الجرح المفسر، أو إن رواية المبتدع تقبل ما لم يكن داعية إلى بدعته على الأصح،

---

(١) حصول التفريج بأصول التخريج، أحمد بن الصديق الغماري، تحقيق: بشرى الحديوي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط الثانية ٢٠١١م. (ص٢٠).

(٢) مقرر التخريج ودراسة الأسانيد، الشريف العوني، ط مركز نماء للبحوث والدراسات-بيروت، ط الأولى ٢٠١٨م. (ص ١٢).

وهلم جرا من المباحث التي يظل عاجزا عن استيعابها ما لم يكن له سابق تحصيل لها قبل الشروع في التخريج.

يقول الدكتور محمود الطحان: « لا يمكن أبدا البدء بدراسة الإسناد إلا بعد معرفة قواعد الجرح والتعديل التي اعتمدها أئمة هذا الفن، ومعرفة شروط الراوي المقبول، وكيفية ثبوت عدالته وضبطه وما إلى ذلك من الأمور المتعقلة بهذه المباحث؛ لأنه لا يتصور أن يصل الباحث في الإسناد إلى نتيجة ما مهما قرأ في كتب التراجم عن رواة هذا الإسناد، إذا لم يكن عارفا من قبل قواعد الجرح والتعديل؛ ومعنى ألفاظها في اصطلاح أهل هذا الفن، ومراتب هذه الألفاظ من أعلى مراتب التعديل، إلى أدنى مراتب الجرح»[(١)].

فالشاهد أن الممارس للتخريج، يجد نفسه مضطرا إلى استثمار نتائج مختلف علوم الحديث، وإعمالا لما تلقاه في الجانب النظري، فينتقل بهذا المنهج من (**التصور النظري**)، إلى (**التصرف العملي**)، وتلكم هي غاية التحقق بالملكة الحديثية.

فلابد إذن« لتكوين التصور الكلي لعلوم الحديث من الخوض في كتب القواعد، وكتب الرجال، وكتب السير والتواريخ، وكتب التخريج، على نحو من العوض والمعايشة؛ إذ لا تكفي المطالعة العابرة، ولا القراءة المتعجلة، حتى تكون من ورائها نفس عشقت هذه المعاني وهامت بها، وأسهرت فيها الليالي»[(٢)].

خامسا: التدريب على استقلالية الحكم على الأحاديث

إن من أعظم العوائد التي يثمرها الإدمان على التخريج، ويستخلصها المتردد على كتبه بكرة وأصيلا، أنه ينقله من التقليد في التصحيح

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطحان. (ص١٤٠).

(٢) إحياء علوم الحديث: مقدمات منهجية ومداخل معرفية. أسامة السيد. (ص ٩).

والتضعيف إلى الاستقلالية في مباشرة العملية النقدية، وهذه الفائدة لا يدركها الطالب بارتياض شهر أو سنة، أو بالمطالعة العابرة في كتاب أو كتابين؛ بل إن الوصول إلى هذه المنزلة يستلزم طول زمن التعلم، وكثرة الممارسة والتدريب، والتردد على حلق التحديث والإملاء، متلقيا هذا العلم من لدن حكيم بالصنعة، خبير بأصولها، متحقق بها غاية التحقق، وأن يأخذ نفسه في كل ذلك بالتدرج، والتكرار الذي يرقيه من ملكة إلى أخرى.

فلا ريب أن نهج هذا المسلك، وتشجيع الطلاب على لزومه، من أعظم المسالك التي توصلهم إلى منزلة الابتكار والإبداع، فلا حرج أن يخطئ الطالب المرة والمرات، وأن يتعثر في بدء أمره، وأن تأتي مخرجات حكمه على الحديث مخالفة لصنيع المحدثين، مادام يبتغي في كل ذلك التدريب والممارسة، ولذلك فإن بدء الطالب مشوار تحصيله للحديث النبوي وعلومه مقلدا، لا يعد مثلبة في حقه، ولا نقيصة تجلب له الذم؛ لأن المعهود عن كبار المحدثين قديما وحديثا، أنه كانت لهم تراجعات في التصحيح والتضعيف، وهذا لم يحط من شأن إمامتهم في الحديث، وحسبي أن أذكر الشيخ الألباني، والحافظ أحمد بن الصديق الغماري، رحمهما الله تعالى، فقد نقلا عنهما ما يدل على هذا التراجع[1]، والسبب الموجب لذلك أنهم خرجوا أحاديث في بداية طلبهم، وبعد أن صاروا من أهل الاطلاع والاستقراء وقفوا على علل أوجبت تراجعهم في الحكم على ما حكموا عليه بالصحة أو الضعف.

إن الدعوة إلى الأخذ بهذا المسلك في تكوين الملكة الحديثية، لا يعد دعوة إلى نبذ اجتهادات أئمة الحديث، ولا يعنى الصدوف عما توصلت

(١) جمعت تراجعات الشيخ الألباني فيما نص عليه في كتاب: (تراجعات الألباني فيما نص عليه تصحيحا وتضعيفا) جمع وإعداد: أبو الحسن محمد حسن الشيخ، مكتبة المعارف- الرياض.

إليه قرائحهم، أو الصدوف عما توصلوا إليه، بقدر ما هو دعوة إلى ضرورة فتح المجال أمام الطالب ليتعقب، ويستدرك، ويصحح، ويجتهد في تمييز الخمير من العفين، والصحيح من العليل بنفسه.

ولما ذكر العلامة محمد الطاهر ابن عاشور (ت١٣٩٤هـ) الأسباب الموجبة لتأخر التعليم، ذكر من بينها غائلة سلب التعليم حرية النقد وما يشاكله.

قال رحمه الله: من أسباب تأخر التعليم: «سلب العلوم والتعليم حرية النقد الصحيح في المرتبة العالية وما يقارب منها. وهذا خلل **بالمقصد من التعليم، وهو إيصال العقول إلى درجة الابتكار، ومعنى الابتكار أن يصير الفكر متهيئا لأن يبتكر المسائل، ويوسع المعلومات كما ابتكرها الذين من قبله**، فيتقدم العلم وأساليبه، ولا يكون ذلك إلا بإحداث قوة حاكمة في الفكر تميز الصحيح من العليل مما يلقى إليه»[(١)].

وهذا الأمر مما تمس الحاجة إلى التمسك به أكثر في علم الحديث؛ لأن التصحيح والتضعيف اجتهادي، مبني على درجة استقراء المحدث، ومدى استيعابه للقرائن المؤثرة في صحة الحديث، لذلك قال الإمام الصنعاني (ت١١٨٢هـ): «إن تصحيح العالم الحديث، أمر ظني نظري اجتهادي»[(٢)]، والسبب الموجب لذلك هو تفرق الإسناد في عشرات المصنفات الحديثية، والعالم مهما استبحر في تحصيلها فإنه لاشك أن يفوته شيء منها، ولذلك فإنه قد يضعف الحديث من طرق، اطلع المتأخر على ما يوجب جبرها، ولذلك فإن التخريج يثمر هذه الملكة الجليلة، والفائدة الثمينة، وهي أنه يجعل المخرج يقف بنفسه على موجبات التصحيح والتضعيف.

---

(١) أليس الصبح بقريب، محمد الطاهر ابن عاشور. (ص ١١٣).

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الأمير الصنعاني. (١/ ٢٧٩).

يقول الشيخ أبو إسحاق الحويني: «إن رأس مال المحدث هو الإسناد، وهو مبعثر في عشرات الألوف من الكتب والأجزاء، ومن المستحيل على رجل واحد أن يستحضر كل ما في هذه الكتب حال تحقيقه للحديث، فربما ضعف الحديث ولم يقف له على شاهد، أو يجزم بتفرد أحد رواته به، ويكون له متابعون، أو يغفل فيبرم في موضع ما ينقضه في موضع آخر لبعد ما بين الموضوعين في التدوين، أو يتغير اجتهاده، وهذا يقع لكبار الحفاظ والأئمة الفضلاء الذين هم معدن العلم»[(١)].

وممن نبه على هذه الفائدة، الحافظ أحمد بن الصديق الغماري رحمه الله، حيث أكد على ضرورة رجوع المخرج بنفسه إلى المصادر المسندة، وألا يقلد في ذلك أحدا مادام قادرا على تحري ذلك بنفسه، وقد حصلت له أوهام بسبب هذا التقليد، فأثر عليه في الحكم على بعض الأحاديث بالصحة أو الضعف، فنبه على أن المُخرِج ينبغي ألا يستوطأ مركب التقليد، وألا يأنس الجنوح إليه.

قال رحمه الله: «وينبغي للمخرج بعد معرفته الأصول التي عزي إليها الحديث أن ينقله منها مباشرة، ولا يكتفي بتقليد من عزاه إليها ما وجد إلى ذلك سبيلا، وكانت الأصول متيسرة لديه أو أمكنه الوقوف عليها عند غيره، فإن التقليد في العزو يوقع في أخطاء كثيرة ولا سيما تقليد المتساهلين، ومن لا تحقيق معه أو من ليس هو من أهل الفن، وقد وقفت على بعض الأوهام في العزو للحافظ الذي هو شيخ الفن، ورأس المحققين فيه، وبعد البحث والتتبع عرفت أنه أتي من قبل التقليد؛ لأنه قلد النووي في (شرح المهذب) وأتي بعبارته بالنص تقريبا وإن لم يعزها إليه. والنووي تقع له أحيانا بعض الأوهام في العزو، ولعله من

(١) تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد، أبو إسحاق الحويني. (١/ ٢٩).

تقليده لغيره أيضا (...) **وهذا هو الذي حملني على وضع تخريج ثان لأحاديث الشهاب؛ لأني كنت كتبت الأول في بداية الطلب والاشتغال بالحديث، فكنت أقلد في العزو، ولما صرت أبحث وأراجع الأصول، وجدت في ذلك أوهاما ووضعت تخريجا سميته: (فتح الوهاب)**»[(١)].

ومن متجليات هذا الأمر عند الحافظ أحمد الغماري (ت١٣٨٠هـ) رحمه الله، ما أودعه في جزئه الحديثي (**الاستعاضة بصحة حديث المستحاضة**)، والذي رام فيه إثبات صحة حديث وجوب الوضوء عند كل صلاة للمستحاضة، خلافا لمن جعل ذلك مستحبا، ومن جعل ذلك واجبا من أرباب المذاهب الفقهية استند إلي القياس[(٢)]، لجزمهم بضعف الحديث، وهذا الجزء ظهر فيه اجتهاد الحافظ رحمه الله، وقوة دفاعه عما يراه صوابا بالبرهان والدليل.

تقول الدكتورة علياء محمد زحل: «يظهر لنا في هذا الجزء: اجتهاد الشيخ أحمد رحمه الله في علوم الحديث، فهو لم يتابع النووي وأبا داود وغيرهما على تضعيف تلك الزيادة في حديث المستحاضة، ولم يقلدهم في ذلك؛ بل اجتهد رأيه، وبين صحة الحديث، ومنشأ الخطأ عند من حكم عليه بالضعف»[(٣)].

فهذا النص واضح الدلالة على ما سيق الكلام لأجله، ومنطوق فيما أردت بيانه، وهو أن المخرج قد يقف على ما لم يقف عليه من تقدمه، فلا عبرة في منطق العلم أن يجمد على ما تبين له بالحجة والدليل أنه مخالف للقواعد النقدية التي سطرها فرسان هذا العلم، وهذا الأمر تصير الحاجة إليه ماسة في زمن طباعة الكتب المسندة، فقد يقف

(١) حصول التفريج بأصول التخريج، أحمد بن الصديق الغماري. (ص ٩٢).
(٢) ينظر: الحافظ أحمد بن الصديق الغماري وجهوده في خدمة الحديث من خلال أجزائه الحديثية، علياء محمد زحل. (ص ٢١٤).
(٣) نفسه (ص ٢١٤).

المحدث على طرق في كتاب لم يطبع في زمان من خالفه، أو وجد مطبوعا في عهده، لكنه نادر التداول، ولذلك لما حاول الإمام ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) سد باب التصحيح، تلقفته عبارة الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) بالرد؛ لأن الاجتهاد في مجاله لا ينبغي أن يغلق أمام ذوي الكفاءة العلمية والمنهجية.

يقول رحمه الله: «**ومن هنا يتبين أن المذهب الذي اختاره المؤلف (ابن الصلاح) من سد باب النظر عن التصحيح غير مرضي (...) فكان الأولى ترك باب النظر والنقد مفتوحا، ليُحكم على كل حديث بما يليق**»[(١)].

ومن الأمور المهمة التي تضمنها كلام الحافظ أحمد بن الصديق، وهو أنه كان يمارس التخريج في بداية طلبه، وفي هذا دليل على أن الطالب ينبغي أن يأخذ التخريج في بداية مراحل تحصيله للحديث النبوي وعلومه نصيبا أكبر، ولو أدى به ذلك إلى الخطأ؛ لأنه رب شيء لا يتحققه إلا بعد انقراض العصور، كما أفاده الإمام الجويني (ت٤٧٨هـ).[(٢)]

والاجتهاد لا يعني في جميع حالاته النقد والنقض، بل هو شامل للتحقيق، أقصد تحقيق الأقوال وتحريرها، وتعليل الاختيارات وتوجيهها، ويشمل كذلك كشف ما غمض من تصرفات النقاد، خاصة الذين لم ينقل عنهم تفسير إعلالهم للأحاديث؛ كابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) في علله، ويشمل كذلك رفع التعارض، وبيان الراجح، إلى غيره ذلك من المجالات التي يشملها مسمى الاجتهاد.

قال المناوي (ت ١٠٣١هـ) عند قول الإمام السيوطي (ت٩١١هـ): «**وبالغت في تحرير التخريج؛ بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث**

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر. (١/ ٣٦٧-٣٦٨).
(٢) البرهان في أصول الفقه، للجويني. (١/ ١٣٥).

إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله وإن جل كعظماء المفسرين»[(١)].

إن هذا المسلك في التخريج من أحكم المناهج الموصلة إلى صحة الحكم على الحديث، والغفلة عنها، أو التقليد المحض دون تفتيش، وتحقيق، وتدقيق، يورث صاحبه نتائج نائية عن منهج النقاد، ولذلك لما انتقد الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) الإمام النووي (ت٦٧٦هـ) في تضعيفه لحديث المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، أرجع ذلك إلى الغوائل التي ذكرتها، من التقليد المحض، والتساهل في اعتبار الطرق والبحث عن عللها، والغفلة عن تتبع أسانيدها.

قال رحمه الله: «لم يعتمد الحديث أصلا، ولم يلتفت إلى شيء من رواياته كما فعل الشافعي، وذلك منه تقليد بحت وتساهل في التنقيب والبحث، وإغفال لاعتبار الأسانيد وترك النظر في قواعد الرواية وأصول الحديث، ولو سلك ذلك لأدرك صحة الحديث وخطأ القول بضعفه»[(٢)].

ولما ذكر المحدث عبد العزيز بن الصديق (ت١٤١٨هـ) تخريج الحافظ أحمد بن الصديق (ت١٣٨٠هـ) لأحاديث مسند الشهاب، المسمى ب(منية الطلاب)، ذكر أن عيبه الوحيد، تقليد الحافظ أحمد لغيره، دون تحري ذلك بنفسه، فحصلت له بسبب ذلك أوهام وأغلاط.

قال رحمه الله: «عيبه الوحيد هو أنه تبع في عزو بعض الأحاديث من تقدمه؛ كالسخاوي في (المقاصد الحسنة)، والسيوطي في (الجامع الصغير)، فلم يقف على الكتب المعزوة إليها تلك الأحاديث بنفسه.

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى-مصر، ط الأولى ١٣٥٦هـ. (١/ ١٧).

(٢) تذكرة الحفاظ (١/ ١٥).

فلأجل هذا وقع فيه من الوهم ما يقع لمن يعتمد في التخريج على غيره. وقد استدركت عليه أثناء قراءته طرقا لم يقف عليها أبو الفيض، وكتبت ذلك على هامش تلك النسخة التي كانت بخطه»[(١)]

فالشاهد أن «هيئة الممارسة التي يطالب بها طالب علم الحديث، هي أن يقوم بما يشبه التصنيف والتأليف، وذلك بتخريج أحاديث كتاب ما، أو أحاديث باب فقهي معين، أو بالترجمة لرواة كتاب لم يخدم رواته بالترجمة، أو بالعناية بالرواة المختلف فيهم، أو بجمع أقوال الأئمة وتطبيقاتهم حول قاعدة من قواعد علم الحديث، أو الاعتناء بمصطلح من مصطلحاته، وذلك بتتبعه في مظانه، ومقارنته بغيره، ونحو ذلك من الموضوعات الكثيرة جدا. والأفضل أن ينوع طبيعة بحوثه، حتى يستفيد فائدة أعم وأشمل، خاصة في بداية طلبه للحديث النبوي وعلومه»[(٢)].

لكن الذي ينبغي التنبيه عليه في هذا المقام، هو ألا يكون هم الطالب إخراج ما بحثه للدربة والممارسة، لأنه في بداية تحصيله لا شك أن تقع له أوهام وأغلاط، من الجزم أن يظهر له بعد مرور السنين أنه كان فيها قاصر النظر، ضعيف الاستقراء، متسرع الأحكام، وهذا الأمر لم يسلم منه كبار المحدثين، فضلا عن المبتدئين.

ولما ذكر الشيخ عبد العزيز بن الصديق (ت١٤١٨هـ) رحلته في طلب الحديث، وقراءته المتسمرة في كتبه، وتردده الدائم على مكتبة دار الكتب المصرية، ومكتبة الأزهر، والاطلاع على النوادر من المصنفات الحديثية، ومراجعتها، وشدة البحث والتنقير على فوائده، مع الاشتغال والنسخ المستمرين، فإنه بهذا صارت له ملكة الحكم على الحديث ونقده بتفرد، وأهليته مباشرة عملية التصحيح والتضعيف باستقلالية.

---

(١) نجم من أعلام علماء السلف في علماء الخلف، عبد اللطيف بن عبد الغني جسوس. (٥٤).
(٢) نصائح منهجية لطالب علوم السنة النبوية، حاتم العوني. (ص ١٤٤).

قال رحمه الله: «وفتح لي باب في علم الحديث لا يفتح لكل أحد إلا بعد مدة من القراءة والبحث، وذلك الباب الذي فتح لي هو معرفة نقد الأقوال في الرجال، وكيفية الوصول إلى الحكم على سند الحديث بالقول السالم من دسائس أهل الأهواء والفرق الخارجة عن الحق؛ وبعبارة أخرى إنني وصلت إلى الاجتهاد في هذا العلم. وقد صرت ولله الحمد أقول قولي في سند الحديث وأنا مطمئن البال، طيب الخاطر، لا تشوب نفسي شائبة الخوف من أن أكون قلت قولا تبعت فيه غيري من غير دليل ولا برهان، كما وقع للكثير ممن اشتغل بهذا العلم من التردد والاضطراب في الكلام على الأسانيد، والسبب في ذلك يرجع إلى تقليدهم لمن سبقهم في الحكم وعدم الوقوف مع الدليل والبرهان، وتمحيص أقوال الرجال قبل أخذها والعمل بها»[1].

سادسا: الاطلاع على أكبر عدد من المصادر الحديثية

إن من أهم ما يثمره التخريج، الاطلاع الواسع على مصادر السنة المسندة وغير المسندة، والمباشرة الدائمة للكتب المعينة له بلوغ قصوده منه، فلا يزال على هذا الحال ومداركه في توسع، وقدراته البحثية في تفتق؛ لأن دركه لمظان الحديث، ومصنفات علله، ومؤلفات تراجم رواته، من أهم الروافد المؤثرة في نضج الملكة الحديثية لدى الطالب؛ إذ إن الجهل بها، أو التقصير في استيعابها لا شك أن يلحق به القصور في مباشرته لعملية التصحيح والتضعيف، وعلى قدر إحاطته بالمصنفات التي يرجع إليها في عمليته النقدية، يكون حكمه على الحديث أقرب إلى الدقة؛ لأن إعلال الحديث مبني على جمع طرقه، ومقارنتها، وبيان الموافقات والمخالفات فيها، وهذا لا يتأتى له إلا إذا رجع إلى أكبر عدد من الكتب التي ساقت الحديث بالإسناد؛ إذ إن إغفاله لهذا يوقعه في

(١) نجم من أعلام السلف في علماء الخلف، عبد اللطيف جسوس. (ص ٥٧).

تصحيح حديث، وجد في بعض طرقه التي لم يقف عليها علة قادحة تنقله من الصحة إلى الضعف، والعكس صحيح.

لذلك فممارسة التخريج، تلزم الطالب بالرجوع إلى مختلف المظان التي يخال أنه تعينه على صحة الحكم على الحديث، ولا شك أن لهذا الأمر فوائد جانبية، إذ إن ذلك يوقفه على فوائد حديثية، وعلى رصد بعض القواعد أو القرائن التي تعرض له أثناء جمع لشواهد الحديث ومتابعاته.

ولذلك فإن من آكد من ينبغي أن يعنى به طالب الحديث، الاعتناء بالمصادر الحديثية، وأمهات الكتاب التي لا غنى له عن تحصيلها، فيحتاج أن ينتقي منها المحقق تحقيقا رصينا، وأن يتخير منها ذات الطبعات التي تعنى بإخراج الكتاب الذي لا وهم فيه ولا سقطا، وأن يتصبر على شرائها، ولو أدى به ذلك إلى الاستغناء عن بعض حاجياته الثانوية؛ لأنه لا يرجى له الوصول إلى منزلة الملكة في هذا العلم، إلا إذا كانت عنايته بالكتاب شراء وكتابة، أشد من عناية العربي بفرسه[(١)]، أما من كانت نفقته على صوارف الحياة العابرة، أشد من نفقته على الكتب، فكيف له أن يصير من المتحققين بهذا العلم، وهو يعلم يقينا أن رأس ماله هو الكتب، وأن عصب الطالب هو المصادر الحديثية.

قال الحافظ مروان بن محمد الطاطري الدمشقي **(ت٢١٠هـ)**: «ثلاثة ليس لصاحب الحديث عنها غنى: الحفظ، والصدق، وصحة الكتب.

---

(١) هذا مثل تضربه العرب في شدة العناية بالشيء والحرص عليه، يقولون: فلان يحرص على كذا، أشد من حرص العربي على فرسه.
يقول الجاحظ (ت٢٥٥هـ) رحمه الله: «الإنسان لا يعلم حتى يكثر سماعه، ولا بدّ من أن تكون كتبه أكثر من سماعه؛ ولا يعلم، ولا يجمع العلم، ولا يختلف إليه، حتى يكون الإنفاق عليه من ماله، ألذّ عنده من الإنفاق من مال عدوّه. ومن لم تكن نفقته التي تخرج في الكتب، ألذّ عنده من إنفاق عشّاق القيان، والمستهترين بالبنيان، لم يبلغ في العلم مبلغا رضيّا. وليس ينتفع بإنفاقه، حتّى يؤثر اتّخاذ الكتب إيثار الأعرابي فرسه باللبن على عياله، وحتّى يؤمّل في العلم ما يؤمّل الأعرابي في فرسه.» الحيوان. (١/ ٤١).

فإن أخطأ واحدة، وكانت فيه ثنتان لم يضره؛ إن أخطأ الحفظ، ورجع إلى الصدق وصحة كتب، لم يضره. قال: وقال مروان: طال الإسناد وسيرجع الناس إلى الكتب»[(١)].

كما أن التخريج ليست فائدته قاصرة على توسيع أفق الطالب فيما يتعلق بمصادر الحديث وتنويعها سردا، فهذا مما يدرك بالورقة والورقتين، ولكن فائدتها متعدية في جعله مدركا للمظان التي تحرر له الإشكالات الحديثية؛ حتى إذا استوقفته مسألة يحتاج معها إلى دقة السبر، وعمق النظر والتحليل، استطاع أن يعرف المصادر الخادمة لإشكاله، و«موقع كل كتاب من سلسلة مصادر علمه، ومدى تأثيره وتأثره، وكيف يتعامل معها ويفيد منها، ويميز بين كتب الفن وأعلامه ومدارسه، فإن لذلك أثرا في وزن مسائل العلم»[(٢)].

وهناك أمر ذكره الحافظ أحمد بن الصديق الغماري (ت١٣٨٠هـ) وهو أن التردد المستمر على المصادر الحديثية المسندة، يخلق هيئة نفسية لدى طالب الحديث، حتى تصير له قدرة على تمييز كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره، فإنه من عاشر فصيح كلامه صلى الله عليه وسلم، ورضع بلاغته العالية، وتشرب جوامع كلمه عليه الصلاة والسلام، صارت له ملكة يقوى بها على ميز كلامه من كلام غيره. هذه الفائدة في التخريج ذكرها الحفاظ الغماري يرحمه الله، عند تعرضه لكيفية تخريج الأحاديث التي لا تذكر بلفظها.

قال: « إن التخريج والاشتعال يستدعي معنى لا يعبر عنه بلفظ ولا يضبط بقاعدة، وهو التمييز بين الألفاظ النبوية وغيرها، وبين الأحاديث الصحيحة والواهية بمجرد سماعها، **وهذا إنما تربى ملكته في النفس**

(١) الكفاية إلى معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي. (١/ ٢٣٠)
(٢) ارتياض العلوم، مشاري الشتري. (ص ٨٨).

من طول الاشتغال بالحديث، وكثرة المرور على الأحاديث، ومعرفة الصحيح منها من الضعيف، والوقوف على الكتب المصنفة فيه على اختلاف أنواعها وموضوعاتها، حتى يختلط الحديث بلحمه ودمه ويصير يستطعمه ويميز بين صحيحه من سقيمه، كما يميز بين الماء العذب وغيره؛ لأنه إذا لم يصل إلى هذه المرتبة ربما يقع عند العزة والتخريج في أخطاء فاحشة، وأوهام قبيحة للغاية»[1]

ثالثا: علاقة المناهج الداخلية لعلم الحديث بالتخريج وأثرها في اكتساب الملكة الحديثية.

إن الطالب المتردد على علم التخريج، لا يخرج بالارتياض في مصنفاته متحققا بالإجراءات العملية المعينة له على الكشف عن الأحاديث في مظانها فقط؛ بل هو إلى جنب ذلك عملية مركبة تكتنز جملة من الملكات التي يصير بها مقتدرا على خوض غمرة البحث الحديث النبوي وعلومه باستقلالية وتفرد، وهذا يدلك أن التخريج ليس عملية ميكانيكية عارية عن إعمال السيرورات العليا للدماغ؛ بل هو عملية منهجية تروض الطالب على الملكات المعرفية والمنهجية، ويتخرج بها محملا بجملة من المهارات البحثية التي يصير به من المتمكنين من الصناعة الحديثية، ويرجى له بذلك بلوغ المنازل العليا التي بلغها من قبله من المحدثين.

كما أود التنبيه على أمر في غاية الأهمية، وهو أن هذه الملكات التي يتملكها الطالب بممارسته للتخريج، مرتبطة غاية الارتباط بطبيعة علم الحديث ووظائفه من جهة، وبمناهج التفكير من جهة أخرى، مما ينبي القارئ أن الملكات تصطبغ بطبيعة العلم الذي تنزل فيه، فملكة الاستقراء مثلا، وإن كانت من حيث القواعد، والخطوات العامة مما

(١) حصول التفريج بأصول التخريج، أحمد بن الصديق الغماري. (ص ٨٨-٨٩).

تشترك فيه جميع العلوم، إلا أن لها خصوصية في علم الحديث تمايز ما عليه علم الأصول أو الفقه أو غيرهما، وهناك من المناهج ما عد وطيد الصلة بعلم الحديث خاصة؛ كالمنهج التوثيقي[١]، المرتبط بحفظ السنة وصونها من الضياع، وهذا الأمر يرجع إلى خاصية الإسناد التي عدت من أفراد علم الحديث التي لا توجد في العلوم الأخرى.

فلذلك مناهج التفكير تؤدي وظيفتين اثنتين: **وظيفة بنائية**، بمعنى أنها تسهم في بناء مسائل العلم وقضاياه، **ووظيفة تربوية**، تسهم في قدح زناد الملكات؛ التي تجعل الممارس لها، متحققا بها مع طول زمن التعليم، قادرا على التصرف في العلم إن هو تملكها حق التملك.

يقول الدكتور خالد الصمدي بعد أن ساق أنواع مناهج البحث في العلوم الشرعية: «**لا يخفى على مدرس هذه العلوم ما لهذه المناهج والطرق من أهمية في بناء المعرفة الشرعية** بالإضافة إلى ترسيخها كمهارات وقدرات لدى الطالب، **تمكنه من تطوير معارفه وتجديدها والتفاعل في ضوئها وعلى مناهجها**»[٢].

فالشاهد أني أردت التنبيه على أن الملكات الحديثية مرتبطة بطبيعة علم الحديث نفسه، وأنها منبثقة منه، فهي العامل المؤثر فيها، والطالب الذي يريد تكوين الملكة الحديثية يلزمه عينا أن يمتلك منها ما يحقق له وظيفة علم الحديث.

أولا: ملكة التوثيق

إن المقصود بملكة التوثيق، قدرة الطالب على إثبات نسبة الأحاديث، وعزو الأخبار إلى رواتها، والقدرة أيضا على إثبات سماع الرواة بعضهم

(١) ينظر: المنهج في علوم الحديث، سعيد حليم. (ص ٣٥٦).

(٢) أزمة التعليم الديني في العالم الإسلامي، خالد الصمدي، وعبد الرحمن حللي، دار الفكر-دمشق، ط الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.(٤٣).

من بعضهم، وهذا الأمر يجعل التوثيق عملية دقيقة تحتاج تمهرا طويلا في كتب الرجال، وارتياضا يدوم سنوات في كتب العلل، حتى يستطيع الطالب معرفة الصيغ التي تحمل على السماع، والصيغ التي تحتمل السماع والتدليس معا؛ كعن، وقال، وما شابههما، فالكتب التي خصت بتحرير صيغ التحمل والأداء مرتبطة بالأصالة بالتوثيق؛ أي بإثبات نسبة الأحاديث إلى رواتها.

إن التوثيق هو الخطوة الأولى في عمل طالب الحديث، ولا يصح أن ينتقل إلى المراحل التي تليها، من الكشف عن العلل الخفية، ومراتب الرواة عدالة وضبطا، وتمييز المقبول من المردود، إلا بعد الفراغ من توثيق الحديث، ثم بعد ذلك ينتقل إلى العملية النقدية، التي تتطلب ملكات أخرى أيضا، وقد سبق معنا أن التخريج الذي يراد به عزو الأحاديث إلى مصادرها المسندة، والكشف عن مواضعها في كتب السنة، ما هو إلا خطوة أولية، تمهد له مرحلة النقد.

فالتوثيق إذن ليس مجرد عزو عري عما سبق، بل هو عملية تحتاج نفوذا ذهنيا، وتتبعا مضنيا، حتى يصل إلى تحقق نسبة الأخبار إلى حملتها.

إن هذه الملكة (=التوثيق) مرتبطة بطبيعة الإشكال الذي أدى إلى ظهور علم الحديث، وهو (الإشكال التوثيقي)، ومرتبطة أيضا (بالوظيفة التوثيقة)، التي سبق توسيع القول فيها قبل، ومرتبطة من ناحية ثالثة بمنهج رئيس قامت عليه علوم الحديث، وهو (المنهج التوثيقي)، فتكون بذلك هذه المهارة مرتبطة بطبيعة نشأة علم الحديث، ووظائفه، ومناهجه.

يقول أستاذنا سعيد حليم: «يراد بالمنهج التوثيقي: المنهج الذي وضع قواعد وضوابط توثيق وتحقيق النصوص، من خلال مجموعة من الضوابط الدقيقة. وقد كان أهل الحديث سباقين إلى تأسيس قواعد

هذا العلم في أدق جزئياته، وكتب المصطلح طافحة بذكر هذه الضوابط والقواعد»[(١)].

إن تقصير الطالب في توثيق الأحاديث؛ أي جمعها من مصادرها المسندة، مظنة لغوائل بحثية خطيرة، تجعله يصحح ما وجد من الطرق ما يضعفه، وقد يضعف الحديث وقد وجدت له من الشواهد ما يجعله مرتقيا عن درجة الضعف إلى الصحة، لذلك يلزمه أن يوثق كل الطرق التي له تأثير في مباشرته للعملية النقدية، وتصحيح الأحاديث وتضعيفها.

ثانيا: ملكة الاستقراء

يعد الاستقراء من أهم المناهج التي استند إليها علماء الحديث في تأسيس قواعدهم النقدية، وما من مبحث من مباحثه إلا وله فيها النصيب الأكبر، والحظ والأوفر، ذلك أن الحكم على الرواة عدالة وضبطا، يستلزم استقصاء أحوالهم، وتتبع مروياتهم، وتقصي القرائن المؤثرة فيهما معا -العدالة والضبط-، ولا تصح ممارسته لعملية التصحيح والتضعيف، وميز المقبول من المردود، إلا بعد بذل كامل الوسع، واستفراغ الجهد في البحث عن المتابعات والشواهد، وجمع الطرق المعزوة بالسند حتى يصح مخرج نظره النقدي.

وإذا كان الاستقراء مما تشترك في إعماله مختلف العلوم الشرعية، إلا أن له خصوصية في علوم الحديث، وهو أنه يشترط فيه أن يكون تاما؛ أي لا يصح الحكم على الحديث إلا بعد التتبع والاستقراء التام للأسانيد والطرق؛ إذ إن الغفلة عن هذا الأمر يودي به إلى تصحيح أحاديث وجد في بعض أسانيدها ضعفاء مما لا يقبل ضعفهم الجبر، وقد يضعف أحاديث وجدت لها متابعات أو شواهد ترفع جهالة راو حكم

(١) مدخل إلى العلوم الشرعية، سعيد حليم. (ص١٢٨).

على مجموع الحديث بموجبه بالضعف، لذلك فإن الكشف عن العلل الخفية، والقوادح الغامضة في السند والمتن، تستلزم جمع طرقه وأبوابه.

يقول ابن المديني (ت٢٣٤هـ): «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[١].

وقال الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ): «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا»[٢].

لذلك صار الاستقراء عند المحدثين من أدق المناهج مسلكا، «وأعمقها غورا، وأكثرها تطبيقا، وأعظمها أثرا، فهو العمود الفقري الذي عليه مدار علم الحديث في التصحيح والتضعيف، والجرح والتعديل، وذلك لأن كسف العلل، وإبراز الفوائد، والحكم على ضبط الرجال ومروياتهم إنما يرتكز على جمع طرق الحديث والموازنة بينها، كما أنه السبيل لاستيضاح أوجه الاتفاق والاختلاف، واستبيان الزائد والناقص في المتن والإسناد»[٣].

ومن أهم الأبواب المفتقرة إلى الاستقراء (باب الرجال)؛ إذ إن الحكم عليهم عدالة وضبطا، يستلزم تتبع أحوالهم، وتقصي العوارض المؤثرة فيها، وسبر القرائن التي تنقل حالهم من الحكم العام إلى بعض الحالات الاستثنائية، فقد يكون الحكم الإجمالي على الراوي أنه ثقة، لكن هذا الحال ليس مطردا في جميع الأحاديث التي رواها، بل إنه قد يتغير، أو قد يهم، أو قد يخلط، فيحتاج الجارح إلى جمع هذه القرائن، حتى إذا باشر حديثا بالتصحيح والتضعيف، نظر هل هذا الراوي مما يزال الحكم العام ساريا على هذا الحديث محل النقد، أم أنه من استثناءاته؟

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي. (ص ٤٢٤).

(٢) نفسه. (ص ٤٢٤).

(٣) السبر عند المحدثين، عبد الكريم محمد جراد. (ص ٨).

يقول أستاذنا الدكتور سعيد حليم: «لقد قام عمل النقاد في الجرح والتعديل على (منهج الاستقراء) الذي مكنهم من تتبع أحوال الرواية، وأحوال الراوي بحسب تغير أحواله وصفاته؛ من حيث العدالة والضبط. لقد برع أهل الحديث في هذا التتبع وكأنهم كانوا يجعلون الرواة تحت منظار دقيق يجلي الصغير قبل الكبير؛ بل كانوا يميزون أحوال الراوي الواحد بحسب الرواة الذين يروي عنهم، فهو -مثلا- ثقة ثقة إذا روى عن فلان، أو عن أهل بلد، وهو ضعيف إذا روى عن فلان، أو عن أهل بلدة ما»[(١)].

وقد سبقت أن سقت نصا مهما للإمام الذهبي **(ت٧٤٨هـ)** في مبحث سبق، ولا بأس بإيراده هنا حتى يكون شاهدا على صحة ما سيق النص لأجله.

يقول رحمه الله: «الكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله. ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. **ثم أهم من ذلك أن نعلم بـ(الاستقراء التام)**، عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة »[(٢)].

ولما ذكر الدكتور بشار عواد معروف الطريق الأسلم للحكم على الراوي، أرجع ذلك إلى ضرورة الاستقراء التام لأحواله عدالة وضبطا، وتتبع مروياته واستقصائها في مظانها، حتى يسلم الحكم عليه توثيقا أو تضعيفا.

«أما الطريقة المُثلى التي تنتهي بنا إلى اليقين في هذا المطلب-

(١) المنهج في مباحث علم الحديث، سعيد حليم. (ص ٣٢٧).

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، ط مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط الثانية،١٤١٢ هـ. (ص ٨٢).

أي الحكم على الرواة-، **فهي استقراء مرويات كل راو استقراء تاما، والحكم عليه بمقتضى مروياته**»[١].

وللتنبيه فإن علماء الحديث قد يعبرون عن (الاستقراء) ب(السبر)، كما هو صنيع الإمام ابن حبان (ت٣٥٤هـ)، من ذلك قوله في إسحاق بن يحيى بن طلحة: «يخطئ ويهم. قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء، لما كان فيه من الإيهام. **ثم (سبرت) أخباره**، فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه، ويحتج بما وافق الثقات، بعد أن استخرنا الله تعالى فيه»[٢].

وقال الإمام ابن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ): «ولحبيب بن حسان غير ما ذكرت من الحديث، **أما أحاديثه وروايته فقد (سبرته) ولا أرى به بأسا**، وأما رداءة دينه كما حكي عن يحيى القطان، وكما ذكر عمرو بن علي عن الأفطس فهم أعلم وما يذكرونه، والذي قالوا محتمل، وأما في باب الرواية فلم أر في رواياته بأسا»[٣].

ولما ذكر الإمام العلائي (**ت٧٦١هـ**) حكم الاحتجاج بالمرسل عند الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ)، ذكر أن من سبر مرويات المرسِل، واستقرأ حاله في الرواية، فوجد أنه لا يرسل إلا عن ثقة، قبل إرساله. قال رحمه الله: «مقتضى ذلك أن من **سبر أحوال الراوي**، وعرف منه أنه لا يرسل إلا عن عدل ثقة، يحتج بمرسله»[٤].

كما استعان المحدثون بالسبر والتتبع لأحوال الرواة لمعرفة المحفوظ

---

(١) تحرير تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت-لبنان، ط الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م. (١/ ٤٩).

(٢) الثقات، محمد بن حبان البستي، دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، ط الأولى ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م. (٦/ ٤٥).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني. (٤/ ١١٣).

(٤) جامع التحصيل لأحكام المراسيل، صلاح الدين العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط عالم الكتب - بيروت، ط الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م. (٤٣).

من أحاديثهم، ومعرفة تفرداتهم النسبية عن أهل بلد أو راو أو غير ذلك، يقول الإمام ابن رجب (ت٧٩٥هـ) في ترجمة جعفر بن برقان: «لا يبعد أن يكون حديثه عن أهل الجزيرة خاصة محفوظا، بخلاف حديثه عن غيرهم، **وتحقيق ذلك يحتاج إلى سبر أحاديثه** عن غير الجزريين ؛كعكرمة ونافع»[١].

ومن المصطلحات الدالة على الاستقراء عند المحدثين، **(الاستقصاء)**، الذي يراد به التتبع والتحري لأحوال الراوي على سبيل الحصر، من ذلك قول الإمام ابن عدي (ت٣٦٥هـ) :«**لم أجد لسعيد بعد استقصائي على حديثه شيئا مما ينكر عليه أنه أتى بحديث به برأسه**، إلا حديث مالك، عن عمه أبي سهيل أو أتى بحديث زاد في إسناده إلا حديث (غسل النبي صلى الله عليه وسلم في قميص)، فإن في إسناده زيادة عائشة، وكلا الحديثين يرويهما عنه ابنه عبيد الله، ولعل البلاء من عبيد الله؛ لأني رأيت سعيد بن عفير عن كل من يروي عنهم إذا روى عنه ثقة مستقيما صالحا»[٢].

ومن مرادفات الاستقراء عند المحدثين، **(التتبع)**، ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ): «**وقد تتبعت** روايات الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - عن التابعين، وليس فيها من رواية صحابي عن تابعي ضعيف في الأحكام شيء يثبت. فهذا يدل على ندور أخذهم عمن يضعف من التابعين - والله أعلم -»[٣].

وقال في موضع آخر: «**وقد تتبعت** طرق هذا الحديث، فوجدته كما قال ابن العربي من ثلاثة عشر طريقا عن الزهري غير طريق مالك»[٤].

---

(١) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (٢/ ٧٩٣).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي. (٥/ ٥٥١).
(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر. (٢/ ٦٩).
(٤) نفسه (٢/ ١٧٦).

ومنه أيضا قول الإمام ابن حبان (ت٣٥٤هـ) عقب حديث النبي صلى الله صلى الله عليه وسلم: (إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهي عنها) «**قد تتبعت طرق هذا الخبر على أن أجد أحدا رواه عن سهل بن سعد، فلم أجد أحدا إلا أبا حازم**»[(١)].

والذي يجمع هذه المرادفات كلها، والمعاني جميعها، هو ما يعرف عند المحدثين في كتب المصطلح بـ(**الاعتبار**)، الذي يراد به تتبع الطرق وجمعها، ومقارنة المتون ومعارضتها، واستقصاء مدارات الحديث لمعرفة تفرد الرواة من عدمه، حتى يصل إلى معرفة وجود المتابعات والشواهد، أو أن هذا الحديث فرد مطلق؛ أي لم يوجد له متابع ولا شاهد.

يقول الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ): «واعلم أن تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد، ليعلم هل متَابع أم لا، هو الاعتبار»[(٢)].

صحيح؛ أن التتبع والاستقراء والجمع والسبر ليس هو كل الاعتبار، ولكنه من أركانه وأسسه؛ لأن الاعتبار شامل للمقارنة والمعارضة والترجيح وغيرها.

فهذه النصوص وغيرها، أردت أن أثبت من خلالها أصالة المنهج الاستقرائي عند المحدثين، وأنه ركن في العملية النقدية لدى المحدثين، وأساس في التأصيل للقواعد الحديثية التي تصير مرجعا لمن جاء بعدهم في ممارسة التصحيح والتضعيف، ولذلك فإن الطالب وهو يرتاض في كتب التخريج، يتملك هذه الملكة التي تجعله لا يركن إلى الناقص من الاستقراء؛ لأن كثرة تردده على المصنفات المسندة يقدح في نفسه

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الغسل، برقم: ١١٧٣.
(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر. (ص ١٥٨).

أمرا في غاية الأهمية، وهو أن تقصيره في تتبع الطرق، وجمع الأبواب، واستقصاء أقوال النقاد في الرواة عدالة وضبطا يؤدي به لا محالة إلى نتائج غير موضوعية، ومن ثم لا يمكن الاعتماد على مخرجات بحثه وحكمه على الأحاديث؛ نعم قد يتسامح في هذا الأمر عند المراحل الأولى من التدرب والممارسة، لكنه مرفوض عند المحدثين لمن أراد أن يتحقق بالملكة الحديثية، وأن يصير من أهل الاجتهاد في هذا الفن، فالتائق نوال هذه المنزلة يلزمه عينا أن لا يترك كتابا مسندا إلا ويرجع إليه.

والحافظ أحمد بن الصديق الغماري (ت١٣٨٠هـ) نبه على هذه الغائلة في ممارسة التخريج [(١)]، وأكد على ضرورة الرجوع إلى المصادر المسندة شخصيا، وألا يركن في ذلك إلى التقليد، لأنه المقلَّد قد يهم، وقد يغفل عن بعض الكتب المسندة التي لم تصله في وقته، فيعد المشي وراءه في ذلك عيبا مشينا في حق الممارس للتخريج؛ ولذلك نبهت قبل على أن من فوائد هذا العلم، أنه يربي على استقلالية البحث والنظر.

إن الخطوة المهمة في عمل المخرج، تتبع الأحاديث في مظانها، وجمع مختلف الأسانيد التي تهيئ له الأرضية المناسبة لمباشرة العملية النقدية، والكشف عن عللها الخفية، وأحوال رواتها، وما قيل فيهم من جرح أو تعديل، لذلك فإن إيراد المخرج لمختلف الطرق عقب كل حديث، ليس من باب الترف البحثي، ولا من باب التحسينات التي يصح الاستغناء عنها، بل إن لذلك أثرا بالغا في الحكم على الحديث، ومعرفة الزيادات التي لا توجد في متون الطرق الأخرى.

يقول الإمام ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ): «على طالب التحقيق أن

(١) ينظر: حصول التفريج بأصول التخريج، (ص ٩٢).

يجمع طرق هذا الحديث، ويحصي الأمور المذكورة فيه، ويأخذ بالزائد فالزائد. فإن الأخذ بالزائد واجب»[(١)].

ويقول الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): «**السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط**»[(٢)].

فالشاهد أن الطالب بعد أن يوثق الحديث من مصادره، ويعزوه إلى الكتب المسندة، ينتقل إلى خطوة أهم، وهي تتبع الأسانيد التي جمعها، واستقراء أحوال رواته في كتب الجرح والتعديل، وتقصي القرائن المحتفة برواياتهم في كتب السؤلات، والعلل، والتواريخ، وتحديد مدار الحديث، وغيرها من العمليات التي تضطره إلى التفتيش، ولا شك أن الاستقراء منهج يستصحبه في مختلف مراحل عمليته النقدية، إذ به يصل إلى نتائج موضوعية، ومن خلال يدرك منهج النقاد في التصحيح والتضعيف، ويقتبس المسالك التي أعملوها في الكشف عن العلل الخفية، ولا يصح نظره في الأحاديث إلا بعد الجمع، أما من يحكم عليها بالاستقراء الناقص، أو اعتبار بعض الطرق دون بعض، فقد جانب المنهج النقدي الأصيل، واستوطأ مركب البحث العليل.

يقول الإمام ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) : «**وعجيب ممن يتكلم عن الحديث فيرد ما فيه صريحا بالأمر المحتمل**، وما سبب ذلك إلا إيثار الراحة بترك تتبع طرق الحديث، **فإنها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالبا**»[(٣)].

وطالب الحديث إذا استثقل الاستقراء، «وسولت له نفسه درك البغية

---

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، تحقيق: أحمد شاكر، دار الآثار-صنعاء-القاهرة. ط الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م. (ص٢٦٤).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي. (ص ٤٨٠).

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر. (١٦/ ٦٦).

بمجرد المشامة والمطالعة، معتلا بالنظر الأول، والخاطر السابق، والفكرة الأولى، مع تقسيم الخواطر، واضطراب الفكر، والتساهل في البحث والتنقير، والانفكاك عن الجد والتشمير -فاحكم عليه بأنه مغرور مغبون، وأخلق به أن يكون من الذين {لا يعلمون الكتاب إلى أماني وإن هم إلا يظنون}[(١)]»[(٢)].

لذلك فإن الطالب يكثر اعتراضه على صنيع المحدثين، ويعظم حجم مخالفته لنتائجهم النقدية، على قدر ضعف استقرائه، فتجده يحكم على حديث بالصحة بأدنى تتبع، أو يرمي بالتضعيف جزافا، ولما يجمع بعد الطرق التي توصله إلى ثلج اليقين.

يقول الدكتور سلطان العكايلة: «نرى كثيرا من الباحثين المعاصرين ينزلقون إلى سرعة الاعتراض على أمثال الإمام أحمد والبخاري والنسائي والدارقطني، تصحيحا أو تضعيفا، ويقولون مثلا: كلا، إن الإسناد صحيح؛ لأن رواته ثقات، أو إن الإسناد ضعيف لأن فلانا من رواته ضعيف أو مدلس ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وعنعنته إذن لا تقبل. او غير ذلك من الأمور البدهيات التي لا تخفى على مبتدئي الباحثين، مع أنهم أمام معلومات دقيقة لو تأملوها حق التأمل، وأدركوا قيمتها العلمية، لجعلوها أساسا للحكم على الحديث وروايته»[(٣)].

فخلاصة الكلام، أن التخريج يثمر لدى الطالب القدرة على التتبع والاستقصاء والجمع، وهو في كل ذلك استقراء موجه قاصد، أي استقراء يجعله يقف على المواطن التي لها تأثير مباشر في الحكم على الحديث،

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٧٨.

(٢) شفاء الغليل شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل لأبي حامد الغزالي، تحقيق: حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، ط الأولى (١٣٩٠ هـ - ١٩٧ م)، ص (٠٦).

(٣) كيف ندرس علم تخريج، سلطان العكايلة، وحمزة المليباري. (ص ٩).

فيتعرف من خلال هذه الملكة على مدارات الحديث ومخارجه، وعلى مواطن التفرد المطلق والنسبي، وعلى العلل الخفية، وعلى أوجه الجرح والتعديل، ومراتب الرواة في العدالة والضبط، وعلى الزيادات الواردة في طرق لا توجد في غيرها، وعلى منهج النقاد في إطلاق المصطلحات وإعمالها، ولو لم يكن للاستقراء من عوائد جليلة إلا هذه، لكان كافيا أن يبذل الطالب في سبيل ذلك ثمين وقته، وعصارة جهده وقوته.

وبعض أساتذة علوم الحديث جعل الاستقراء عمدة التخريج، ولقب هذه الخطوة الأولى في عمل المخرج (بالتخريج الاستقرائي)[(١)] وفائدة «هذا الاستقراء، الوقوف على مدارات الحديث في رواياته وطرقه؛ إذ بمعرفة المدارات تتوضح العلل الخفية القادحة، وبمعرفة مخارج الحديث يعرف ما إذا كان الحديث غريبا فردا، أو عزيزا، أو مستفيضا، أو مشهورا، أو متواترا»[(٢)].

ثالثا: ملكة المقارنة

تعد المقارنة من أهم الملكات التي يكتسبها الطالب الممارس للتخريج، وهي ملكة نابعة من منهج من أهم المناهج التي استند إليها علماء الحديث في ممارستهم النقدية، ومباشرة عملية التصحيح والتضعيف، وهو **(المنهج المقارن)**، الذي أعملوه في علم الجرح والتعديل، من خلال مقارنة حفظ الرواة بعضهم مع بعض، بل في مقارنة حفظ الراوي نفسه، فيقارنون بين حفظه في بداية تحمله وحفظه في أدائه،

(١) ينظر: علم تخريج الحديث ونقده: تأصيل وتطبيق، عداب محمود الحمش. (ص١٠٦).

(٢) علم تخريج الحديث ونقده تأصيل وتطبيق، عداب محمود الحمش، دار الفرقان، ط الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م. (ص١٠٦).

فيطابقون درجة تثبته، وعدم اختلاطه، وقبوله التلقين، فيحكم عليه بناء على هذه المقارنة[١].

يقول أستاذنا الدكتور سعيد حليم: «لقد وظف أهل الحديث المنهج المقارن؛ لأن ضبط الراوي لا يعرف إلا بمقارنة رواياته بروايات غيره من أهل الحفظ والإتقان. فإن كانت موافقاته كبيرة فهو ضابط، وإن كانت مخالفته غالبة؛ فهو ضعيف غير ضابط»[٢].

وقد استدل الإمام مسلم (ت٢٦١هـ) على الوهم الواقع في بعض المتون، بمقارنة رواتها بغيرهم من الحفاظ المتقنين، وجعل ذلك علامة على ضعف حديث المخالف، فقد قال عقب حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «من أعتق نصيبا له في عبد ضمن لأصحابه في ماله، وإن كان موسرا، وإن لم يكن له مال بذل العبد»[٣].

«روى هذا الخبر غير واحد، هذه الرواية عن نافع: ((في استسعاء العبد فأعتق)). **والدليل على خطئه اتفاق الحفاظ من أصحاب نافع على ذكرهم في الحديث المعنى الذي هو ضد السعاية**، وخلاف الحفاظ المتقنين لحفظهم يبين ضعف الحديث من غيره»[٤].

وقال أيضا بعد سوقه حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «من أتى جنازة فانصرف عليها إلى أهلها كان له قيراط، فإذا شيعها كان له قيراط، فإذا صلى عليها كان له قيراط، فإذا جلس حتى يقضى قضاءها كان له

---

(١) قال ابن حبان: « قال أبو حاتم: كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقنين في حداثته، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، من كان هذا نعته حتى صار الخطأ في حديثه يكثر، خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه» المجروحين، ابن حبان، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي-الرياض. ط الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م. (٣/ ١٣٢).

(٢) المنهج في مباحث علم الحديث، سعيد حليم. (ص ٣٢٨).

(٣) أخرجه البيهقي ١٠/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٤) التمييز، مسلم. (ص ٨٧).

قيراط. وقال رسول الله عليه وسلم: ((والقيراط مثل جبل أحد، وأعظم من جبل أحد))»

قال الإمام مسلم (ت٢٦١هـ): «**هذه الرواية: المتقنون من أهل الحفظ على خلافها، وإنهم لم يذكروا إلا قيراطين، قيراط لمن صلى عليها، ثم يرجع. ولمن انتظر دفنها قيراطان**»[(١)].

وقد يستعين أهل الحديث على معرفة علل الأخبار بمعارضتها مع روايات الراوي نفسه، كما فعل ذلك الإمام مسلم في رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه «أن رجلا قال: يا رسول الله، ما الطهور بالخفين؟ قال: للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن»

قال الإمام مسلم: «هذه الرواية في المسح عن أبي هريرة ليست بمحفوظة، وذلك أنا أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفين»[(٢)]

وسأل يوما إسماعيل بن علي يحي بن معين (ت٢٣٣هـ) قائلا: «كيف حديثي؟ قال: قلت أنت مستقيم الحديث. قال: فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: **عارضنا بها أحاديث الناس فرأيناها مستقيمة**، قال: فقال: الحمد لله. فلم يزل يقول الحمد لله، ويحمد ربه حتى دخل دار بشر بن معروف»[(٣)].

وقد وجدت الإمام مسلما (ت٢٦١هـ) مكثرا من إعمال المقارنة والمعارضة بين الأسانيد والمتون للكشف عن عللها الخفية، وعن أوهام رواتها، وتمييزه طافح بها، فلا تكاد تفارق حديثا من الأحاديث

(١) نفسه. (ص ١٢٥).

(٢) نفسه (ص ١٣١).

(٣) معرفة، يحيى بن معين، تحقيق: محمد كامل القصار، ط مجمع اللغة العربية-دمشق، ط الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م. (٢/ ٣٩)

التي بين عللها إلا وتجده يستعين على ذلك بالمقارنة والمعارضة[(١)]؛ بل قد وجد به نص يصرح فيه بمنطوق الكلام إعماله لهذا المنهج في ميز صحيح الروايات من سقيمها.

قال رحمه الله: «**فبجمع الروايات، ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ**.

ولذلك ضعف أهل المعرفة بالحديث: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، وأشباههم من نقلى الأخبار لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ»[(٢)].

وقد وضع الإمام ابن الصلاح (**ت٦٤٣هـ**) معيارا عاما لمعرفة ضبط الراوي من عدمه، مستندا فيه إلى (معيار المقارنة)، حيث قال رحمه الله: «يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة - ولو من حيث المعنى - لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه»[(٣)].

ومن أعظم المباحث احتياجا إلى هذا المنهج، والتي يلزم المخرج عينا استقصاؤها ومعرفتها، مبحث زيادة الثقة؛ الذي لا يظهر إلا بمقارنة حديثه مع حديث غيره، وزيادة الثقة شديدة الارتباط بالشاذ والمنكر والفرد، فالثقة المخالف للثقات، أو لمن هو أولى منه، لم تعرف زيادته إلا لكونه روى ما لم يروه غيره، فيحكم على حديثه بأنه شاذ، وإذا لم

(١) ينظر: التمييز. (ص: ٩٥-١١٩-١٢٤-١٢٩-١٣٠-١٣٢-١٣٨..إلخ)
(٢) التمييز، مسلم. (ص ١٣٢).
(٣) المقدمة، ابن الصلاح. (ص ١٠٦).

يجمع بين روايته ورواية غيره بوجه من الوجوه، فحديثه منكر أو فرد- على خلاف بين أهل الحديث في ذلك-، وأحيانا تكون الزيادة مقبولة إذا كان الراوي من أخص تلامذة من روى عنه تلك الزيادة، أو لأنه لازمه ملازمة طويلة يصعب اتهامه بالوهم فيما زاده، أو لأن أهل بلد أثبت في تلك الرواية من غيرهم [(١)]، وهذا كله يرجع إلى القرائن المحتفة بزيادة كل راو على حدة، والقرائن -كما سبق وأن ذكرت- لا يمكن حصرها وضبطها، كما يصعب طردها على جميع الحالات؛ لأنها دائرة على عوارض الرواة، الذين لا يقبلون القياس في عدالتهم وضبطهم.

وكذلك الإدراج الواقع في الأسانيد والمتون، فإنه لا طريق إلى معرفته، إلا إذا نظر إلى مجموع الطرق، وقارن بينها وبين الحديث الذي أدرج فيه ما لا يوجد في غيره، فيستدل بالنظر الجمعي في طرق الحديث ومخارجه أن تلك اللفظة زيدت في المتن وليست منه، أو ذلك الراوي أدرج وهما وغلطا، ولا يوجد في سند الثقات الآخرين.

يقول الإمام مسلم (٢٦١هـ) في نص مؤسس للمنهج المقارن عند المحدثين: «مما يعرف به خطأ المخطئ في الحديث، أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثا عن مثل الزهري، أو غيره من الائمة بإسناد واحد، ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الاسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الاسناد، أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظا. على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث؛ مثل شعبة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة العلم» [(٢)].

(١) ينظر: التمييز للإمام مسلم. (ص ١٠٩).
(٢) التمييز، مسلم. (ص٤٢).

فهذه شواهد أردت أن أثبت من خلالها أوجه إعمال المحدثين للمنهج المقارن، واستنادهم إليه في بناء قواعدهم النقدية، وإن كان بحاجة إلى أن تخصص له دراسة مستقلة، تستوعب مختلف جوانبه، ومواطن إعماله في الحديث النبوي وعلومه، لكني قصدت من إيراده، تبيان أهميته في كسب الطالب الملكة التي يقوى من خلالها على مقارنة ما تحصل لديه من الطرق التي سبق وأن استقرأها في مظانها؛ لأن الطالب الممارس للتخريج، يحتاج وجوبا تملك هذه الملكة التي تعينه على معرفة الكثير من العلل الخفية، وتطلعه على مراتب الرواة جرحا وتعديلا، وتكشف له عن الغرائب والأفراد، وزيادات الثقة، والألفاظ المدرجة، وتحديد المدارات التي تعد عمدة في الكشف عن التفرد، وغير ذلك من النتائج التي لا تتحصل لديه إلى من خلال (ملكة المقارنة).

فإذا كان الاستقراء من أهم المناهج التي استند إليها علماء الحديث في تشييد أركان علمهم، فإنه مفتقر في أحيان كثيرة إلى إعمال منهج آخر، لا يقل عنه أهمية، وهو المنهج المقارن، الذي استعان به أهل الحديث في علم الجرح والتعديل، وخاصة في الحكم على الراوي من حيث درجة الحفظ والضبط، والطالب الممارس للتخريج، يلزمه أن يخوض غمرة إعمال هذا المنهج في دراسته وحكمه على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا، بل إن استغناءه عنه، أو الغفلة عن اعتباره يؤدي به لا محالة إلى نتائج بحثية غير مرضية، وهو إلى جانب ذلك يثمر لديه الملكة التي يصير به مقتدرا على مقارنة الروايات والرواة؛ لأنه من المسلم به، المعلوم ثبوته، أن المنهج ليس مجرد خطوات بسيطة يستعان بها على تفسير قضايا العلم ومسائله؛ بل هو إضافة إلى ذلك مكتنز لجملة من المهارات التي يتشربها الطالب بكثرة إعماله، ومداومة ممارسته، فيخرج مصبوغا بالمجال الذي ينزل فيه، فالطالب في علوم الحديث إذا أكثر من الارتياض في تخريجه على (المنهج المقارن)، فإنه يتخرج لا

محالة متملكا لملكة المقارنة المناسبة لطبيعة الحديث النبوي وعلومه، فيقوى بذلك على مقارنة حفظ الرواة بعضهم مع بعض، ومقارنة متون الأحاديث بعضها مع بعضها، ومقارنة الأسانيد، ومعرفة ما اختل فيه شرط الصحة أو لا.

فالتخريج من مقاصده العليا، إثبات التفرد والمخالفة والموافقة، فمن خلالها يحكم على الحديث بالصحة أو الضعف، طبعا مع قرائن تنضاف إلى ذلك، يستعين به الطالب على تفسير ما يجده من تعارض، لكن القصد متجه إلى الكشف عن أهمية هذه الملكة (=المقارنة) في الوصول إلى الهدف من التخريج.

فـ«الهدف من التخريج معرفة حالة الرواية من حيث تفردها أو موافقتها أو مخالفتها لروايات الآخرين، وتتوقف معرفة هذه الأمور على جمع الروايات (=التوثيق والاستقراء) من المصادر الأصلية دون غيرها، ثم المقارنة بينها. فإبراز المخالفة في حديث الراوي، معززا بنصوص النقاد هو القضية الأساس التي يجب الارتكاز عليها في التخريج ودراسة الأسانيد، للوصول إلى ما يسمى بفقه التخريج»[(١)].

رابعا: ملكة الترجيح ودفع التعارض

لا ريب أن الطالب في ممارسته للتخريج، لا يجمع الطرق، ولا يحدد المدارات، ولا ينقل أقوال النقاد في الرواة جرحا وتعديلا كيفما اتفق، ولا يحشرها دون فقه في إيرادها، بل إن ذلك كله منوط بقدرته على الوصول إلى الحكم السليم على الرواية صحة أو ضعفا، لذلك قل أن يخلو للطالب حديث لا يجد فيه تعارضا بين النقاد، إما في الحكم على رواته، فيجد بعضهم يوثقه، وآخره يضعفه، وبعضهم يحكم له بالاحتجاج في المتابعات والشواهد دون الأصول، وبعضهم يوثقه إذا قورن بغيره، أما

(١) كيف ندرس علم التخريج، حمزة المليباري، وسلطان العكايلة. (ص ٣٢).و(ص٦٩).

إذا استقل بروايته ضُعف، وقد يجد تعارضا في متونها، فبعضهم يرويها كما تحملها باللفظ، وبعضهم يسوقها بالمعنى، وبعضهم يزيد فيها زيادات لا توجد عند غيره، فيقع في اضطراب عملي، لا يرفعه إلا اقتداره على رفع التعارض، والوصول إلى ما يراه بالدليل والقرائن راجحا.

والمتأمل في مباحث علوم الحديث، يجد بعض الأنواع قائما على دفع التعارض؛ كمختلف الحديث، وكالاضطراب الواقع في السند أو المتن، أو فيهما معا، وكالناسخ والمنسوخ، والطالب لا ريب أن تعترضه في ممارسته للتخريج جملة من هذه الأحاديث التي ظاهرها التعارض، فيحتاج إلى جمع واستقراء ومقارنة الأحاديث الواردة في الباب ليقوى بذلك على دفع ما ظاهره الاختلاف، وقد سبق في مبحث (استمداد علوم الحديث) أن سقت نصا للإمام ابن الصلاح يبين فيه أن رفع التعارض في مختلف الحديث، لا يقوى عليه إلا الجامع للصناعتين: الحديثية والفقهية.

ومن بين أبرز علماء الحديث، الذين كشفوا عن علو الكعب في دفع التعارض، والترجيح بين الأقوال، وبيان الصحيح من أقوال النقاد، الإمام الدارقطني (ت٣٨٥) في (علله)، فتجده يسوق الطرق، ويبين مداره ومخرجه، واختلاف الرواة عليه (أي على الإمام الذي عليه مدار الحديث)، ويبين من وصله ومن أرسله أو أوقفه، ومخالفة الرواة بعضهم لبعض، ومن تفرد بالرواية عنه، ومن شاركه، ثم يرجح الصواب من هذه الأقوال، وهذا المنهج من رجع إلى (**علله**) وجده مطردا، لذلك نستطيع القول إن الارتياض في هذا الكتاب من أعظم المصنفات التي تقدح هذه المكلة، ولا بأس أن نورد مثالا يجلي هذا الذي ذكر.

«سئل عن حديث أبي الأسود، عن أبي ذر، قالوا: «رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم نائما في المسجد، فضربني برجله، ثم قال: ألا أراك فيه نائما؟ قلت: أجل قال: أتحبه؟ قلت: نعم قال: كيف أنت إذا

أخرجت منه؟ قلت: أسكن المسجد الحرام، قال: فإذا أخرجت منه». [الحديث].

فقال: يرويه داود بن أبي هند، **واختلف عنه؛**

فرواه شريك بن عبد الله، عن داود، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبيه، عن أبي ذر.

واختلف عن معتمر بن سليمان، فرواه عبد الأعلى بن حماد، وعلي المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، عن معتمر، عن داود، عن أبي حرب، عن عمه، عن أبي ذر.

وخالفهم محمد بن أبي بكر المقدمي، وسوار العنبري، فروياه عن داود، عن سماك بن حرب، عن أبي الأسود الدؤلي، عن عمه، عن أبي ذر.

وذكر سماك فيه وهم.

والصحيح **ما قاله عبد الأعلى، ومن تابعه، عن معتمر.**

ورواه علي بن عاصم، عن داود، عن أبي حرب، عن عمه، عن أبي ذر.

ورواه الحساني، عن علي بن عاصم، **فذكر فيه ما لم يأت به غيره، وما أحسبه حفظه**، وهو قال: وقال لي: كيف بالوليمة تدعون الشبعان، وتطردون العريان، وليس هذا الكلام بمحفوظ في هذا الحديث»[(١)].

فالملاحظ أن الإمام الدارقطني لا يترك طريقا يفسر به علل الحديث إلا أورده، ولا يدع قادحا من القوادح المؤثرة في الحديث إلا ساقها، كل ذلك مع التحري الرصين، والدقة البالغة، والاستقراء التام، والمقارنة الدقيقة، ثم الترجيح المعتبر، فيخرج الطالب متزودا بمنهج مكتمل

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي الدارقطني، تحقيق: محفوظ السِلفي، وخالد المصري، ط دار طيبة-الرياض، ط الأولى ١٤٣٢هـ-٢٠١١م- (٤/ ٢٤١-٢٤٢).

الأركان في العملية النقدية، والأحاديث التي تكثر عللها تجد الإمام الدارقطني لا يتوانى عن إيرادها كلها، مع تفسير كل ما يسوقه، وتعليل ما يورده، وبهذا تميز علله عن علل ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، وعلل الإمام أحمد (ت٢٤١هـ)؛ لأنها يعلان الحديث دون تفسيره، فالطالب المبتدي يصعب عليه في بدء أمره الارتياض فيهما، بخلاف الإمام الدارقطني **(ت٣٨٥هـ)**.

«سئل -أي الدارقطني- عن حديث عمر، عن أبي بكر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله) الحديث.

فقال: هو حديث يرويه **الزهري (الراوي المدار)، واختلف عنه؛**

فممن رواه عنه على الصواب: شعيب بن أبي حمزة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن الوليد الزبيدي، ويونس، وعقيل، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد، وسفيان بن حسين، وسليمان بن كثير، ومحمد بن إسحاق، وجعفر بن برقان، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم فرووه، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، قال: قال عمر لأبي بكر.

واختلف عن سفيان بن حسين، فأسنده عنه محمد بن يزيد الواسطي، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة.

وأرسله يزيد بن هارون، فأسقط منه أبا هريرة.

ورواه معمر بن راشد، واختلف عنه؛

فأسنده رباح بن زيد، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة **بمتابعة** من تقدم حديثه.

وأرسله عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله **لم يذكر أبا هريرة.**

ورواه عمران القطان، عن معمر، وقال: عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر.

ووهم فيه على معمر.

ورواه يحيى بن أبي أنيسة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ووهم أيضا في ذكر سعيد.

ورواه صالح بن أبي الأخضر، فقال: عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

ورواه الوليد بن مسلم، عن شعيب، ومرزوق بن أبي الهذيل، وسفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة.

ووهم فيه على شعيب، وعلي بن عيينة، لأن شعيبا يرويه عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة.

وابن عيينة يرويه عن الزهري مرسلا، لا يذكر فوقه أحدا.

والقول الأول هو الصواب»[(١)]

وأنبه على أمر سبق أن وسعت فيه القول في (مبحث الخصائص المعرفية المميزة للنظر الحديثي)، وهي أن المحدثين توسعوا في إعمال القرائن، وأشد ما يحتاج إليها في باب التعارض والترجيح، فكثيرا ما تجد أهل الحديث يرجحون بقرائن خاصة بحالة الراوية محل النقد، لذلك لما اختلف أهل الحديث في تعارض الوصل مع الإرسال، لم يقدوا واحدا على آخر، بل جعلوا العمدة في الترجيح على القرائن، وهذا هو التحقيق الذي ذهب إليه النظار من أرباب الحديث.[(٢)]

---

(١) علل الدارقطني. (١/ ١٩١-١٩٤).

(٢) من الدراسات الجادة التي وقفت عليها في باب القرائن عند المحدثين، (قرائن التعديل والتجريح دراسة نظرية تطبيقية، للدكتور عبد العزيز صالح اللحيدان)، ودراسة: القرائن وأثرها في تعليل الأحاديث: دراسة تأصيلية تطبيقية للدكتور: عبد الغني نادر عدا).

يقول الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) بعد أن ساق روايتين مختلفتين لحديث، اختلف عليهما بين الوصل والإرسال: « (...) تمسك بهذا من زعم أن العمدة لمن وصل على من أرسل، لاتفاق الشيخين على تصحيح الموصول هنا على المرسل، والتحقيق أنهما ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد؛ بل هو دائر مع القرينة، فمهما ترجح بها اعتمداه، وإلا فكم حديث أعرضا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله»[١].

وهذا الأمر يؤكد ما بينته في مبحث (أهمية التخريج)، وهي أن الذي يحرر للطالب ما (تصوره) في الكتب النظرية لعلم المصطلح، (تصرفه وارتياضه وتمرنه) في كتب التخريج والعلل، التي تجعله يقف على الاستثناءات الخاصة بكل قاعدة على حدة، ويتلمس القرائن المحتفة بها، ومتى يرجح الوصل على الإرسال، ومتى يرجح الإرسال على الوصل، ومتى تكون قادحا، ومتى لا تقدح. وهذا المنهج يجعله مطردا عند كل حديث يباشره بالنقد، والتصحيح والتضعيف، فيرجع الطالب من وراء كل هذا بما يسمى بـ«**بفقه القواعد الحديثية**»؛ التي يراد بها: الفهم الدقيق للقواعد الحديثية في ضواء استثناءاتها التي تجعل من الاستثناءات مكانة لا تنزل عن الفروع المتشابهة التي ابتنيت عليها القاعدة»[٢].

ولذلك تجد العلماء الذين كتبوا في علم المصطلح، لا يحصرون القرائن التي تفيد في التعارض والترجيح الحديثي؛ لأن ذلك لا يمكن حصره واستيعابه في كتاب يروم تيسير استعمالات النقاد للمصطلح الحديثي، لذلك تجده يشيرون إليها إشارة عابرة دون تفصيل، فيقولون مثلا: ومعرفة تفاوت الرواة يفيد في باب التعارض والترجيح، أو معرفة هذا متواتر وهذا مشهور وهذا عزيز يفيد في الترجيح عند التعارض.

---

(١)

(٢) التراجم المعلة، أحمد بدري البشابشة. (ص ٢٣٥).

يقول الإمام بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ): «معرفة تفاوت الرواة لقولهم: هو (دون فلان)، أو (ليس هو عندي مثل فلان)، وغير ذلك مما يدل على نقصه بالنسبة إلى غيره. وهذا الفن يحتاج إليه في باب الترجيح عند اختلاف الرواية، وليس من القدح في الرواية التي لم تتعارض في شيء»[(١)].

وقال الإمام ابن دقيق (ت٧٠٢هـ): «ليس من شرط قبول رواية العدل أن لا يكون غيره أحفظ منه، أو أولى في الرواية، **وإنما يحتاج إلى هذا في باب الترجيح عند اختلاف الرواة**، وليس من القدح في الرواية التي لم تعارض في شيء، وهذا النوع من الحديث ينبغي أن يعقد له باب، أو يفرد له تصنيف، ويعد في علوم الحديث؛ بل هو من أجلها للحاجة إليه في الترجيح»[(٢)].

وهكذا نجد الأئمة رحمهم الله يشيرون إلى هذه القرائن دون توسيع القول فيها؛ لأن الميدان المناسب لإعمالها، هو كتب التخريج والعلل، إذ بها يستعين على التفسير والتعليل والتوجيه والنقد والترجيح، فما كان منها مؤثرا اعتبره، وما كان منها غير ذلك استعان به على صحة الحديث.

قال الحافظ ابن حجر(ت٨٥٢هـ) بعد أن ساق اختلاف الرواة في رواية، وثبوت اللقاء من عدمه. «**تبين بهذا وأمثاله أن الاختلاف عند النقاد لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم والله أعلم**»[(٣)].

وخلاصة القول، أني أردت من خلال هذه الشواهد أن أبين أن ميدان

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي. (١/ ٧٦).
(٢) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد. (٣/ ٢٥٢).
(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني. (٢/ ٩٧٠).

التخريج والعلل هو التربة المناسبة التي تنبت فيها الملكات الحديثية، والطالب ما لم يكن بذره فيها، فليعلم أن أرضه وقيعة لا يرجى لها أن تمسك ماء، ولا أن تنبت كلأ، ولا ريب أن ملكة الترجيح والتعارض، من أعظم الملكات التي يلحق بها الطالب بفرسان أئمة النقد، وبها يلحق بالمتحققين بالصناعة الحديثية؛ لأنها توجب عليه استصحاب مختلف الملكات التي تملكها قبل، وتضطره إلى تجنيد قدراته البحثية، وزاده المعرفي والمنهجي الذي يوصله إلى مخرج نقدي سليم، وتلك هي غاية (**التخريج النقدي**)[1].

خامسا: ملكة التحليل والتعليل

تعد ملكة التحليل والتعليل من بين أهم الملكات التي يثمرها الارتياض في كتب التخريج، ذلك أن عمله ليس مجرد حشر لأقوال النقاد دون توجيهها، وليس قاصرا على إيراد العلل دون بيان أوجه قدحها في صحة الطرق، بل إن ذلك كله منوط بقدرة الطالب على التوجيه؛ توجيه أقوال النقاد، وتعليل أسباب الجرح والتعليل، وتفسير أوجه الخلف بينهم في إيرادها، وبيان مسالكهم في اختيارها.

إن ملكة التحليل والتعليل، تجعل الطالب ملزما باستدعاء ملكات أخرى مصاحبة لها، لا يتأتى له التحليل إلا باستدعائها؛ كالحفظ، والفهم، والتفسير، والتعليل، والنقد، والاستدلال، والاستنتاج، وهذه المستويات كلها استثمرها المحدثون، واعتمدوها بشكل واضح في ممارستهم النقدية، وفي تجريح الرواة وتعديلهم.

يقول الدكتور عداب حمود الحمش: «على الباحث أن يفهم الحديث الذي يريد درسه فهما دقيقا لسنده ومتنه، وأول ذلك القراءة الحديثية

---

(١) للأمانة العلمية، هذا المصطلح بهذا التركيب أفدته من الدكتور أحمد الحيمر في دراسته: (البحث المصطلحي في علم الحديث عند المتأخرين). جزاه الله خيرا.

العلمية، بغية إزالة الغموض، والإبهام، والاشتراك والغريب من أسانيد الحديث ومتونه، حتى تتوضح الصورة المتكاملة للحديث»[(١)].

ويقول أستاذنا الدكتور سعيد حليم: «اعتمد المحدثون المنهج التحليلي بمستوياته المتعلقة ب: (التفسير)، و(التعليل)، و(التقويم) في الجرح والتعديل، وبيان أحوال الرواة والروايات من حيث القبول والرد. فقد كان المحدثون يفككون بنية الروايات من حيث شروط القبول؛ فيعدلون ويجرحون مع التفسير والتعليل، وبيان الحكم المفضي إلى قبول الراوي أو الراوية أو ردهما.

واعتمد المحدثون كذلك هذا المنهج في بيان علل الحديث المتعلقة بقوادح خفية لا يمكن أن تظهر إلا بالتدقيق وتفكيك عناصر السند والمتن في أدق الدقائق والجزئيات»[(٢)].

ومن الكتب المهمة في هذا الباب، والتي أبانت على قدرة عالية لصاحبه على تحليل الأقوال وتفسيرها، وتوجيه العلل وتحريرها، ونقد الطرق وبيان أوجه اتفاقها واختلافها، وكذلك اختلاف المتون، وما أثر منها في إعلال الحديث وما ليس كذلك، الإمام الزيلعي (ت٧٦٢هـ) في كتابه (نصب الراية). فمن راجع تخريجه لأحاديث البسملة مثلا، ظهر له علو كعب الإمام الزيلعي في استثمار هذه الملكة، حيث أتى فيها بكل طرقها، وجل ما قيل في متونها من أقوال، وتكلم على علل أسانيدها، والاختلاف الحاصل في رواتها جرحا وتعديلا، وفسر أوجه التعارض بين الفقهاء فيها[(٣)].

ومن الأئمة كذلك، الإمام البدر المنير، فقد توسع في تحليل ما يورده

---

(١) علم تخريج الحديث ونقده تأصيل وتطبيق، عداب محمود الحمش. (ص ١٢٦).

(٢) ضوابط تدريس الحديث النبوي وعلومه، سعيد حليم. (ص ١٠).

(٣) ينظر: نصب الراية للزيلعي (١/ ٢٦٥-٢٧١).

من الأحاديث توسعا كبيرا، مما حفز همة الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) على اختصاره في (التلخيص الحبير)، فجاء كتابا حافلا بالفوائد، قيما في الصناعة الحديثية.

فالشاهد أن ملكة التحليل، ملكة قائمة على تفكيك بنية الحديث، وتعليل مختلف العناصر المؤثرة في صحته أو ضعفه، وما من خطوة من خطوات التخريج والنقد إلا وهي مفتقرة هذه الملكة، فالطالب بعد أن يجمع طرق الحديث، يحتاج إلى مقارنة بين طرقها لمعرفة مواضع الاتفاق والاختلاف، وبعد ذلك يحتاج إلى معرفة ألفاظ الحديث وما سيق منها بالمعنى، وما ورد منها باللفظ، ومعرفة زيادات الثقة، والوقوف على نكارة المتن، وكذا الاضطراب، والعلل الخفية، والإدراج.

وبعد ذلك يحتاج إلى ترتيب طرق ورود الحديث، على نحو منطقي تصاعدي من المدار فما علا، أو تنازلي من الصحابي، فما نزل من غير خبط ولا خلط، بين الصعود والنزول[(١)].

وبعد مخاض حديثي قد يدوم أسابيع وشهور، وبعد قراءة متمعنة لمختلف مصادر الحديث النبوي وعلومه، ومقارنة دقيقة، وممارسة طويلة، وتطبيق على مئات الأسانيد والمتون، فإنه تتكون لديه ملكة نقدية، وصار من أربابه المتحققين به.

يقول الدكتور الشريف العوني: «بعد الرحلة الطويلة للحكم على الحديث، والتي قد تمكث الأيام والأسابيع، قبل إنجاز بعضها، يمكنك الحكم على الحديث، حتى إذا مارس العملية النقدية في مئات الأحاديث، وألوف الأسانيد، وتكونت لديه مهارة حديثية في دراسة الحديث، وأصبح أكثر إجلالا لأئمة السنة، وأعرف بعظم ما قدموه، وأنهى فهم علوم الحديث، وتجاوز مرحلة فهم مصطلحاته، وأتقن قواعد القبول والرد

(١) ينظر: علم تخريج الحديث ونقده: تأصيل وتطبيق، عداب محمود الحمش. (ص١١٨).

غاية الإتقان، وأصبح فاهما للجرح والتعديل فهم المتخصصين حقا، وصار مدركا لتعليلات الحديث الخفية، وصار بكتب السنة والتراجم أخبر، **عندها فقط: يصير الطالب ذا ملكة حديثية**»[(١)].

قلت: وتلك هي الغاية من معاناة هذا العلم، والمقصد من فني زهرة الشباب في تحصيله، وكيف لا تكون هي سدرة المنتهى، و«العلوم ما دونت إلا لترقية الأفكار، وصقل مرائي العقول، وبمقدار ما يفيده العلم من ذلك ينبغي أن يزاد في اعتباره، فما القصد من كل علم إلا إيجاد الملكة التي استخدم لإصلاحها»[(٢)].

وفي الختم أقول: إن هذه الملكات كلها لا تجد لها مستقرا في نفس الطالب بالقراءة العابرة، ولا يحصلها بالتصفح الوامض، ولا تصير جزءا منه بالتمني، ولا ينالها بوسف، ولعل، ولو أني؛ بل لا يحصلها إلا من كشف عن ساعد الجد وشمر، واعتزل أهله وشد المئزر، ولازم الترداد إلى كتب التخريج والعلل بكرة وأصيلا، وألا يجد للكسل عرْفا، وألا يذوق للدعة طعما، فبالصبر والمصابرة في محراب القراءة المستمرة في هذا الفن، وبالمداومة على الارتياض والممارسة في كتب أهل هذا الشأن، وبالتحلق في مجالس ذويه المتحققين به، يرجى له أن يصير يوما من أرباب الملكة الحديثية، أما من كان خلوا من الاشتغال، متفيئا ظلال الراحة، متقلبا بين أعطاف النعيم، فليعم أنه يمني النفس باللحوق، ويرجيها درك المعالي بالوهم والسراب، فلا يطمع أن يعمر طويلا في هذا العلم؛ لأن هذا العلم لا يعطي الطالب خالص الحكمة، حتى يعطيه خالص الشوق والمحبة، ولا يتحفه بجواهر ودرره، حتى يوثره على شهواته وملذاته، ولا يكشف له عن سر مخزونه، حتى يدفع في سبيله أغلى مهوره.

---

(١) مقرر التخريج والحكم على الحديث، الشريف العوني. (ص٣٣٠).

(٢) أليس الصبح بقريب، محمد الطاهر ابن عاشور. (١٥٧).

ولا ينبغي أن يغفل عن ينبوع التوفيق والسداد، وعن مصدر الفتح والعون والرشاد، وهو دوام قرع باب الدعاء، وإظهار الذل والافتقار إلى الله سبحانه وتعالى، مع الإكثار من الأسباب التي تعرضه رحمات ربه، فالعلم فتوحات ربانية، وعطاءات صمدانية، لا يمنحها جل وعلا إلا لمن طهر قلبه من الأغيار، وخلصه من غوائل الأكادر، وتحقق بصفات عباد الرحمن، وجعله قبلة مولية إلى ما يرْضيه جل وعلا.

ولله در الإمام الغزالي (ت٥٠٥ه) عندما قال: «**كم من متعلم طال تعلمه ولم يقدر على مجاوزة مسموعه بكلمة، وكم من مقتصر على المهم في التعلم، ومتوفر على العمل ومراقبة القلب، فتح الله له من لطائف الحكمة ما تحار فيه عقول ذوي الألباب**»[(١)].

وبعد استجماع أسباب التوفيق، فليوقن أنه مدرك مراتب العظماء، ونائل شرف خدمة السنة، وحائز وسام الدفاع عن حياضها، وحرس حدود دواوينها، ولا ينبغي أن يستصغر جهوده، ولا أن يحقر من قيمة مدده ما به ينفع الله تعالى هذه الأمة.

يقول الأستاذ الأديب الحكيم أحمد الهاشمي رحمه الله تعالى: «قد يظن الإنسان أحيانا أنه ليس في مقدوره إدراك منازل العظماء، والترقي في مراتب الشرفا، ولكنه لو علم أن العزيمة الصادقة، والهمة العالية تبوئ صاحبها عرش المجد، وتجلسه على أريكة العز، لقد أولئك الأشراف في صفاتهم، وحاكاهم أعمالهم، فإنه إن فعل ذلك أدرك غايته، ونال طلبته؛ لأن القدوة الصالحة تكون عظماء الرجال، فما اختص قوم بالمجد ولا استأثروا بالشرف، ولا تحسبن المكارم مقصورة على أفراد من الناس لا تتجاوزهم إلى غيرهم، فإن الله تعالى قد جعلها سهما شائعا، وغرضا منصوبا لكل طالب، فمن أمها، وسلك سبيلها، فهو لا ريب مدرك أمله،

(١) إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار المعرفة-بيروت. د.ت.ط (١/ ٧١).

ونائل غرضه، فما اتخذت الفضائل حجابا، أو منعت طلابا، والسعيد من جعل المجد غايته، والشرف حليته، فنعم زينة الرجال، كرائم الخلال.

فذلل بهمتك ما يعترض طريقك من المصاعب، واركب متن الأخطار، ووطن نفسك على الصبر، واقف آثار من سبقك إلى العلا غير هياب، ولا وان، فإنك لا محالة موف على غايتك، وواصل إلى أمنيتك»[1]

خاتمة

لقد تبين من خلال مباحث هذا البحث أن للتخريج أهمية بالغة في تكوين الملكة الحديثية، واكتساب المهارات التي تجعل طالب الحديث النبوي وعلومه مقتدرا على مجاراة أئمة النقد في مناهجهم، وقفو أثرهم في مباشرة العملية النقدية، والنسج على منوالهم في التصحيح والتضعيف، ولا يوجد عالم رسخت قدمه في الصناعة الحديثية، إلا وللتخريج نصيب أكبر في هذا النبوغ الحديثي؛ لأن التخريج هو التنزيل العملي، والتطبيق المباشر لمناهج المحدثين، حيث ينقل الطالب من الدراسة النظرية إلى الدارسة التطبيقية، ومن ملكة التصور إلى ملكة التصرف.

إن التخريج يعد من المسالك المهمة العاكسة لطبيعة علم الحديث، وخصائصه المعرفية والمنهجية، بمعنى أن الطالب بعد أن يتصور ماهيته، وموضوعه، ووظائفه، ويحيط بخصائص المصطلح الحديثي، وطبيعة تعاريفه، وكذا استمداده، وخصائصه المميزة له عن غيره، يكون بهذا قد اكتسب تصورا دقيقا عن (هوية العلم)، وأحاط بأركانه التي لا يصح أن ينتقل إلى التطبيق والممارسة إلا بكسب هذا التصور، إلا أنه مفتقر إلى أرضية يصلح أن تكون تربة خصبة لتنزيل علم الحديث، لذلك فإن

(١) قيمة الزمن عند العلماء، عبد الفتاح أبو غدة. (ص ٢٦).

التخريج هو الميدان التطبيقي المناسب الذي ينتقل فيه الطالب من ملكة (التصور) إلى ملكة (التصرف).

كما خلص البحث إلى إن الطالب المتردد على علم التخريج، لا يخرج بالارتياض في مصنفاته متحققا بالإجراءات العملية المعينة له على الكشف عن الأحاديث في مظانها فقط؛ بل هو إلى جنب ذلك عملية مركبة تكتنز جملة من الملكات التي يصير بها مقتدرا على خوض غمرة البحث الحديث النبوي وعلومه باستقلالية وتفرد، وهذا يدلك أن التخريج ليس عملية ميكانيكية عارية عن إعمال السيرورات العليا للدماغ؛ بل هو عملية منهجية تروض الطالب على الملكات المعرفية والمنهجية، ويتخرج بها محملا بجملة من المهارات البحثية التي يصير به من المتمكنين من الصناعة الحديثية، ويرجى له بذلك بلوغ المنازل العليا التي بلغها من قبله من المحدثين.

ثبت المصادر والمراجع

إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، تحقيق: أحمد شاكر، دار الآثار-صنعاء-القاهرة. ط الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار المعرفة-بيروت. د.ت.ط (١/ ٧١).

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ناصر الدين الألباني، ط المكتب الإسلامي-بيروت، ط الثانية ١٤٥ هـ/ ١٩٨٥م.

أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطحان، مكتبة المعارف-الرياض. ط الرابعة ١٤٣١هـ/ ١٤٣٠م..

تحرير تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت-لبنان، ط الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع، أبو الوليد الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء-الرياض، ط الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م

التلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد بن موسى، دار أضواء السلف، ط الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

الثقات، محمد بن حبان البستي، دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، ط الأولى ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م. (٦/ ٤٥).

جامع التحصيل لأحكام المراسيل، صلاح الدين العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط عالم الكتب بيروت، ط الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

الحافظ أحمد ابن الصديق الغماري وجهوده في خدمة الحديث من خلال أجزائه الحديثية، علياء محمد زحل.

حصول التفريج بأصول التخريج، أحمد بن الصديق الغماري. تحقيق: بشرى الحديوي، دار الكتب العلمية، ط الثانية ٢٠١١.

الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية-بيروت، ط التاسعة ٢٠٠٩

شفاء الغليل شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل لأبي حامد الغزالي، تحقيق: حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، ط الأولى (١٣٩٠ هـ - ١٩٧ م).

علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، علي ابن المديني، تحقيق: مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، ط الثانية ١٤٣٠هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي الدارقطني، تحقيق: محفوظ السِلفي، وخالد المصري، ط دار طيبة-الرياض، ط الأولى ١٤٣٢هـ-٢٠١١م-

علم تخريج الحديث ونقده، عداب محمود الحمش، دار الفرقان-عمان. ط الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبو التجارية الكبرى-مصر، ط الأولى ١٣٥٦هـ.

قاعدة في الجرح والتعديل، تاج الدين السبكي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط دار البشائر الإسلامية- بيروت، ط الخامسة: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م

الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني. (٤/ ١١٣).

كيف ندرس علم التخريج، حمزة المليباري، وسلطان العكايلة، دار ابن حزم، ط الثانية ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

محاضرات في علم تخريج الحديث ونقده، عداب محمود الحمش، دار الفرقان-عمان، ط الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، أحمد بن الصديق الغماري. دار الكتبي-القاهرة، ط الأولى ١٩٩٦م.

معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، محمد الخطيب الحسني، ط دار الميمان-الرياض، ط الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

مفهوم العالمية من الكتاب إلى الربانية، فريد الأنصاري، دار السلام-القاهرة، ط الثانية ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

المقدمات وما إليها (الرسالة الثامنة: مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة للشوكاني)، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط دار عالم الفوائد، طبعت ضمن آثاره

مقرر التخريج ومنهج الحكم على الحديث، الشريف حاتم العوني، ط مركز نماء للبحوث والدراسات، ط الأولى ٢٠١٨.

دراسات منهجية

باب يعنى بدراسة مناهج الأئمة والمحدثين في مصنّفاتهم و مؤلفاتهم الحديثية.

أثر الإمام علي بن الحسين بن الجنيد الرازي في كتاب العلل لابن أبي حاتم

د. مصطفى محمد محمود سيدات مختار
قسم علوم الحديث
كلية الحديث الشريف
الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة.

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2025.4

ملخص البحث

موضوع البحث:

دراسة أثر الإمام علي بن الحسين بن الجنيد الرازي في كتاب العلل للإمام ابن أبي حاتم، حيث إن غالب مادة الكتاب هي سؤال ابن أبي حاتم لأبيه وأبي زرعة الرازي عن علل الأحاديث، وقد اختار ابن أبي حاتم ابن الجنيد ليسأله في سبعة عشر موضعا دون غيره من شيوخه.

هدف البحث:

إبراز أثر ابن الجنيد في كتاب العلل من خلال جمع الأسئلة التي سأله ابن أبي حاتم عنها، وبيان أحكامه ومقارنتها بأحكام غيره من النقاد مع إبراز أدلتها، والترجيح بينها، وتوضيح الأسباب التي دعت ابن أبي حاتم لسؤاله دون غيره من شيوخه.

وقد اشتمل البحث على مقدمة وفصلين، الفصل الأول تضمن ثلاثة مباحث: المبحث الأول: في ترجمة ابن الجنيد، والمبحث الثاني: في عباراته في تعليل الأحاديث، والثالث: في مكانة ابن الجنيد عند ابن أبي حاتم، وفيه مطلبان: أحدهما: في أسباب سؤال ابن أبي حاتم لشيخه ابن الجنيد، والثاني: فيما خالف فيه ابن الجنيد رأي الإمام أبي حاتم الرازي. والفصل الثاني حوى الأحاديث التي سأل ابن أبي حاتم شيخه عنها وهي سبعة عشر حديثا. وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والنقدي فيما تضمنه.

وخلص البحث إلى نتائج أهمها:

أن سبب سؤال ابن أبي حاتم لشيخه ابن الجنيد يرجع لأمرين: أحدهما: أن ابن أبي حاتم جعله بمنزلة أبيه -وذلك بعد وفاة أبي حاتم- ، فَرَضِيَهُ وسأله عن علل بعض الأحاديث حيث لم يتفق له سؤال أبيه عنها، والثاني: علمه بعلل الحديث خاصة حديث الزهري ومالك.

ظهور شخصية ابن الجنيد النقدية، من خلال حكمه على الأحاديث وإبراز الدليل على ما ذهب إليه، بل ومخالفة إمام مثل أبي حاتم الرّازي، ورجحان قوله عليه في بعض المواضع.

الكلمات الدّالة (المفتاحية):

أثر ابن الجنيد، ابن أبي حاتم، كتاب العلل.

Abstract

Dr. Mustafa Muhammad Mahmoud Siedat Mukhtar
Department of Sciences of Hadith
Collage of the Noble Hadith
Islamic **University** of Madinah.

Research Topic:

A study of the influence of Imam Ali bin Al-Hussein bin Al-Junayd Al-Razi on the Book of Illnesses (Al-'Illal) by Imam Ibn Abi Hatim. The majority of the content of this book consists of questions posed by Ibn Abi Hatim to his father and Abu Zar'ah Al-Razi regarding the flaws in hadiths. Ibn Abi Hatim specifically chose Ibn Al-Junayd to ask about seventeen instances, as opposed to his other teachers.

Research Objective:

The research aims to highlight the influence of Ibn Al-Junayd on the Book of Illnesses by compiling the questions Ibn Abi Hatim asked him, outlining his rulings, and comparing them to the opinions of other scholars, while presenting supporting evidence, giving preference when applicable, and clarifying the reasons Ibn Abi Hatim turned to him over his other teachers.

The research includes an introduction and two chapters:

The first chapter contains three sections:

The biography of Ibn Al-Junayd.

His expressions in explaining the flaws of hadiths.

The status of Ibn Al-Junayd with Ibn Abi Hatim, including two subsections: one on why Ibn Abi Hatim questioned his teacher, Ibn Al-Junayd, and the second on the disagreements between Ibn Al-Junayd and Imam Abu Hatim Al-Razi.

The second chapter contains the seventeen hadiths Ibn Abi Hatim inquired about from his teacher. The research relies on both inductive and critical methodologies in its approach.

Research Findings: The study concluded that the reasons for Ibn Abi Hatim questioning his teacher, Ibn Al-Junayd, were twofold:

Ibn Abi Hatim regarded Ibn Al-Junayd as a father figure after the passing of his own father, and therefore, asked him about the flaws in certain hadiths that he was unable to ask his father about. Ibn Abi Hatim recognized Ibn Al-Junayd's expertise in hadith criticism, especially regarding the hadiths of Al-Zuhri and Malik. The research also highlighted Ibn Al-Junayd's critical scholarly personality, demonstrated through his judgments on hadiths, presenting evidence for his views, and even disagreeing with a prominent figure like Imam Abu Hatim Al-Razi, sometimes preferring his opinion.

Keywords: The influence of Ibn Al-Junayd, Ibn Abi Hatim, Book of Illnesses.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أوحى إلى رسوله ﷺ بالسنَّة، وجعلها مبيِّنةً للقرآن وموضّحةً له، ويسر لها من حملها وأدَّاها كما سمعها، وبعد:

فقد كان أئمة الحديث ونقاده هم أمنة السُنَّة وحملتها، والمبينين للصحيح من السقيم منها، ولهم في ذلك سبق بيّن، ومنهج قويم، وشاعت بذلك أخبارهم، وبقيت بعدهم آثارهم.

ومن آثارهم الباقية كتاب العلل لابن أبي حاتم، وهو من أجل كتب علل الحديث وأقدمِها.

وقد اعتمد فيه مؤلفه على سؤال الحافظين أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، ونقل عن بعض المتقدمين من الأئمة كشعبة وابن معين وأحمد، وليس فيه من سؤالات شيوخه -سوى أبيه وأبي زرعة- إلا أسئلة وجهها لعلي بن الحسين بن الجنيد الرازي، وسؤالين وجههما لشيخه محمد بن عوف الطائي.

مما يدعو لإثارة البحث عن سبب انتقاءه هؤلاء الشيوخ دون غيرهم، فأحببت أن أبين سبب اختياره لابن الجنيد، ليتضح أثر ابن الجنيد في كتاب العلل في هذا البحث، وجعلته بعنوان: "**أثر الإمام علي بن الحسين بن الجنيد الرازي في كتاب العلل لابن أبي حاتم**".

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تظهر أهمية الموضوع وأسباب بحثه فيما يلي:

١. كونه لم يسبق طرحه وتناوله بهذه الصورة التفصيلية -فيما أعلم-.

٢. إبراز جانب انتقاء الإمام ابن أبي حاتم لشيخه علي بن الحسين بن الجنيد من بين علماء عصره لطلب بيان تعليل الأحاديث ونقدها.

٣. مكانة الإمام علي بن الحسين بن الجنيد في الحديث وعلله.

٤. المشاركة في إضافة علمية لخدمة كتاب العلل لابن أبي حاتم بإبراز أثر الإمام ابن الجنيد فيه.

أهداف البحث:

المرجو من هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

١. جمع الأسئلة التي وجهها ابن أبي حاتم لشيخه ابن الجنيد في كتاب العلل.

٢. بيان أحكام ابن الجنيد على الأحاديث التي أورد ابن أبي حاتم حكمه فيها، ومقارنة حكمه بأحكام غيره من النقاد.

٣. توضيح الأسباب التي لأجلها اختار ابن أبي حاتم شيخه ابن الجنيد دون غيره من العلماء.

حدود البحث:

وقد كتبتُ البحث وفق الحدود التالية:

١. أنه معني بالمسائل التي سأل الإمام ابن أبي حاتم شيخه ابن الجنيد عنها، أو أورد حكمه فيها في كتاب العلل.

٢. البحث عن كلام الإمام ابن الجنيد وكلام غيره من النقاد في الأحاديث الواردة في البحث.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من بحث عن أثر الإمام علي بن الحسين بن الجنيد في كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي[(١)].

(١) ذكر صاحب كتاب "ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث" أثر أبي حاتم الرازي في صحيفتين فقط، وأثر الإمام أبي زرعة الراوي في الكتاب في صفحة واحد مع أن غالب مادة كتاب ابن أبي حاتم عنهما، وكتب الباحث صبحي رمضان الحداد رسالة بعنوان "منهج الإمام علي بن الجنيد الرّازي في الجرح والتعديل". بحث مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في الحديث (ط (بدون)، غزة: كلية أصول الدين الجامعة الإسلامية، ١٤٣٧ه، واقتصر فيه على أقوال ابن الجنيد في الجرح والتعديل التي نقلها ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، ولم يتعرض لأقواله الأخرى في الرواة، ولا تعرض لأحكامه على الأحاديث وعللها.

خطة البحث:

وقد رتَّبتُ خطة البحث في المساقات التالية:

المقدمة، وتشتمل على أهمية البحث وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطة العمل، والمنهج الذي سرتُ عليه فيه.

الفصل الأول: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الإمام علي بن الحسين بن الجنيد الرّازي[(١)]، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته.

المطلب الثاني: مولده.

المطلب الثالث: رحلاته.

المطلب الرابع: أشهر شيوخه وتلاميذه.

المطلب الخامس: منزلته عند المحدثين.

المطلب السادس: مؤلفاته.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الثاني: العبارات التي استعملها ابن الجنيد في إعلال الأحاديث.

المبحث الثالث: مكانة الإمام علي بن الحسين بن الجنيد عند ابن أبي حاتم في كتاب العلل. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب سؤال ابن أبي حاتم لشيخه علي بن الحسين بن الجنيد.

المطلب الثاني: ما خالف فيه ابن الجنيد رأي الإمام أبي حاتم الرّازي.

---

(١) لم أترجم للإمام ابن أبي حاتم، ولا عرفت بكتاب العلل، وذلك لشهرتهما وكثرة من تناول التعريف بهما، وتجنبا لإطالة البحث.

الفصل الثاني: الأحاديث التي ذكر ابن الجنيد علتها مما أورده ابن أبي حاتم في كتاب العلل.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثبت المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

المنهج الذي سرت عليه هو المنهج الاستقرائي، والنقدي، ويتمثل في النقاط التالية:

- جمعت المسائل التي سأل عنها ابن أبي حاتم شيخَه ابنَ الجنيد، أو أورد حكمه فيها.
- بدأت بذكر المسألة التي ذكرها ابن أبي حاتم في كتابه كاملة، وذكرت رقم المسألة بحسب تحقيق: د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي؛ لأن ترقيمها هو المشتهر ويسهل الرجوع إليه في الكتاب.
- خرَّجْتُ الأحاديث التي أوردها ابن أبي حاتم من المصادر الأخرى التي أخرجتها.
- قمت بدراسة رأي الإمام ابن الجنيد الرازي، واعتنيت بإبراز أدلة قوله.
- بينت ما خالف فيه الإمام ابن الجنيد رأي الإمام أبي حاتم الرازي، ورجحت بين قولهما بحسب ما اتضح لي من القرائن.
- عرَّفت بالرواة الذين لهم تأثير في الحكم ويحتاج إلى معرفة حالهم من حيث الجرح والتعديل.
- ذكرت في نهاية كل حديث خلاصة الحكم عليه من خلال حكم ابن الجنيد وأحكام غيره.

الفصل الأول

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة علي بن الحسين بن الجنيد الرّازي

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو: علي بن الحسين بن الجُنيد، النخعي، الرّازي، المالكي، وذلك لجمعه حديث مالك بن أنس[(١)].

كنيته: أبو الحسن[(٢)].

المطلب الثاني: مولده:

لم أقف على من ذكره، غير أنَّ الذهبي ذكر أنَّه عاش نيفًا وثمانين سنة[(٣)]، وبالنظر لوفاته سنة (٢٩١هـ) يكون مولده في حدود (٢٠٤هـ-٢٠٥هـ)[(٤)].

المطلب الثالث: رحلته في طلب العلم.

كان واسع الرحلة، وارتحل مع صاحبه الحافظ محمد بن مسلم بن واره، ودخلا بغداد[(٥)]، والكوفة، والبصرة، والجزيرة، والحجاز، والشام، ومصر[(٦)].

---

(١) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٤١: ٣٥٤.

(٢) "الأسامي والكنى"، محمد بن محمد الحاكم الكبير، ٣: ٣٥٤؛ "فتح الباب في الكنى والألقاب"، محمد بن إسحاق بن منده، ص: ٢٣٦.

(٣) "العبر في خبر من غبر"، أحمد بن محمد الذهبي، ١: ٤٢٠.

(٤) خلافا لما ذكره الحداد، "منهج الإمام علي بن الجنيد الرّازي في الجرح والتعديل"، ص: ١٣.

(٥) فات الخطيب البغدادي، وابن النجار الترجمة له.

(٦) "تاريخ الإسلام"، الذهبي، ٤١: ٣٥٥.

المطلب الرابع: أشهر شيوخه، وتلاميذه[١].

أشهر شيوخه:

أحمد بن صالح المصري (ت٢٤٨هـ)، وعبد الله بن محمد النُّفيلي (٢٣٤هـ)، ومحمد بن عبد الله بن نمير (ت٢٣٤هـ)، ومحمد بن المثنى الزَّمِنُ (ت٢٥٢هـ)، وهشام بن عمَّار (ت٢٤٥هـ).

ومن أشهر تلاميذه:

أبو حامد أحمد بن محمد الشَّرقي (ت٣٢٥هـ)، ودَعْلَج بن أحمد السِّجْزِي (ت٣٥١هـ)، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرّازي (ت٣٢٧هـ)، وأبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢هـ).

المطلب الخامس: منزلته عند المحدثين:

وثّقه ابن أبي حاتم ووصفه بحافظ حديث الزهري ومالك[٢]، ووثقه مسلمة بن القاسم الأندلسي[٣].

وقال الخليلي: ((حَافِظُ عِلْم مَالِكٍ، صَاحِبُ دِيَانَةٍ))[٤]. ووصفه الذهبي بالحافظ الحجة، وبأنَّه من أئمة هذا الشأن[٥].

المطلب السادس: مؤلفاته:

١. أمثال القرآن[٦].

---

(١) "منهج الإمام علي بن الجنيد الرّازي في الجرح والتعديل"، صبحي رمضان الحداد، ص: ١٥-١٨. ذكر له (٢١ شيخا، و١٨ تلميذا).

(٢) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٢: ٤٣٤؛ "كتاب العلل"، له أيضًا، ٢: ٥١١، ٦: ٦١٩.

(٣) "ترتيب الثقات المسمى = الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة"، زين الدين قاسم بن قطلوبغا، ٧: ١٩٧.

(٤) "تاريخ الإسلام"، الذهبي، ٦: ٩٨٥.

(٥) "سير أعلام النبلاء"، الذهبي، ١٤: ١٦.

(٦) "طبقات المفسرين"، محمد بن علي الداوودي، ١: ٤٠٣.

٢. التاريخ جزء لطيف[(١)].

٣. تصنيف حديث مالك[(٢)].

المطلب السابع: وفاته:

ذكر الخليلي أنها سنة (٢٨٨هـ)، وذكر أبو الشيخ أنها سنة (٢٩١هـ)، وهو الأصح[(٣)].

المبحث الثاني: العبارات التي استعملها ابن الجنيد في إعلال الأحاديث

لقد تنوعت عبارات الإمام علي بن الحسين بن الجنيد في إعلال الأحاديث التي سأله عنها تلميذه ابن أبي حاتم.

فنجده يبين ما يلي:

١. **تعيين الراوي المراد في الإسناد:** كما في الحديث رقم (٢٥٣)، حيث خالف أبا حاتم الرّازي في اسم شيخ ابن نمير، واعتمد في ذلك على رأي صاحبه محمد بن مسلم بن واره، وفي رقم (٢٥٤٣) خالف أبا حاتم في كنية الراوي، واعتمد في ذلك على قول أحمد بن صالح المصري لكون الراوي بلديَّه، وهو أعرف به.

٢. **تخطئة الراوي مستدلا بالوجه المحفوظ في القصة موافقا بذلك رأي أبي حاتم الرّازي:** كما في الحديث رقم (٤٣١)، ورقم (١٧٨٥)، واستدل في هذا الموضع بمجيئه من وجهين آخرين على خطأ الراوي.

---

(١) "الإصابة في تمييز الصحابة"، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ١: ٣٤٢. ولم يذكر هذا الكتاب صبحي الحداد في كتابه: "منهج الإمام علي بن الجنيد الرّازي في الجرح والتعديل".

(٢) "معجم المؤلفين"، عمر رضا كحاله، ٧: ٧٢. ولم أجد من سبقه، ولعله فهمه من وصف ابن الجنيد بأنه عالم بحديث مالك.

(٣) "سير أعلام النبلاء"، الذهبي، ١٤: ١٧.

٣. **الاستدلال بقرينة المخالفة على خطأ الراوي**: حيث نقل عن شيخه ابن معين رده الرواية، ثم بين الوجه المخالف دليلا لذلك كما في رقم (٥٥٤أ)، وفي الحديث رقم (٨٧٣) ذكر لتلميذه ابن أبي حاتم الرواية الدالة على خطأ الراوي، والتي يُستدل بها على حكم أبي حاتم بالنكارة، وفي (٢٨٠٨) أفاد تلميذه بعلة الحديث الذي رآه في كتابه بذكر الوجه المحفوظ المخالف لها.

٤. **أنَّ جمع الراوي لشيوخه قرينة على حمل رواية أحدهما على الآخر**: في الحديث رقم (١٢٢٧) حينما حكم أبو حاتم على الرواية بالبطلان ولم يبين لابنه علتها، فسأل عنها ابنَ الجنيد فأفاده بما يدل على صحة حكم أبيه، فذكر له رواية ابن عياش التي جمع فيها بين الزبيدي وابن سمعان، واحمل بسببها الراوي رواية الضعيف الموصولة على رواية الثقة المرسلة.

٥. **الاستدلال برواية أهل البلد على خطأ الراوية المخالفة لها**: كما في الحديث رقم (١٧٨٦)، استدل برواية عمرو بن الحارث المصري عن بلديه سعيد بن أبي هلال، على خطأ رواية هشام بن سعد المدني عنه، ولشدة المخالفة حكم على رواية هشام بالبطلان. وفي الحديث رقم (٢٥٤٣) اعتمد في بيان الراجح في كنية الراوي على قول الإمام الأعرف برواة البلد.

٦. **التعبير بمصطلح "الإفساد"** في ثلاثة مواضع: في الحديث رقم (١٩٣٦) حين أفاده تلميذه ابن أبي حاتم بتعيين اسم الراوي الذي ورد بكنيته في الرواية، وتغير حكم ابن الجنيد على الرواية بسبب حال الراوي المعيّن. وفي الحديث رقم (١٨٥٨) أفاده تلميذه براوية أبي حاتم المعضلة، فاستدل ابن الجنيد بها على إعلال الوجه الموصول عن الراوي والذي لم يكن ضعفه شديدا قبل ذلك، إذ لو كانت عند الراوي موصولة عن أهل بيته لما رواها بلاغا معضلا.

وفي الحديث رقم (١٢٢٧) وأراد به أن يبين لتلميذه دليل أبي حاتم في حكمه ببطلان الرواية بذكر الوجه المخالف الدال على ذلك، مع كون الرواية ظاهرها الصحة حيث رواها ابن عياش عن أهل بلده فأفسدتها الرواية الأخرى.

٧. والقاسم المشترك بين هذه المواضع هو أن الرواية المفسدة هي في مقابل رواية أخرى ظاهرها الصحة أو ضعفها غير شديد وتبين بالرواية المفسدة شدة ضعفها أو نكارتها .

٨. **عبارة "حَدِيثٌ بَاطِلٌ"**: في الحديث رقم (٨٩١)، وفي (١٧٨٦) استدل على بطلان الرواية بمخالفة رواية أهل البلد المقطوعة، والدالة على شدة نكارة الوجه المرفوع الذي استحق الحكم بالبطلان.

٩. **عبارة "كَذِبٌ وَزُورٌ"**: في موضع واحد برقم (٥٥٤ب) حكم على رواية الراوي الضعيف الذي يغرب عن شيوخه، وتعقبه الذهبي بأنه أفحش في ذلك، وتتبين دقة ما ذهب إليه ابن الجنيد حيث حكم على الرواية لا على الراوي من باب إطلاق الكذب على حديث الراوي غير الكذاب.

المبحث الثالث: مكانة الإمام علي بن الحسين بن الجنيد عند ابن أبي حاتم في كتاب العلل

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب سؤال ابن أبي حاتم لشيخه علي بن الحسين بن الجنيد:

معظم مادة كتاب العلل لابن أبي حاتم هي سؤالاتٌ وجهها لأبيه وأبي زرعة، أو لأحدهما؛ غير أنَّ هناك سؤالات موجهة منه إلى شيخين آخرين، أحدهما هو: علي بن الحسين بن الجنيد، والآخر هو: محمد بن عوف الحمصي -الذي وجه إليه سؤالين فقط-، ولا شك أنَّ

اختيار ابن أبي حاتم لابن الجنيد دون غيره من العلماء الذين عاصرهم جاء لأسباب:

١. مكانة ابن الجنيد في علم العلل، خاصة في معرفته لحديث الزهري، ومالك بن أنس -وهما من الأئمة المكثرين-.

فقد رضي ابن أبي حاتم شيخَه ابنَ الجنيد، ووصفه في رقم (٤٣١) و(١٠٠٤) و(١٢٢٧) بأنَّه: "حَافِظِ حَدِيثِ الزُّهْرِي"، وفي (٥٥٤أ) "حَافِظُ حَدِيثِ الزُّهْرِي وَمَالِكٍ"، وكذا في (٢٨٠٨).

ولذا سأله عن أربعة أحاديث من حديث الزهري رقم (٤٣١)، و(١٠٠٤)، و(١٢٢٧)، و(١٥٢٧)، وحديث واحد من حديث مالك رقم (١٥٢٧).

٢. أن ابن أبي حاتم قد جعل ابن الجنيد بمنزلة أبيه بعد وفاته، فَرَضِيَهُ وسأله عن علل بعض الأحاديث -من غير حديث الزهري ومالك- حيث لم يتفق له سؤال أبيه عنها، ويدل على ذلك:

أ- أنَّه إنِّما صنّف كتابه بعد وفاة أبيه كما يدل عليه قوله في رقم (١٠٨): "وَحِفْظِي عَنْ أَبِي -رَحِمَهُ اللهُ-". فقرينة الترحم تدل على أنَّه كتبه بعد وفاته.

ب- قول ابن الجنيد في رقم (١٩٣٦): "أَفْسَدَ عَلَيْنَا أَبُو حَاتِمٍ -رَحِمَهُ اللهُ- لَمَّا بَيَّنَ أَنَّهُ الحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ". فقرينة الترحم من ابن الجنيد تدل على أن هذا بعد وفاة أبي حاتم.

ج- أنه في رقم (١٠٠٤) ذكر حكم محمد بن عوف الحمصي وقال: "وَلَمْ يُبَيِّنْ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَلَمْ يُبَيِّنِ الصَّحِيحَ مَا هُوَ، وَلَمْ يَتَّفِقْ لِي سُؤَالُ أَبِي عَنْ ذَلِكَ؛ فَسَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ الحُسَيْنِ بْنِ الجُنَيْدِ". فهذا يدل على أن ابن أبي حاتم إنَّما سأله بعد وفاة أبيه، إذ لو كان أبوه حيًّا لما سأل ابن عوف وابن الجنيد.

المطلب الثاني: ما خالف فيه ابن الجنيد رأي أبي حاتم الرّازي:

حيث تظهر شخصية ابن الجنيد النقدية، وحكمه على الأحاديث مع إبرازه الدليل على ما ذهب إليه، بل ومخالفة إمام مثل أبي حاتم الرّازي، ورجحان قوله عليه:

ففي رقم (٢٥٣) بين أبو حاتم لابنه غلط الراوي في اسم شيخ ابن نمير، وذكر له أن الصَّواب عبد الملك بن جريج، لكن ابن أبي حاتم لم يقنع بقول أبيه، وسأل ابن الجنيد الذي وافق أبا حاتم في تخطئة الراوي، وخالفه في تعيين اسم الشيخ، وتبين أنّ ما ذهب إليه أرجح مما ذهب إليه أبو حاتم.

وفي رقم (٢٥٤٣) خالفه في كنية الراوي، واستدل بقول الأعرف بالبلد.

وفي رقم (١٣٧٧) خالفه في تحديد ممن وقع الوهم في الحديث، وتبيّن رُجحان قولِه لكون الراوي ثقةً والراوي عنه هو الضعيف الذي يتَحمَّل تلك التبعة.

وفي رقم (١٥٢٧) خالفه في الراجح في رواية مالك للحديث وأنه من مسند ابن عباس ﷺ لا خالد بن الوليد ﷺ، وتبين رجحان ما ذهب إليه لما ثبت من وجوه أخرى تؤكد شهود ابن عباس ﷺ لقصة أكل الضبّ.

الفصل الثاني:
الأحاديث التي ذكر ابن الجنيد علتها مما أورده ابن أبي حاتم في كتاب العلل

قال ابن أبي حاتم (٢/ ١١٩-١٢٠):

٢٥٣ - وسألت أبي عن حديثٍ حدثنا هارون بن إسحاق الهمداني،

عن عبد الله بن نُمير، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن نافع، عن ابن عمر: أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ لَمَّا أَقْبَلُوا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ نَزَلُوا بِقُبَاءَ، فَأَمَّهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا، وَفِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الأَسَدِ؟

فقال أبي: هذا غلط؛ ليس هذا عبد الملك بن أبي سليمان، ولا أعلم روى عبد الملك بن أبي سليمان عن نافع شيئًا؛ إِنَّمَا هو عبد الملك ابن جريج.

فذكرت ذلك لعلي بن الحسين بن الجنيد، فقال لي: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمِ بْنِ وَارَهْ حَدَّثَنَا بِهَذَا الحَدِيثِ عَنْ هَارُونَ بْنِ إِسْحَاقَ؛ فَقَالَ[1]: إِنَّمَا هُوَ: ابنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

تخريج الحديث:

اختلف على عبد الله بن نُمير في اسم شيخه على وجهين:

الأول: عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي.

رواه ابن أبي حاتم، وابن واره، عن هارون بن إسحاق الهمداني، وخالف هارونُ أصحابَ ابن نُمير.

الثاني: عبيد الله بن عمر العمري.

أخرجه أبو داود[2] عن الهيثم بن خالد الجهني، وابن أبي شيبة[3]، وابن

(١) الظاهر أن القائل هو ابن الجنيد، وإنّما أكد لتلميذه أن الرواية كذلك رواها صاحبه ابن واره.

(٢) "سنن أبي داود"، ١: ٤٤٠. رقم: ٥٨٨.

(٣) "مصنف ابن أبي شيبة"، ٣: ١٩٣.

الجارود[١] عن أحمد بن عثمان العجلي، وابن خزيمة[٢] عن أحمد بن سنان الواسطي، وعلي بن المنذر الطريقي، كلهم عن عبد الله بن نُمير، والبخاري[٣] عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، وأبو داود[٤] عن القعنبي، كلاهما عن أنس بن عياض، وزاد عند البخاري: "قبل مَقْدَمِ رسول الله ﷺ"؛

كلاهما عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر ﷺ.

وهذا الوجه من رواية خمسة من أصحاب ابن نُمير عن عبيد الله العمري.

دراسة رأي ابن الجنيد:

خطأ أبو حاتم هارون بن إسحاق في تسمية شيخ ابن نمير: عبد الملك بن أبي سليمان، وذكر أن الصواب ابن جريج، واستدل لذلك بأنه لا يعلم له رواية عن نافع.

ويؤيده أنّ المزِّي[٥] لم يذكر له رواية عنه، كما أنَّ الحديث مروي عن ابن جريج.

وكأنَّ ابن أبي حاتم لم يَقْنَعْ بقول أبيه، وسأل ابن الجنيد الذي بَيَّنَ له أن صاحبه ابن واره حدّث به عن هارون كذلك، مما يؤكِّد أنَّ الخطأ منه، ووافق أبا حاتم في تخطئته، لكنَّه خالفه في اسم شيخ ابن نمير.

وما ذهب إليه ابن الجنيد أصوب مما ذهب إليه أبو حاتم، لأمرين:

---

(١) "المنتقى لابن الجارود"، ص: ١٨٧.

(٢) "صحيح ابن خزيمة"، ٣: ٦.

(٣) "الجامع الصحيح"، البخاري، ١: ١٤٠. رقم:٦٩٢.

(٤) "سنن أبي داود"، ١: ٤٤٠. رقم: ٥٨٨.

(٥) "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، يوسف بن عبد الرحمن المزي، ٢٩: ٣٠٠.

١. أن هارون بن إسحاق وإن كان ثقة إلَّا خالفه أصحابُ ابن نُمير، وقولهم هو المحفوظ.

٢. أن ابن جريج وإن كان روى هذا الحديث عن نافع إلَّا أنَّ روايته ليست من طريق ابن نُمير.

أخرجها ابن وهب[(١)] -ومن طريقه البخاري[(٢)]-، وعبد الرزاق[(٣)]، كلاهما عن ابن جريج، أنَّ نافعا أخبره به، وفيه زيادة "فيهم أبو بكر"، وهي غير محفوظة؛ لما تقدم في رواية العمري أنَّ ذلك قبل مقدم النَّبي ﷺ.

الخلاصة:

رجحان ما ذهب إليه ابن الجنيد في اسم شيخ ابن نُمير على ما ذهب إليه أبو حاتم، كما دلّ عليه صنيع ابن أبي حاتم حيث عقَّب به على قول أبيه.

قال ابن أبي حاتم (٢/ ٣٥٧):

٤٣١- وسألت أبي عن حديث رواه أبو حَيْوة، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن عروة بن الزبير؛ قال: كُنْتُ غُلَامًا لِي ذُؤَابَتَانِ، فَقُمْتُ أَرْكَعُ بَعْدَ العَصْرِ، فَبَصُرَ بِي عَمَرُ بْنُ الخَطَّابِ وَمَعَهُ الدِرَّةُ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ فَرَرْتُ مِنْهُ، فَقُلْتُ: لَا أَعُودُ لَا أَعُودُ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، فَنَهَانِي عَنْهَا؟

فقال أبي: رواه أبو الأسود، عن عروة، عن تميم الداري: أَنَّ عُمَرَ ضَرَبَهُ حِينَ صَلَّى بَعْدَ العَصْرِ.

---

(١) "الجامع"، عبد الله بن وهب المصري، ص: ٢٤٧.

(٢) "الجامع صحيح"، البخاري، ٩: ٧١. رقم:٧١٧٥.

(٣) "المصنف"، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ٢: ٣٨٨.

قال أبي: أُنْكِرَ أَنْ يَكُونَ عُرْوَةُ أَدْرَكَ عُمَرَ؛ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ شُعَيْبٍ وَهَمٌ.

وسألت ابن الجنيد -حافظ حديث الزهري- عن هذا الحديث؟ فقال: هُوَ كَمَا قَالَ وَالِدُكَ.

تخريج الحديث:

اختُلِف على عروة بنِ الزبير في هذه القصة على وجهين:

الأول: الزهري عن عروة في زمن عمر ﷺ.

أخرجه الفسوي[١] عن عيسى بن هلال السَّلِيحي، عن أبي حَيْوة شريح بن يزيد الحضرمي عن شعيب به.

وهذا إسناد منكر عيسى بن هلال ربما أغرب كما ذكر ابن حبان[٢].

وقد أنكر أبو حاتم روايته وجعلها وهمًا، واستدل بأمرين:

١. أنَّه قد روى هذه القصة أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن النوفلي -يتيم عروة-، عن عروة فجعلها عن تميم الداري ﷺ.

٢. أنَّ عروة لم يدرك عمر بنَ الخطاب ﷺ؛ لأنه ولد في خلافة عثمان ﷺ سنة (٢٦هـ)[٣].

ووافق ابن الجنيد أبا حاتمٍ فيما ذهب إليه من أنَّ حديث شعيب عن الزهري وهما، غير أنَّهما لم يبيّنا الواهم فيه، ويظهر مما تقدم أن الوهم ممن دون شعيب.

الثاني: عن تميم الداري ﷺ.

---

(١) "المعرفة والتاريخ"، الفسوي، ١: ٣٦٤-٣٦٥.

(٢) "تهذيب الكمال للمزي"، ٢٣: ٢٠. ولم ترد في ترجمته في الثقات.

(٣) "نسب قريش للزبيري". ص: ٢٣٩.

أخرجه الطبراني[(١)] من طريق عبد الله بن صالح المصري، وابن حزم[(٢)] من طريق يحيى بن بُكير، كلاهما عن الليث بن سعد، عن أبي الأسود يتيم عروة، عن عروة، أخبرني تميم الداري، أو أُخبرت عنه، وذكر القصة.

والإسناد منقطع لعدم الجزم باتصاله.

وأخرجه أحمد[(٣)] عن حمَّاد بن أسامة، عن هشام بن عروة عن أبيه، قال: "خَرَجَ عُمَرُ عَلَى النَّاسِ يَضْرِبُهُمْ"، القصةُ مرسلةً.

فدلَّ على أنَّها من رواية عروة ولم تقع له، وهي منقطعة؛ لأنه لم يشهدها.

دراسة رأي ابن الجنيد:

سأل ابن أبي حاتم ابن الجنيد عن هذا الحديث من رواية شعيب عن الزهري لكونه عالما بحديث الزهري، فوافق ما ذهب إليه أبوه.

وتبين مما تقدم رجحان قولهما؛ لضعف رواية السَّليحي عن شعيب، ولأن رواية عروة مرسلة؛ فهو لم يدرك القصة كما تدل عليه رواية ابنه هشام.

الخلاصة:

رجحان ما ذهب إليه ابن الجنيد حيث وافق حكمَ أبي حاتم في استنكاره رواية شعيب في أنّ القصة وقعت لعروة، والمحفوظ أنَّها من روايته، وهي مرسلة.

قال ابن أبي حاتم (٢/ ٥١١-٥١٢):

٥٥٤/ أ- حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد المالكي -حافظ حديث

---

(١) "المعجم الكبير"، الطبراني، ١/ ٥٨؛ "المعجم الأوسط"، الطبراني، ٨: ٢٩٦.

(٢) "المحلى لابن حزم". ٢: ٤٠.

(٣) "مسند الإمام أحمد". ٢٨: ١٤١. رقم:١٦٩٤٣.

مالك والزهري- قال: سئل يحيى بن معين عن حديث حدثنا به عبد الله بن عون الخرَّاز -وكان ثقة- بمكة، عن محمد بن بِشْر العبدي، عن مِسْعر، عن قتادة، عن أنس قال: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ -أَوْ قَالَ: سَاقَاهُ- فَقِيلَ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ غَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟ قَالَ: أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟

فقال يحيى بن معين: الشيخ صدوق، والحديث لا أصل له.

فسمعت ابن الجنيد يقول: إنَّما رواه مِسْعر، عن زياد بن عِلاقة، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ .

تخريج الحديث:

هذا الحديث اختلف فيه على محمد بن بشر العبدي على وجهين:

الوجه الأول: عن مِسْعر بن كِدام، عن قتادة، عن أنس ﷺ.

أخرجه ابن أبي الدنيا[١]، وأبو يعلى[٢]، وأبو القاسم البغوي[٣]، وابن الأعرابي[٤] عن أبي عبيدة محمد بن أحمد بن النضر، والخرائطي[٥] عن نصر بن داود الخَلَنْجي، والطبراني[٦] عن محمد بن عبد الله الحضرمي،

كلهم (ابن الجنيد، وابن أبي الدنيا، وأبو يعلى، والبغوي، وأبو عبيدة، ونصر، والحضرمي) عن عبد الله بن عون الخرّاز عن ابن بشر به. وذكر الطبراني أنه لم يروه غيره.

(١) "التهجد وقيام الليل"، عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا، ص: ٢٨١.
(٢) "مسند أبي يعلى أحمد بن المثنى الموصلي"، ٥: ٢٨٠. رقم:٢٩٠٠.
(٣) "جزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثا"، عبد الله بن محمد البغوي، ص: ٤٥.
(٤) "كتاب المعجم"، أحمد بن محمد بن الأعرابي، ١: ٣٦٥.
(٥) "فضيلة الشكر لله على نعمه"، محمد بن جعفر الخرائطي، ص: ٤٨.
(٦) "المعجم الأوسط"، الطبراني، ٦: ٤١.

وأخرجه البزار[١]، وابن عدي[٢] من طريق الحسين بن علي بن الأسود، عن محمد بن بشر العبدي به.

إلا أنّ الحسين سرق هذا الحديث من ابن عون كما ذكر ابن عدي، فلا يُفرح بمتابعته.

وحَكَمَ ابن معين بأن الحديث لا أصل له.

وعقَّب ابن الجنيد على كلامه بذكر الوجه المحفوظ عن مسعر بن كدام، وهذا يفيد أمرين:

أحدهما: أن المحفوظ هو رواية مسعر، عن زياد بن علاقة من مسند المغيرة بن شعبة ﷺ.

الثاني: أن ابن الجنيد حين عرف أن الراوي ثقة، وحكم ابن معين على حديثه بأنه لا أصل له، أراد أن يبين مراد شيخه وأنه إنما عنى به روايته من طريق قتادة عن أنس ﷺ، لا أن الراوي جاء بحديث منكر لا أصل له مطلقا، بل قد رواه غيره لكن من مسند المغيرة بن شعبة ﷺ، وهذا مما يخفف النكارة في حق الراوي؛ لأنه ثقة.

ولعل سبب خطأ عبد الله بن عون الخرّاز في هذا الحديث هو أنه حدّث به من حفظه، دل على ذلك رواية أبي القاسم البغوي -عند قاضي المارستان[٣]-، حدثنا عبد الله بن عون الخرّاز قراءة عليه من حفظه.

الوجه الثاني: عن مسعر، عن زياد بن عِلاقة عن المغيرة بن شعبة ﷺ.

علقه البزار، والطبراني، وابن عدي عن محمد بن بشر العبدي. ولم أقف على من أخرجه.

---

(١) "مسند البزار"، أحمد بن عمرو البزار، ١٣: ١٤٨.

(٢) "الكامل في ضعفاء الرجال"، عبد الله بن عدي الجرجاني، ٤: ٣٥.

(٣) "أحاديث الشيوخ الثقات"، محمد بن عبد الباقي الأنصاري، ٢: ٤٥٥.

وأخرجه البخاري[(١)]، عن أبي نعيم الفضل بن دكين، وخلاد بن يحيى، وابن أبي شيبة[(٢)] عن وكيع بن الجراح، كلهم عن مِسعر عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة ﷺ.

دراسة رأي ابن الجنيد:

تبين أنَّ عبد الله بن عون الخرَّاز أخطأ في روايت هذا الحديث عن مسعر عن قتادة عن أنس ﷺ، ونقل ابن الجنيد عن ابن معين أنه لا أصل له، ثم خفّف من نكارته بأنّ مراده: لا أصل له من حديث قتادة عن أنس، لا أنّه أتى بحديث لا أصل له، وبيّن أنَّ المحفوظ عن مسعر من مسند المغيرة ﷺ.

الخلاصة:

الحديث لا أصل له من حديث قتادة عن أنس ﷺ، أخطأ فيه عبد الله بن عون الخرّاز، وهو محفوظ عن مسعر، عن ابن علاقة من مسند المغيرة ﷺ.

قال ابن أبي حاتم (٢/ ٥١٣):

٥٥٤/ ب - وسألت علي بن الحسين بن الجنيد المالكي عن حديث حدثناه عن يحيى بن طلحة اليربوعي، عن أبي معاوية الضرير، عن ليث، عن طاووس، عن ابن عباس، عن النّبي ﷺ أنَّه قال: "مَنْ لَمْ تَنْهَهُ صَلَاتُهُ عَنِ الفَحْشَاءِ وَالمُنْكَرِ، لَمْ يَزْدَدْ مِنَ اللهِ تَعَالَى إِلَّا بُعْدًا"؟

فسمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول: "هَذَا حَدِيثٌ كَذِبٌ وَزُورٌ".

تخريج الحديث:

---

(١) "الجامع الصحيح"، البخاري، ٢: ٥٠. رقم: ١١٣٠؛ ٨: ٩٤. رقم: ٦٤٧١.

(٢) "مصنف ابن أبي شيبة"، ٥: ٤٣٨.

أخرجه ابن أبي حاتم أيضا[١]، والطبراني[٢]، والقضاعي[٣] من طريق محمد بن عبد الله الحضرمي، كلاهما (ابن الجنيد، والحضرمي) عن أبي زكريا يحيى بن طلحة اليربوعي، عن أبي معاوية الضرير به.

ويحيى بن طلحة يُغرب كما ذكر ابن حبان[٤]. وأخرج له الترمذي[٥] حديثًا واحدًا عن أبي بكر بن عياش، وقال: "حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَذَا الشَّيْخِ". ثم نقل عن البخاري تخطئته فيه.

دراسة رأي ابن الجنيد:

تبين أن الحديث منكرٌ؛ فيه يحيى بن طلحة يغرب عن شيوخه، وحكم ابن الجنيد بأنه "كَذِبٌ وَزُورٌ".

وتعقبه الذهبي بقوله: "أَفْحَشَ فَقَالَ: كَذِبٌ وَزُورٌ"، وقال ابن حجر: "كَذَّبَهُ ابْنُ الجُنَيْدِ"[٦].

والظاهر أن ابن الجنيد لم يُكَذِّبِ الراوي وإنما حكم على حديثه؛ وذلك لفحش خطئه حيث تفرد، ورفع المقطوع من قول الحسن وقتادة -كما سيأتي-.

فروى الطبري[٧] من طريق خالد بن عبد الله الطحان، عن العلاء بن

(١) "تفسير القرآن العظيم"، ابن أبي حاتم الرازي، ٩: ٣٠٦٦.

(٢) "المعجم الكبير"، الطبراني، ١١: ٥٤. وتحرف في المطبوع اسم الراوي يحيى أبو زكريا إلى ابن زكريا.

(٣) "مسند الشهاب"، محمد بن سلامة القضاعي ١: ٣٠٥.

(٤) "الثقات"، محمد بن حبان البستي، ٩: ٢٦٤.

(٥) "الجامع" المطبوع باسم الجامع الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، ٣: ٢٢٨.

(٦) "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، الذهبي، ٤: ٣٨٧؛ "تهذيب التهذيب" ابن حجر العسقلاني، ٤: ٣٦٦.

(٧) "جامع البيان" المشهور باسم تفسير الطبري، محمد بن جرير الطبري، ١٨: ٤٠٨.

المسيب، عمّن ذكره عن ابن عباس ﷺ قوله، بمثل حديث يحيى المرفوع عنه.

وهذا مع كونه موقوفا إلَّا أنَّ سنده ضعيف لجهالة من حدَّث العلاءَ.

وقد ثبت من قول الحسن البصري، وقتادة، وذلك فيما أخرجه الطبري أيضا[1] من طريق إسماعيل بن عُلية، عن يونس بن عُبيد، ومن طريق يزيد بن زُريع، عن سعيد بن أبي عروبة، كلاهما (يونس، وسعيد) عن الحسن، وزاد سعيد: وقتادة.

وبهذا يظهر فحشُ خطأ يحيى بن طلحة في رفع المقطوع من قول الحسن وقتادة، وشدةُ نكارته، وصحةُ حكم ابن الجنيد عليه.

الخلاصة:

الحديث منكرٌ مرفوعًا، وهو مقطوع على الحسن وقتادة، وَهِمَ يحيى بن طلحة اليربوعي في رفعه، وتكذيبُ ابن الجنيد له من باب إطلاق الكذب على الخطأ.

قال ابن أبي حاتم (٣/ ١٤١-١٤٢):

٧٦٤ - وسألت علي بن الحسين بن الجنيد، وذكرت له حديثًا رواه عمرو بن عاصم الكِلَابي، عن همام، عن قتادة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن النَّبي ﷺ قال: "لَا تَقَدَّمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ". وسمعته يقول: "مَنْ صَامَ أَوْ قَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"؟

فسمعت ابن جنيد يقول: إنما هو: "هَمَّامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".

---

(١) "جامع البيان"، الطبري، ١٨: ٤١٠.

تخريج الحديث:

اختُلف فيه على همام بن يحيى العوذي على وجهين:

الأول: عن قتادة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ.

أخرجه البزار[(١)]، وأبو طاهر المخلص[(٢)] عن يحيى بن محمد بن صالح، كلاهما عن عبد القدوس بن محمد البصري -واقتصر البزار على الشطر الثاني فقط-، وأبو إسحاق المزكي[(٣)] عن محمد بن إسحاق السراج، عن محمد بن سهل بن عسكر، كلاهما عن عمرو بن عاصم الكلابي، عن همام، عن قتادة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ مثله.

وحكم أبو إسحاق المزكي بغرابته وتفرد عمرو بن عاصم الكلابي به.

وقد خالفه عفان بن مسلم فرواه عن همام، عن يحيى بن أبي كثير لا قتادة.

الوجه الثاني: عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ.

أخرجه أحمد[(٤)] عن عفان بن مسلم، عن همام، عن يحيى بن أبي كثير به؛ إِلَّا أَنَّه قال في الشطر الثاني: "مَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ". بدل شهر رمضان.

وعفان قدمه أحمد على عبد الرحمن بن مهدي في التثبت[(٥)].

وأشار ابن الجنيد إلى أنَّ رواية عمرو بن عاصم بجعل الحديث عن

---

(١) "مسند البزار"، البزار، ١٥: ٢٢٩.

(٢) "المخلصيات"، محمد بن عبد الرحمن المخلص، ص: ٩٧.

(٣) "المزكيات"، إبراهيم بن محمد المزكي، ص: ١٤٠.

(٤) "المسند"، أحمد بن حنبل، ١٤: ٢٤١.

(٥) "العلل ومعرفة الرجال" رواية عبد الله، أحمد بن حنبل، ٣: ٤٣٤.

قتادة غير محفوظة، وذلك لأن عمرو بن عاصم وإن كان ثقة إلَّا أنَّ عفان أثبت منه، ويؤيده أن الحديث ثابت من طرق أخرى عن يحيى.

أخرجه البخاري[١]، ومسلم[٢] من طريق هشام الدَّستوائي، والترمذي[٣] من طريق علي بن المبارك الهُنَائي، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بالشطر الأول.

دراسة رأي ابن الجنيد:

حكم بأَنَّ المحفوظ روايةُ همام عن يحيى بن أبي كثير، وتقدم أن أبا إسحاق المزكي استغرب رواية عمرو بن عاصم عن همام الحديث عن قتادة وحكم بتفرده بها، وهذا يدلُّ على أَنَّ ما ذهب إليه ابن الجنيد من أن الحديث محفوظ عن يحيى بن أبي كثير هو الصواب.

الخلاصة:

الحديث وَهِم عمرو بن عاصم الكلابي بروايته من حديث قتادة، والمحفوظ رواية عفان عن همام عن يحيى بن أبي كثير كما ذكر ابن الجنيد.

قال ابن أبي حاتم (٣/ ٢٨٧-٢٨٨):

٨٧٤ - وسألت أبي عن حديث رواه عبد الرحيم بن سليمان، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبي ﷺ قال: "اِرْمُوا الجِمَارَ بِمِثْلِ حَصَى الخَذْفِ".

قال أبي: "هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ".

فذكرت هذا الحديث لابن الجنيد، فقال: حدثنا عبد الله بن عمر بن

---

(١) "صحيح البخاري"، ٣: ٢٨. رقم: ١٩١.

(٢) "صحيح مسلم"، ٢: ٧٦٢. رقم: ٢١.

(٣) "الجامع"، الترمذي، ٢: ٦٢. رقم: ٦٨٥.

أبان بهذا الحديث، فقال: حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن يحيى بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النَّبي ﷺ، وعبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قوله.

تخريج الحديث:

اختلف فيه على عبد الرحيم بن سليمان الكناني على أربعة أوجه:

الأول: عن عبيد الله العمري، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ مرفوعًا.

أخرجه أبو عوانة[(١)] عن جعفر بن محمد الزعفراني، عن سهل بن عثمان العسكري، عن عبد الرحيم بن سليمان به.

وقال أبو حاتم: "مُنْكَرٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ".

وذلك لأنَّ سهلَ بن عثمان خالف أصحابَ عبد الرحيم الذين رووه عن عبيد الله العمري -كما في الوجه الآتي-، عن أبي الزبير، من مسند جابر ﷺ.

الوجه الثاني: عن عبيد الله العُمري، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ.

أخرجه أبو يعلى[(٢)] عن عبد الله بن عمر بن أبان -مُشكدانه-، والنسائي[(٣)] عن محمد بن آدم، وابن خزيمة[(٤)] عن أبي كُريب محمد بن العلاء، وأبو عوانه[(٥)] من طريق سعيد بن عمرو الأشعثي، كلهم (مشكدانه، وابن آدم، وأبو كريب، والأشعثي) عن عبد الرحيم بن سليمان الكناني، عن عبيد الله، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ.

---

(١) "المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم"، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، ١٠: ١٧٠. رقم: ٤٠٠٨.

(٢) "مسند أبي يعلى الموصلي"، ٤: ٨٣.

(٣) "سنن النسائي"، رقم: ٣٠٧٤.

(٤) "صحيح ابن خزيمة"، ٤: ٢٧٧.

(٥) "المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم"، أبو عوانة الإسفراييني، ١٠: ١٧٠.

وهذا الوجه روايةُ أكثر أصحاب عبد الرحيم بن سليمان، واستغربه ابن خزيمة؛ لأنه غريب من حديث العمري عن أبي الزبير مرفوعًا بلفظ الأمر.

وقد ثبت الحديث من طرق أخرى عن أبي الزبير عن جابر ﷺ من فعل النبي ﷺ لا من أمره.

أخرجه مسلم[(١)] من طريق ابن جريج، وأبو داود[(٢)] من طريق الثوري، والترمذي[(٣)] من طريق ابن عيينة، كلهم عن أبي الزبير به.

الوجه الثالث: عن يحيى بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ.

أخرجه أبو يعلى[(٤)]، كلاهما (ابن الجنيد، وأبو يعلى) عن عبد الله بن عمر بن أبان-مُشكدانه-، عن عبد الرحيم بن سليمان، عن يحيى بن أبي أنيسة به.

الوجه الرابع: عن عبيد الله العمري، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ قوله.

رواه ابن الجنيد عن شيخه عبد الله بن عمر بن أبان -مُشكُدانه-، عن عبد الرحيم بن سليمان به.

ويلاحظ أنَّ أبا حاتم حكم على الوجه الأول بالنَّكارة، وذلك لمخالفة راويه أصحاب عبد الرحيم بن سليمان، في حين أنَّ ابن الجنيد زاد بيانا لتلميذه بذكره أوجه الرواية الأخرى عن عبد الرحيم بن سليمان، فذكر الوجه الثالث والرابع، للدلالة على اضطراب عبد الرحيم الكناني فيه، حيث اضطرب في اسم شيخه، كما جعله مرة من مسند جابر ﷺ، ومرة من مسند ابن عمر ﷺ، ومرة موقوفًا على ابن عمر ﷺ.

---

(١) "صحيح مسلم"، ٢: ٩٤٤.

(٢) "سنن أبي داود السجستاني"، ٣/ ٣١٧. رقم: ١٩٤٤.

(٣) "الجامع"، الترمذي، ٢: ٣٢٥. رقم: ٨٨٦.

(٤) "مسند أبي يعلى الموصلي"، ٤: ٨٣.

دراسة رأي ابن الجنيد:

تبين مما تقدم أنَّ ابن الجنيد قد زاد بيانا على ما ذكره أبو حاتم الذي حكم على أحد الأوجه بأنَّه منكر، في حين أنَّ تبعةَ ذلك لا تلحق عبدَ الرحيم بنَ سليمان-أحد الثقات-؛ لأنَّ راويه سهل بن عثمان خالف أصحاب عبد الرحيم فيه، وقد زاد ابن الجنيد بيان أوجه الرواية الأخرى عن عبد الرحيم بن سليمان التي تدل على وقوع الاضطراب منه أيضًا.

الخلاصة:

الحديث منكر، اضطرب فيه عبد الرحيم بن سليمان كما أشار إليه ابن الجنيد، وقد ثبت من حديث أبي الزبير عن جابر ﷺ من فعل النَّبي ﷺ.

قال ابن أبي حاتم (٣/ ٣٠٦-٣٠٧):

٨٩١ - وسألت علي بن الحسين بن الجنيد، عن حديث رواه سعيد بن سلام العطار، عن عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبي في قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[1]. قال: "الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ"؟

قال: "هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ".

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرج رواية سعيد بن سلام العطار التي ذكر ابن أبي حاتم، وسعيد متهم بالكذب[2]، وشيخه عبد الله العمري وإن كان ضعيفا، إلا أنَّ الحمل في هذا الحديث على الراوي عنه.

---

(١) من الآية (٩٧) سورة آل عمران.

(٢) "لسان الميزان"، ابن حجر العسقلاني، ٤: ٥٥.

وحكم ابن الجنيد بأنَّه حديث باطل.

ويؤيده أن الترمذي حين أخرجه -من الطريق الآتي- قال: "لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ؛ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ الخُوزِيِّ". وهذا يعني أنَّ الحديث لو كان معروفًا عن نافع لاشتهر.

وطريق الخوزي هذه أخرجها الترمذي[١]، والشافعي[٢]، والفاكهي[٣] كلهم من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن محمد بن عباد المخزومي، عن ابن عمر ﷺ مرفوعا.

وذكر الشافعي أنّ هذا الحديث يمتنع أهلُ العلم من تثبيته.

دراسة رأي ابن الجنيد:

حكم ابن الجنيد على رواية سعيد بن سلام عن العمري عن نافع بالبطلان، وذلك لأنَّ سعيدًا متهم بالكذب، كما أن الحديث لا يعرف من طريق نافع؛ بل من طريق إبراهيم الخوزي، وهو متروك الحديث[٤].

وحكمه هذا يتفق مع حكم أهل الحديث الذين نقل الشافعي أنَّهم لا يثبتون هذا الحديث.

الخلاصة:

الحديث من طريق نافع باطل كما ذكره ابن الجنيد؛ لأنَّ راويه متهم بالكذب، وإنما يعرف عن ابن عمر ﷺ من طريق إبراهيم الخوزي، وهي غير ثابتة.

قال ابن أبي حاتم (٣/ ٤٥٤-٤٥٥):

---

(١) "الجامع"، الترمذي، ٢: ١١٦. رقم: ٨١٣، ٥: ٢٤٥. رقم: ٢٩٩٨.

(٢) "الأم"، محمد بن إدريس الشافعي، ٣: ٢٨٩.

(٣) "أخبار مكة"، محمد بن إسحاق الفاكهي، ١: ٣٧٨.

(٤) "تقريب التهذيب"، ابن حجر العسقلاني،ص: ٩٥.

١٠٠٤ - وسمعت محمد بن عوف الحمصي، وحدثنا عن سلم بن ميمون الخوَّاص، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي إدريس، عن أبي ثعلبة الخشني، قال: "نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالوِلْدَانِ".

فسمعت محمد بن عوف يقول: "غَلِطَ سَلْمُ بْنُ مَيْمُونٍ فِي هَذَا الحَدِيثِ". ولم يبين أكثر من هذا، ولم يبين ما هو الصحيح ما هو، ولم يتفق لي سؤال أبي عن ذلك.

فسألت علي بن الحسين بن الجنيد -حافظ حديث الزهري- وذكرت له هذا الحديث؟ فقال: "الصَّحِيحُ: الزُّهْرِي، عَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَمِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

تخريج الحديث:

اختُلف فيه على سفيان بن عيينة على وجهين:

الأول: عن الزهري، عن أبي إدريس، عن أبي ثعلبة الخشني ﷺ به.

أخرجه ابن عدي[(١)] عن صالح بن أبي الجنِّ المَنْبِجِي،

كلاهما (ابن أبي حاتم، وصالح) عن محمد بن عوف الحمصي،

والطبراني[(٢)] من طريق عبد الله بن ذكوان الدمشقي، كلاهما (ابن عوف، وابن ذكوان) عن سلم بن ميمون، عن ابن عيينة به. وحكم الطبراني بتفرد سلم به، كما حكم ابن عوف بخطئه فيه.

ثمَّ إنَّ ابن أبي حاتم احتاج من يبين له الصواب في الحديث، فسأل العالم بعلل حديث الزهري، حيث لم يتفق له سؤال أبيه، وذلك بعد وفاته إشارة إلى مكانة ابن الجنيد عنده حيث جعله مكانه.

وقد بين له أنَّ الصَّواب هو رواية الجماعة عن ابن عيينة الآتية.

---

(١) "الكامل في ضعفاء الرجال"، ابن عدي، ٥: ٣٧٥.

(٢) "المعجم الأوسط"، الطبراني، ٧: ١١٣.

الثاني: الزهري، عن ابن كعب بن مالك عن عمّه، عن النّبي ﷺ مرسلا.

أخرجه الشافعي[(١)]، والطيالسي[(٢)]، والحميدي[(٣)]، وسعيد بن منصور[(٤)]، كلهم عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن عمه مرسلا.

فهذا الوجه من رواية الحميدي والحفاظ عن ابن عيينة هو المحفوظ.

دراسة رأي ابن الجنيد:

نجد أنَّ ابن أبي حاتم حين ذكر له شيخه محمد بن عوف الحكم بخطأ سلم بن ميمون في روايته الحديث عن ابن عيينة عن الزهري من مسند أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، واحتاج إلى من يبين له الصواب، ولم يتفق له أن سأل أباه عنه، فعوض ذلك بسؤال ابن الجنيد لكونه عالما بعلل حديث الزهري، فبيّنه له.

وتقدم ما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الجنيد، حيث إنَّه رواه الحفاظ من أصحاب ابن عيينة.

الخلاصة:

الحديث أخطأ سلم بن ميمون في روايته عن ابن عيينة من مسند أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، والمحفوظ رواية الحفاظ عن ابن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك، عن عمه مرسلا كما قال ابن الجنيد.

قال ابن أبي حاتم (٤/ ٢٩-٣٠)

---

(١) "مسند الشافعي" ترتيب سنجر، ٤: ٢٩.

(٢) "مسند أبي داود"، سليمان بن داود الطيالسي، ٢: ٢٩٠.

(٣) "مسند الحميدي"، عبد الله بن الزبير الحميدي، ٢: ١٢٨

(٤) "السنن"، سعيد بن منصور الخراساني، ٢: ٢٨١.

١٢٢٧ - وسألت أبي عن حديث رواه عيسى بن يونس الرملي؛ قال: حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن إسماعيل بن عياش؛ قال: حدثنا محمد بن الوليد الزُّبيدي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: أن أبا هند مولى بني بيَاضَةَ -وكان حجَّاما يحجم النَّبي ﷺ-، فقال: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَنَّ نَوَّرَ اللهُ الإِيمَانَ فِي قَلْبِهِ، فَلِيَنْظُرْ إِلَى أَبِي هِنْدٍ"، وقال النَّبي ﷺ: "أَنْكِحُوهُ وَانْكِحُوا إِلَيْهِ"؟

قال أبي: "هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ".

فذكرت هذا الحديث لابن جنيد -حافظ حديث الزهري-، فقال: "أَفْسَدَ هَذَا الحَدِيثَ حَدِيثٌ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ الرَّمْلِي، عَنْ ضَمْرَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الزُّبَيْدِي وَابْنِ سَمْعَانَ، عَنْ الزُّهْرِي، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

وَرَوَى هَذَا الحَدِيثَ بَقِيَّةٌ، عَنْ الزُّبَيْدِي، عَنْ الزُّهْرِي[(١)]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا".

تخرج الحديث:

اختُلف فيه على محمد بن الوليد الزبيدي على وجهين:

الوجه الأول: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﵂ موصولا.

رواه ضمرة بن ربيعة الفلسطيني، عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي على وجهين:

أحدهما: عن الزبيدي (وحده) عن الزهري به موصلا.

أخرجه الدولابي[(٢)] عن عيسى بن يونس الرملي، والطبراني[(٣)] عن

---

(١) في المطبوع: "عن عروة، عن عائشة". ورواية بقية عن الزهري مرسلة، وذكر المحقق أنها لم تذكر في بعض النسخ.

(٢) "الكنى والأسماء"، محمد بن أحمد الدولابي، ١: ١٨٠.

(٣) "المعجم الأوسط"، الطبراني، ٦: ٣٢٩.

محمد بن رزيق بن جامع، عن عبد الواحد بن إسحاق الطبراني، كلاهما عن ضمرة بن ربيعة، عن إسماعيل بن عياش، حدثني محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري موصولا.

وعيسى بن يونس الرملي وصفه ابن حبان بأنه راوية ضمرة بن ربيعة وقال: "رُبَّمَا أَخْطَأَ"[(١)].

وقد تابعه عبد الواحد بن إسحاق الطبراني، ولم أقف له على ترجمة.

والحديث من الطريق الموصول حكم أبو حاتم ببطلانه، ولم يبين سبب ذلك، ولذا سأل ابنه ابنَ الجنيد عنه، فبين له علة خفية فيه -سيأتي بيانها في الوجه الآتي-، وذلك لأنه عالم بعلل حديث الزهري.

الثاني: عن الزبيدي وابن سمعان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به.

أخرجه ابن عدي[(٢)] عن إبراهيم بن دُحَيم، عن خالد بن يزيد الرملي، والدارقطني[(٣)] عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود، عن عيسى بن محمد النحاس، كلهم (إبراهيم بن حمزة، وخالد بن يزيد، وعيسى النحاس) عن ضمرة بن ربيعة، عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي وابن سمعان، عن الزهري عن عروة به موصولا.

وهذا الإسناد هو المحفوظ عن ضمرة؛ لأنَّه رواية أكثر أصحابه وفيهم عيسى النحاس -أحفظ الناس لحديث ضمرة[(٤)]-، وقد جمع فيه ضمرة عن إسماعيل بن عياش بين الزبيدي وابن سمعان.

قال ابن الجنيد: "أَفْسَدَ هَذَا الحَدِيثَ حَدِيثٌ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ

---

(١) "الثقات"، ابن حبان، ٨: ٤٩٥.

(٢) "الكامل في ضعفاء الرجال"، ابن عدي، ٢: ٨٩.

(٣) "السنن"، علي بن عمر الدارقطني، ٤: ٤٦٠.

(٤) "سؤالات ابن الجنيد"، يحيى بن معين البغدادي، ص: ٣٩٨.

الرَّمْلِيُّ". يعني: أن رواية إبراهيم بن حمزة عن ضمرة جمع فيها بين شيخين هما: الزبيدي ومحمد بن زياد بن سمعان، مشيرًا إلى سبب وقوع الخطأ من إسماعيل بن عياش.

وزاد ابن عدي بيانا للعلة فقال: "حمل ابن عيّاش حديث ابن سمعان -وهو ضعيف-، على حديث الزبيدي -وهو ثقة-، فجاء بهما وروى عنهما عن الزهري، عن عروة، عن عائشة".

الوجه الثاني: عن الزهري مرسلا.

أخرجه أبو داود[(١)] عن عمرو بن عثمان الحمصي، وكثير بن عبيد الحمصي، قالا: حدثنا بقية بن الوليد، حدثني الزبيدي، حدثني الزهري به مرسلا.

وهذا الإسناد صحيح رواته عن بقية ثقات[(٢)]، وبقية قد صرح بالتحديث، واستدل به ابن الجنيد على صحة ما أشار إليه من حمل ابن عياش رواية ابن سمعان الموصولة، على رواية الزبيدي عن الزهري المرسلة.

دراسة رأي ابن الجنيد:

حكم أبو حاتم ببطلان رواية عيسى الرملي عن ضمرة، لكنه لم يبين لابنه علتها، فاحتاج أن يسأل عنها ابن الجنيد لكونه حافظًا لحديث الزهري عالمًا بعلله، حيث أقرّ ببطلان الرواية المرفوعة، وبيّن له أنّ الراوي حمل رواية ابن سمعان -الضعيف- عن الزهري الموصولة، على رواية الزبيدي -الثقة- المرسلة، واستدل لذلك برواية بقية.

---

(١) "المراسيل"، أبو داود السجستاني، ص: ٣٠٩.

(٢) "تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي"، ص: ٦٠؛ و"تقريب التهذيب"، ابن حجر العسقلاني، ص: ٤٦٠.

وقد تبين صواب ما ذهب إليه ابن الجنيد، وأيَّد ذلك موافقةُ ابن عدي للعلة التي ذكر.

الخلاصة:

الحديث من الوجه الموصول باطل كما قال أبو حاتم، وبين ابن الجنيد علته بأن الراوي حمل رواية الضعيف الموصولة على رواية الثقة المرسلة.

قال ابن أبي حاتم (٤/ ٢١٧-٢١٨):

١٣٧٧ - وسألت أبي عن حديث رواه أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، عن محمد بن عبد الملك، عن مطرف بن عبد الله بن الشِخِّير، عن أبيه، عن عمار بن ياسر، عن النَّبي ﷺ قال: "لَا يَحِلُّ دَمُ الْمُؤْمِنِ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الدَّمُ بِالدَّمِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِ، وَالْمُرْتَدُّ عَنِ الإِيمَانِ".

قال أبي: "هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ مُفْتَعَلٌ، وَمُحَمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا هُوَ: ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، لَعَلَّهُ لَمْ يَرَ مُطَرِّفًا بِعَيْنِهِ".

وذكرت هذا الحديث لابن جنيد؟ فقال: "هَذَا مِنْ أَيُّوبَ بْنِ سُوَيْدٍ، وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فَثِقَةٌ".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني[(١)] عن الحسن بن علي المَعْمَري، عن إبراهيم بن محمد المقدسي، عن أيوب بن سويد الرملي، عن الأوزاعي به.

وإبراهيم المقدسي شيخ لأبي حاتم صدوق[(٢)]؛ فالإسناد حسنٌ إلى أيوب.

---

(١) "جامع المسانيد والسنن لابن كثير". تحقيق: عبد الملك بن دهيش، (ط٢، مكة المكرمة: النهضة، ١٤١٩هـ). ٦: ٣٤٤. ولم أقف عليه في المعجم الكبير المطبوع.

(٢) "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم"، ٢: ١٣١.

وحكم أبو حاتم ببطلانه، ووافقه ابن الجنيد؛ إلَّا أنَّهما اختلفا فيمن يتحمل تبعة ذلك.

فذهب أبو حاتم إلى أنَّه مفتعل، واتهم به محمد بن عبد الملك بن مروان، واستدل لذلك بأنَّه لعله لم يرَ مطرفَ بنَ عبد الله.

إلا أنَّ محمد بن عبد الملك بن مروان هو ابن الحكم الأموي (ت ١٣٢ هـ)، ترجم له ابن أبي حاتم، وذكر عن أبيه أنَّه روى عن مطرِّف بن عبد الله، وروى عنه الأوزاعي وحَرْمَلَةَ بْنِ عمران التُجيبي، وكذلك ذكر أبو مسهر، والفسوي، وابن يونس[(١)].

وترجم ابن حبان لمحمد بن عبد الملك الأنصاري فقال: "يَرْوِي عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَنَافِعٍ، وَالزُّهْرِيِّ، عَنْهُ أَهْلُ الشَّامِ"، وذكر أنَّه يروي الموضوعات عن الأثبات، ثم ذكر أنَّه هو الذي روى عنه الأوزاعي.

وتعقبه الدارقطني ففرّق بينهما، وبيّن أنَّ الأنصاريَّ ضعيفٌ، وليس هو الذي روى عنه الأوزاعي[(٢)].

وما ذكره الدارقطني مما يقوي حال محمد بن عبد الملك بن مروان؛ لأنَّه لو عَرَفَ فيه ضعفًا لذكره، وهذا يؤيد توثيق ابن الجنيد له.

وأما علي بن الجنيد فحمّل تبعة الخطأ في الحديث لأيوب بن سويد الراوي عن الأوزاعي.

دراسة رأي ابن الجنيد:

ما ذهب إليه ابن الجنيد أولى بالصواب مما ذهب إليه أبو حاتم، لأمور:

الأول: أن محمد بن عبد الملك بن مروان ثقة كما تقدم.

---

(١) "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم"، ٨: ٤؛ "المعرفة والتاريخ"، الفسوي، ٢: ٤٥٨؛ "تاريخ مدينة دمشق"، ابن عساكر، ٥٤: ١٤٩.

(٢) "المجروحين لابن حبان"، ٢: ٢٧٩؛ "تعليقات الدارقطني على المجروحين"، ص: ٢٤١.

الثاني: أن محمد بن عبد الملك وإن كان شاميا، ومطرف بن عبد الله بصريا، ولم يثبت ما يدل على اتصال روايته عنه، إلا أن في الإسناد إليه راويًا ضعيف.

الثالث: أن أيوب بن سويد ليّن الحديث[1]، وروى عن الأوزاعي وهو مكثرٌ له أصحاب.

الرابع: أن الراوي عن أيوب بن سويد صدوق من شيوخ أبي حاتم.

ومما ذكر يتبين أن الحديث باطل، وأن الحمل فيه على أيوب بن سويد كما قاله ابن الجنيد.

وكأن ابن أبي حاتم لم يقنع بقول أبيه، ولذا سأل ابن الجنيد واعتمد توثقه في ترجمته لمحمد بن عبد الملك.

الخلاصة:

الحديث باطل، والحمل فيه على أيوب بن سويد الرملي كما ذهب إليه ابن الجنيد، وليس على محمد بن عبد الملك كما ذهب إليه أبو حاتم.

قال ابن أبي حاتم (٤/ ٤١٣-٤١٤):

١٥٢٧ - وسألت أبي عن حديث رواه مالك في الموطأ عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل، عن ابن عباس: أن خالد بن الوليد دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة، فَأُتِيَ بِضَبٍّ مَحْنُوذٍ؛ قال خالد: حَرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: "لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي؛ فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ"؟

قال أبي: "رَوَى مَالِكٌ فِي الْمُوَطَّأِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَخَالِدٍ، وَالقَعْنَبِيُّ رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدٍ؛ وَهْوَ أَصَحُّ".

---

(١) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٢: ٢٤٩.

فذكرت ذلك لابن الجنيد، فقال: "رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ الـمَكِّيُّ كَمَا رَوَاهُ القَعْنَبِيُّ، وَالصَّحِيحُ عِنْدِي: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: "دَخَلْتُ أَنَا وَخَالِدٌ".

تخريج الحديث:

اختلف رواة الموطأ عن مالك في هذا الحديث على خمسة أوجه:

الأول: عن ابن عباس عن خالد بن الوليد ﷺ من مسنده.

رواه يحيى بن يحيى الليثي[١]، والقعنبي[٢] -وعنه البخاري[٣]-، وعبد الرحمن بن القاسم -من رواية سحنون[٤]، وعيسى الغافقي[٥] عنه-، ومحمد بن الحسن الشيباني[٦]، ومحمد بن حرب -كما ذكره ابن الجنيد-، وابن وهب -في رواية يونس بن عبد الأعلى[٧] عنه-، وإسماعيل بن أبي أويس -كما ذكر البيهقي[٨]-؛ ثمانيتهم عن مالك به.

ورجح هذا الوجه أبو حاتم، وابن عبد البر، وأبو العباس الداني[٩]، وهو رواية أكثر الرواة عن مالك.

الثاني: عن ابن عباس دخلت أنا وخالد -من مسند ابن عباس ﷺ-.

---

(١) "موطأ مالك" رواية يحيى بن يحيى الليثي، ٤: ١٥٠٦.

(٢) "موطأ مالك" رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، ص: ٩٣٤. رقم: ١٧٣٢. ولم أجده في مطبوعة دار الغرب الإسلامي لأنه ناقص.

(٣) "صحيح البخاري"، ٧: ٩٧. رقم ٥٥٣٧.

(٤) "تلخيص الموطأ" رواية ابن القاسم، علي بن محمد القابسي، ص ١٠٤.

(٥) "الموطأ رواية عبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم"، محمد بن عمير بن جوصا الدمشقي، ص ٥٤٢. رقم: ١٢٥٠.

(٦) "موطأ مالك" رواية محمد بن الحسن، ص ٢١٩.

(٧) "الموطأ رواية عبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم"، محمد بن عمير بن جوصا الدمشقي، ص ٥٤٢. رقم: ١٢٥٠.

(٨) "السنن الكبير"، أحمد بن الحسين البيهقي، ١٩: ٤٥٣.

(٩) "التقصي لما في الموطأ من حديث النّبي ﷺ"، يوسف بن عمر بن عبد البر، ص: ١١٢؛ "الإيماء إلى أطراف حديث كتاب الموطأ"، أحمد بن طاهر الداني، ٢: ١٥٢.

رواه أبو مصعب الزهري[(١)]، وسويد بن سعيد الحدثاني[(٢)]، ويحيى بن يحيى النيسابوري[(٣)]، وسعيد بن عفير، وعبد الله بن يوسف التنيسي[(٤)]، وعبد الله بن نافع الصائغ[(٥)]؛ ستتهم عن مالك به

ورجح هذا الوجه ابن الجنيد.

الثالث: عن ابن عباس أنّ خالدا ﷺ به (بحكاية القصة).

رواه معن بن عيسى القزاز -عند النسائي[(٦)]-، ومطرف بن عبد الله[(٧)]، وابن وهب في رواية أبي طاهر بن السرح عنه، ومعاوية بن عبد الله بن أبي يحيى -ذكرهما الخطيب[(٨)]-؛ أربعتهم عن مالك به.

وهذا الوجه لا يتعارض مع الوجه الثاني في جعل الحديث من مسند ابن عباس ﷺ، واحتمال الإرسال فيه غير مؤثرٍ.

الرابع: عن ابن عباس وخالد ﷺ.

رواه يحيى بن عبد الله بن بُكير[(٩)]، وروح بن عبادة[(١٠)]، وعبد الرحمن بن القاسم، وسعيد بن عُفير، وداود بن عبد الله الجعفري -ذكر روايتهم الخطيب[(١١)]-؛ خمستهم عن مالك به.

---

(١) "موطأ مالك" رواية أبي مصعب الزهري. ٢: ١٤٦.

(٢) "موطأ مالك" رواية سويد بن سعيد الحدثاني. ص: ٥١١.

(٣) "صحيح مسلم"، ٣: ١٥٤٣. رقم: ٤٣.

(٤) "مسند الموطأ"، عبد الرحمن بن عبد الله الجوهري، ص: ١٣٣.

(٥) "تلخيص مجرد أسماء الرواة عن مالك للخطيب"، يحيى بن علي الرشيد العطار، ص: ١٧٥.

(٦) "سنن النسائي الكبرى"، ٦: ٢٢٧.

(٧) "الإيماء إلى أطراف حديث كتاب الموطأ"، الداني، ٢: ١٥٠.

(٨) "تجريد أسماء الرواة عن مالك"، الرشيد العطار، ص: ١٧٥.

(٩) "الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس" رواية يحيى بن عبد الله بن بكير المصري، ٣: ٥٣٩-٥٤٢. رقم ٢٩٨٠.

(١٠) "المسند"، أحمد بن حنبل ٢٨: ١١.

(١١) "تجريد أسماء الرواة عن مالك"، الرشيد العطار، ص: ١٧٥.

الخامس: على الشك (عن ابن عباس عن خالد، أو عن ابن عباس وخالد)

رواه الشافعي[١]: أشكُّ قال مالك: عن ابن عباس عن خالد، أو عن ابن عباس وخالد.

ويظهر أن أقوى هذه الأوجه هو الأول والثاني، وقد رجح أبو حاتم وابن عبد البر والداني الوجه الأول. ورجح ابن الجنيد الوجه الثاني ولعل ذلك لما ثبت من شهود عبد الله بن عباس لهذه القصة، ولذا جمع بينهما ابن حجر بأن ابن عباس كان حاضرا وربما استثبت من خالد لكونه الذي باشر السؤال فرواه عنه[٢].

دراسة رأي ابن الجنيد:

ما ذهب إليه ابن الجنيد منْ أنَّ الحديث من مسند ابن عباس ﷺ قويٌ جدًا، ورواته عن مالك ستة، ولا تعارض بينه وبين الوجه الثالث ورواته أربعة فكلاهما جعل الحديث من مسند ابن عباس ﷺ.

ويوازيه في القوة الوجه الأول الذي جعل الحديث من مسند خالد ﷺ ورجحه أبو حاتم ووافقه ابن عبد البر وأبو العباس الداني.

ويؤيد ما ذهب إليه ابن الجنيد أنَّ ابن عباس قد شهد القصة.

الخلاصة:

ما ذهب إليه ابن الجنيد من أن الحديث من مسند ابن عباس وخالد ﷺ صحيح، ويؤيده شهود ابن عباس القصة.

قال ابن أبي حاتم (٥/ ٣١-٣٢):

١٧٨٥ - وسئل علي بن الحسين بن الجنيد عن حديث رواه

(١) "معرفة السنن والآثار"، البيهقي، ٧: ٢٥٧.

(٢) "فتح الباري"، ابن حجر العسقلاني، ٩: ٦٤٤.

محمد بن أبي عمر العدني، عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي صالح، في قوله ﷻ: ﴿وَفِرْعَوْنَ ذِى ٱلْأَوْتَادِ ۝١٠﴾[1] قال: "كَانَ لَهُ مَنَارَاتٌ يَذْبَحُ عَلَيْهَا النَّاسَ"؟

فقال ابن جنيد: "أَخْطَأَ فِيهِ ابْنُ أَبِي عُمَرَ؛ إِنَّمَا هُو الصَّوَابُ: مَا رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ مَحْمُودٍ مَوْلَى عُمَارَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، عَنِ الثَّوْرِي، عَنِ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَلَمْ يُسَمِّ الرَّجُلَ".

تخريج الحديث:

اختُلِف في هذا الأثر على إسماعيل بن أبي خالد على وجهين:

الأول: من قول أبي صالح.

رواه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، عن ابن عيينة به.

ولم أقف على من أخرج روايته هذه التي حكم ابن الجنيد بخطئه فيها.

الثاني: من قول سعيد بن جبير.

واختُلِف على إسماعيل في تسمية شيخه على وجهين:

الأول: عن محمود مولى عمارة، عن سعيد بن جبير قوله.

أخرجه ابن جرير[2] عن محمد بن حميد الرازي، عن مهران بن أبي عمران، عن الثوري، كلاهما (يزيد بن هارون، والثوري) عن إسماعيل بن أبي خالد، عن محمود مولى عمارة، عن سعيد بن جبير

(١) [الفجر: ١٠].

(٢) "جامع البيان"، الطبري، ٢٤: ٣٧٢.

قوله، وقال في رواية مهران عن الثوري: محمود فقط، ونسبه يزيد بن هارون كما ذكر ابن الجنيد.

وإسناد ابن جرير من طريق الثوري واهٍ؛ فيه مهران عنده غلط كثير في حديث الثوري[(١)]، وخالفه القطان الذي لم يسم شيخ إسماعيل.

ومحمود مولى عمارة ذكر البخاري أنه روى عن سعيد بن جبير قوله -يشير إلى هذه الرواية-، وأن مروان بن معاوية الفزاري نسبه عن إسماعيل، ثم ذكره كذلك هو وابن أبي حاتم باسم "محمول"، ولم يعرف ابن معين حاله[(٢)].

الثاني: عن رجل، عن سعيد بن جبير قوله.

أخرجه ابن جرير[(٣)] عن محمد بن حميد الرازي، عن مهران بن أبي عمران، كلاهما (يحيى بن سعيد القطان، ومهران) عن سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أبي خالد به.

وهذا الوجه هو الراجح عن الثوري بعدم تسمية شيخ إسماعيل لحال مهران الذي رواه على الوجهين ولأن يحيى بن سعيد لم روى الوجه الذي لم يسم فيه الرجل المبهم.

ورواية الإبهام هي الراجحة عن إسماعيل، ولذا عقب بها ابن الجنيد بعد رواية يزيد مشيرا إلى ذلك.

إلا أن يزيدا تابعه على تسمية شيخ إسماعيل ونسبته مروانُ بنُ معاوية الفزاري فيما ذكره البخاري.

---

(١) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٨: ٣٠١؛ "تقريب التهذيب"، ابن حجر العسقلاني، ص: ٥٧٥.

(٢) "التاريخ الكبير"، البخاري، ٧: ٤٠٥؛ "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ص: ٨: ٤٣٢؛ "سؤالات ابن الجنيد لابن معين"، ص: ٤٠٦.

(٣) "جامع البيان"، الطبري، ٢٤: ٣٧٢.

دراسة رأي ابن الجنيد:

ذهب ابن الجنيد إلى تخطئة ابن أبي عمر في روايته الأثر من قول أبي صالح، والمحفوظ روايته عن إسماعيل من قول سعيد بن جبير، واستدل لذلك برواية يزيد بن هارون والثوري، وأشار إلى أن الأرجح أن شيخ إسماعيل لم يسمّ، حيث عقب على رواية يزيد التي سماه برواية الثوري الذي لم يسمه.

إلا أن يزيدًا قد تابعه مروان بن معاوية على تسميته محمودًا ونسبته بأنه مولى عمارة، وهو راوٍ لا يعرف.

الخلاصة:

الأثر أخطأ ابن أبي عمر في روايته من قول أبي صالح، والمحفوظ عن إسماعيل من قول سعيد بن جبير، وإسناده ضعيف لجهالة شيخ إسماعيل.

قال ابن أبي حاتم (٥/ ٣٢-٣٣):

١٧٨٦- وسئل ابن الجنيد عن حديث رواه عثمان بن أبي شيبة، عن معاوية بن هشام، عن هشام بن سعد، عن سعيد بن أبي هلال، عن عبد الله بن عمرو، عن النَّبي ﷺ أنه قال ذات يوم: "إِنَّ مَدْيَنَ وَأَصْحَابَ الأَيْكَةِ أُمَّتَانِ، بُعِثَ إِلَيْهِمَا شُعَيْبٌ"؟

فقال: "هَذَا بَاطِلٌ؛ الصَّوَابُ: مَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ قَتَادَةَ؛ قَالَ: "أَصْحَابُ الأَيْكَةِ -وَالأَيْكَةُ: الشَّجَرُ المُلْتَفُّ-"".

تخريج الحديث:

اختُلِف فيه على سعيد بن أبي هلال المصري على وجهين:

الأول: عن عبد الله بن عمرو ﷺ مرفوعا.

أخرجه ابن عساكر[١] من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن أبيه، عن معاوية بن هشام القَصَّار، عن هشام بن سعد المدني، عن سعيد بن أبي هلال، عن عبد الله بن عمرو ﷺ به.

وحكم عليه ابن الجنيد بالبطلان؛ وذلك لأن في إسناده هشام بن سعد المدني، ذكر الدارقطني أنَّ في حفظه شيء ويُتَجَنَّب من حديثه ما خالفه الحفاظ فيه[٢]، وقد خالفه عمرو بن الحارث المصري الذي رواه عن سعيد بن أبي هلال مقطوعا.

الثاني: عن عمرو بن عبد الله، عن قتادة قوله.

أخرجه ابن وهب[٣] -من رواية سحنون بن سعيد التنوخي عنه-، وابن جرير[٤] عن يونس بن عبد الأعلى، كلهم (أحمد بن صالح، وسحنون، ويونس) عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن عمرو بن عبد الله،

وابن أبي حاتم[٥] من طريق سعيد بن بشر الدمشقي،

كلاهما (عمرو بن عبد الله، وسعيد بن بشير) عن قتادة قوله. ولفظ سحنون عن ابن وهب: "إنَّ أَصْحَابَ الأَيْكَةِ -وَالأَيْكَةُ الشَّجَرُ المُلْتَفُّ-، وَأَصْحَابُ الرَّسِّ كَانَتَا أُمَّتَيْنِ فَبَعَثَ اللهُ إِلَيْهِمَا نَبِيًّا وَاحِدًا شُعَيْبًا، وَعَذَّبَهُمَا بِعَذَابَيْنِ". وأما رواية يونس فمختصرة. ورواية ابن بشير بنحوه.

وهذا الوجه من رواية عمرو بن الحارث -من ثقات المصريين- عن سعيد بن أبي هلال هو المحفوظ.

---

(١) "مختصر تاريخ دمشق"، محمد بن مكرم بن منظور، ١٠: ٣٠٩؛ "تفسير القرآن العظيم"، ابن كثير، ٦: ١٥٩. ولم أقف عليه في المطبوع من تاريخ دمشق لابن عساكر.

(٢) "سؤالات ابن بكير"، الدارقطني، ص: ٩٢.

(٣) "تفسير القرآن من الجامع"، عبد الله بن وهب، ١: ١٥٢.

(٤) "جامع البيان"، الطبري، ٢٤: ٣٧٢.

(٥) "تفسير القرآن العظيم"، ابن أبي حاتم، ٩: ٢١١٥.

وهو مقطوع من قول قتادة ضعيف؛ فيه عمرو بن عبد الله -شيخ سعيد- لم أجد فيه جرحا ولا تعديلا، وتابعه سعيد بن بشير لكنه متكلم في روايته عن قتادة[(١)].

وقد وهم هشام بن سعد المدني في رفع الأثر، ولعل ذلك لسببين:

الأول: اسم شيخ سعيد -الراوي عن قتادة- عمرو بن عبد الله، فلعله انقلب عليه إلى عبد الله بن عمرو ثم رفع الحديث.

الثاني: أن في رواية سعيد بن بشير زيادة عن قتادة، قال: قال عبد الله بن عمرو بن العاص: "تَدْرُونَ كَيْفَ كَانَ أَمْرُ أَصْحَابِ الأَيْكَةِ؟". وذكر عذاب أصحاب الأيكة ولم يذكر أهل مدين.

فلعل هشام بن سعد حمل قول قتادة على الموقوف عن عبد الله بن عمرو بن العاص ورفعه.

وكل هذا يؤكد قول ابن الجنيد ببطلان رفع الحديث.

دراسة رأي ابن الجنيد:

حكم ابن الجنيد على الوجه المرفوع بالبطلان؛ لفحش خطأ هشام بن سعد المدني في رفعه، حيث خالف عمرو بن الحارث المصري الذي جعله من قول قتادة، وروايته عن بلديّه سعيد بن أبي هلال هي المحفوظة.

الخلاصة:

الحديث مقطوع، خطأ هشام بن سعد في رفعه، وحكم ابن الجنيد ببطلان روايته، والمحفوظ رواية المصريين عن سعيد بن أبي هلال من قول قتادة، وهو ضعيف أيضا.

---

(١) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٦: ٢٧١؛ "الثقات"، ابن حبان البستي، ٥: ١٨٥؛ "التاريخ الكبير"، البخاري، ٣: ٤٦٠.

قال ابن أبي حاتم (٥/ ١٢٦-١٢٧):

١٨٥٨- حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد، عن الكُرَيْزِي، عن يحيى بن سُليم، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن جدها علي، عن النَّبي ﷺ أنّه قال: "إِذَا هَدَى اللهُ عَبْدَهُ الإِسْلَامَ، وَحَسَّنَ صُورَتَهُ، وَجَعَلَهُ فِي مَوْضِعٍ غَيْرِ شَائِنٍ، وَرَزَقَهُ -مَعَ ذَلِكَ- مَوْضِعًا لَهُ؛ فَذِلِكَ مِنْ صَفْوَةِ اللهِ".

فقلت: حدثنا أبي قال: حدثنا عُبيس بن مرحوم العطار، قال: حدثنا يحيى بن سليم، قال: سمعت محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، يقول: "بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ.

فقال ابن جنيد الحافظ: "هَذَا الحَدِيثُ قَدْ أَفْسَدَ عَلَيْنَا حَدِيثَنَا".

قال أبو محمد: "فَصَدَقَ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَبِيهَا، عَنْ جَدِّهَا عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِي ﷺ، لَمْ يَرْوِ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

تخريج الحديث:

اختلف في هذا الحديث على يحيى بن سُليم الطائفي على وجهين:

الأول: عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أمه فاطمة بنت الحسين، عن أبيها، عن جدها علي بن أبي طالب ﷺ به موصولا.

راوه محمد بن عبيد الله الكُريزي -وثقه النسائي[(١)]- عن يحيى بن سليم الطائفي، ولم أقف عليه عند غير ابن أبي حاتم، وأعله ابن الجنيد حين حدّثه بالوجه الآتي.

الثاني: عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان بلاغًا.

---

(١) "تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي"، ص: ٥١؛ "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، المزي، ٢٦: ٤٦.

أخرجه ابن أبي الدنيا[١] من طريق عبد الله بن المبارك، عن زكريا بن عدي؛

كلاهما (عُبيس بن مرحوم، وزكريا بن عدي) عن يحيى بن سُليم به.

وسنده صحيح إلى يحيى بن سُليم؛ عُبيس بن مرحوم العطار وثقه أبو حاتم[٢]، وزكريا بن عدي من الحفاظ.

وخالفهما الكُريزي فوصله عن يحيى بن سليم، وأعل روايته ابن الجنيد بقوله: "هَذَا الحَدِيثُ أَفْسَدَ عَلَيْنَا حَدِيثَنَا". يعني أنه بيّن علته حين حدّثه به تلميذه عن أبيه.

وقد أقر ابن أبي حاتم شيخه على ذلك، وفسر كلامه، بأنّه لو كان الحديث عند الراوي عن أهل بيته مسندًا لما رواه بلاغا.

ولم يبين ابن الجنيد وابن أبي حاتم من يتحمل الخطأ في الوجه الموصول، والأظهر أنَّه يحيى بن سليم الطائفي؛ لأنه كثير الخطأ والرواة عنهم كلهم ثقات، والحديث مع كونه بلاغا فإنه لا يصح؛ لأن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، مع قلة حديثه وصفه البخاري بأنَّ عنده عجائب[٣].

دراسة رأي ابن الجنيد:

استدل ابن الجنيد على خطأ الوجه الموصول عن محمد بن عبد الله بن عثمان، بالرواية التي حدّثه بها ابن أبي حاتم عن أبيه بلاغا.

وقد بيّن ابن أبي حاتم مراد شيخه بأن هذه الرواية أفسدت عليه

(١) "التواضع والخمول"، ابن أبي الدنيا، ص: ١٥٧.
(٢) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٧: ٣٤.
(٣) "الكامل في ضعفاء الرجال"، ابن عدي، ٩: ٢٧٥.

حديثه؛ لأن الراوي لو كان عنده الحديث عن أهل بيته مسندا لما رواه بلاغا.

وهذا مما استفاده ابن الجنيد من تلميذه.

والحديث من الوجه الموصول رواه راوٍ ثقة عن يحيى بن سليم، والوجه المعضل رواه ثقتان عنه، ويحتمل أن يكون الخطأ في وصله منه لأنه كثير الخطأ.

الخلاصة:

الحديث من الوجه الموصول منكر، وإنما هو بلاغ معضل لا يصح.

قال ابن أبي حاتم (٥/ ٢٢٢-٢٢٣):

١٩٣٦ - وسألت أبي عن حديث رواه إسحاق بن إدريس، عن أبي سعيد مولى الجَرَاديين، عن عوف بن أبي جميلة، عن قَسَامة بنِ زُهير، عن أبي موسى، عن النّبي ﷺ أنّه قال: "لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ"؟

فقال: أبو سعيد هذا هو الحسن بن دينار.

فذكرت هذا الحديث لابن جنيد الحافظ، فقال: "كَانَ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي كَامِلٍ البَاوَرْدِي[1] بِبَغْدَادَ، يُسْأَلُ عَنْ هَذَا الحَدِيثِ، وَكُنَّا نَرَى أَنَّهُ غَرِيبٌ؛ فَقَدْ أَفْسَدَ عَلَيْنَا أَبُو حَاتِمٍ لَمَّا بَيَّنَ أَنَّهُ الحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ".

قال أبو محمد: "الحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ مَتْرُوكُ الحَدِيثِ".

تخريج الحديث:

الحديث اختُلِف فيه على عوف بن أبي جميلة على ثلاثة أوجه:

---

(١) "تاريخ مدينة السلام" المعروف بتاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ٧: ٣٨٤. وهو من أهل الحديث مصري سكن بغداد.

الأول: عن قسامة بن زهير، عن أبي موسى الأشعري به مرفوعًا.

أخرجه أبو أحمد الحاكم[١] من طريق أحمد بن سعيد الدارمي، عن إسحاق بن إدريس الأسواري به.

وفي رواية الدارمي عن إسحاق: أبي سعيد مولى جراد.

وأعله ابن الجنيد أولا بالغرابة، فإنه ذكر أن شيخه إسحاق بن إبراهيم بن أبي كامل كان يُسأل عنه، ولم يبين ما قاله، غير أنه بين أنه عنده غريب.

وهذه العلة وإن كانت تُضَعِّفُ الحديث إلا أنه تبين له حين ذكر تلميذه أن أباه بيّن أن أبا سعيد الذي كناه إسحاق بن إدريس هو الحسن بن دينار؛ ولذا قال: "أَفْسَدَ عَلَيْنَا أَبُو حَاتِمٍ لَمَّا بَيَّنَ أَنَّهُ الحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ".

وهذا يدل على أن إسحاق بن إدريس قد دلّسه، وأبو سعيد كنية الحسن بن دينار -وهو راوٍ متفق على تركه[٢]-، وهو أشد ضعفا من إسحاق بن إدريس الأسواري، ولذا أعله به ابن الجنيد خلافًا لأبي أحمد الحاكم الذي أعله بإسحاق حيث ذكر أنه ذاهب الحديث.

الثاني: عن قسامة بن زهير، عن أبي موسى الأشعري موقوفا.

أخرجه الخلال[٣] من طريق أحمد بن حنبل، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي الأشهب عن عوف به.

وأبو الأشهب جعفر بن حيَّان وثقه أحمد[٤]، وأما الراوي عنه عبد الملك بن عمير فلم يتبين لي من هو ولم أجد في شيوخ أحمد أو تلاميذ أبي الأشهب من اسمه عبد الملك بن عمير.

---

(١) "الأسامي والكنى"، أبو أحمد الحاكم الكبير، ٤: ١٩٢.

(٢) "لسان الميزان"، ابن حجر العسقلاني، ٣: ٤٠.

(٣) "السنة"، أبو بكر أحمد بن محمد الخلال، ٥: ٣٩.

(٤) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٢: ٤٧٧.

ولذا فهذا الوجه غير محفوظ عن عوف.

الثالث: عن قسامة بن زهير قوله (مقطوعا).

أخرجه ابن أبي شيبة[١] عن هَوذة بن خليفة، والخلال[٢] من طريق أحمد بن حنبل، عن روح بن عبادة، ومحمد بن جعفر غندر، كلهم (هوذة، وروح، وغندر) عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي، عن قسامة قوله.

وهذا الوجه هو المحفوظ رواه ثلاثة من الثقات عن عوف الأعرابي.

وقسامة بن زهير المازني صاحب مواعظ[٣]، وذلك مما يقوي أن الأثر من قوله.

دراسة رأي ابن الجنيد:

الحديث استغرب ابن الجنيد رفعه، وأبان له ابن أبي حاتم أن أبا سعيد شيخ إسحاق بن إدريس الأسواري هو الحسن بن دينار وأن إسحاق قد دلّسه، فتغيّر حكمه على الحديث؛ لأن الحسن بن دينار متروك.

الخلاصة:

الحديث من الوجه المرفوع منكر، وقد استغربه ابن الجنيد، ثم تبين له أنه من رواية الحسن بن دينار، وهو متفق على تركه. والصحيح أنه من قول قسامة، وأنه غير محفوظ من قول أبي موسى الأشعري ﷺ.

قال ابن أبي حاتم (٦/ ٣٠٢-٣٠٣):

٢٥٤٣- وسألت أبي عن حديث رواه دحيم، وأبو عبيد الله بن أخي ابن وهب، عن ابن وهب، عن أبي هانئ حميد بن هانئ الخولاني، عن

---

(١) "الإيمان"، ابن أبي شيبة، ص: ٢٧.

(٢) "السنة"، أبو بكر الخلال، ٥: ٣٩.

(٣) "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ٣: ١٠٣.

أبي سعيد الغفاري، عن أبي هريرة، عن النَّبي ﷺ أَنَّهُ قال: "سَيُصِيبُ أُمَّتِي دَاءُ الأُمَمِ، قَالُوا: وَمَا دَاءُ الأُمَمِ؟ قَالَ: الأَشَرُ، وَالبَطَرُ، وَالتَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا، وَالتَّبَاغُضُ، وَالتَّحَاسُدُ؛ حَتَّى يَكُونَ البَغْيُ، ثُمَّ يَكُونُ الهَرْجُ"؟

فقال أبي: "إِنَّمَا هُوَ: أَبُو سَعْدٍ الغِفَارِيُّ".

ثم ذكرته لعلي بن الحسين بن الجنيد؟ قال: "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، فَقَالَ: أَبُو سَعِيدٍ الغِفَارِيُّ".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن وضاح[(١)] عن محمد بن يحيى الذهلي، والطبراني[(٢)] من طريق يحيى بن بكير، والحاكم[(٣)] من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم،

كلهم (عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، وأحمد بن عبد الرحمن بن أخي ابن وهب، وأحمد بن صالح المصري، والذهلي، وابن بكير، وابن عبد الحكم) عن عبد الله بن وهب،

وابن منده[(٤)] من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير، عن عبد الله بن لهيعة ولم يذكر لفظ الحديث،

كلاهما (ابن وهب، وابن لهيعة) عن أبي هانئ حميد بن هانئ الخولاني، عن أبي سعيد الغفاري به.

وذهب أبو حاتم الرازي إلى أن كنيته أبا سعد لا سعيد.

وقد سبقه إلى ذلك البخاري[(٥)] فإنه ترجم له وعلّق عن عبد الله بن

---

(١) "البدع والنهي عنها"، محمد بن وضاح القرطبي،ص: ١٥٦. وسقط من المطبوع ذكر أبي هريرة.

(٢) "المعجم الأوسط"، الطبراني، ٩: ٢٣.

(٣) "المستدرك على الصحيحين"، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، ٩: ١٨٦.

(٤) "فتح الباب في الكنى والألقاب"، ابن منده، ص: ٣٦٧.

(٥) "الكنى" مع التاريخ الكبير، البخاري، ص: ٣٦.

يزيد المقرئ، عن حيوة بن شريح، عن أبي هانئ أنّ أبا سعد الغفاري أخبره (وذكر حديثا آخر).

وتبعه مسلم، وأبو أحمد الحاكم[١].

وخالفهم ابن الجنيد فذهب إلى أن كنيته أبا سعيد، ووافقه ابن منده، وابن حجر[٢].

والرواية التي استدل بها البخاري على كنية الراوي وعلقها عن ابن المقرئ، أخرجها أحمد، وابن أبي عمر العدني -كما ذكر البوصيري-، كلاهما عن ابن المقرئ وقالا: أبا سعيد الغفاري[٣].

ومن هنا يظهر الخلاف في كنية الراوي بين البخاري ومن تبعه، وابن الجنيد ومن تبعه.

وأبو سعيد الغفاري روى عنه ثقتان أبو هانئ الخولاني وخلاد بن سليمان الحضرمي، ولم أجد فيه توثيقا.

والراوي عنه أبو هانئ الخولاني ثقة رفع أحمد بن صالح من شأنه[٤].

دراسة رأي ابن الجنيد:

ذهب أبو حاتم إلى أن الصواب في كنية الراوي أبو سعد الغفاري، ولم يبين دليلا لذلك، وتبين أنه قد تبع البخاري، وقد أبان البخاري عن الدليل حيث علّق عن ابن المقرئ عن حيوة بن شريح المصري، عن أبي هانئ، وقال في كنيته: أبا سعد، إلا أن أحمد وابن أبي عمر قد روياه عن ابن المقرئ وقالا: أبا سعيد.

---

(١) "الكنى والأسماء"، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ١: ٣٩٥؛ "الأسامي والكنى"، أبو أحمد الحاكم الكبير، ٥: ٣٧٩.

(٢) "تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة"، ابن حجر العسقلاني، ٢: ٤٦٧.

(٣) "المسند"، أحمد بن حنبل، ١٤: ١٤؛ "إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة"، أحمد بن أبي بكر البوصيري، ٤: ٤٩١.

(٤) "تاريخ أسماء الثقات"، علي بن عمر بن شاهين، ص: ٧٠.

وكأن ابن أبي حاتم لم يقنع بما قاله أبوه، ولذا سأل ابن الجنيد الذي أبان أن كنيته أبا سعيد، معتمدا في ذلك على رواية أحمد بن صالح؛ لأنه أعرف بالرواة المصريين.

الخلاصة:

الصحيح أن كنية الراوي أبو سعيد الغفاري كما ذهب إليه ابن الجنيد خلافا لأبي حاتم الرازي، والحديث منكر تفرد به حميد بن هانئ عن أبي سعيد الغفاري، وأبو سعيد لم يوثق.

قال ابن أبي حاتم (٦/ ٦١٨-٦١٩):

٢٨٠٨ - وسمعت علي بن الحسين بن الجنيد -ورأى في كتابي حديثا-، عن محمد بن عوف الحمصي، عن حَيْوة بن شريح، عن بقية، عن معاوية بن يحيى الصدفي، عن محمد بن عجلان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: "الْمُؤْمِنِ الْقَوِيُّ أَفْضَلُ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَكُلٌّ فِي خَيْرٍ، اِحْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَلَا تَعْجَزْ، فَإِنْ غَلَبَكَ شَيْءٌ فَقُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ صَنَعَ، وَإِيَّاكَ وَلَوْ! فَإِنَّ اللَّوْ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ".

فسمعت ابن الجنيد -حافظ حديث مالك والزهري- يقول: "إِنَّمَا يَرْوِيهِ النَّاسُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِلَا عُمَرَ".

تخريج الحديث:

هذا الحديث اختُلِف فيه على محمد بن عجلان على وجهين:

الأول: روايته من مسند عمر ﷺ.

رواه محمد بن عوف الحمصي، عن حيوة، عن بقية، عن معاوية بن يحيى الصدفي به .ولم أقف عليه عند غير ابن أبي حاتم.

وأعله ابن الجنيد بأنَّ الناس يروونه من مسند أبي هريرة ﷺ، ويعني

بذلك أن زيادة معاوية بن يحيى الصدفي -أحد الضعفاء[١]- في إسناده عمر ﷺ منكرة؛ لمخالفتها رواية أصحاب ابن عجلان.

الثاني: من مسند أبي هريرة ﷺ دون زيادة عمر ﷺ فيه.

واختلف فيه على ابن عجلان على ثلاثة أوجه:

الأول: عن الأعرج به.

أخرجه النسائي[٢] عن قتيبة بن سعيد، وسليمان بن منصور، وابن ماجه[٣] عن محمد بن الصباح، والطحاوي[٤] عن يونس بن عبد الأعلى، كلهم (قتيبة، وسليمان، ومحمد بن الصباح، ويونس) عن سفيان بن عيينة، عن ابن عجلان به.

ولم يسمعه ابن عجلان من الأعرج كما ذكر الطحاوي، ويدل على ذلك أن بينهما واسطة.

الثاني: عن رجل من آل أبي ربيعة عن الأعرج، به.

أخرجه الحميدي[٥] -ومن طريقه الفسوي[٦]- عن ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن رجل من آل أبي ربيعة به.

والرجل المذكور هو ربيعة بن عثمان بن ربيعة التيمي كما تدل عليه رواية ابن المبارك الآتية.

الثالث: عن ربيعة بن عثمان، عن الأعرج به.

---

(١) "الجرح والتعديل"، ابن أبي حاتم، ٨: ٣٨٣؛ "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، المزي، ٢٨: ٢٢١-٢٢٣.

(٢) "السنن الكبرى" عمل اليوم والليلة، النسائي، ٩: ٢٣٠.

(٣) "السنن"، محمد بن يزيد بن ماجه، ٥: ٢٦٨.

(٤) "شرح مشكل الآثار"، أحمد بن محمد الطحاوي، ١: ٢٣٦.

(٥) "مسند الحميدي"، ٢: ٢٦٧.

(٦) "المعرفة والتاريخ"، الفسوي، ٣: ٦.

أخرجه أحمد[١]، والفسوي[٢]، والطحاوي[٣] من طرق عن ابن المبارك، عن ابن عجلان، عن ربيعة بن عثمان، عن الأعرج به.

وقال ابن عجلان -في رواية الفسوي، والطحاوي-: سمعته من ربيعة، وحفظته من محمد.

يعني أنه سمعه من ربيعة وحفظه كذلك عن محمد بن يحيى بن حبان.

وربيعة بن عثمان لم يسمعه من الأعرج بينهما محمد بن يحيى بن حبان كما ذكر ذلك الطحاوي.

وأخرجه مسلم[٤] من طريق عبد الله بن إدريس الأودي، عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج به.

دراسة رأي ابن الجنيد:

أفاد ابن الجنيد تلميذه ابن أبي حاتم بعلة الحديث الذي رآه في كتابه من رواية بقية، عن معاوية بن يحيى الصدفي، عن ابن عجلان بزيادة عمر ﷺ في إسناد الحديث، وأن المحفوظ روايته من مسند أبي هريرة ﷺ.

وقد تبين صواب ما ذكر حيث رواه ابن عيينة وابن المبارك عن ابن عجلان من مسند أبي هريرة ﷺ. ولم يزد بيانا في الاختلاف في الحديث؛ لأنه أراد أن يذكر ما يُعلّ رواية معاوية بن يحيى الصدفي.

والحديث لم يسمعه ابن عجلان من الأعرج، وإنما رواه عن ربيعة بن عثمان عنه، كما أن ربيعة لم يسمعه من الأعرج بينهما محمد بن يحيى بن

---

(١) "المسند"، أحمد بن حنبل، ١٤: ٣٩٥.
(٢) "المعرفة والتاريخ"، الفسوي، ٣: ٦.
(٣) "شرح مشكل الآثار"، الطحاوي، ١: ٢٣٦.
(٤) "صحيح مسلم"، ٤: ٢٠٥٢. رقم: ٣٤.

حبان، وقد سمعه ابن عجلان من ربيعة ومن محمد بن يحيى بن حبان كلاهما عن الأعرج.

الخلاصة:

زيادة عمر ﷺ في الإسناد منكرة أخطأ فيها معاوية بن يحيى الصدفي، والمحفوظ رواية ابن عيينة وابن المبارك عن ابن عجلان من مسند أبي هريرة ﷺ كما أشار إليه ابن الجنيد، ولم يسمعه ابن عجلان من الأعرج بينهما ربيعة بن عثمان، ومحمد بن يحيى بن حبان.

الخاتمة

في خاتمة البحث أستعرض أهم النتائج المتوصّل إليها:

١. بلغت المسائل التي سأل الإمام ابن أبي حاتم شيخه علي بن الحسين بن الجنيد عنها، أو أورد حكمه فيها في كتاب العلل (١٧) مسألة.

٢. تنوعت أحكام ابن الجنيد وعباراته واستدلاله بقرائن تشتهر عند أهل هذا الفن، ومما يلاحظ استعماله مصطلح الإفساد حيث تكون الرواية المفسدة في مقابل رواية أخرى ظاهرها الصحة أو ضعفها غير شديد، ويتبين بالرواية المُفسدة نكارتها وشدة ضعفها.

٣. اتضح من خلال البحث أن سبب سؤال الإمام ابن أبي حاتم لشيخه الإمام علي بن الحسين بن الجنيد يرجع لأمرين: أحدهما: أن ابن أبي حاتم جعله بمنزلة أبيه -وذلك بعد وفاة أبي حاتم-، فَرَضِيَهُ وسأله عن علل بعض الأحاديث حيث لم يتفق له سؤال أبيه عنها، والثاني: علمه بحديث الزهري ومالك حيث سأله عن أربعة أحاديث من حديث الزهري، وحديث واحد من حديث مالك.

٤. ظهور شخصية ابن الجنيد النقدية، وحكمه على الأحاديث مع إبرازه الدليل على ما ذهب إليه، بل ومخالفة إمام مثل أبي حاتم

الرّازي، ورجحان قوله عليه في أربعة مواضع (المسائل رقم: ٢٥٣، ٢٥٤٣، ١٣٧٧، ١٥٢٧).

التوصيات:

دراسة أثر بعض أئمة العلل في بعض الكتب المشهورة وإبراز مكانتهم من خلالها، ومن أولئك الإمام محمد بن عوف الطائي وأثره في كتاب العلل لابن أبي حاتم حيث حفظ لنا أحكامه التعليلية فيما سأله عنه في كتابه.

ثبت المصادر والمراجع

"**إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة**"، البوصيري أحمد بن أبي بكر، تحقيق: ياسر إبراهيم، (ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤٢٠هـ).

"**أحاديث الشيوخ الثقات**"، محمد بن عبد الباقي الأنصاري قاضي المارستان، تحقيق: الشريف حاتم العوني، (ط١، الرياض: عالم الفوائد، ١٤٢٢هـ).

"**أخبار مكة**"، الفاكهي محمد بن إسحاق، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، (ط٢، بيروت، دار خضر، ١٤١٤هـ).

"**الأسامي والكنى**"، الحاكم الكبير أبو أحمد محمد بن محمد، تحقيق: د. يوسف الدخيل وآخران، (ط١، الرياض: العبيكان -نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-، عام ١٤٣٥هـ).

"**الإصابة في تمييز الصحابة**"، العسقلاني أحمد بن حجر، تحقيق: الفريق العلمي بهجر، (ط١، الرياض: دار هجر، ١٤٢٩هـ)

"**الأم**"، الشافعي محمد بن إدريس، تحقيق: رفعت عبد المطلب، (ط١، المنصورة: دار الوفاء، ٢٠٠١م).

"**الإيماء إلى أطراف حديث كتاب الموطأ**"، الداني أحمد بن طاهر، تحقيق: رضا بو شامة، (ط١، الرياض: المعارف، ١٤٢٤هـ).

"**الإيمان**"، ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد، تحقيق: ناصر الدين الألباني، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٣م).

"**البدع والنهي عنها**"، القرطبي محمد بن وضاح، تحقيق: عمرو عبد المنعم، (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٦هـ).

"**تاريخ أسماء الثقات**"، ابن شاهين علي بن عمر، تحقيق: صبحي السامرائي (ط١، الكويت: دار السلفية، ١٤٠٤هـ).

"**تاريخ الإسلام**"، الذهبي أحمد بن محمد، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٦هـ).

"**تاريخ مدينة السلام**" المعروف بتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي أحمد بن علي، تحقيق: بشار عواد، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).

"**تاريخ مدينة دمشق**"، ابن عساكر علي بن الحسن، تحقيق: عمر كرامة العمروي، (ط١، بيروت: دار الفكر، عام ١٤١٥هـ).

"**تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي**"، أحمد بن شعيب النسائي، المعروف بمشيخة النسائي. تحقيق: الشريف حاتم العوني، (ط١، مكة المكرمة: عالم الفوائد، ١٤٢٣هـ).

"**تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة**"، العسقلاني أحمد بن حجر، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤١٦هـ).

"**تعليقات الدارقطني على المجروحين**"، الدارقطني علي بن عمر، تحقيق: خليل العربي، (ط١، القاهرة، الفاروق، ١٤١٤هـ).

"**تفسير القرآن العظيم**"، ابن كثير إسماعيل بن عمر، تحقيق: سامي سلامة، (ط٢، الدمام: دار طيبة، ١٤٢٠هـ).

"**تفسير القرآن العظيم**"، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد الرازي، تحقيق: أسعد الطيب، (ط٣، مكة المكرمة: نزار الباز، ١٤١٩هـ).

"**تفسير القرآن من الجامع**"، عبد الله بن وهب المصري، تحقيق: ميكلوش موراني، (ط١، بيروت: دار الغرب، ٢٠٠٣).

"**تقريب التهذيب**"، العسقلاني أحمد بن حجر، تحقيق: محمد عوامة. (ط١، حلب: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ).

"**التقصي لما في الموطأ من حديث النّبي ﷺ**"، ابن عبد البر يوسف بن عمر، تحقيق: فيصل العلي، (ط١، الكويت: مجلة الوعي الإسلامي، ١٤٣٣هـ).

"**تلخيص الموطأ**" رواية ابن القاسم، القابسي علي بن محمد، تحقيق: محمد علوي المالكي، (ط١، أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٢٥هـ).

"**تلخيص مجرد أسماء الرواة عن مالك للخطيب**"، العطار رشيد الدين يحيى بن محمد، تحقيق: سالم السلفي، (ط١، المدينة المنور: الغرباء الأثرية، ١٤١٨هـ).

"**التهجد وقيام الليل**"، ابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد، تحقيق: د. مصلح الحارثي، (ط١، الرياض: الرشد، ١٩٩٨).

"**تهذيب التهذيب**"، العسقلاني أحمد بن حجر، تحقيق: عادل مرشد، (ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ).

"**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**"، المزي يوسف بن عبد الرحمن، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ).

"**التواضع والخمول**"، ابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد، تحقيق: محمد عطا، (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ).

"**ترتيب الثقات المسمى = الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**"، ابن قطلوبغا زين الدين قاسم، تحقيق: شادي آل نعمان، (ط١، صنعاء: مركز النعمان، ١٤٣٢هـ).

"**الثقات**"، محمد بن حبان البستي، اعتنى به: محمد عبد المعين. (ط١، الهند، دار المعارف العثمانية، ١٩٧٣م).

"**جامع البيان**"، الطبري محمد بن جرير، تحقيق: الفريق العلمي بهجر، (ط١، مصر: دار هجر، ١٤٢٢هـ).

"**جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم السنن**"، ابن كثير إسماعيل بن عمر، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، (ط٢، مكة المكرمة: النهضة، ١٤١٩هـ).

"**الجامع**" المطبوع باسم الجامع الكبير، الترمذي محمد بن عيسى، تحقيق: بشار عواد، (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩٦م).

"**الجامع صحيح**"، البخاري محمد بن إسماعيل، تحقيق: زهير الناصر، (ط١، بيروت: طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).

"**الجامع**"، عبد الله بن وهب المصري، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، (ط١، المنصورة: دار الوفاء، ١٤٢٥هـ).

"**الجرح والتعديل**"، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد الرازي، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، (ط، بيروت: دار الكتب العلمية، عام١٣٩٦ه).

"**جزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثا**"، البغوي عبد الله بن محمد، تحقيق: محمد إدريس، (ط١، الدمام: ابن الجوزي، ١٤٠٧هـ).

"**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**"، أبو نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٦هـ).

"**السنة**"، الخلال أحمد بن محمد، تحقيق: عطية الزهراني، (ط١، الرياض: دار الراية، ١٤١٠هـ).

"**سنن أبي داود**"، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٩م).

"**السنن الكبير**"، البيهقي أحمد بن الحسين، تحقيق: الفريق العلمي، (ط١، مصر: دار هجر، ١٤٣٢هـ).

"**سنن النسائي الكبرى**"، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن شلبي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).

"**سنن النسائي**"، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: تحقيق التراث، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤١١هـ).

"**السنن**"، ابن ماجه محمد بن يزيد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣٠هـ).

"**السنن**"، الخراساني سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط١، الهند: الدار السلفية، ١٤٠٣هـ).

"**السنن**"، الدارقطني علي بن عمر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ).

"**سؤالات ابن الجنيد**"، يحيى بن معين البغدادي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، (ط١، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ).

"**سؤالات ابن بكير**"، الدارقطني علي بن عمر، تحقيق: محمد الأزهري، (ط١، القاهرة: دار الفاروق، ١٤٢٧هـ).

"**سير أعلام النبلاء**"، الذهبي أحمد بن محمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ).

"**شرح مشكل الآثار**"، الطحاوي أحمد بن محمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ).

"**صحيح ابن خزيمة**"، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ).

"**صحيح مسلم**"، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، (ط١، بيروت: إحياء التراث، ١٤١٢هـ).

"**طبقات المفسرين**"، الداوودي محمد بن علي، تحقيق: لجنة من العلماء، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية).

"**العبر في خبر من غبر**"، الذهبي أحمد بن محمد، تحقيق: محمد بسيوني زغلول، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ).

"**العلل ومعرفة الرجال**" رواية عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله عباس، (ط٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ).

"**فتح الباب في الكنى والألقاب**". ابن منده محمد بن إسحاق، تحقيق: د. نظر الفريابي، (ط١، الرياض: مكتبة الكوثر، ١٤١٧هـ).

"**فتح الباري**"، العسقلاني أحمد بن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٧٩هـ).

"**فضيلة الشكر لله على نعمه**"، الخرائطي محمد بن جعفر، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ).

"**الكامل في ضعفاء الرجال**"، الجرجاني عبد الله بن عدي، اعتنى به: مازن السرساوي، (ط١، الرياض: الرشد، ١٤٣٤هـ).

"**كتاب العلل**"، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، وخالد الجريسي، (ط١، الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ).

"**كتاب المعجم**"، أحمد بن محمد الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، (ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ).

"**الكنى والأسماء**"، الدولابي محمد بن أحمد، تحقيق: نظر الفريابي، (ط١، بيروت: ابن حزم، ١٤٢١هـ).

"**الكنى والأسماء**"، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، (ط١، المدينة المنورة: نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ).

"**لسان الميزان**"، العسقلاني أحمد بن حجر، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية والمطبوعات الإسلامية، ١٤٢٣هـ).

"**المجروحين من المحدثين**"، محمد بن حبان البستي، تحقيق: حمدي السلفي، (ط١، الرياض، دار العصيمي، ١٤٢٠هـ).

"**المحلى بالآثار**"، ابن حزم علي بن أحمد، تحقيق: عبد الغفار بنداري، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ).

"**مختصر تاريخ دمشق**"، ابن منظور محمد بن مكرم، تحقيق: روجيه نحاس، (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٤م).

"**المخلصيات**"، المخلص محمد بن عبد الرحمن، تحقيق: نبيل سعد الدين الجرار، (ط٢، الكويت: دار النوادر،١٤٣٢هـ).

"**المراسيل**"، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عبد الله الزهراني، (ط١، الرياض: الصميعي، ١٤٠٨هـ).

"**المزكيات**"، المزكي إبراهيم بن محمد، تحقيق: أحمد السلوم، (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤٢٥هـ).

"**المستدرك على الصحيحين**"، الحاكم محمد بن عبد الله، تحقيق: الفريق العلمي، (ط١، الرياض: دار الميمان، ١٤٣٥هـ).

"**مسند أبي داود الطيالسي**"، الطيالسي سليمان بن داود، تحقيق: محمد عبد المحسن التركي، (ط١، مصر: دار هجر، ١٤٢٠هـ).

"**مسند أبي يعلى**"، أبو يعلى الموصلي أحمد بن المثنى، تحقيق: حسين سليم أسد، (ط١، دمشق: المأمون، ١٤٠٤هـ).

"**مسند البزار**" المطبوع باسم البحر الزخار، البزار أحمد بن عمرو، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (ط١، المدينة المنورة: العلوم والحكم، ١٤١٦هـ).

"**مسند الحميدي**"، الحميدي عبد الله بن الزبير، تحقيق: حسين أسد، (ط١، دمشق: دار السقيا، ١٩٩٦م).

"**مسند الشافعي**" ترتيب سنجر، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: ماهر الفحل، (ط١، الكويت: غراس، ١٤٢٥هـ).

"**مسند الشهاب**"، القضاعي محمد بن سلامة، تحقيق: حمدي السلفي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).

"**المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم**"، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، تحقيق: سراج الحق هاشم وآخرون، (ط١، المدينة المنورة: نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٥هـ).

"**مسند الموطأ**"، الجوهري عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق: طه بو سريح، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧م).

"**المسند**"، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).

"**المصنف**"، ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد، تحقيق: د. محمد عوامة، (ط١، جده: دار القبلة، ١٤٢٧هـ).

"**المصنف**"، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ).

"**المعجم الأوسط**"، الطبراني سليمان بن أيوب، تحقيق: طارق عوض الله، (ط١، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٨هـ).

"**المعجم الكبير**"، الطبراني سليمان بن أيوب، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، (ط٢، بيروت: إحياء التراث العربي، ١٩٨٣م).

"**معجم المؤلفين**"، كحالة عمر رضا، (ط-، بيروت: مكتبة المثنى، ودار الكتاب العربي).

"**معرفة السنن والآثار**"، البيهقي أحمد بن الحسين، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، (ط١، حلب: دار الوعي، ١٤١٢هـ).

"**المعرفة والتاريخ**"، الفسوي يعقوب بن سفيان، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤١٠هـ).

"**المنتقى من السنن المسندة**"، ابن الجارود عبد الله بن علي، تحقيق: الفريق العلمي بالتأصيل، (ط١، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ).

"**الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس**" رواية يحيى بن عبد الله بن بكير المصري، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: د. بشار عواد ومحمد الأزهري، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٢٠م).

"**موطأ مالك**" رواية أبي مصعب الزهري، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: بشار عواد معروف، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ).

"**موطأ مالك**" رواية سويد بن سعيد الحدثاني، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: عبد المجيد تركي، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م).

"**موطأ مالك**" رواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، (ط٢، القاهرة: المكتبة العلمية).

"**موطأ مالك**" رواية يحيى بن يحيى الليثي، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: المجلس العلمي الأعلى. (ط٢، الرباط: دار أبي رقراق، ١٤٤٠هـ).

"**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**"، الذهبي أحمد بن محمد، تحقيق: علي البجاوي، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٩٦٣م).

"**نسب قريش**"، الزبيري مصعب بن عبد الله، تحقيق: ليفي بروفنسال، (ط٣، القاهرة: دار المعارف).

الجرح والتعديل

باب يعنى بمباحث نقد رواة الأحاديث والكلام عليهم جرحًا وتعديلًا

الشبه الواردة حول عدالة الصحابة والرد عليها

أ.د. عبدالله بن محمد منصور آل الشيخ
قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية
جامعة بيشة

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2025.5

ملخص البحث

نلاحظ في هذه الحقبة حرب شرسة على المسلمين وعلى عقيدتهم الصافية وتنوعت هذه الهجمة وتوسعت لاسيما مع وسائل التواصل المتعددة وكذا عبر القنوات المختلفة، وقد تركز الطعن من قبل بعض الفرق الضالة على الصحابة رضوان الله عليهم، وكما نعلم أن الصحابة هم حملة الشريعة والطعن فيهم أسهل من الطعن في القرآن والسنة، لكن الحقيقة أن الطعن فيهم هو إسقاط للشريعة لأنهم حملتها، كما نبه لذلك الحافظ أبي زرعة، ولذا نجد الرافضة والزنادقة يطعنون في حملة السنة النبوية، وقد استعرضتُ في هذا البحث الشبه التي تُكال ضد الصحابة رضي الله عنهم ورددت عليها، وهي ترتكز في معظمها على الطعن في عدالة الصحابة بل وتضليلهم، ومن أخطر شبههم أن الصحابة كانوا على العدالة ثم ارتدوا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، واستدلوا على ذلك بحديث في صحيح البخاري، وقد أجبت على هذه الشبهة الملبسة، وأوصي بقيام مراكز الأبحاث في السنة ببحوث وأعمال فيها جمعُ هذه الشبه ودحضُها بالحجج واستعمال الأدلة الشرعية والعقلية والتاريخية لإبانة الحقائق ودحر الافتراءات وتسهيل عرض هذه القضايا على الناس في الوسائل المتعددة.

الكلمات المفتاحية: الصحابة – العدالة – الشبه .

Abstract

Dr. Abdullah bin Muhammad Al Sheikh
Department of Islamic Studies,
College of Education,
University of Bisha

We observe in this era a fierce war against Muslims and their pure faith. This attack has varied and expanded, especially with the multiple means of communication and various channels. The criticism from some misguided groups has mainly targeted the Companions (may Allah be pleased with them). As we know, the Companions are the bearers of the Sharia, and attacking them is easier than attacking the Quran and the Sunnah. However, the truth is that attacking them is equivalent to undermining the Sharia, because they are its bearers, as pointed out by the scholar Al-Hafiz Abu Zur'ah. Therefore, we find that the Rafidah and the heretics criticize the bearers of the Prophetic Sunnah. In this research, I have reviewed the objections raised against the Companions (may Allah be pleased with them) and responded to them. Most of these objections focus on questioning the justice of the Companions and even misleading them. One of the most dangerous doubts they raise is that the Companions were just, but then apostasized after the death of the Prophet (peace be upon him), citing a narration in Sahih al-Bukhari. I have responded to this deceptive claim. I recommend that research centers focusing on the Sunnah conduct studies and research to gather these doubts, refute them with evidence, and use Islamic, logical, and historical proofs to clarify the facts, combat slanders, and present these issues to the public through various media.

Keywords: Companions- Justice- Doubts.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله العلي العظيم، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فمن خلالي اطلاعي وبحثي المتكرر حول مكانة الصحابة في الإسلام، وأثرهم في نشر الإسلام وتبليغ الدين لأصقاع الدنيا، والطعون الموجهة لهم، لاسيما من الرافضة الذين زاد تطاولهم في السنوات الأخيرة بالطعن في الشريعة، وتركيز الطعون على حملة هذا الدين وهم الصحابة الكرام، والنيل منهم بأقذع الألفاظ وأسوء الأوصاف، فائقين بذلك الحملة الشرسة التي قادها المستشرقون ضد السنة والصحابة في القرن المنصرم.

فقد رأيت أن هذا يستوجب الوقوف في وجه هذه الحملات التي تنفذ بالتناوب بين أعداء الدين من اليهود والنصارى والرافضة والزنادقة ضد السنة النبوية وحملتها من الصحابة ومن بعدهم من أهل السنة والجماعة، لذا وقع اختياري على موضوع "**الشبه الواردة حول عدالة الصحابة والرد عليها**"، وقد جعلت لذلك خطة للعمل، وهي مكونة من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وتوصيات، وهي كالتالي:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهج البحث.

التمهيد: ويتناول التعريف بالصحابة وفضلهم في الإسلام، وتقرير عدالتهم، وفيه:

- أولاً: تعريف الصحبة لغة واصطلاحًا.
- ثانيًا: من فضائل الصحابة في الإسلام.

- ثالثًا: تقرير عدالتهم عند أهل السنة وعند أهل الحديث.
- رابعًا: دوافع الزنادقة وأتباعهم من الطعن في الصحابة.
- خامسًا: الآثار المترتبة على التسليم بالطعن في عدالة الصحابة.

ويتناول الفصل الأول: الشبه التي تقدح في عدالة الصحابة، وتصل إلى حد التكفير، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الشبهة الأولى.

المبحث الثاني: الشبهة الثانية.

المبحث الثالث: الشبهة الثالثة.

المبحث الرابع: الشبهة الرابعة.

الفصل الثاني: ويتناول الشبه التي تقدح في عدالة الصحابة، وهي لاتصل إلى حد التكفير، ومعظمها يتعلق بالرواية، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الشبهة الأولى.

المبحث الثاني: الشبهة الثانية.

المبحث الثالثة: الشبهة الثالثة.

المبحث الرابع: الشبهة الرابعة.

المبحث الخامس: الشبهة الخامسة.

الخاتمة: وتحوي أهم نتائج البحث، ثم التوصيات.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

من المعلوم أن هذه الشريعة قد بنيت على الكتاب والسنة، والذي أدى ذلك إلينا هم الصحابة الكرام، والطعن فيهم وإسقاط عدالتهم فيه إسقاط للشريعة، وهذا ما تنبه له سلفنا الصالح رضي الله عنهم، ولم يخف عليهم أن الغرض لطعن الطاعنين في الصحابة، لاسيما الرافضة ومن سار على نهجم من الزنادقة؛ يرمي إلى إسقاط الاحتجاج

بالشريعة، **قال الإمام أبو زرعة الرازي**: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، **وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح به أولى** وهم زنادقة"[(١)]. وقد صرح بذلك أحد الزنادقة قديماً، فعن أبي داود السجستاني قال: "لما جاء الرشيد بشاكر - رأس الزنادقة ليضرب عنقه- قال : أخبرني، لم تعلِّمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض - أي الطعن في الصحابة-؟ قال : إنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة ؛ أوشك أن نبطل المنقول"[(٢)].

والباحث إذا تأمل في القديم والحديث وجد أن أشر القدح وأكثره ما كان من قبل الرافضة؛ فقدحهم ينصب على إسقاط عدالة الصحابة، وتذهب طائفة منهم إلى كفر الصحابة وارتدادهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم[(٣)]. وهو بخلاف قدح غيرهم، كما شاركهم في هذا النهج بشكل واضح المستشرقون، وأعداء الدين، **لذا أحببت أن أتناول أشهر الشبه التي تثار حول عدالة الصحابة، والتي فيها تلبيس كبير على أهل السنة لأرد عليها بالحجة**.

والمتأمل في التاريخ يتضح له أن ظاهرة النيل من عدالة الصحابة بدأت من الرافضة في أول الأمر. ثم عادت في وقت ضعف الأمة وانهيار قوتها وتداعي دول الكفر والاستعمار عليها في القرن الماضي، على يد المستشرقين بقصد النيل من السنة والطعن في الصحابة رضوان الله عليهم، ثم تطور الحال بأن تمكن أعداء الدين من نقل الدور من

(١) الكفاية ص٤٩.
(٢) تاريخ بغداد ٤/ ٣٠٨.
(٣) انظر نواقض الإيمان القولية والفعلية ص١٧٧.

المستشرقين الغربيين إلى شرذمة من صنيعتهم ينتسبون لأهل السنة والجماعة من المستأجرين الأدعياء للإسلام، وقد تصدى لهم بحمد الله العلماء الغيورون ليفندوا ضلالاتهم المهينة، ويبددوا أحلامهم الدنية، في الحط من السنة ورواتها.

وكلامي على عدالة الصحابة يتعلق **بالعدالة التي يتناولها علماء مصطلح الحديث**، فإنهم يتناولون هذا المبحث في

كتبهم فيما يتعلق بعدالة الرواة بشكل عام، وكذا ما يتعلق بالصحابة رضوان الله عليه وعدالتهم بشكل خاص[1].

الدراسات السابقة:

معظم الدراسات السابقة دراسات **تتعلق بدراسة عدالة الصحابة من الجانب العقدي**، وتركّز على الرد على الفرق الضالة التي نالت من عدالة الصحابة كالرافضة، والخوارج والنواصب، ومن أشهر هذه الكتب المتقدمة، **كتاب منهاج السنة** للإمام أحمد بن تيميةز

ومن الكتب المعاصرة كتاب "**عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام**" للدكتور ناصر بن علي عائض حسن الشيخ، طبعة مكتبة الرشد عام١٤٢١هـ، والكتاب في مادته الأصلية يصب تركزيه على الردود التي تغلّب الجانب العقدي، لاسيما في جانب استدلال هؤلاء بالقرآن أو السنة للطعن في الصحابة، مع الرد على هذه الاستدلالات فالكتاب يحوي مجمل الطعون الموجهة للصحابة بما فيها العدالة، والردود في الكتاب غالبها منقول عن علماء الإسلام من المفسرين والمحدثين، وهي ردود ظاهرة في إبطال استدلال الرافضة أو الخوارج بآي الكتاب

(١) لأن هناك شق آخر للعدالة، فعلماء العقيدة تناولوا الكلام عن الصحابة رضوان الله عليهم، وأن حبهم والثناء عليهم من صفات أهل السنة والجماعة، وأن بغضهم وذمهم من صفات المنافقين والروافض.

وببعض الأحاديث، وهناك مؤلف على الشبكة العنكبوتية للدكتور ربيع بن هادي المدخلي بعنوان "الانتصار للرسول المختار وصحابته الأطهار" وهو شبيه بسابقه في بعض الجوانب، فهو يصب اهتمامه على الآيات التي حرف الرافضة تفسيرها بما يخدم مذهبهم في ذم الصحابة رضوان الله عليهم، وإثبات فضائل مفتراه لأهل البيت.

وهناك رسالة صغيرة بعنوان "**عدالة الصحابة في ضوء القرآن والسنة ودفع الشبهات**"، للدكتور عماد السيد الشربيني ط١٤٢٥هـ، وقد تناول بعض الشبه حول عدالة الصحابة سواء مما احتج به من القرآن، أو من السنة، وذكر ردود العلماء عليها، وقد أجاب عن دعوى الشيعة وأذنابهم من أن بداية الوضع كان من قِبل الصحابة رضوان الله عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ختم بشبهات حول أبي هريرة رضي الله عنه والرد على من طعن فيه.

وأنبه أني سرت على طريقة مغايرة في بحثي، فلم أتعرض لتفسير الرافضة المحرف لآي القرآن حول الصحابة بما يطعن فيهم، فهذا أمر طويل كفتني فيه كتب المتقدمين، لكني اجتهدت في أن أصب اهتمامي على أبرز الشبه التي قد يلتبس فيها الأمر، حتى على بعض أهل السنة والجماعة وتحتاج لجواب شاف.

وإضافة إلى كلام الأئمة السابقين في الدفاع عن الصحابة، **فهناك مادة نفيسة في كلام العلماء المعاصرين الذين تزامنوا مع ثورة الهجوم على الصحابة من قبل المستشرقين، وبعض أذناب الرافضة**، ولكلامهم أهمية كبرى فهم عاشوا الحدث بتفاصيله، وأجادوا في الرد على هؤلاء الأعداء، من أمثال الدكتور البحّاثة محمد أبو شهبة لاسيما في كتابه دفاع عن السنة، والدكتور مصطفى السباعي في كتابة السنة وتاريخ التشريع، والعلامة المحدث عبدالرحمن المعلمي في كتابه الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة"، والدكتور

محمد محمد أبو زهور في كتابه الحديث والمحدثون، ثم من بعدهم كالدكتور مصطفى الأعظمي في كتابه منهج النقد عند المحدثين، وغيرهم، فحرصت على الاطلاع على كلام هؤلاء الأفذاذ، والإفادة منه، وأضفت له ما فتح الله به علي. أسال الله أن ينفع بهذا الجهد وبالله التوفيق.

تمهيد : معرفة الصحابة وفضلهم في الإسلام، وتقرير عدالتهم

تعريف الصحبة لغة واصطلاحًا.

أما تعريف الصحبة في اللغة، فقد جاء في القاموس: " صحبه صحابة ويكسر، وصُحْبة : عاشره، واستصحبه: دعاه إلى الصحبة ولازمة"[(١)].

وقال أبو بكر بن الطيب: "لا خلاف بين أهل اللغة في أن القول (صحابي) مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص، بل هو جار على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً، كما أن القول (مكلِّم ومخاطب وضارب) مشتق من المكالمة والمخاطبة والضرب وجار على كل من وقع منه ذلك قليلاً كان أو كثيراً... يقال: صحبت فلانًا حولاً ودهراً وسنة وشهراً ويومًا وساعة، فيوقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها وكثيره، وذلك يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة من نهار"[(٢)].

أما تعريف الصحابي اصطلاحًا فالأشهر الذي عليه أكثر المتقدمين والمتأخرين أن كل من رأى النبي صلى الله عليه وسلم حال حياته، سواء طالت رؤيته أم قصرت فهو من الصحابة.

فعن عبد القدوس بن مالك العطار قال: سمعت أبا عبد الله أحمد

---

(١) انظره ص١٠٥ مادة "صحب".

(٢) الكفاية في علم الرواية ص٥١، وانظر علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٩٣.

بن حنبل وذكر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أهل بدر فقال: "ثم أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم القرن الذي بعث فيهم، **كل من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه له من الصحبة على قدر ما صحبه وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه**"[(١)].

وقال الإمام البخاري رحمه الله: "من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه"[(٢)].

وقال علي بن المديني: "من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم"[(٣)].

وقال ابن الصلاح: "فالمعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من الصحابة"[(٤)].

قلت: وهذا هو الراجح، إلا أن الحافظ ابن حجر وضع ضابطاً دقيقاً لتعريف الصحابي فأجاد، بقوله: "وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام"[(٥)].

وزاد في موضع: "ولو تخللت ردة على الأصح"[(٦)].

ثم قال شارحاً التعريف: "فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى، ويخرج بقيد

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص٥٠، وانظر علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٩٣، وفتح المغيث٣/ ٩٣.
(٢) صحيح البخاري٣/ ١٣٣٥.
(٣) فتح الباري٧/ ٧، نقله عن كتاب المستخرج لأبي القاسم بن منده.
(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٩٣.
(٥) الإصابة في معرفة الصحابة١/ ٥.
(٦) نزهة النظر ص١٠٩-١١٠.

الإيمان، من لقيه كافراً ولو أسلم بعد ذلك، إذا لم يجتمع به مرة أخرى وقولنا: (به) يخرج من لقيه مؤمنًا بغيره كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة، ويدخل في قولنا: (مؤمنًا به) كل مكلف من الجن والإنس... وخرج بقولنا: (مات على الإسلام) من لقيه مؤمنًا به ثم ارتد ومات على ردته والعياذ بالله... ويدخل فيه من ارتد وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت، سواء اجتمع به صلى الله عليه وسلم مرة أخرى أم لا، **وهذا هو الصحيح المعتمد**"[1].

من فضائل الصحابة في الإسلام

والنصوص المثبتة لفضائل الصحابة رضوان الله عليهم في الكتاب والسنة النبوية كثيرة، وسأقتصر هنا على إيراد بعض هذه النصوص التي فيها مدح الصحابة رضوان الله عليهم، والثناء عليهم، فمن القرآن:

قال تعالى: ﴿لَقَد تَّابَ الله عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[التوبة - ١١٧]

وقال تعالى:﴿لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٩) وَالَّذِينَ جَاؤُو مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[الحشر ٨- ١٠].

---

(١) الإصابة في معرفة الصحابة١/ ٤، وانظر نزهة النظر ص١٠٩-١١٠.

وقال تعالى:﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾[الفتح - ١٨].

﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[التوبة - ١٠٠]

وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾[الفتح - ٢٩].

أما في السنة الصحيحة فإليك بعض فضائلهم:

فعن أبي بردة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "النجوم أمنة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون"[(١)].

وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم"[(٢)].

(١) صحيح مسلم٤/ رقم٢٥٣٠.

(٢) صحيح البخاري ٢/ رقم٢٥٠٩، ومسلم ٤/ رقم٢٥٣٥.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه"[(١)].

وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يدخل النار أحدٌ بايع تحت الشجرة"[(٢)].

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله ومن أبغضهم أبغضه الله"[(٣)].

قال شيخ الاسلام ابن تيمية: "وهذه الأحاديث مستفيضة بل متواترة في فضائل الصحابة، والثناء عليهم، وتفضيل قرنهم على من بعدهم من القرون، والقدح فيهم قدح في القرآن والسنة"[(٤)].

تقرير عدالتهم عند أهل السنه وأهل الحديث

العدالة في اللغة: "العدل : ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، عدل الحاكم في الحكم، يعدل عدلاً، وهو عادل، من قوم عدول وعدْل...، وعدل عليه في القضية فهو عادل، وبسط الوالي عدله ومعدلته، والعدل: الحكم بالحق، يقال : هو يقضي بالحق ويعدل، وهو حكم عادل : ذو معدلة في حكمه، **والعدل من الناس : المرضي قوله وحكمه**، وقال الباهلي : رجل عدل وعادل جائز الشهادة، ورجل عدل : رضا ومقنع في الشهادة.

ورجل عدل بيّن العدل والعدالة: وصف بالمصدر، معناه ذو عدل،

---

(١) صحيح البخاري ٣/ رقم٣٤٧٠، ومسلم ٤/ رقم٢٥٤٠.

(٢) سنن أبي داود ٥/ رقم٤٦٢١، وجامع الترمذي ٥/ رقم٣٨٦٠، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) صحيح البخاري ٣/ رقم٣٥٧٢، ومسلم ١/ رقم١٢٩.

(٤) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٣٠.

قال في موضعين: ﴿وأشهدوا ذوى عدل منكم﴾، وقال: ﴿يحكم به ذوا عدل منكم﴾...[(١)].

فتلخص من أقوال أهل اللغة: أن العدل المستقيم في نفسه، الذي يحكم بالعدل ولا يميل، والمرضي لدى الناس المقبول الشهادة.

أما في الاصطلاح فهناك عدة تعاريف للعدالة، وهي متقاربة في المعنى، وأجمع هذه التعريفات، وهو لإمام المحققين الحافظ ابن حجر حيث يقول: (المراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من ترك أو فسق أو بدعة)[(٢)].

أما عدالة الصحابة رضوان الله عليهم:

فقد أطال العلماء النفس في هذه المسألة، قال الخطيب البغدادي: "لا يحتاج السؤال عنهم، وإنما يجب فيمن دونهم، كل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبي صلى الله عليه وسلم لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ **لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن**"[(٣)].

وقال ابن الصلاح: " للصحابة بأسرهم خصيصة وهي: أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق

---

(١) لسان العرب ١١/ ٤٣٠، وانظر القاموس: ص ١٠٣٠ مادة "عدل".

(٢) نزهة النظر شرح النخبة ص٥٥، وانظر لمزيد استيفاء كلام العلماء في العدالة مما له علاقة بالصحابة في كتاب عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة ٢/ ٧٩٦-٧٩٩، ومنهج النقد عن المحدثين للأعظمي تحت مبحث العدالة ومفهومها والطريق إلى معرفتها ص٢٣.

(٣) الكفاية ص٤٦، وانظر الإصابة ص ٦-٧.

معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة"[١].

وقال العلائي: " وهي (أي العدالة) الأصل المستصحب فيهم، إلى أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد منهم لما يوجب الفسق مع علمه، وذلك مما لم يثبت صريحًا عن أحد منهم، بحمد الله فلا حاجة إلى البحث عن عدالة من ثبتت له الصحبة ولا الفحص عنها بخلاف من بعدهم.

وهذه المسألة عظيمة الجدوى، والحاجة إليها ماسة في أصول الدين وأصول الفقه جميعًا..."[٢].

وقد فسر الدكتور أبو شهبة معنى العدالة فقال: "ومعنى عدالتهم: أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، لما اتصفوا به من قوة الإيمان والتزام التقوى والمروءة وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور، **وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو الغلط**، فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم، ولم يخالف في عدالتهم إلا شذاذ من المبتدعة وأهل الأهواء..."[٣].

وقد أدرج علماء أهل السنة والجماعة مسألة حب الصحابة ومعرفة مكانتهم في كتب العقائد، إذ أنها من القضايا التي تميز أهل السنة عن غيرهم من أهل البدع كالرافضة والخوارج والنواصب.

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: "ونحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نفْرط في حب أحدمنهم، ولا نتبرأ من

(١) علوم الحديث ص٢٩٤.
(٢) تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة ص٦٠.
(٣) دفاع عن السنة ص٩٢.

أحدمنهم. ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم. ولا نذكرهم إلا بخير. وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان"[1].

وفي كلام نفيس للإمام ابن تيمية في عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة قال رحمه الله: "ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، ومن طريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل، ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقّص وغيره عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون، وهم مع ذلك يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى أنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنهم خير القرون، وأن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهبًا ممن بعدهم، ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته أو بشفاعة محمد صلى الله عليه وسلم، الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفر به عنه، فإذا كان هذا في الذنوب المحققة، فكيف الأمور التي كانوا فيها مجتهدين؟! إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور، ثم القدر الذي ينكر من فعلهم قليل، نزر مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم، من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله والهجرة والنصرة والعلم النافع والعمل الصالح، ومن نظر في سيرة القوم بعلم

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص٣٠٧.

وبصيرة، وما من الله عليهم به من الفضائل علم يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله"[(١)].

دوافع الزنادقة من الطعن في الصحابة

عندما بدأ الإسلام وبدأت دعوته، غاض ذلك أعداء الدين من اليهود والنصاري والمجوس من أهل فارس، وقد أخبر الله تعالى في كتابه عن اليهود فقال: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُواْ...﴾ آية(٨٢) ولذلك بدأ اليهود بمسلسل العداء للإسلام باسم الإسلام لتروج بضاعتهم، فعمدوا إلى صناعة الرفض تحت مسمى الدفاع عن أهل بيت النبوة، وشاركهم في رفع لواء الرفض الحاقدون من أهل فارس ممن هم صنيعة اليهود، ثم شاركهم المهمة المستشرقون في القرن المنصرم في زمن ضعف الإسلام والمسلمين، فنالوا من السنة ونالوا من حملتها، واستعانوا بالإجراء من بعض المتعالمين من أهل السنة للمشاركة في الطعن في السنة وحملتها، وكان تركيز الطعن منصبًا على أشهر حملة السنة كأبي هريرة رضي الله عنه، الذي روى أكثر من خمسة آلاف حديث نبوي، ولذا دافع علماء الإسلام قديمًا وحديثًا عن الصحابة وردوا هذه الطعون في نحر أصحابها.

قال الحاكم أبو عبدالله: "وإنما يتكلم في أبي هريرة رضي الله عنه لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم، فلا يفهمون معاني الأخبار..."[(٢)].

وقد فضح شيخ الإسلام ابن تيمية الرافضة وأبان حقيقتهم ومكرهم ضد السنة وأهلها، وكذبهم وطعنهم في صحابة رسول الله ونقلة هذا

(١) شرح العقيدة الواسطية للفوزان ص١٥٦.
(٢) الحاكم في مستدركه٣/ ٥٨٨.

الديـن، قـال رحمـه الله : " والرافضـة يقـرّون بالكـذب حيـث يقولـون : ديننـا التّقيـة، وهـذا هـو النفـاق، ثـم يزعمـون أنهـم هـم المؤمنـون، ويصفـون السـابقين الأوليـن بالـردة والنفـاق، فهـم كما قيـل: رمتني بدائها وانسـلّت"[١] .

ثـم بيّـن ابـن تيميـة وجـه مشـابهتهم لليهـود والنصـارى فقـال: "ولهـذا كان بينهـم وبيـن اليهـود مـن المشـابهة في الخبـث واتبـاع الهـوى وغيـر ذلـك مـن أخلاق اليهـود، وبينهـم وبيـن النصـارى مـن المشـابهة في الغلـو والجهـل وغيـر ذلـك مـن أخلاق النصـارى، مـا أشـبهوا بـه هـؤلاء مـن وجـه وهـؤلاء مـن وجـه، ومـا زال النـاس يصفونهـم بذلـك، ومـن أخبر النـاس بهـم الشـعبي وأمثالـه مـن علمـاء الكوفة...**قـال الشـعبي**: أحذركـم هـذه الأهـواء المضلـة، وشـرها الرافضـة، لـم يدخلـوا في الإسـلام رغبـة ولا رهبـة، ولكـن مقتـاً لأهـل الإسلام، وبغيـاً عليهـم"[٢] .

وأشـهر مـن رفـع لـواء الرفـض المنحرفـون عـن منهـج أهـل السـنة مـن أهـل فـارس، فضيـم إسـقاط إمبراطوريتهـم العظمـى أصبـح ملازمـاً لقلوبهـم، فحقـدوا على الإسلام وأهلـه وكادوا لـه المكايـد إلـى يومنـا هـذا، يقـول الدكتـور أبـو زهـو: " **فأظهـر جماعـة منهـم الإسلام، وانضمـوا إلـى أهـل التشـيع، مظهريـن محبـة أهـل البيـت وسـخطهم على مـن ظلـم عليـاً رضـي الله عنـه، ثـم أخـذوا يسـلكون بهـم مفـاوز الفتـن والمهالـك، حتـى أبعـدوا كثيـراً مـن منهـم عـن التديـن الصحيـح بمـا بثـوه مـن العقائـد الزائفـة التـي معظمهـا يـدور على هـدم قواعـد الديـن والتحلـل مـن تعاليـم الإسلام وأحكامـه**، وأصـل هـذه الفتنـة على مـا ذكـر المؤرخـون رجـل يهـودي يدعـى عبـدالله بـن سـبأ، أظهـر الإسلام وغلا في حـب علـي رضـي الله عنـه حتـى

(١) المنتقى من منهاج السنة ص١٩-٢٤.
(٢) منهاج السنة ١/ ٩ .

زعم أن الله تعالى حلّ فيه، وأخذ يؤلب الناس على عثمان رضي الله عنه..."[١].

وقد بين العلامة الشيخ الدكتور محمد أبو شهبة غرض المستشرقين وأذنابهم من جهلة المسلمين والمستأجرين في حملاتهم المغرضة على السنة في العصر الحديث لاسيما أواخر العصر المنصرم يقول رحمه الله: "ولعل من نافلة القول أن أنبه إلى الأغراض السيئة التي يقصدها المستشرقون من وراء حملاتهم، التي هي امتداد للحملات الصليبية، والتي يقصد منها تقويض دعائم الإسلام والعروبة، وإضعاف الروح الدينية في المسلمين، كي يتم لدولهم ما تريد من الاستعمار والاستئثار بخيرات البلاد واستذلال رقاب العباد، وهم -يشهد الله- يريدون من الطعن في الصحابة حينًا وفي السنة حينًا آخر تشكيك المسلمين في الأصل الثاني من أصول التشريع في الإسلام وهي السنة، وتقليل الثقة بها..."[٢].

الآثار المترتبة على التسليم بالطعن في عدالة الصحابة

ولا نشك أن الطعن في الصحابة من قبل أعداء الدين والمندسين تحت اسم الإسلام، يثمر للطاعنين وأسيادهم العديد من الفوائد التي تحقق مآربهم من الطعن في الدين والشريعة بالكلية، **ولنستعرض هذه الآثار التي تلزم على الطعن في صحابة رسول الله الكرام، وفي عدالتهم، ومنها:**

١. القدح في علم الله وحكمته وعدله، وكيف أنه قد رضي لنبيه صلى الله عليه وسلم بأصحاب خونة كذبة، لا يصلحون للقيام بنشر الدين ولا يوثق بهم!! وحاشاهم رضي الله عنهم وأرضاهم من هذا

(١) الحديث والمحدثون ص٩١-٩٢، وانظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣٦٠.
(٢) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين ص٩٤-٩٥.

الوصف! وما أحسن فهم ونباهة عبدالله بن مصعب الزبيري حين قال له أمير المؤمنين المهدي: "يا أبا بكر ما تقول فيمن ينتقص أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: قلت: زنادقة، قال: ما سمعت أحداً قال هذا قبلك، قال قلت: **هم قوم أرادوا رسول الله بنقص**، فلم يجدوا أحداً من الأمة يتابعهم على ذلك، فتنقّصوا هؤلاء عند أبناء هؤلاء، وهؤلاء عند أبناء هؤلاء، **فكأنهم قالوا: رسول الله صلى الله عليه وسلم يصحبه صحابة السوء، وما أقبح بالرجل أن يصحبه صحابة السوء!!** فقال: ما أراه إلا كما قلت"[(١)].

٢. عدم قبول الشريعة؛ لأن الذي نقلها أناس ليسوا بعدول ولا أمناء، **قال أبو زرعة الرازي**: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، **وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح به أولى** وهم زنادقة"[(٢)]. وفي قصة عمر بن حبيب الطويلة ودفاعه عن أبي هريرة في مجلس الرشيد قال: " يا أمير المؤمنين إن الذي قلته وجادلت عنه فيه ازدراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ما جاء به، **إذا كان أصحابه كذّابين، فالشريعة باطلة!! والفرائض والأحكام في الصيام والصلاة والطلاق والنكاح والحدود كله مردود غير مقبول!!** فرجع إلى نفسه ثم قال: أحييتني يا عمر بن حبيب أحياك الله، أحييتني يا عمر بن حبيب أحياك الله، وأمر لي بعشرة آلاف درهم"[(٣)].

٣. أو أن الله تعالى [على كلام هؤلاء] أراد له أصحاباً صالحين

---

(١) تاريخ بغداد ١٠/ ١٧٥.

(٢) الكفاية ص٤٩.

(٣) انظر تاريخ بغداد١١/ ١٩٧-١٩٨،والجامع لأحكام القرآن للقرطبي١٦/ ٢٩٨-٢٩٩.

عـدولاً، واختـار لـه هـؤلاء الصحابـة، ثـم ظهـر لـه خيانتهـم، وهـذا الاعتقـاد ينسـب لله تعالـى الجهـل بمـا سـتؤول إليـه الأمـور!! والجهـل مـن صفـات السـلوب التـي ينـزه عنهـا عـلام الغيـوب، وهـذا لـه صلـة بالفقـرة التـي قبلهـا.

٤. أن فيـه قدحـاً في الرسـالة كمـا قـال ابـن حبـان رحمـه الله: "وإن مـن تولـى رسـول الله صلـى الله عليـه وسـلم إيداعهـم مـا ولاه الله بيانـه للنـاس لبالأحـرى مِـن أن لا يجـرح؛ لأن رسـول الله صلـى الله عليـه وسـلم لـم يـودع أصحابـه الرسـالة، وأمرهـم أن يبلـغ الشـاهد الغائـب إلا وهـم عنـده صادقـون جائـزو الشـهادة، ولـو لـم يكونـوا كذلـك لـم يأمرهـم بتبليـغ مـن بعدهـم مـا شـهدوا منـه! لأنـه لـو كان كذلـك لـكان فيـه قدحـاً في الرسـالة! وكفـى بمـن عدّلـه رسـول الله صلـى الله عليـه وسـلم شـرفـاً، وإن مـن بعـد الصحابـة ليسـوا كذلـك"[1].

٥. يلـزم منـه أن محمـداً صلـى الله عليـه وسـلم لـم يحسـن تربيـة أصحابـه عـلى الصـدق والأمانـة في التبليـغ، ولـم يكـن لـه مـن قـوة التأثـير والتوفيـق مـن الله مـا يجعـل لتربيتـه وقعـاً في نفـوس أصحابـه وصدقـاً في أقوالهـم وأدبـاً في أفعالهـم.

(١) كتاب المجروحين ص٣٤.

الفصل الأول
الشبه التي تقدح في عدالة الصحابة، وتصل إلى حد التكفير، وفيها أربعة مباحث:

المبحث الأول: الشبهة الأولى

أنهم كانوا على الاستقامة والعدالة في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم ارتدوا وسقطت عدالتهم بعد موته إلا نفراً منهم[(١)].

ويستدلون بقول النبي صلى الله عليه وسلم في قطعة من حديث: (...ثم يؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال، فأقول: أصحابي، فيقال: **إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم**، فأقول: كما قال العبد الصالح عيسى بن مريم: ﴿...وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾آية (١١٧)[(٢)].

وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ليردنَّ علي ناس من أصحابي الحوض، حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني، فأقول أصحابي، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك)[(٣)].

الجواب أولاً: عن الأحاديث الواردة:

فنقول هي أحاديث صحيحة ومتواترة، فقد تتبعت جميع ألفاظ الحديث بما فيها ألفاظ الصحيحين، وقد لاحظت في شتى ألفاظ الحديث المذكورة هنا وكذا غيرها، مما لم أذكر **عدم تعميم الحكم**

---

(١) انظر عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة ٣/ ٩٥٣-٩٥٤، وقد نقل نصوصاً من كتب الشيعة كالرجال للكشي. ص ١٢-١٣، والأصول من الكافي الرواية رقم٣٤١، ورقم٤٥٥.

(٢) صحيح البخاري ٣/ رقم٣٢٦٣.

(٣) صحيح البخاري ٥/ رقم٦٢١١.

على سائر الصحابة، بل قال: (يؤخذ برجال من أصحابي)، وفي اللفظ الآخر: (ليردن علي ناس من أصحابي)، **و(من) هنا تدل على التبعيض، وأنهم أناس مخصوصون لا كل أصحابه.**

كما يظهر لي: أن الخطاب هنا خرج مخرج التهويل والترهيب للصحابة من الإحداث في الدين، وللأمة من بعدهم من باب أولى، وإلا فإنا لا نكاد نجد أحداً من أصحابه صلى الله عليه وسلم عُرف بالإحداث في الدين، أو مخالفة نهج سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم، بل كانوا أتبع الناس له، **ووصفهُ لهذا الصنف بأنهم أصحابه أي: ممن أسلم في حياته، تغليبًا للحكم على الظاهر**[(١)]**، ولا يلزم أن يكون ممن لازمه**، بل هم ممن رآه ممن لم يرسخ الإيمان في قلوبهم بل ارتدوا بعد موته، قال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي (ومما لا شك فيه أن الحديث متواتر، ولكن طرد بعض الناس من الحوض، المقصود بهم من ارتد عن الإسلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم **لأنه قد جاء التصريح بذلك في عدد من الروايات**...وهذا ما فهمه علماء الأمة ...وقد عرف علماء المصطلح الصحابي، ولم يعتبر أحدهم المرتدين عن الإسلام من الصحابة)[(٢)].

فقد عرّف ابن حجر الصحابي فقال: (وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة في الأصح)[(٣)]، إذن فالوعيد المذكور هو لمن مات مرتداً وكان قد أسلم في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد فسر العلماءُ المذكورين في هذا الحديث بأنهم المرتدون بعد

---

(١) انظر منهج النقد عند المحدثين ص١٢٠، وانظر الحديث والمحدثون ص١٥٣.

(٢) منهج النقد عند المحدثين ص١٢٠.

(٣) نزهة النظر ص١٠٩.

وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، قال محمد بن يوسف: ذكر عن أبي عبدالله عن قبيصة قال: (هم المرتدون الذين ارتدوا على عهد أبي بكر فقاتلهم أبو بكر رضي الله عنه)[١].

وقال الحافظ ابن حجر في شرح كلام قبيصة: "**أي إنه حمل قوله (من أصحابي) أي باعتبار ما كان قبل الردة، لا أنهم ماتوا على ذلك، ولا شك أن من ارتد سُلب اسم الصحبة؛ لأنها نسبة شريفة إسلامية، فلا يستحقها من ارتد بعد أن اتصف بها**"[٢].

وعلى هذا فلا يجوز الطعن في عدالة الصحابة الذين ماتوا على الإسلام والتشكيك في دينهم وعدالتهم وصحبتهم.

ومن الألفاظ الصريحة في ارتداد هذا الصنف الذي يذاد عن الحوض ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (يردُ علي يوم القيامة رهط من أصحابي فيُجْلون عن الحوض، فأقول: يارب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، **إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى**)[٣].

وليس بعد هذا التصريح الذي رواه البخاري مجالٌ للرافضة، وأعداء الدين وأذناب المستشرقين، للاستشهاد بهذا الحديث، الذي كان حيلة يستغلها في الباطل كل مفتون في دينه يريد النيل من الصحابة الكرام.

أما الجواب الثاني: فيقال قولكم بردتهم بعد موته صلى الله عليه وسلم ومن ثم سقوط عدالتهم، هذا يناقض إتمام الدين المذكور في الآية ﴿... اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا﴾(المائدة/ ٣)؛ لأن الحاجة ماسة بعد موته صلى الله عليه وسلم

---

(١) صحيح البخاري ٣/ رقم٣٢٦٣.
(٢) فتح الباري ٦/ ٥٦٦.
(٣) صحيح البخاري ٥/ رقم٦٢١٣.

لمن يبلغ هذا الدين للأمة أجمع، وهؤلاء الصحابة إن ارتدوا بعد موته فليسوا بعدول، ولا يعتمد على شريعة هم نقلتها، بل لا يصلح أن يكون محمداً صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء؛ **لأن الشريعة لم تكتمل بعد!!** فلا بد أن يُبعث مرة أخرى ليتمم الدين ويكون له أصحاب أمناء لتبليغ الشريعة!! أو يأت رسول آخر حتى يكمل للأمة أمر دينها! ويكون له أتباع عدول أمناء يبلغون ما ائتمنوا عليه! وهذا أيضاً ينافي أنه لا نبي بعده.

المبحث الثاني: الشبهة الثانية

الاعتراض على عدالة الصحابة مع وجود المنافقين آن ذاك[1].

والجواب كالتالي:

١. المنافقون كانوا معروفين للنبي صلى الله عليه وسلم، كما كانوا معروفين لدى الصحابة بأعيانهم أو بأوصافهم؛ لأن آيات القرآن الكريم بينت كل حركاتهم وسكناتهم، حتى خلجات قلوبهم، وقد خُصصت سورة كاملة في كشف صفات المنافقين، وفي سورة التوبة أيضاً تفصيل لبعض صفاتهم، فالصحابة يعرفون من تخلف عن غزوة تبوك، ومن اعتذر بغير حجة شرعية، بل كان يعلم الناس من تخلف من خيار الصحابة من غيرهم من المنافقين الذين اعتذروا خوفاً من التبعة الدنيوية، ويتضح ذلك في حديث كعب بن مالك رضي الله عنه، وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا، حيث قال: فكنت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم، **فطفقت فيهم، أحزنني أني لا أرى إلا رجلاً مغموصاً عليه النفاق، أو رجلاً ممن عذر**

(١) انظر منهج النقد ص١٢١.

الله من الضعفاء)[1].

٢. الذي يلتبس عليه الأمر فلا يفرق بين المنافقين والصحابة، هو رجل جاهل أو مغرض يريد ضرب القرآن بعضه ببعض، فالله تعالى قد خص المنافقين بسورة المنافقين، وذكر صفاتهم أو أشار لهم في سور عديدة كالبقرة وآل عمران والنساء والتوبة والأنفال والأحزاب والعنكبوت والحديد والحشر والفتح، كما أنه خص المؤمنين بسورة المؤمنين، وكرر صفاتهم في مواضع عديدة من القرآن، وميز بين الصحابة وبين المنافقين، ففي سورة التوبة بدأ تعالى بالثناء عليهم ومدحه إياهم، ووصفه لهم بكل جميل، ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة : ١٠٠]

"**والمراد بالذين اتبعوهم بإحسان**، من جاء بعد السابقين الأولين من الصحابة رضي الله عنه مقاله جماعة من المفسرين.

قالوا: وهم من أسلم بعد الحديبية وبيعة الرضوان إلى آخر زمنه صلى الله عليه وسلم.

ويؤيد ذلك أن الآيات كلها فيما يتعلق بالمتخلفين عن النبي صلى الله عليه وسلم من المنافقين في غزوة تبوك، فأتبع الله ذلك بفضيلة الصحابة الذين غزو معه صلى الله عليه وسلم وقسمهم إلى السابقين الأولين ومن بعدهم.

---

(١) رواه مسلم في صحيحه ٥/ رقم٢٧٦٩، وأصله في البخاري في مواضع عديدة انظر صحيح البخاري ٣/ رقم ٢٧٨٨.

ثم أتبع ذلك بذكر الأعراب وأهل البوادي الذين في قلوبهم نفاق أو لم يرسخوا في الإسلام. فقال تعالى﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة : ١٠١]

فدل على أن المراد بالذين اتبعوهم بإحسان هم بقية الذين تأخر إسلامهم. فشملت الآية جميع الصحابة.

وقد أخبر الله سبحانه وتعالى أنه رضي عنهم ورضوا عنه، فمن ادعى بعد ذلك في أحد منهم أنه قد سخط عليه، لزمه بيان ذلك بدليل قاطع عن الله تعالى، ولا سبيل إلى ذلك، قال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح : ٢٩].

وهي أيضاً شاملة لجميع الصحابة رضي الله عنهم؛ لأن كل من أقام معه صلى الله عليه وسلم ساعة ثبت اتصافه بأنه ممن معه، فكان المدح في الآية شاملاً للكل رضي الله عنهم[١].

(١) تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة ص٦٣-٦٤.

المبحث الثالث: الشبهة الثالثة

القدح في عدالة الصحابة حيث يكفّر بعضهم بعضًا.

الجواب: لم تثبت رواية واحدة في تكفير الصحابة بعضهم البعض[(١)]، وإنما استعمل عمر رضي الله عنه في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم عبارة "دعني اضرب عنق هذا المنافق"[(٢)]، قالها في أبّي وفي حاطب بن أبي بلتعة وغيرهما، عندما ظهر له ما يقتضي النفاق في الظاهر، وكان التلميذ بين يدي المعلم، والعالم العظيم يصوب ما يقول أو يخطّئه، وحصل ذلك أيضًا لمعاذ بن جبل حين خرج الرجل من الصلاة عندما طول عليه معاذ، فوصفه بأنه منافق بحسب الظاهر، لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرّه على ذلك، **وهنا ملمح دقيق تأملته، ولم أجد من تعرض له، وهو أن عمر رضي الله عنه لم يحفظ عنه بحسب علمي وتتبعي أنه قال هذه اللفظة الخطيرة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم**، ويؤكد هذا المبدأ لدى الصحابة موقف علي رضي الله عنه من الصحابة الذين قاتلوه عن اجتهاد "فقد سأل عن أهل الجمل قال: قيل أمشركون هم؟ قال: من الشرك فروا قيل :أمنافقون هم ؟قال :إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا قيل: فماهم؟ قال :**إخواننا بغوا علينا**)[(٣)]. فوصفهم بالإخوان، وهذا الفقه هو الموافق لما جاء في كتاب الله، قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات : ٩]، ثم قال تعالى في الآية التي تليها

(١) انظر منهج النقد ص١٢١-١٢٢.
(٢) صحيح البخاري٣/ رقم٢٨٤٥.
(٣) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه٧/ ٥٣٥.

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات : ١٠].

بل حتى الخوارج لم يلهج رضي الله عنه بكفرهم، فعن طارق بن شهاب قال: "كنت عند علي فسئل عن أهل النهروان أهم مشركون؟ قال: من الشرك فروا قيل: فمنافقون هم؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا قيل: له فما هم؟ **قال قوم بغوا علينا**"[(١)].

وفي رواية عبدالرزاق: "قوم أصابتهم فتنة فعموا فيها وصموا"[(٢)]، **ولم يقل عنهم إخواننا كما قاله في الصحابة**.

فها نحن نرى الصحابة يتجنبون تكفير بعضهم البعض رغم الخلاف الذي حصل بينهم والذي هو من قبيل الاجتهاد، كما أنهم تجنبوا تكفير الخوارج مع وجود أحاديث تحتمل كفرهم، وفيها التصريح بمروقهم من الدين، والأمر بقتلهم، فقد قال علي رضي الله عنه: وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: "سيخرج قوم في آخر الزمان، أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة"[(٣)].

ولذا قال **شيخ الإسلام**: "الخوارج المارقون...لم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم! ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام! وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار، ولهذا لم يسب حريمهم ولم يغنم أموالهم، **وإذا كان هؤلاء الذين**

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه٧/ ٥٦٣. أخرجه عبدالرزاق في مصنفه١٠/ ١٥٠.

(٢) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه١٠/ ١٥٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه٣/ رقم٦٥٣١.

ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا، مع أمر الله ورسوله بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم؟... والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض لا تحل إلا بإذن الله ورسوله"[(١)].

المبحث الرابع: الشبهة الرابعة

وصف الصحابة بالضلال، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أراد أن يكتب لهم كتابًا لن يضلوا بعده، فاختلفوا فلم يكتبه، وهذا نص صريح في ضلالهم[(٢)].

وهذه الشبهة يثيرها معظم الرافضة في كتبهم، ويستدلون على ذلك بما رواه ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: "لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ، قَالَ ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ، قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللهِ حَسْبُنَا، فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّغَطُ، قَالَ: قُومُوا عَنِّي، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ، فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ إِنَّ الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ كِتَابِهِ"[(٣)]، ويقولون: قول ابن عباس يؤكد استياءه من عدم كتابة الكتاب، **وأن عدم كتابة الكتاب واختلافهم هذا، هو الذي حرم الأمة الإسلامية من هذه الفضيلة، ورماها في الضلالة[(٤)].**

والجواب عن هذه الشبهة كالتالي:

١. الصواب أن هذا الكتاب الذي أراد أن يكتبه النبي صلى الله عليه

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٨٢.

(٢) انظر منهاج السنة ٦/ ٨.

(٣) انظر البخاري مع الفتح ١/ ٢٥١، دار الريان.

(٤) انظر الانتصار للصحب والآل ص٢٢٦.

وسلم يختص بالعهد بالخلافة لأبي بكر رضي الله عنه[١]، فقد جاء في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه: "ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل: أنا أولى، ويأبي الله والمؤمنون إلا أبا بكر"[٢]. وفي صحيح مسلم عن ابن أبي مليكة قال سمعت عائشة: "وسئلت من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مستخلفاً لو استخلف، قالت: أبو بكر فقيل لها: ثم من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر، قيل لها: ثم من بعد عمر قالت: أبو عبيدة عامر بن الجراح، ثم انتهت إلى هذا"[٣].

٢. قال البيهقي: "وإن كان المراد [أي بالكتاب] بيان أحكام الدين ورفع الخلاف فيها، فقد علم عمر حصول ذلك لقوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾(المائدة آية/ ٥)، وعلم أنه لا تقع واقعة إلى يوم القيامة إلا وفي الكتاب أو السنة بيانها نصاً أو دلالة، وفي تكلف النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه مع شدة وجعه كتابة ذلك مشقة، ورأى عمر الاقتصار على ما سبق بيانه إياه نصاً أو دلالة تخفيفاً عليه، ولئلا ينسد باب الاجتهاد على أهل العلم والاستنباط وإلحاق الفروع بالأصول، وقد كان سبق قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر)[٤]، وهذا دليل على أنه وكل بعض الأحكام إلى اجتهاد العلماء، وجعل لهم الأجر على الاجتهاد، فرأى عمر الصواب تركهم على هذه الجملة لما فيه من فضيلة العلماء بالاجتهاد مع التخفيف عن النبي صلى الله عليه

(١) انظر منهاج السنة٦/ ١٠، وفتح الباري١/ ٢٥٢.
(٢) صحيح مسلم٧/ ١١٠، .
(٣) صحيح مسلم١٢/ ١٠٥.
(٤) صحيح البخاري٦/ ٢٦٧٦، رقم٦٩١٩.

و سلم وفي تركه صلى الله عليه و سلم الانكار على عمر دليل على استصوابه"[١].

٣. "وأما عمر فاشتبه عليه هل كان قول النبي صلى الله عليه وسلم من شدة المرض أو كان من أقواله المعروفة والمرض جائز على الأنبياء، ولهذا قال: ماله أهجر؟ فشك في ذلك ولم يجزم بأنه هجر، والشك جائز على عمر فإنه لا معصوم إلا النبي صلى الله عليه وسلم لا سيما وقد شك بشبهة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان مريضاً فلم يدر أكلامه كان من وهج المرض كما يعرض للمريض أو كان من كلامه المعروف الذي يجب قبوله؟ وكذلك ظن أنه لم يمت حتى تبين أنه قد مات، والنبي صلى الله عليه وسلم قد عزم على أن يكتب الكتاب الذي ذكره لعائشة، فلما رأى أن الشك قد وقع علم أن الكتاب لا يرفع الشك، فلم يبق فيه فائدة، وعلم أن الله يجمعهم على ما عزم عليه كما قال، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر"[٢].

٤. "ومن توهم أن هذا الكتاب كان بخلافة علي فهو ضال باتفاق عامة الناس من علماء السنة والشيعة، أما أهل السنة فمتفقون على تفضيل أبي بكر وتقديمه، وأما الشيعة القائلون بأن علياً كان هو المستحق للإمامة فيقولون: إنه قد نص على إمامته قبل ذلك نصاً جلياً ظاهراً معروفاً، وحينئذ فلم يكن يحتاج إلى كتاب"[٣].

٥. "وإن قيل إن الأمة جحدت النص المعلوم المشهور، فلأن تكتم كتاباً حضره طائفة قليلة أولى وأحرى، وأيضا فلم يكن يجوز عندهم تأخير البيان إلى مرض موته ولا يجوز له ترك الكتاب لشك من شك، فلو كان ما يكتبه في الكتاب مما يجب بيانه وكتابته لكان

(١) انظر صحيح مسلم١١/ ٩١، وفتح الباري١/ ٢٥٢.
(٢) منهاج السنة٦/ ١١، وانظر فتح الباري١/ ٢٥٢.
(٣) منهاج السنة٦/ ١١.

النبي صلى الله عليه وسلم يبينه ويكتبه ولا يلتفت إلى قول أحد، فإنه أطوع الخلق له، فعلم أنه لما ترك الكتاب لم يكن الكتاب واجباً ولا كان فيه من الدين ما تجب كتابته حينئذ إذ لو وجب لفعله ولو أن عمر رضي الله عنه اشتبه عليه أمر ثم تبين له أو شك في بعض الأمور فليس هو أعظم ممن يفتي ويقضي بأمور ويكون النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم بخلافها مجتهداً في ذلك، ولا يكون قد علم حكم النبي صلى الله عليه وسلم فإن الشك في الحق أخف من الجزم بنقيضه، وكل هذا إذا كان باجتهاد سائغ كان غايته أن يكون من الخطأ الذي رفع الله المؤاخذه به"[(١)].

٦. وقول ابن عباس: (إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين كتابه)، "**فحصل لهم شك هل قوله أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده هو مما أوجبه المرض أو هو الحق الذي يجب اتباعه وإذا حصل الشك لهم لم يحصل به المقصود فأمسك عنه وكان لرأفته بالأمة يحب أن يرفع الخلاف بينها ويدعو الله بذلك** ولكن قدر الله قد مضى، بأنه لا بد من الخلاف، كما في الصحيح عنه أنه قال: (سألت ربي ثلاثا فأعطاني اثنتين، ومنعني واحدة سألته أن لا يسلط على أمتي عدوا من غيرهم، فيجتاحهم فأعطانيها وسألته أن لا يهلكهم بسنة عامة فأعطانيها وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها)[(٢)]، ولهذا قال ابن عباس: (إن الرزية كل الزرية ما حال بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين الكتاب)، فإن ذلك رزية في حق من شك في خلافة الصديق وقدح فيها، إذ لو كان الكتاب الذي هم به أمضاه، لكانت شبهة هذا المرتاب تزول بذلك، ويقول: خلافته ثبتت بالنص الصريح الجلي فلما لم يوجد هذا، كان رزية في حقه

(١) منهاج السنة٦/ ١٣، وانظر شرح النووي١١/ ٩٠-٩١.

(٢) صحيح مسلم٨/ ١٧١، رقم٧٤٤٢، دار الجيل.

من غير تفريط من الله ورسوله، بل قد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم البلاغ المبين، وبيّن الأدلة الكثيرة الدالة على أن الصديق أحق بالخلافة من غيره، وأنه المقدم، وليست هذه رزية في حق أهل التقوى الذين يهتدون بالقرآن، وإنما كانت رزية في حق من في قلبه مرض ...[1].

٧. قال النووي:" إن النبي صلى الله عليه و سلم معصوم من الكذب ومن تغيير شيء من الأحكام الشرعية في حال صحته وحال مرضه ومعصوم من ترك بيان ما أمر ببيانه وتبليغ ما أوجب الله عليه تبليغه... لذا فقد اختلف العلماء في الكتاب الذي هم النبي صلى الله عليه و سلم به فقيل: أراد أن ينص على الخلافة في إنسان معين لئلا يقع نزاع وفتن، وقيل: أراد كتاباً يبين فيه مهمات الأحكام ملخصة ليرتفع النزاع فيها ويحصل الاتفاق على المنصوص عليه، وكان النبي صلى الله عليه وسلم هم بالكتاب حين ظهر له أنه مصلحة، أو أوحى إليه بذلك ثم ظهر أن المصلحة تركه أو أوحى إليه بذلك ونسخ ذلك الأمر الأول"[2].

٨. وقال النووي: "وأما كلام عمر رضي الله عنه فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله ودقيق نظره؛ لأنه خشي أن يكتب صلى الله عليه وسلم أموراً ربما عجزوا عنها واستحقوا العقوبة عليها؛ لأنها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها ،فقال عمر: حسبنا كتاب الله لقوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وقوله اليوم أكملت لكم دينكم فعلم أن الله تعالى أكمل دينه فأمن الضلال على الأمة وأراد الترفيه على رسول الله صلى

(١) منهاج السنة النبوية٨/ ٤١٦-٤١٧، وانظر فتح الباري١/ ٢٥٣.
(٢) شرح النووي١١/ ٩٠، وانظر فتح الباري١/ ٢٥٢.

الله عليه و سلم فكان عمر أفقه من ابن عباس وموافقيه"[١].

وبهذا نعلم أن الاستدلال بهذا الحديث ليس فيه حجة على ما ذهب له الرافضة من الطعن في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الفصل الثاني
الشبه التي تقدح في عدالة الصحابة، وهي لا تصل إلى حد التكفير، ومعظمها يتعلق بالرواية، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الشبهة الأولى

كيف نعتمد في نقل السنة وروايتها على الصحابة وهم بشر كغيرهم من الرواة يقع منهم الخطأ ويدركهم السهو والنسيان، كما أنهم ليسوا بمعصومين[٢].

والجواب كالتالي:

١. الصحابة بشر وهم معرضون كغيرهم للخطأ والنسيان، ولا يعني تعديلهم نفي إمكانية السهو والنسيان عنهم.

٢. هناك فرق بين العدالة والعصمة، وجماهير أهل السنة الذين قالوا إن الصحابة عدول، لم يقولوا قط إنهم معصومون من المعاصي، ولا من الخطأ والسهو والنسيان، وإنما أرادوا أنهم لا يتعمدون كذباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى الذين حُدّوا في حد، أو اقترفوا إثماً وتابوا، أو لابسوا الفتن والحروب ما كانوا ليتعمدوا الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم[٣].

---

(١) انظر شرح النووي ١١/ ٩٠-٩١.

(٢) انظر الحديث والمحدثون ص١٥٢، ودفاع عن السنة ص٢٠٦، ومنهج النقد عند المحدثين ص١٢٣.

(٣) انظر دفاع عن السنة ص٢٤٤.

٣. لايجوز قياس الصحابة على الآخرين أو بالعكس، إذ زكاهم الله سبحانه وتعالى واختارهم لصحبة نبيه، ليؤدوا عنه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، وقد سد فيلسوف الجرح والتعديل، وإمام الحِجاج والنقد، الحافظ ابن حبان الطريق على الرافضة وأعداء الدين بكلام في غاية النفاسة، يذكرنا بالمثل العربي: "قطعت جهيزة قول كل خطيب" **فقال رحمه الله**: «فإن قال قائل: **فكيف جرحتَ من بعد الصحابة وأبيتَ ذلك في الصحابة؟ والسهو والخطأ موجودان في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وجد فيمن بعدهم من المحدثين؟ !يقال له**: إن الله تبارك وتعالى نزه أقدار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلب قادح، وصان أقدارهم عن وقيعة منتقص، وجعلهم كالنجوم يقتدي بهم، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِيْنَ اتَّبَعُوهُ وَهٰذا النَّبِيُّ وَالَّذِيْنَ آمَنُوْا وَاللهُ وَلِيُّ المُؤْمِنِيْنَ﴾ (آل عمران آية٦٨) ثم قال: ﴿يَوْمَ لاَ يُخْزِى اللهُ النَّبِى وَالَّذِيْن آمَنُوْا مَعَه﴾(التحريم آية٨) **فمن أخبر الله عزّ وجلّ أنه لا يخزيه في يوم القيامة، وقد شهد له باتباع ملة إبراهيم حنيفًا، لا يجوز أن يجرح بالكذب؛ لأنه يستحيل أن يقول الله تبارك وتعالى**: ﴿يَوْم لاَ يُخْزِى اللهُ النَّبِىّ وَالَّذِيْنَ آمَنُوْا مَعَه﴾ ثم يقول النبي صلى الله عليه وسل: "من كَذب عليّ متعمداً فَلْيَتَبَوَّأْ مقعده من النار". **فيطلق النبي صلى الله عليه وسلم إيجاب النار لمن أخبر الله عز وجل أنه لايخزيه في يوم القيامة، بل الخطاب في الخبر وقع على من بعد الصحابة**، وأما من شهد التنزيل وصحب الرسول صلى الله عليه وسلم فالثلب لهم غير حلال، والقدح فيهم ضد الإيمان، والتنقيص لأحدهم نفس النفاق؛ لأنهم خير الناس قرناً بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحكم من لاينطق عن الهوى إن هو إلا

وحي يوحى صلى الله عليه وسلم، وأن من تولى رسول الله صلى الله عليه وسلم إيداعهم ما ولاه الله بيانه للناس لبالأحرى أن لا يجرح؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يودع أصحابه الرسالة وأمرهم أن يبلغ الشاهد الغائب، إلا وهم عنده صادقون جائزو الشهادة، ولو لم يكونوا كذلك لم يأمرهم بتبليغ من بعدهم ما شهدوا منه؛ لأنه لو كان كذلك لكان فيه قدح في الرسالة، وكفى بمن عدله رسول الله صلى الله عليه وسلم شرفًا، وإن من بعد الصحابة ليسوا كذلك؛ لأن الصحابي إذا أدى إلى من بعده، يحتمل أن يكون المبلغ إليه منافقًا أو مبتدعًا أو ضالاً ينقص من الخبر أو يزيد فيه، ليضل به العالم من الناس، فمن أجله قد فرقنا بينهم وبين الصحابة إذ صان الله عز وجل أقدار الصحابة عن البدع والضلال، جمعنا الله وإياهم في مستقر رحمته بمنه"[1].

٤. أنهم رزقوا حوافظ قوية، وقرائح وقّادة، ساعدتهم كثيراً على حفظ الحديث وضبطه.

٥. أنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم، وعاصروا الحوادث، ورأوها بأم أعينهم، فانطبعت في ذاكرتهم، ثم طبقوها في حياتهم تطبيقًا عمليًا.

٦. هم يعلمون أن الحديث أصل من أصول الدين، فضبطوه بالمذاكرة وتعهدوه بالدرس والتعليم، فكانوا يتذاكرون فيما بينهم في مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد وفاته.

٧. وكانوا يخافون من التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو الإكثار من ذلك خشية الكذب، أو الزيادة أو النقصان، وكانوا إذا رووا الحديث احتاطوا، وإذا شكوا في حديث تجنبوا الرواية، كما كان

(١) كتاب المجروحين ص٣٣-٣٤.

بعضهم يخوف بعض من الزيادة والنقصان، **فعن عبدالله بن الزبير، قال: قلت للزبير**: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث فلان وفلان قال أما إني لم أفارقه ولكن سمعته يقول من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار[(١)]، **وقال ابن سيرين**: كان أنس ابن مالك إذا حدث عن رسول الله حديثاً ففرغ منه، قال: أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم[(٢)]. **وقال عبدالرحمن بن أبي ليلى**: **قلنا لزيد بن أرقم**: حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد[(٣)]، وقال **شرحبيل بن السمط**، لكعب: يا كعب بن مرة، حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحذر[(٤)].

٨. أن الخلفاء الراشدين انتهجوا في رواية السنة خطة حكيمة، فسنوا للناس سنة التثبت، وطالبوا الراوي بالبينة عند عروض الشك، وكل هذه العوامل أثرّت في اتجاه الرواية، فلم يندفع الصحابة في الإكثار الذي لا يؤمن عثاره، لذلك قل السهو والنسيان منهم، وندر الخطأ، وكان أحدهم إذا سها أو أخطأ في الرواية، ذكّره غيره، ممن يحفظ الحديث على وجهه[(٥)].

٩. الصحابة وإن كانوا بشر ولكنهم في القمة دينا وخلقا، فكما أن رؤيتهم للنبي المرسل من رب العالمين صلى الله عليه وسلم لها أثرٌ مباشر على قلوبهم، مما يميزهم عن بقية البشر، فقد حضوا أيضاً على منزلة عاليه، بفضل تربية الرسول صلى الله عليه وسلم لهم، فهم طراز

---

(١) صحيح البخاري رقم١٠٧.
(٢) أخرجه ابن ماجه في المقدمة برقم٢٤ وسنده صحيح.
(٣) أخرجه ابن ماجه في المقدمة برقم٢٥ وإسناده صحيح.
(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم١٢٦٩ .
(٥) الحديث والمحدثون ص١٥٢ .

خاص، سام من البشر، في دينهم وخلقهم، وفي اكتمال شخصيتهم، وأنهم بهذا الإعداد النبوي استأهلوا حمل الرسالة المحمدية وتبليغها إلى الناس كافة، ونريد بما تقدم صحابته المخلصين، أما المنافقون والمرتدون فلا يدخلون في حسابنا[١].

المبحث الثاني: الشبهة الثانية

ربما يقول قائل: كيف يُعتمد في نقل السنة المشرفة على الصحابة رضي الله عنهم، من غير أن نضعهم في ميزان التعديل والتجريح، وهل صنيع أبي بكر وعمر وعلي في اشتراطهم الشهادة أو اليمين على سماع الصحابة للحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا إقرار لهذا المبدأ، وهو البحث عن أحوالهم كسائر الرواة[٢].

الجواب:

أننا لا نبلغ بهم درجة النبوة، ولكننا أثبتنا لهم حالة من الاستقامة في الدين تمنعهم من تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذه الحالة دل عليه القرآن الكريم والسنة الصحيحة وإجماع من يعتد به من المسلمين، قال تعالى: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجرى تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم﴾ [التوبة - ١٠٠]، فهذه الآية تدل على أن الله تعالى رضي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم السابقين منهم إلى الإسلام، واللاحقين وهو سبحانه لا يرضى عن الكاذب، وقد قدمنا لك الروايات الصحيحة

---

(١) انظر دفاع عن السنة ص٢٠٦-٢٠٧ .

(٢) الحديث والمحدثون ص١٥٠.

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بمدحهم والثناء عليه، أما من لابس الفتن منهم: كطلحة والزبير، ومعاوية وعلي رضي الله عنهم، فكانوا في ذلك مجتهدين، يرى كل منهم أن الحق في جانبه، وعليه أن يدافع عنه، وقد تقرر في الشريعة أن المجتهد مأجور على كل حال، أخطأ أم أصاب إلا أنه إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، وقد أخبر الله تعالى بأنه رضي عن الذين بايعوا نبيه صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة، فقال: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾[الفتح - ١٨]، وكان من هؤلاء المبايعين الذي رضي عنهم الله سبحانه من دخل الفتن كطلحة، والزبير رضي الله عنهما، **فثبت بهذا أن الصحابة كلهم عدول من لابس الفتن وغيرهم.**

وأما ما وقع من الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر، وعلي رضي الله عنهم، فإنما كان من قبيل التثبت عند قيام عارض الشك في ضبط الراوي، لا في صدقه وعدالته، يدل على ذلك قول بعضهم للراوي "أما إني لم أتهمك، ولكني أحببت أن أتثبت"، ولئلا يتساهل الناس في باب الرواية على ما قدمنا[(١)].

المبحث الثالث: الشبهة الثالثة

القدح في عدالة الصحابة بناء على ارتكاب بعضهم الكبائر:

فقد يقول قائل من هؤلاء الحنقين على الإسلام وعلى صحابته الناقلين له: كيف تصفون الصحابة بالعدول، وهم قد قذفوا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، والقاذف فاسق بنص القرآن، إن

(١) الحديث والمحدثون ص١٥٠-١٥١.

لم يأت بأربعة شهداء، ومن قذف من الصحابة فقد أصبح فاسقًا انتفت عدالته، وعلى هذا لا يمكن القول بعدالة كافة الصحابة[١].

الجواب:

١- الرد على هؤلاء هو من كلام رب الأرباب، فقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ *إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[النور آية: ٤ ٥] **وفي آخرها إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا، وهي صريحة في قبول توبهم...**

٢- وقد اتفق جل فقهاء الأمة على قبول شهادة القاذف بعد توبته، وتصرفات المحدّثين تدل على أنهم يذهبون إلى قبول شهادة القاذف بعد التوبة، إذ إنهم قبلوا رواية حسان بن ثابت رضي الله عنه وحمنة بنت جحش وضمنوها في كتبهم[٢].

٣- الذين حُدّوا أو اقترفوا إثمًا وتابوا، أو لابسوا الفتن والحروب، ما كانوا ليتعمدوا الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل عرف عنهم عكس ذلك، فحسان بن ثابت رضي الله عنه ممن وقع في فتنة الإفك لكنه كان من أكثر الناس منافحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الدين[٣].

٤- "ومِمَّا ينبغي أن يعلم أن الذين قارفوا إِثْمًا ثم حُدُّوا هُمْ قلة نادرة جِدًّا لا ينبغي أن يغلب شأنهم وحالهم على حال الألوف المُؤَلَّفَةِ من

(١) انظر منهج النقد ص١١٧.
(٢) انظر منهج النقد ص١١٨.
(٣) انظر دفاع عن السنة ص٢٤٤.

الصحابة الذين ثبتوا على الجادة والصراط المستقيم، وجانبوا المآثم والمعاصي ما كبر منها وما صغر، وما ظهر وما بطن، والتاريخ الصادق أكبر شاهد على هذا، وهؤلاء الذين اتخذهم الطاعنون في عدالة الصحابة ذريعة لطعنهم بعضهم، لا تعرف له رواية، وبعضهم لم يعرف له إلاَّ الحديث والحديثان والثلاثة، ومروياتهم معروفة وثابته من رواية غيرهم، فلا يتوقف على رواياتهم شيء من أصول الدين وفروعه"[(١)].

المبحث الرابع: الشبهة الرابعة

أن الصحابة يكذب بعضهم بعضاً[(٢)]، وعليه فكيف يصدقهم من بعدهم ويقبل روايتهم وهم لم يقبلوا رواية بعضهم البعض أحياناً؟!

الجواب:

١- أن الصحابة لم يكن يكذب بعضهم بعضاً، وما ورد في ذلك إما مكذوب عليهم أو غير ثابت، بل الأمر على خلاف ذلك فهذا أَنَس بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، حدث بحديث الشفاعة الطويل...: فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ فَسَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ، وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا كُلُّ مَا نُحَدِّثُكُمُوهُ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ يَكْذِبُ بَعْضُنَا بَعْضًا"[(٣)]، **وفي زيادة**: "ولا يتهم بعضنا بعضاً"[(٤)]، بل كان يعتمد بعضهم

(١) دفاع عن السنة ص٢٤٤.
(٢) انظر السنة ومكانتها في التشريع ص٢٦٢-٢٦٦، ومنهج النقد ص١٢١.
(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة رقم٦١٨ بسند صحيح.
(٤) أخرجه الجامع لأخلاق الرواية وادأب السامع رقم١٠١.

على حديث بعض، فقد قال الْبَرَاء بن عازب رضي الله عنه: "مَا كُلُّ الْحَدِيثِ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَصْحَابُنَا عَنْهُ"[١].

٢- بل كان الصحابة يتناوبون في سماع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم **كما كان يفعل عمر رضي الله عنه** وصاحب له، بحيث يحدث بعضهم بعضاً، فقد قال عمر رضي الله عنه: "كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل يوما وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك"[٢].

- ما ورد من عبارات تكذيب في بعض المواضع، ليس المراد بها الافتراء والاختلاق بل المراد في لغتهم ومصطلحهم الخطأ والغلط، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن الكذب كانوا يطلقونه بإزاء الخطأ، كقول عبادة : كذب أبو محمد، لما قال : الوتر واجب، وكقول ابن عباس: كذب نوف: لما قال: لما صاحب الخضر ليس موسى بني إسرائيل"[٣].
- أما ما نسبوه لعمر رضي الله عنه أنه قال في فاطمة بنت قيس «لاَ نَدْرِي أَصَدَقَتْ أَمْ كَذَبَتْ» فقد قال الدكتور السباعي: " لم يرد في كتاب من كتب الحديث قاطبة، وقد بحثت في كل مصدر استطعت الوصول إليه من مصادر الحديث في مختلف دُورِ الكُتُبِ العامة، فلم أعثر على من ذكره بهذا اللفظ، بل الذي فيها " حَفِظَتْ أَمْ

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٣٧/ ٤٤٩، ورجاله ثقات.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه١/ رقم٨٩.
(٣) مجموع الفتاوي ٢٢/ ٢٦٦.

نَسِيَتْ " ولم يرد ذلك اللفظ إلا في بعض كتب الأصول، كـ " مُسَلَّمَ الثُّبُوتِ " مَعْزُواً إلى " صحيح مسلم "، وليس في " مسلم " إلا " حَفِظَتْ أَمْ نَسِيَتْ " وقد نَبَّهَ شارح " مُسَلَّمَ الثُّبُوتِ " إلى هذا فقال: «وَالمَحْفُوظُ فِي " صَحِيحِ مُسْلِمٍ " " حَفِظَتْ أَمْ نَسِيَتْ "»[١].

المبحث الخامس: الشبهة الخامسة

قولهم الصحابة قد قاتل بعضهم الآخر، كما أن بعضهم قد سفك دم صاحبه في القتال الذي جرى بينهم، فكيف يقبل حديث هؤلاء؟!

الجواب:

١- أن النصوص الشرعية أخبرت بما سيقع من الصحابة من قتال ونزاع، وذات النصوص الشرعية أخبرت بفضائلهم واصطفائهم كما تقدم معنا[٢]، ومن ذلك ما رواه أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تقوم الساعة حتى يقتتل فئتان فيكون بينهم مقتلة عظيمة دعواهما واحدة"[٣].

والمراد بالفئتين في هذا الحديث: جماعة علي وجماعة معاوية رضي الله عنهما، والمراد بالدعوة: الإسلام، وقيل المراد: اعتقاد كل منهم الحق[٤].

وعن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع ص٢٦٥، وانظر الحديث في صحيح مسلم٢/ رقم١٤٨٠.

(٢) انظر تسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة ص١١٣.

(٣) أخرجة البخاري في صحيحه٣/ رقم٣٤١٣.

(٤) انظر فتح الباري ١٢/ ٣٠٣، وتسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة ص١١٣.

قال عن الحسن: "إن ابني هذا سيد، ولعل الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين"[١].

ففي هذا الحديث شهادة من النبي صلى الله عليه وسلم بإسلام الطائفتين أهل العراق وأهل الشام[٢]،

لذا كان يقول سفيان بن عيينة رحمه الله: "قوله فئتين من المسلمين يعجبنا جداً".

قال البيهقي: "وإنما أعجبهم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سماهما مسلمين، وهذا خبرٌ من رسول الله بما كان من الحسن بن علي بعد وفاة علي في تسليمه الأمر إلى معاوية بن أبي سفيان"[٣].

٢- أمير المؤمنين علي بن أبي طالب نفسه استغفر للفريقين لعلمه بأنهما اجتهدا في طلب الحق، فقد روى حمزة بن يسار عن أبيه قال: وقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه على قتلاه وقتلى معاوية، فقال: غفر الله لكم، للفريقين جميعا"[٤].

وفي رواية عبدالله بن عروة قال : أخبرني من شهد صفين قال: رأيت عليا خرج في بعض تلك الليالي فنظر إلى أهل الشام، فقال: اللهم اغفر لي ولهم"[٥].

عن الحارث بن مالك رضي الله عنه، قَالَ : لَمَّا رَجَعَ عَلي مِنْ صِفِّينَ عَلِم أَنَّهُ لاَ يَمْلِكُ أَبَدًا، فَتَكَلَّمَ بِأَشْيَاءَ كَانَ لا يتكلم بِهَا، وَحَدَّثَ بِأَحَادِيثَ كَانَ لا يتحدث بِهَا، فَقَالَ فِيمَا يَقُولُ : أيها الناس، لاَ تَكْرَهُوا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه٢/ رقم٢٥٥٧.
(٢) تسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة ص١١٤.
(٣) الاعتقاد للبيهقي ص١٩٨، وانظر فتح الباري١٣/ ٧٢.
(٤) انظر تنزيه خال المؤمنين معاوية لأبي يعلى ص٩٢.
(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٥/ ٢٩٦، وسنده صحيح إلى عبدالله بن عروة.

إمارةَ مُعَاوِيَةَ، وَاللهِ لَوْ قَدْ فَقَدْتُمُوهُ لَقَدْ رَأَيْتُمَ الرُّؤُوسَ تَنْزُو مِنْ كَوَاهِلِهَا كَالْحَنْظَلِ"[(١)].

٣- "الكتاب والسنة قد دلا على أن الطائفتين مسلمون، وأن ترك القتال كان خيراً من وجوده، قال تعالى:﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ...﴾[الحجرات:٩] فسماهما مؤمنين إخوة مع وجود الاقتتال والبغي"[(٢)].

٤- بعد ثناء الله ورسوله على الصحابة وذكر فضائلهم، ورضى الله ورسوله عنهم في نصرتهم لدين الإسلام واستقامتهم وجهادهم، فإنهم بشر يخطئون، والمسلم من الصحابة وغيرهم إذا أخطأ وتاب قبل الله منه، فكيف بالصحابة! كما أنهم مجتهدون، والمجتهد إذا أجتهد فأخطأ فله أجر، وإن أصاب فله أجران، وهم كذلك، **قال شيخ الإسلام ابن تيمية**: "فأصحاب رسول الله جميع ما يطعن به فيهم أكثره كذب، والصدق منه غايته أن يكون ذنباً أو خطأً، والخطأ مغفور، والذنب له أسباب متعددة توجب المغفرة، ولا يمكن أحداً أن يقطع بأن واحداً منهم فعل من الذنوب ما يوجب النار لا محالة"[(٣)].

وقال أيضاً: "وبالجملة ليس علينا أن نعرف كل واحد تاب ولكن نحن نعلم أن التوبة مشروعة لكل عبد للأنبياء ولمن دونهم وأن الله سبحانه يرفع عبده بالتوبة وإذا ابتلاه بما يتوب منه فالمقصود كمال النهاية لا نقص البداية فإنه تعالى يحب التوابين ويحب المتطهرين وهو يبدل بالتوبة السيئات حسنات"[(٤)].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه١٥/ ٢٩٢، وأبو يعلى في تنزيه خال معاوية ص٩٣، ورجاله ثقات، عدا مجالد بن سعيد ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، انظر التقريب لابن حجر رقم٦٤٧٨.

(٢) انظر منهاج السنة ٤/ ٢٥٩.

(٣) منهاج السنة ٥/ ٣٢٢.

(٤) منهاج السنة٦/ ١٣٠.

وأختم بكلام نفيس **للحافظ الخطيب البغدادي** تحت هذه الشبهة، **قال رحمه الله**: "ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ إِلَى أَنَّ حَالَ الصَّحَابَةِ كَانَتْ مَرْضِيَّةً إِلَى وَقْتِ الْحُرُوبِ الَّتِي ظَهَرَتْ بَيْنَهُمْ وَسَفْكِ بَعْضِهِمْ دِمَاءَ بَعْضٍ **فَصَارَ أَهْلُ تِلْكَ الْحُرُوبِ سَاقِطِي الْعَدَالَةِ، وَلَمَّا اخْتَلَطُوا بِأَهْلِ النَّزَاهَةِ وَجَبَ الْبَحْثُ عَنْ أُمُورِ الرُّوَاةِ مِنْهُمْ** وَلَيْسَ فِي أَهْلِ الدِّينِ وَالْمُتَحَقِّقِينَ بِالْعِلْمِ، مَنْ يُصْرَفُ إِلَيْهِمْ جُرْمًا لَا يَحْتَمِلُ نَوْعًا مِنَ التَّأْوِيلِ، وَضَرْبًا مِنَ الِاجْتِهَادِ، فَهُمْ بِمثابَةِ الْمُخَالِفِينَ مِن الْفُقَهَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي تَأْوِيلِ الْأَحْكَامِ لِإِشْكَالِ الْأَمْرِ وَالْتِبَاسِهِ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ مِنْ حَالِ الْعَدَالَةِ وَالرِّضَا إِذْ لَمْ يَثْبُتْ مَا يُزِيلُ ذَلِكَ عَنْهُمْ"[1]

خاتمة البحث

وفي الخاتمة ألخص أهم النتائج التي حواها البحث:

- ذكرت بعضًا من فضائل الصحابة في الإسلام.
- قررت عدالتهم عند أهل السنة وعند أهل الحديث.
- ثم بينت دوافع الزنادقة وأتباعهم من الطعن في الصحابة.
- ثم بينت الآثار المترتبة على التسليم بالطعن في عدالة الصحابة.
- أوردت أشهر الشبه التي تثار حول عدالة الصحابة، ورددت عليها بما وقفت عليه من كلام علماء الإسلام المتقدمين والمعاصرين، واجتهدت في استنباط ردود إضافية على هذه الشبه، وهذه الشبه في معظمها تدور حول قضايا حديثية، والرد عليها بذات الطريقة.
- رددت على أخطر الشبه التي أثيرت حول الصحابة ومنها قولهم: إن الصحابة كانوا على العدالة في حياته صلى الله عليه وسلم، ثم ارتدوا بعد موته.

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص٤٩.

- ذكرت ألفاظ الحديث الذي استدلوا به على ارتداد الصحابة بعد موته صلى الله عليه وسلم، وأثبتُّ من ألفاظ الحديث، وكذا بعض طرقه أن هؤلاء نفرٌ ممن رأوا النبي صلى الله عليه وسلم حال حياته، ولم يلازموه، وليسوا من فضلاء الصحابة، ثم ارتدوا بعد موته، والأقوى أنهم ممن منع الزكاة بعد موته، وقد قاتلهم أبو بكر رضي الله عنه، كما في كلام بعض السلف.
- أن معنى عدالة الصحابة : أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ، لما اتصفوا به من قوة الإيمان، والتزام التقوى، والمروءة، وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور • وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو الغلط فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم.

التوصيات

١. من المهم بمكان أن يتتبع العلماء والباحثين الشبه المثارة حول عدالة الصحابة وكذا حول السنة بشكل عام، ويتم الرد عليها بطرق علمية وموضوعية تفحم الخصم، وتكون سبباً في كشف كذب المفترين وأعداء الدين من الرافضة والمستشرقين والعلمانيين، وتكون سبباً في رجوع المخدوعين والمضللين، وبالدرجة الأولى تكون حصناً لأبناء السنة من تلبيس الملبسين.

٢. كما أن الردود على هذه الشبه والتلبيسات لابد أن يرقى للمستوى الذي يدحض هذه الشبه وهذه الهجمات الحاقدة، وما نراها من قنوات علمية ومواقع للردود والدفاع عن السنة والصحابة لهو مما يثلج صدر المؤمنين، ولابد من منهجة هذه الجهود وزيادتها.

٣. ينبغي أن لا يُكتفى في الرد على هؤلاء بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، بل لابد من استخدام الردود العقلية والحسية على هؤلاء

الملحدين، بل والاستفادة من وقائع التاريخ في كشف زيف هؤلاء وخذلانهم للإسلام والمسلمين، واستعراض تاريخ ومواقف الصحابة ومآثرهم التي أقر وشهد بها غير المسلمين.

٤. أن تكثر البحوث وتتعدد أساليبها في الدفاع عن الصحابة من الناحية العقدية والحديثية والعقلية، وقد كان ابن تيمية يقرر مسائل مشهورة في العقيدة في كتب مختلفة، وبأساليب متنوعة ويقول: إن هذه أنفع لترسيخ هذه المسائل وإشهارها بين المسلمين.

٥. ومع هذه الهجمة الشرسة على أهل السنة والنيل من عقيدتهم ومن نقلة الشريعة وهم الصحابة الكرام، من قبل الرافضة والمستشرقين والعلمانين، ومحاولة التشويش على شباب أهل السنة، فإن ذلك يستدعي أن يقف أهل السنة والجماعة موقفًا صارمًا للدفاع عن عقيدتهم وأتباع نبيهم، وأن يكون هناك مشروع يقابل هذا المد الرافضي الخبيث في الدفاع عن السنة وحملتها.

هذه أهم النتائج والتوصيات التي ظهرت لي، والله أسأل أن يوفقنا جميعًا للعلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجه الكريم، وأن يغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا، ولكل من له حق علينا وبالله التوفيق، وصل الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر

الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، للأمير علاء الدين الفارسي - تحقيق شعيب الأرنؤوط، وحسين أسد - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الأولى - ١٤٠٤هـ.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار الكتب العلمية - بيروت - مصورة عن النسخة المطبوعة ١٨٥٣م.

الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، لأحمد بن الحسين البيهقي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١ه.

تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا - دار الكتب العلمية - ط أولى - ١٤١٧هـ.

تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، صلاح الدين العلائي، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، دار العاصمة، الرياض، ط الأولى، ١٤١٠هـ

تدريب الراوي، لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي - مكتبة الكوثر بالرياض - ط ثانية - ١٤١٥هـ.

تسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة، لذياب بن سعد الغامدي - مكتبة المزيني ط الثالثة - ١٤٢٨ه.

تنزيه خال المؤمنين معاوية بن أبي سفيان من الظلم والفسق في مطالبته بدم أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، لمحمد بن الحسن بن خلف الفراء، المحقق: أبو عبدالله الأثري، مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة: الأولى - سنة الطبع: ١٤٢٢هـ.

جامع الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي - تحقيق أحمد محمد شاكر - دار الكتب العلمية - بيروت.

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٨م.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي - المحقق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الأولى - سنة الطبع: ١٤١٢هـ.

الحديث والمحدثون، الدكتور محمد محمد أبو زهرة، دار الكتاب العربي، ط١٤٠٤هـ.

دفاع عن السنة، ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، ط أولى، ١٤٠٩هـ.

الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق محمد بن إبراهيم الموصلي - دار البشائر الإسلامية - ط الأولى - ١٤١٢هـ.

السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي - بيروت - ط الرابعة - ١٤٠٥هـ.

سنن ابن ماجة، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني - تحقيق محمد عوامة - دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - ط الأولى - ١٤١٩هـ.

سنن البيهقي الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - دار الفكر - بيروت.

سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤١٣هـ.

سنن الدارمي، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي - تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا - دار القلم - دمشق - ط ثانية - ١٤١٧هـ.

سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور الخراساني، الدار السلفية - الهند - ١٤٠٣هـ -١٩٨٢م، ط الأولى، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.(كتاب الفرائض إلى آخر كتاب الجهاد).

سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور، دار العصيمي - الرياض - ١٤١٤، ط الأولى، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد (كتاب التفسير).

السلسلة الضعيفة، الجزء الثاني، المحدث محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ١٤١٢هـ.

السواك، الدكتور محمد علي البار، دار المنارة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني) المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، المكتب الإسلامي، ط الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق أحمد محمد شاكر، وكالة الطباعة والترجمة في الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

شرح العقيدة الواسطية، لابن تيمية، للشيخ صالح الفوزان، مكتبة المعارف، دار الرشيد، طبعة ١٤١٦ه.

شرح الكوكب المنير، لابن النجار، تحقيق محمد الرحيلي و نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق الدكتور عبدالله ابن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط أولى، ١٤١٨هـ.

الشيخ عبدالرحمن المعلمي، وجهوده في السنة ورجالها، منصور بن عبدالعزيز السماري، دار عفان، الخبر، ط أولى، ١٤١٨هـ.

صحيح البخاري (الجامع الصحيح)، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري - تحقيق الدكتور مصطفى ديب البُغا - دار ابن كثير - ط الخامسة - ١٤١٤هـ.

صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت. صحيح مسلم بشرح الإمام النووي - مؤسسة الكتب الثقافية - ودار الكتب العلمية - بيروت.

عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم، للدكتور ناصر بن علي عائض حسن الشيخ، الرشد، الرياض، ط ثانية، ١٤١٥هـ.

علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح - تحقيق نور الدين عتر - دار الفكر - مشق - ١٤٠٦هـ.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - لأحمد ابن علي بن حجر العسقلاني - تصحيح الشيخ عبدالعزيز بن باز ومحب الدين الخطيب - دار الريان - القاهرة - ط الثانية - ١٤٠٩هـ.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي - تحقيق الشيخ علي حسين علي - دار الإمام الطبري - ط ثانية - ١٤١٢هـ.

فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د وصي الله بن محمد عباس، دار ابن الجوزي، ط ٣، ١٤٢٦هـ.

القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي - تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ثانية - ١٤٠٧هـ.

الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٩هـ.

لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، دار صادر، ٢٠٠٣م .

لله ثم للتاريخ، كشف الأستار وتبرئة الأئمة الأطهار، للسيد حسين الموسوي، طبعة خيرية بدون دار للنشر.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار المعرفة - بيروت - ١٤١٢هـ.

مجموع الفتاوى، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق أنور الباز - عامر الجزار، دار الوفاء، الثالثة، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ .

مختصر منهاج السنة النبوية، للإمام ابن تيمية الحراني، اختصره الدكتور عبدالله الغنيمان، دار الكوثر، الرياض، ١٤١٥هـ.

المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري الحاكم - تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى - ١٤١١هـ.

الكتاب : مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤٢٠هـ.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق المحدث أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، ط الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة – بيروت، ط ١٤٠٦.

مسند البزار، تحقيق د محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط أولى، ١٤٠٩هـ.

المسودة – آل تيمية، تأليف عبد السلام و عبد الحليم و أحمد بن عبد الحليم آل تيمية، مطبعة المدني – القاهرة، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.

المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، دار النشر: المكتب الإسلامي – بيروت – ١٤٠٣، ط الثانية، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

منهاج السنة النبوية، الإمام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقق الدكتور محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط الأولى.

منهج النقد عند المحدثين، ويليه (كتاب التمييز) لمسلم بن الحجاج، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي – مكتبة الكوثر بالرياض – ط ثالثة – ١٤١٠هـ.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني – تحقيق نور الدين عتر – دار الخير – بيروت – ط ثانية – ١٤١٤هـ.

تحقيق التراث

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بمناهج التحقيق العلمي
لمؤلفات ونوادر التراث النبوي

حاشية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة على صحيح البخاري

تحقيق وتعليق

د. عبد الحي مغاري صنهاجي
قسم الحديث النبوي وعلومه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس المغرب
جامعة سيدي محمد بن عبد الله

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2025.6

ملخص البحث

هـذا بحـث فيـه تحقيـق حاشـية متقدمـة نـادرة علـى صحيـح البخـاري، دونهـا أبـو عبـد الله محمـد بـن يوسـف بـن سـعادة(ت٥٦٥هـ) علـى النسـخة السـعادية، وهـي حاشـية صغيـرة طـرز فيهـا صاحبهـا فوائـد قيمـة، واعتمـد في أغلبهـا علـى نسـخة أبـي علـي الصـدفي المدونـة سـنة(٥٠٨هـ)، وتحتـوي علـى: إضافـة بعـض الإلحاقـات، وضبـط الألفـاظ، وضبـط أسـماء الـرواة، وتقييـد مهملهـا، مـع التعليـق والتعقيـب.

وقدمـت للنـص المحقـق بترجمـة مختصـرة لأبـي عبـد الله محمـد بـن يوسـف بـن سـعادة، ودراسـة للحاشـية؛ بتوثيـق نسـبتها، ووصفهـا، والنسـخ المعتمـدة في تحقيقهـا، والمنهـج المتبـع في ذلـك

الكلمات المفتاحية: حاشية-محمد-ابن سعادة-صحيح-البخاري

Abstract

Dr. abdelhay mghari senhaji
Department of Al-Hadith and its sciences
Collage of literature and human sciences saïs-fès morocco
Sidi Mohamed ben abdellah **University**.

This article contains an realization of a rare and advanced footnote on Sahih al-Bukhari, written by Abu Abdullah Muhammad ibn Yusuf ibn Saada(d.565 ah) on the Saadian version, which is a small footnote in which the owner embroidered valuable benefits, and relied mostly on the copy of Abu Ali al-Sadafi, written in (508 ah), and contains: adding some appendices, adjusting the words, adjusting the names of narrators, restricting its neglect, with commentary and Remarks.

I provided the investigated text with a short translation of Abu Abdullah Muhammad Bin Yusuf bin Saada, and a study of the footnote; documenting its attribution, description, the versions adopted in its investigation, and the approach followed in this.

Keywords : footnote, Muhammad, ibn Saada, Sahih, al-Bukhari

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد؛

تناول العلماء صحيح البخاري بالخدمة والرعاية، والاهتمام والعناية، وإن كان كتاب (أعلام الحديث) للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابيُّ (ت٣٨٦هـ) أول شرح له، فإن الغرب الإسلامي تابع المشرق في خدمة الصحيح وشرحه؛ حيث يعتبر كتاب النصيحة في شرح البخاري لأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي (ت٤٠٢هـ) أول شرح مغربي له، ثم شرح أبي عبد الله محمد بن أبي صفرة (ت٤٢٠هـ)، وشرح أبي الزناد سراج بن سراج بن محمد القرطبي (ت٤٢٢هـ)...[1]، وهكذا توالت الشروح واستمر المغاربة في خدمته إلى عصرنا هذا.

ومن العلماء الذين خدموا صحيح البخاري الإمام محمد بن يوسف بن سعادة (ت٥٦٥هـ)، الذي اشتهر برواية النسخة السعادية، وضبطها وتصحيحها، وعنه أخذ العلماء، ومن طريقه اشتهرت الرواية، قيّد على هذه النسخة حاشية صغيرة، مفيدة نادرة، تعتبر بحقٍّ نافذةً مباشرةً للنسخة الصدفية الثانية التي دونها أبي علي الصدفي سنة (٥٠٨هـ) من نسخة بخط محمد بن علي بن محمود مقروءة على أبي ذر الهروي.

(١) ينظر رسالتي للماجستير: «عناية المغاربة بصحيح البخاري رواية وتوثيقا». ذكرت فيها (٩٢) مؤلفا لعلماء المغرب مع شيء من التفصيل في بعضها، وباب الإضافة مازال مفتوحا.

أولا: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن هذه الحاشية -على صغرها- ليست معروفة عند كثير من المختصين والباحثين؛ لأنها مدونة على نسخة فريدة صحيحة من نسخ صحيح البخاري، وهي النسخة السعادية التي لم تحظ بالاهتمام المناسب لقيمتها ومكانتها العلمية[١].

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:

لقد اخترت تحقيق «حاشية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة(ت٥٦٥هـ) على صحيح البخاري» لعدة أسباب:

-التذكير بالتراث الحديثي المغربي الدفين.

-لفت الانتباه إلى النسخة السعادية وما دُوِّن عليها[٢].

-القيمة العلمية لهذه الحاشية رغم صغر حجمها.

-مكانة صاحب الحاشية وعلو كعبه في الحديث وعلومه، وخاصة في رواية النسخة السعادية وضبطها.

-خدمة التراث الحديث المغربي المغمور.

ثالثا: الدراسات السابقة:

نظرا لصغر حجم حاشية أبي عبد الله ابن سعادة على صحيح البخاري، وتدوينها على النسخة السعادية، لم تحقق من قبل، ولم

---

(١) حاولت خدمة هذه النسخة برسالتي للدكتوراه المعنونة بـ«النسخة السعادية من صحيح البخاري دراسة وصفية مقارنة، المجلد الثاني أنموذجا».

(٢) دونت عليها حاشيتين: الأولى بخط أبي عمران موسى بن سعادة، وقد ذكرت شذرات منها في مقال مشترك بعنوان: «شذرات من حاشية أبي عمران موسى بن سعادة على صحيح البخاري» نشرته مجلة التراث النبوي في العدد الرابع عشر، والآن-الحمد لله تعالى- انتهيت من تحقيقها، وبقي التعليق والمراجعة، فاللهم يسر. والثانية وهي موضوع البحث: حاشية بخط أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة.

يتم الإشارة إليها في الدراسات الحديثة، إلا أن الشيخ عبد الرحمن الفاسي(ت١٠٩٦هـ) ذكرها ضمن حاشيته على صحيح البخاري[1].

رابعا: منهج البحث:

استخدمت في إعداد البحث جملة من المناهج العلمية منها:

-المنهج التاريخي: واستخدمته في ترجمة صاحب الحاشية.

-المنهج الوصفي: واستخدمته في وصف النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق حاشية أبي عبد الله ابن سعادة.

-منهج تحقيق النصوص: واستخدمته في إخراج النص المحقق للحاشية كما كتبها الشارح على قدر المستطاع.

خامسا: خطة البحث:

قسّمت البحث إلى مقدمة ومبحثين، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على: مشكلة البحث، وأسباب اختيار الموضوع، الدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.

المبحث الأول: دراسة المؤلِّف والحاشية، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: ترجمة أبي عبد الله ابن سعادة؛ بذكر اسمه ومولده، ورحلته وشيوخه، ومكانته العلمية، وحيازته لأصول النسخ وأصحها، ووفاته.

المطلب الثاني: دراسة الحاشية؛ بتوثيق نسبتها إلى المؤلف، ووصفها، والنسخ المعتمدة في تحقيقها، والمنهج المتبع في تحقيقها، ونماذج مصورة للنسخ المعتمدة.

---

(١) تسمى بـ«تشنيف المسامع ببعض فرائد الجامع».

المطلب الثالث: تعريف مختصر بالنسخة السعادية والصدفية والشيخة.

المبحث الثاني: النص المحقق، ويحتوي على تحقيق الحاشية والتعليق عليها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

ثبت المصادر والمراجع.

المبحث الأول : أبو عبد الله ابن سعادة وحاشيته على صحيح البخاري.

المطلب الأول: ترجمة أبي عبد الله ابن سعادة[1]:

أولا: اسمه ومولده:

هو **أبو عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة مولى سعيد بن نَصْر مولى عبد الرحمن الناصر**، الإمام العلامة، شيخ الأندلس، من أهل مُرْسِيَة، سكن قرطبة وشاطبة وبلنسية. ولد بمرسية في شهر رمضان سنة ستٍّ وتسعين وأربعمائة.

ثانيا: شيوخه ورحلته:

سمع أبا علي الصدفي واختصَّ به وأكثر عنه، وسمع أيضا أبا محمد بن أبي جعفر ولازم حضورَ مجلِسِه للتفقُّه به وحمل ما كان يرويه. ورحل إلى غرب الأندلس، فسمع أبا محمد بن عتَّاب، وأبا بحرٍ الأسدي، وأبا الوليد بن رشد، وأبا عبد الله بن الحجِّ، وأبا بكر ابن العربي، وغيرَهم.

---

(١) ينظر ترجمته: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٢/ ١٨٧)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٠٨)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضبي (ص١٨٣)، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي (ص١٨١)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للإمام السيوطي (١/ ٢٧٧)، الوافي بالوفيات للصفدي (٥/ ١٦٣)

وكتب إليه أبو عبد الله الخولاني، وأبو الوليد بنُ طَريف، وأبو الحسن بن عفيف، وأبو القاسم ابن صَواب، وأبو محمد الرِّكْليُّ، وأبو عمران بن أبي تليد، وأبو محمد بن السيِّد.

ثم رحل إلى المشرق في سنة عشرين وخمسمائة، فلقي بالإسكندرية أبا الحجّاج بن نادر الميورقي وصحِبَه وسمع منه وأخذ عنه الفقه وعلم الكلام، وبمكة لقي أبا الحسن رزين بن معاوية العبدري إمام المالكية بها، وأبا محمد بن صدقة المعروف بابن غزال: من أصحاب كريمة المروزية، فسمع منهما وأخذ عنهما. وروى عن أبي الحسن علي بن سند بن عيَّاش الغسَّاني ممّا حمل عن أبي حامد الغزَّاليِّ من تصانيفه.

ثم انصرف إلى ديار مصرَ، فصَحِبَ ابن نادرٍ إلى حين وفاتِه بالإسكندرية، ولقي أبا الطّاهر بنِ عَوْف، وأبا عبد الله بن مسلَّمٍ القُرَشيَّ، وأبا طاهرٍ السِّلَفيَّ، وأبا زكريَّا الزَّناتيَّ وغيرَهم، فأخذَ عنهم. وكان قد كتب إليه منها أبو بكر الطَّرطُوشيُّ، وأبو الحسنِ بنُ مُشَرَّفٍ الأنْماطيُّ.

ثم صار إلى المغرب فدخل المهدية، فلقي بها المازَري أبا عبد الله وصحبه، وأقام، فقرأ عليه كتاب «المعلم بفوائد مسلم»، من تأليفه، وسمع عليه، وذلك في سنة ست وعشرين. قال ابن الأبار: «ولقيَ في صَدَرِهِ بالمهدية أبا عبد الله المازَري، فسمع منه بعض كتابِه «المعلم» وأجاز له باقيَهُ»[1].

وفي هذه السنة - أي ست وعشرين - دخل الأندلس وعاد إلى مُرْسية وقد حصَّل في رحلته علوما جمَّةً، وروايةً فسِيحة. وأخذ في إسماع الحديث وتدريس الفقه.

وليَ بمرسية خطّةَ الشورى، ثم ولي القضاء بها وبشاطبة التي اتخذها

(١) التكملة لكتاب الصلة محمد بن عبد الله القضاعي-المعروف بابن الأبار- (٢/ ١٨٨)

وطنا، وكان يخطب الجمعة بمرسية وشاطبة وبلنسية متعاقبا عليها، مناوبا لغيره فيها.

ثالثا: مكانته العلمية:

ذكره ابن عيَّادٍ ووصفه بالتفنُّن في المعارف والرسُوخ في الفقه وأصوله والمشاركةِ في علم الحديث والأدب، وقال: «كان صَلِيبًا في الأحكام، مُقْتفيا للعدالة، حسنَ الخَلْقِ والخُلُقِ، جميل المعاملة، ليِّنَ الجانب، فَكِهَ المجالسة، ثَبْتًا، حسن الخطِّ، من أهل الإتقان والضَّبط»[(١)].

وقال القاضي أبو بكر بنُ مُفوِّز(ت٥٩٠هـ): «كان حسن التقييد والضبط، ثقةً مأمونًا فيما حمل ونقل، سمعت القاضي أبا محمد بن عاشر يقول يوم موته: رحم الله أبا عبد الله ! كان من أهل العلم والعمل، أو كان عنده العلم والعمل»[(٢)].

وقال ابن الأبار(ت٦٥٨هـ): «وكان عارفًا بالسُّنن والآثار، مشاركًا في علم القرآن وتفسيره، حافظا للفروع، بصيرا باللغة والغريب، ذا حظٍّ من علم الكلام، مائلاً إلى التصوُّف، مُؤْثِرًا لهُ، أديبا خطيبا فصيحا، يُنْشِئُ الخُطبَ، مع الهدي والسَّمتِ، والوقار والحِلم، جميل الشّارة، محافظا على التِّلاوة، باديَ الخشوع، راتبًا على الصَّوم، محافظا على الإسماع للحديث، والتدريس للفقه»[(٣)].

وقال عنه الضبي(ت٥٩٩هـ): «فقيه، محدث، خطيب، عارف مشهور»[(٤)].

---

(١) التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار(٢ / ١٨٩)

(٢) نفس المصدر

(٣) التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٢/ ١٨٧-١٨٨)، المعجم في أصحاب القاضي الصدفي لمحمد بن عبد الله القضاعي-المعروف بابن الأبار- (ص١٨٢)

(٤) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس أحمد بن حيان بن أحمد بن عميرة الضبي (ص١٨٣)

وقال أبو عمر أحمد ابن عات(ت٦٠٩هـ):»ما رأتْ عيني أجمل منه، ولا سمعت خطيبًا أفصح منه«[١].

وقال الحافظ السيوطي(ت٩١١هـ):»وكان فكهًا ظريفًا جميل الصّحبة والمعاشرة سخيًّا«[٢].

رابعا: حيازته لأصول النسخ وأصحها:

حكى ابن عيّاد: أن محمد بن يوسف بن سعادة كانت عنده أصولٌ حسانٌ بخطِّ عمِّه[٣] مع الصَّحيحين بخطِّ الصَّدفي في سفرين، قال: ولم يكنْ عند شيوخنا مثلُ كتُبِهِ في صحَّتِها وإتقانها وجودتها«[٤].

قال ابن الأبار: «محمد بن يوسف بن سعادة، أبو عبد الله، تلميذ أبي علي وراوية علمه الخاص به من أجل إصهاره إلى عمه موسى بن سعادة، وعنده استقرت أصوله العتاق، وإليه صارت أمهات دواوينه الصّحاح»[٥]. وقال: «سمع أبا علي الصدفي واختصَّ به وأكثر عنه، وإليه صارت دواوينه وأصوله العتاق وأمهات كتُبه الصِّحاح لصَهَرٍ كان بينهما«[٦].

خامسا: وفاته:

توفي بشاطبة في منسلخ ذي الحجة سنة خمس، ودُفن أول يوم من سنة ستٍّ وستّين وخمسِ مئة.

قال ابن الأبار: «قرأت بخطِّ شيخِنا أبي الخطّاب بن واجبٍ أنه توفي

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(١/ ٢٧٧)
(٢) نفس المصدر (١/ ٢٧٧)
(٣) أي موسى بن سعادة
(٤) التكملة لكتاب الصلة (٢ / ١٨٩)
(٥) المعجم في أصحاب القاضي الصدفي لابن الأبار (ص ١٨١ - ١٨٢)
(٦) التكملة لكتاب الصلة (٢ / ١٨٧ - ١٨٨)

ليلة الاثنين، ودفن يوم الاثنين أول يومٍ من محرَّم سنة ستٍّ وستّين وخمس مئة بالرَّوضة المنسوبة إلى أبي عمر بن عبد البرّ»[(١)].

المطلب الثاني: دراسة حاشية أبي عبد الله ابن سعادة:

أولا: توثيق نسبة الحاشية إليه:

١- بعد وفاة الإمام أبي عمران موسى بن سعادة، انتقلت النسخة السعادية إلى ابن أخيه محمد بن يوسف بن سعادة، الذي اشتغل في خدمتها وضبطها، وجلس لإسماعها ونشرها، وقد دون عليها بخطه بعض الإلحاقات، واستدرك على عمه بعض الأشياء معتمدا في ذلك على النسخة الثانية للقاضي أبي علي الصدفي التي استقرت عنده.

٢- العلماء المطلعون على النسخة السعادية ينسبونها إليه؛ منهم: أبو زيد محمد بن عبد الرحمن الفاسي الذي يقول دائما بعد النقل من هذه الحاشية : «من خط أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة»، ومحمد بن إبراهيم بن محمد صاحب نسخة الخطيب، ومحمد بن عبد الرحمن البكاري صاحب النسخة البكارية، ومحمد العربي بن يوسف الفاسي.

ثالثا: وصف الحاشية:

حاشية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة، حاشية صغيرة في أوراق معدودة، يصح وصفها برؤوس أقلام دونت على أطراف النسخة السعادية، اتبع فيها صاحبها منهجا سريعا في التعليق، وأصلها نافذة صغيرة إلى النسخة الصدفية الثانية المعدودة في حكم المفقود[(٢)]؛ حيث

---

(١) نفس المصدر (٢ / ١٩٠)

(٢) ينظر مقالة صحيح الإمام البخاري بخط الحافظ الصدفي لعبد الهادي التازي، مجلة دعوة الحق المغربية، العدد الثامن السنة الخامسة عشر(١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م)، ورسالتي للماجستير: «عناية المغاربة بصحيح البخاري رواية وتوثيقا».

اهتم كثيرا بإبراز الفروق بينها وبين النسخة السعادية المنسوخة من النسخة الصدفية الأولى.

كما استفاد من مصادر أخرى في مواضع قليلة لا يتعدى في الغالب الموضع الواحد لكل مصدر؛ وهي: نسخة صحيح البخاري بخط الباجي، ونسخة أخرى من رواية أبي ذر، وصحيح مسلم، والكنى والأسماء له، وسنن الدارقطني، والمؤتلف والمختلف للدارقطني، وأعلام الحديث للإمام الخطابي، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر.

أما محتوى الحاشية فلا يخرج عن: إضافة بعض الإلحاقات، ضبط الألفاظ، ضبط أسماء الرواة وتقييد مهملها، التعقيب والتعليق. فالحاشية وإن صغر حجمها، فائدتها فريدة، وفضلها عظيم، ولن تجد في غيرها ما فيها، ولم تحقق أو تنشر من قبل، والحمد لله رب العالمين.

رابعا: النسخ المعتمدة في تحقيق الحاشية:

اعتمدت في التحقيق على:

١- النسخة السعادية: دونت على طرتها حاشية الإمام أبي عبد الله ابن سعادة بخطه. بقي منها ثلاثة مجلدات(٢-٤-٥) وتوجد بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت رقم(د/ ١٣٣٢). ويوجد مصورة شمسية للمجلد الثاني بمكتبة علال الفاسي بالرباط تحت رقم(ع٢٦٨)، صورها المستشرق ليفي بروفنسال بباريس سنة(١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م).

٢- النسخة الشيخة: نسخة مباشرة للنسخة السعادية، وهي في خمسة مجلدات أيضا، توجد عند أحفاد أحمد بن العربي بن سليمان الأندلسي الغرناطي الفاسي بمدينة الرباط المغرب، ويوجد مصورة

لها على ميكروفيلم في المكتبة الوطنية تحت رقم (٧٣٦)[(١)]، وقد رفعت على الشبكة العنكبوتية.

لجأت إليها لسد النقص الحاصل بفقدان المجلد الأول والثالث من النسخة السعادية، وبسبب الطمس الواقع في بعض هوامش المجلدات الأخرى.

واستفدت من نسخ أخرى في شكل بعض الحروف أو إبراز بعض الاختلافات، خاصة في الحواشي المطموسة بخط أبي عبد الله ابن سعادة؛ وهي:

١- نسخة الخطيب: وهي نسخة مباشرة للنسخة السعادية، تتكون من عشرين جزءا، ويظن كتابتها في القرن الثامن. قابلها -ثلاث مرات- محمد بن إبراهيم بن محمد الخطيب بالنسخة السعادية وأصول عتيقة صحيحة؛ منها نسخة أبي علي الغساني. قرأ بهذه النسخة أبو العباس ابن القاضي، وقُرِئت على الشيخ أبي عبد الله القصار. توجد تحت ثلاثة أرقام بخزانة القرويين: (٩٥٤-٩٥٦-٩٥٨).

٢- النسخة البكارية: نسخة مباشرة لنسخة الخطيب، ومقابلة بالنسخة السعادية، كتبها محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن البكاري، وتتكون من عشرين جزءا. توجد بخزانة القرويين تحت رقم(٩٥٤)[(٢)].

٣- النسخة المرادية: نسخ معظمها من فرع مباشر انتسخ من أصل أبي الوليد الباجي، وقوبلت مرات عدة به وبالنسخة السعادية وبأصل القاضي أبي الوليد بن الدباغ. كتبت سنة(٥٥٠هـ)، وتوجد ضمن

(١) تصويرها رديء جدا ولا ينتفع به. وضعت نموذجا منها في رسالتي للدكتوراه: «النسخة السعادية من صحيح البخاري دراسة وصفية مقارنة (المجلد الثاني أنموذجا)».

(٢)يوجد تحت رقم(٩٥٤) ثلاث نسخ ملفقة: النسخة البكارية ، وأربعة أجزاء من نسخة الخطيب، وجزء من نسخة أجنبية.

مجموع في مكتبة مراد ملا تحت رقم (٥٧٧)، وقد رفعت على الشبكة العنكبوتية.

٤- نسخة عبد القادر الفاسي: نسخة مباشرة للنسخة الشيخة، انتسخها في خمسة مجلدات سنة(١٠٤٩هـ)، وتوجد بخزانة الزاوية الحمزية تحت رقم(٣٩٨) [١].

خامسا: منهجي في التحقيق:

سلكت في تحقيق هذه الحاشية اللطيفة الخطوات التالية:

١- اعتمدت على النسخة السعادية ثم النسخة الشيخة في إثبات النص.

٢- إذا كان هناك فرق بينهما وبين النسخ الأخرى أشرت إليه في الهامش.

٣- استفدت من النسخ الأخرى في شكل بعض الحروف التي لم تشكل في السعادية والشيخة.

٤- كتبت الحاشية وفق الرسم الإملائي الحديث.

٥- وثقت النصوص الواردة في الحاشية.

٦- خرجت الحديث والأثر من مصدره الأصلي

ومن أجل تنظيم الحاشية والإفادة منها:

١- ذكرت اسم الكتاب والباب مع رقمه، ووضعت رقم الحديث [٢] بجانب المتن المُعلّق عليه.

٢- إذا لم يكن المتن المعلق عليه جزءا من الحديث لم أضع قبله رقما.

---

(١)لم يعتن بتدوين حاشية محمد ابن سعادة باستثناء ثلاثة مواضع.

(٢)ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي

٣- ذكرت الكتاب والباب برواية ابن سعادة، وإذا كان هناك اختلاف بينها وبين النسخة اليونينية -المتمثلة في طبعة دار طوق النجاة-، ذكرته وبيّنته[١].

٤- وضعت اسم الكتب التي لم ترد في النسخة السعادية بين معقوفتين، وأشرت إلى ذلك في الهامش.

٥- استفدت من النسخ الأخرى في خدمة الحاشية وإثرائها.

٦- علّقت على الحاشية بما يفيدها من كلام العلماء.

سادسا: نماذج مصورة من النسخة المعتمدة:

النسخة السعادية:

(١) ذكرت في رسالتي للدكتوراه الاختلافات الواردة بين النسخة السعادية والنسخة اليونينية المتمثلة في ثلاث طبعات؛ طبعة دار طوق النجاة وطبعة دار المكنز الإسلامي وطبعة دار العامرة، وجعلت المجلد الثاني من النسخة السعادية مثالا لاستخراج هذه الاختلافات، مع ترتيبها وتفصيل الحديث عنها.

النسخة الشيخة:

نسخة الخطيب:

النسخة البكارية:

النسخة المرادية:

نسخة عبد القادر الفاسي:

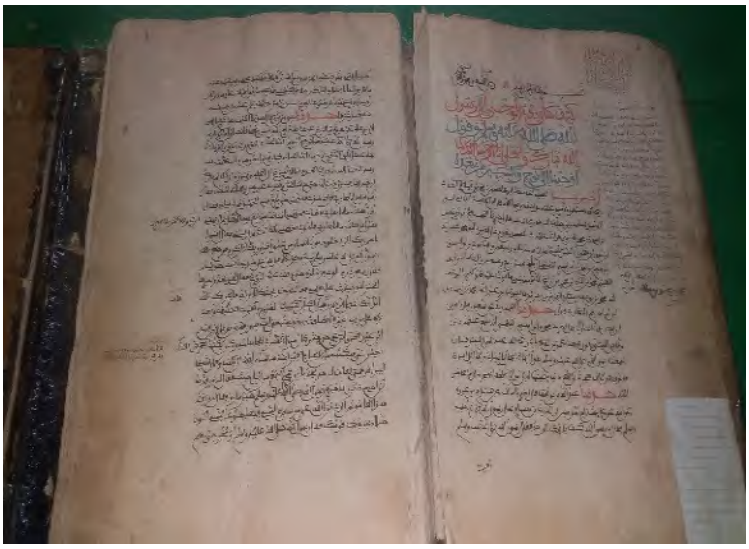

المطلب الثاني: تعريف مختصر بالنسخة السعادية والشيخة والصدفية:

لأهمية هذه النسخ ومكانتها العلمية، ولاعتماد التحقيق على النسخة السعادية والشيخة، واعتماد الإمام أبي عبد الله ابن سعادة على النسخة الصدفية في تدوين حاشيته، يحسن إجمال التعريف بها والتذكير بقيمتها.

١ - النسخة السعادية[(١)]:

هي النسخة التي كتبها أبو عمران موسى بن سعادة من أصل شيخه أبي علي الصدفي، ويرويها عنه عن أبي الوليد الباجي عن أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة - المستملي والحموي والكشميهني - عن الفربري عن البخاري.

وبعد الانتهاء من كتابتها أواخر سنة (٤٩٢هـ) قام بمقابلتها وتصحيحها

(١)ينظر رسالتي للدكتوراه، والتنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة للشيخ عبد الحي الكتاني.

وقراءتها وسماعها على شيخه الصدفي الذي أثبت بخطه على أول السفر الثاني من الرواية السعادية تصحيح سماع أبي عمران لسائر الرواية عنه، وقد تم ذلك بتاريخ ربيع الأول عام (٤٩٣هـ). ثم تكررت القراءة والسماع على شيخه في نفس الرواية السعادية حتى بلغت ستين مرة.

قال أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي(ت١٠٩٦هـ): «أما صحيح البخاري فسمعناه في النسخة التي كتبها أبو عمران موسى بن سعادة بخطه، وقرأ بها على صهره أبي علي الصدفي نحو من ستين مرة، وتولى تصحيحها بيده والقراءة بها على الصدفي، وكتب الصدفي بيده الإجازة على ظهرها له. ولولد أخيه الإمام المحدث الصالح أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة، وعليها خط تلميذه أبي الخطاب أحمد بن محمد بن عمر بن واجب، وخط أبي محمد عبد الواحد بن محمد بن بقي القيسي، وخط أبي عمرو عثمان بن محمد بن عيسى اللخمي، وتناولتها أيدي العلماء بعدهم إلى هلم جرا».[١]

قال ابن الأبار(ت٦٥٨هـ): «عني بالرواية وانتسخ صحيحي البخاري ومسلم بخطه وسمعهما على صهره أبي علي وكانا أصلين لا يكاد يوجد في الصّحة مثلهما»[٢].

وقال محمد بن عبد السلام الناصري(ت١٢٣٩هـ): «ورواية أبي عمران موسى بن سعادة أولى وأوثق وأضبط، منها إجماع المغاربة في أمصار المغرب عليها». قال السخاوي أثناء حديثه عن النسخة الصدفية: «فكان الأولى بالاعتماد لرواية تلميذه ابن سعادة»[٣].

(١) التنويه والإشادة للكتاني (ص٧١)

(٢) التكملة لكتاب الصلة (٢/ ٤٠٦)

(٣) دونه الإمام السخاوي على الصفحة الأولى من النسخة الصدفية، ينظر المزايا فيما أحدث من البدع بأم الزوايا محمد بن عبد السلام الناصري (ص٩٠)

٢- النسخة الشيخة [١]:

النسخة الشيخة هي نسخة مباشرة للنسخة السعادية، كتبها العالم الصالح محمد بن علي بن محمد الحسني المُرِّي الأندلسي الفاسي المعروف بالجَزُولِي، للشيخ أبي المحاسن يوسف بن محمد الفاسي الفهري(ت١٠١٣هـ) الذي أشرف على نسخها وتحريرها.

قال الشيخ محمد العربي بن يوسف الفاسي(ت١٠٥٢هـ) - وهو ابن أبي المحاسن - : «وكانت قراءة صحيح البخاري في نسخة نسخت للشيخ أبي المحاسن في خمسة أسفار من نسخة في هذه التجزية بخط الحافظ أبي عمران موسى بن سعادة، وعليها خط ابن أخيه الحافظ أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة، وتصحيحه كثيرا، وتكررت قراءتها على الإمام الحافظ القاضي أبي علي بن سكرة الصدفي كثيرا، وعليها خطه» [٢].

قال عنها الدكتور يوسف الكتاني(ت١٤٣٧هـ): «وقد صححت هذه النسخة وقوبلت وعورضت بالأصل السعادي في مجلس الشيخ أبي المحاسن يوسف الفاسي، فكان يتولى القراءة في النسخة الشيخة أبو العباس أحمد بن يوسف الفاسي بينما يمسك أبو زيد عبد الرحمن الفاسي الأصل السعادي يتابع فيه حتى تعددت هذه المجالس والمقابلات بين الفروع والأصل مرات...» [٣]

قال الشيخ عبد الحي الكتاني(ت١٣٨٢هـ): «وصارت هذه النسخة

---

(١) ينظر رسالتي للدكتوراه، ورسالتي للماجستير: «عناية المغاربة بصحيح البخاري رواية وتوثيقا»

(٢) مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن لمحمد العربي بن يوسف الفاسي الفهري (ص١١٦)

(٣) مدرسة الإمام البخاري في المغرب يوسف الكتاني (١/ ٩٢)

تعرف في فاس بالشيخة لتفرع أكثر نسخ فاس والمغرب منها ولكثرة تداول الأعلام لها واعتمادهم عليها «[١].

٣- النسخة الصدفية[٢]:

وهي النسخة الرائقة الفائقة، المضبوطة المحبوكة، من صحيح البخاري، دونها أبو علي الصدفي أثناء مسيرته العلمية، وحياته الحديثية، اعتنى بها طيلة أوقاته، وسبر ما بها في كل رحلاته. صحح متنها من سماعاته ولقاءاته بالمشايخ وأكابر أهل العلم في الغرب والشرق، وقابلها على أصول العلماء في ذلك العصر. ولما انتهى بما حصّله، طاف بصحيفته ونسخته، وعرضها على خبراء الفن وأهله، وهذه النسخة هي التي نسخ منها الإمام موسى بن سعادة نسخته الشهيرة؛ وهي المتصلة بأصل أبي الوليد الباجي(ت٤٧٤هـ)[٣]، وهذه لم يعد لها ذكر ولا يعرف لها مكان.

وهناك نسخة أخرى لأبي علي الصدفي، كتبها سنة(٥٠٨هـ) من نسخة بخط محمد بن علي بن محمود مقروءة على أبي ذر الهروي، وهي التي وصفها الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد الفاسي في رحلته الحجازية، ومحمد بن عبد السلام الناصري، وقد استقرت عند محمد بن يوسف بن سعادة ومنها ينقل في هذه الحاشية المدونة على النسخة السعادية. قال العلامة محمد المنوني: «وهكذا نتبين أن الصدفي كتب - بخطه - من صحيح البخاري نسختين كانتا - معا - معروفتين: إحداهما

(١) التنويه والإشادة (ص٦٣)

(٢) ينظر رسالتي للماجستير.

(٣) في الخزانة الملكية توجد نسخة مقابلة على النسخة الصدفية المنسوخة من أصل الباجي، ورقمها (٥٠٥٣)

من أصل الباجي، والأخرى من أصل محمد بن علي بن محمود، غير أن التي اشتهرت هي الثانية»[(١)].

المبحث الثاني : تحقيق نص حاشية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة

كتاب العلم

١٢- باب من جعل لأهل العلم أياما معلومًا:

- «باب من جعل لأهل العلم أياما معلوما».

قال محمد بن يوسف بن سعادة: «(معلومة)[(٢)] كذا ثبت في أصل القاضي أبي علي المُكْتَتَب بخطه وليس عنده فيه خلاف»[(٣)].

كتاب الوضوء

٣٢- باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة:

حديث رقم [١٦٩]: «فالتمَسَ الناسُ الوَضُوءَ فلم يجدوا[(٤)]»وفي الهامش: «يجدوه» وعليه علامة (صح).

قال محمد ابن سعادة: «وكذا في أصل القاضي بخطه»[(٥)].

---

(١)صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين ورواياته وأصوله محمد بن عبد الهادي المنوني(ص٥١٥).

(٢) وضع فوقها علامة (صح).

(٣) قال الحافظ ابن حجر: «في رواية كريمة: (أياما معلومة)، وللكشميهني:(معلومات)». فتح الباري بشرح صحيح البخاري أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(١/ ٢٨٩). وقال علي بن محمد المنوفي(ت٩٣٩): «(أياما معلومة): وفي بعضها:(معلومات)، وفي بعضها:(يوما معلوما)». معونة القاري لصحيح البخاري علي بن محمد بن علي المنوفي(١/ ٢٩٥)

(٤) في النسخة المرادية وضع فوقها علامة الحموي والمستملي، وفي الهامش كتب: «يجدوه» ووضع فوقها علامة الكشميهني. (اللوحة/ ١٦)

(٥) قال ابن حجر: «(فلم يجدوا)، وللكشميهني: (فلم يجدوه) بزيادة الضمير». فتح الباري(١/ ٤٦٦).

٣٧- باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل:

حديث رقم [١٨٤]: «ولقد أوْحَى إليَّ أنّكم تُفتنون في القُبور».

قال محمد ابن سعادة: «عنده[١] أُوحِيَ»[٢][٣].

كتاب الحيض

١٠- اعتكاف المستحاضة[٤]:

حديث رقم [١٠٩]: «وضَعَت الطَّسْتَ».

قال محمد ابن سعادة: «ضبطه القاضي أبو علي رضي الله عنه في أصله بخطه (وُضِعت الطّستُ) على ما لم يسم فاعله»[٥].

كتاب الصلاة

٥٧- باب نوم المرأة في المسجد:

حديث رقم[٤٣٩]: «فمرّت حُدَيَّاةٌ[٦]».

---

(١) أي عند أبي علي الصدفي.

(٢) في هامش نسخة الشيخ عبد القادر الفاسي: «أوحِي» ووضع فوقها رمز (خ). (١/ ٥٧)

(٣) قال الشيخ عبد الرحمن الفاسي: «في الأصل (أوْحَى) بالبناء للفاعل، وبخط أبي عبد الله محمد بن سعادة (أوحِيَ) بالبناء للمفعول». تشنيف المسامع ببعض فرائد الجامع، مخطوطة بخزانة الزاوية الناصرية بتمكروت رقم (٢١٣١) (اللوحة١٩)، ومخطوطة بمكتبة ابن يوسف بمراكش رقم (٥٣٥) (اللوحة٧)، ومخطوطة مكتبة علال الفاسي رقم (ع٧٢٢) (اللوحة١٨). وسأكتفي بالإحالة إلى نسخة تمكروت لاتفاقها في هذه التعليقات مع نسخة ابن يوسف وعلال الفاسي.

فائدة: حققت حاشية: «تشنيف المسامع» في رسالتين للدكتوراه بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس؛ الأولى من أول الكتاب إلى آخر كتاب المغازي، للدكتور بلال ابراهمات، والثانية: من أول كتاب التفسير إلى آخر الكتاب، للباحث المحفوظ زغمان، مازالت في طور التحقيق.

(٤) في النسخة اليونينية: «باب الاعتكاف للمستحاضة». وفي رواية أبي ذر والأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت: «باب اعتكاف المستحاضة». صحيح البخاري طبعة دار طوق النجاة (١/ ٦٩)

(٥) في النسخة البكارية: «على ما لم يسم فاعله ضبطه أبو علي وصححه» (١/ اللوحة٨٨)، وفي نسخة عبد القادر الفاسي شكل الكلمة بالطريقتين أي: «وَضَعَتِ» و «وُضِعَتِ». (١/ ٨٤)

(٦) قال عبد الرحمن الفاسي: «كذا في الأصل بتشديد الياء». تشنيف المسامع ببعض فرائد الجامع، تمكروت (اللوحة٢٩).

قال محمد ابن سعادة: «(حُدَيْأَةٌ)[١] كذا ضبطه القاضي بخطه في أصله في هذا الموضع خاصة»[٢][٣].

٧٦- باب الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضا في المسجد:

حديث رقم[٤٦٢]: «فانطلق إلى نخل».

قال محمد ابن سعادة: «عزاه القاضي رضي الله عنه في داخل أصله وكتب في الحاشية (نجل) وعلم عليه علامة الباجي»[٤][٥].

١٠١- باب إثم المار بين يدي المصلي:

حديث رقم[٥١٠]: «أو شهرً أو سنة».

قال محمد ابن سعادة: «في أصل القاضي أبي علي بخطه (أو شهرا أو)»[٦].

---

(١) قال عبد الرحمن الفاسي: «حُدَيْأَة على وزن جُهَيْنَة». تشنيف المسامع، تمكروت (اللوحة٢٩).

(٢) في متن النسخة المرادية:«حُدَيْأة»، ولا شيء في الهامش(اللوحة٢٤)، وفي هامش نسخة عبد القادر الفاسي:«حُدَيْأة»ووضع فوقها حرف (خ) وعلامة (صح). (١/ ١١٦)

(٣) قال ابن حجر: «(حُدَيَّاة) بضم الحاء وفتح الدال المهملتين وتشديد الياء التحتانية، تصغير (حِدَأَة) بالهمز بوزن عِنَبَة، ويجوز فتح أوله. وهي الطائر المعروف المأذون في قتله في الحل والحرم، والأصل في تصغيرها (حُدَيْأة) بسكون الياء وفتح الهمزة لكن سهلت الهمزة وأدغمت ثم أشبعت الفتحة فصارت ألفا،...». فتح الباري(٢/ ١٧٥). ينظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض(١/ ١٨٤).

(٤) في النسخة المرادية: «(نَجْل) بالجيم، كذا كان القاضي أبو الوليد الباجي يرويه ها هنا، قاله القاضي أبو علي. كذا وجدته بخط القاضي أبي الوليد بن الدباغ. رحمهم الله «. (اللوحة٢٥). وفي هامش نسخة عبد القادر الفاسي: «نَجْل» ووضع عليه علامة (خ). (١/ ١٢٢)

(٥) قال القاضي عياض: «في حديث ثمامة (فانطلق إلى نخل) وذكر اغتساله كذا هي الرواية، وذكره ابن دريد (إلى نجل) وهو الماء الجاري». مشارق الأنوار(٢/ ٧). وقال ابن حجر: «(إلى نخل) في أكثر الروايات بالخاء المعجمة، وفي النسخة المقروءة على أبي الوقت بالجيم، وصوبها بعضهم، وقال: النجل الماء القليل النابع وقيل الجاري، قلت: ويؤيد الأولى أن لفظ ابن خزيمة في صحيحه في هذا الحديث (فانطلق إلى حائط أبي طلحة)». فتح الباري(٢/ ٢١٢). ينظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري بدر الدين محمود بن أحمد العيني(٤/ ٢٣٧)

(٦) قال عبد الرحمن الفاسي: «في الأصل بعد أن كتبه هكذا (أو شهرا) بشر الألف وبقي محلها بيّن». تشنيف المسامع، تمكروت (اللوحة٣٢). قلت: يقصد بـ(في الأصل) متن النسخة السعادية.

[كتاب الأذان][1]

٨١- باب صلاة الليل:

حديث رقم[٧٢١]: «حدثنا عبد العلاء بن حماد».

قال موسى بن سعادة: «صوابه عبد الأعلى[2]، وكذا في نسخ قوبلت بكتاب أبي ذر». قال محمد بن يوسف بن سعادة: «وكذا في أصل القاضي الذي بخطه (عبد الأعلى)».

١٥٧- باب مُكثِ الإمام في مُصَلاّهُ بعد السّلام:

حديث رقم[٨٥٠]: «قال حدثتني هند ابنة[3] الحارث».

قال محمد ابن سعادة: «(قال) كذا في أصل القاضي بخطه».

أبواب العيدين[4]

١٦- باب خروج الصبيان إلى المصلى:

حديث رقم[٩٧٥]: «فرأيتهن يُهدين بأيديهن.. إلى بيته»[5].

قال محمد ابن سعادة: «وصحح عليه[6]، وطالعت نسخة أخرى من

(١) لا يوجد في النسخة السعادية، وإنما كتب البسملة وذكر الباب مباشرة. قال السهارنفوري: «(كتاب الأذان) سقط في نسخة». صحيح البخاري بحاشية السهارنفوري(٢/ ١٨٥). و(كتاب الأذان) جاء في رواية ابن عساكر. صحيح البخاري(١/ ١٢٤)

(٢) هو عبد الأعلى بن حمّاد بن نصر أبو يحيى الباهلي مولاهم البصري المعروف بالنرسي، سكن بغداد، وتوفي بالبصرة سنة(٢٣٧هـ). ينظر المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون(ص٤١٠)

(٣) في النسخة اليونينية (بنت)، وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت (ابنة). صحيح البخاري(١/ ١٦٩). قال الإمام القسطلاني:»ولأبوي ذر والوقت (ابنة)».إرشاد الساري(٢/ ١٤٣)

(٤) وضع فوقها علامة المستملي. ولابن عساكر: (كتاب العيدين). صحيح البخاري(٢/ ١٦). قال ابن حجر: «وله -أي لأبي ذر الهروي- في رواية المستملي (أبواب) بدل (كتاب)، واقتصر في رواية الأصيلي والباقين على قوله: (باب في العيدين والتجمل فيه)». فتح الباري(٣/ ٢٥٧)؛ أي لم يذكر عندهم لا (كتاب العيدين) أو (أبواب العيدين).

(٥) لا يوجد في متن النسخة المرادية وبالتالي لا يوجد تعليق محمد بن يوسف بن سعادة.

(٦) يقصد عمه موسى بن سعادة صاحب النسخة السعادية.

رواية أبي ذر فلم أجده فيها، والناسخ[١] أدخله هنا ولم أر من شرح عليه هنا، بل إنما يشرح عليه بعد في باب العلم بالمصلى[٢]»[٣].

أبواب الاستسقاء[٤]

١٤- باب الدعاء إذا كثر المطر حوالينا ولا علينا:

حديث رقم[١٠٢١] «قحط[٥] المطر»

قال محمد ابن سعادة: «(قَحط) كذا ضبطه القاضي بخطه في أصله»[٦].

باب التهجد بالليل

١١- باب قيام النبي صلى الله عليه بالليل من نومه وما نسخ من قيام الليل:

- «مُوَاطأَةً للقرآن أَشدُّ موافقة بسمعه[٧]»[٨].

محمد ابن سعادة: «بالباء عند الباجي، وكتبه وبيّنه القاضي بخطه في داخل أصله (لسمعه) باللام»[٩].

---

(١) أي موسى بن سعادة.

(٢) باب رقم(١٨)،حديث رقم(٩٧٧).

(٣) في النسخة البكارية: «وصحح عليه، وليس في نسخة أخرى من رواية أبي ذر، والناسخ أدخله هنا كما رأيت».(٣/ اللوحة٥٣)

(٤) وضع فوقها علامة المستملي. قال القسطلاني:» كذا في رواية أبي ذر عن المستملي بلفظ (أبواب) بالجمع.. ولأبي الوقت والأصيلي (كتاب الاستسقاء)». إرشاد الساري(٢/ ٢٣٥).

(٥) وضع فوق حرف القاف الضمة والفتحة، وفوق حرف الحاء الفتحة والكسرة، أي جاء بالشكلين معا. وكذلك ورد في صحيح البخاري بحاشية السهارنفوري(٢/ ٦٦٤)

(٦) قال القاضي عياض: «وقال أبو علي (قَحط المطر) بالفتح». مشارق الأنوار(٢/ ١٧٢)

(٧) في النسخة اليونينية: «لسمعه». صحيح البخاري(٢/ ٥٢)

(٨) قال الشيخ مَحمد بن عبد الرحمن ابن زكري: «(بسمعه) أي لسمعه». حاشية أبي عبد الله مَحمد بن عبد الرحمن ابن زكري على صحيح البخاري، المجلد الثاني اللوحة (٤).

(٩) قال عبد الرحمن الفاسي:» وكان هنا أولا بالباء ثم بُشِر ونقط وصار باء أعني في المنتسخ منه». تشنيف المسامع، تمكروت(اللوحة٥٦). قلت: يقصد وقع ذلك في النسخة السعادية.

[كتاب السهو][١]

٣- باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث سجد سجدتين:

حديث رقم[١٢٢٧]: «الصلاةُ يا رسولَ الله أَنَقَصَت؟[٢]».

محمد ابن سعادة: «وجدت في أصل القاضي أبي علي رضي الله عنه بخطه (أُنْقِصَت) بضبطه»[٣].

٥- باب يكبر في سجدتي السهو[٤]:

حديث رقم[١٢٢٩]: «ثم رفع رأسه وكبّر[٥] ثم وضع رأسه».

محمد ابن سعادة: «عند القاضي بخطه في أصله (فكبر) بالفاء».

[كتاب الجنائز][٦]

٧٧- باب هل يُخرج الميت من القبر واللحد لعلة:

حديث رقم[١٣٥٠]: «وقال أبو هارون».

---

(١) لا توجد في النسخة السعادية أو النسخة اليونينية.

(٢) في متن النسخة المرادية(اللوحة٤٨)، وصحيح البخاري بحاشية السهارنفوري(٣/ ١٨٢) شكلت الكلمة بالشكلين معا: «أُنْقِصَتْ» و «أَنَقُصَتْ». قلت: القاف عند فتح النون جاءت مضمومة، وفي النسخة الشيخة جاءت مفتوحة(١/ ٢٦٥).

(٣) قال القسطلاني: « (أَنَقصت) بهمزة الاستفهام وفتح النون؛ فيكون الفعل لازما، وبضمها متعديا». إرشاد الساري(٢/ ٣٦٥). قال عبد الرحمن الفاسي: « وقد جوز غيره فتح النون وضمها على كونه لازما أو متعديا مفتتحا بهمزة الاستفهام وبدونها، والجملة خبر الصلاة، وما بينهما اعتراض». تشنيف المسامع، تمكروت (اللوحة٥٨).

(٤) في النسخة اليونينية: «باب من يكبر في سجدتي السهو». وفي الهامش: «سقط (من) عند أبي ذر والأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت».صحيح البخاري(٢/ ٦٨)

(٥) في متن النسخة المرادية : «فكبر».(اللوحة٤٨). وكذلك في النسخة اليونينية. صحيح البخاري(٢/ ٦٨)

(٦) لا توجد في النسخة السعادية والنسخة اليونينية، وتوجد في رواية الأصيلي وأبي الوقت السجزي. ينظر هامش صحيح البخاري(٢/ ٧١)

محمد ابن سعادة: «قال مسلم في كتاب الكنى: أبو هارون موسى بن أبي عيسى الحنّاط عن محمد بن علي ونافع، روى عنه ابن عيينة»[(١)(٢)].

[كتاب الزكاة][(٣)]

١٢- باب صدقة العلانية:

- «باب صدقة العلانية وقوله الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّا وعلانية الآية».

محمد ابن سعادة: «كذا وجدته في أصل القاضي أبي علي وخطه رضي الله عنه متصلا بالترجمة داخل الكتاب»[(٤)].

٣٣- باب العرض في الزكاة:

- «وقال طاوس قال معاذ لأهل اليمن إيتوني بعرضٍ ثيابٍ خميصٍ».

---

(١) الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج(٢/ ٨٩٢)

(٢) قال أبو علي الغساني: «وأبو هارون المَدني موسى بن أبي عيسى الحنّاط، أتى ذِكرُه في الكتاب (الجامع) في كتاب الجنائز في باب هل يُخرج الميّت من القبر لعلّةٍ...». تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني(١/ ٢٢٨-٢٢٩). قال ابن حجر: «وأبو هارون المذكور جزم المزي بأنه موسى بن أبي عيسى الحنّاط بمهملة ونون المدني، وقيل هو الغنوي واسمه إبراهيم بن العلاء من شيوخ البصرة، وكلاهما من أتباع التابعين». فتح الباري(٤/ ١٢٩). ينظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج يوسف المزي(٢٩/ ١٣٢-١٣٣)

ملاحظة: في طبعة عالم الفوائد لتقييد المهمل وقع تصحيف للفظة (المدني) إلى (المديني). انظر مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد رقم (١٠٦١) اللوحة(٥١)، ومخطوطة المكتبة المتوكلية اليمنية بالجامع الكبير بصنعاء رقم(١٠) مصطلح الحديث اللوحة(٥٠)، ومخطوطة ثالثة أظنها بإحدى المكتبات التركية، طابع المكتبة لا يظهر جيدا ورقمها (١٢١١)، اللوحة (٤٤). وقد وجدت تصحيفات أخرى أشرت إليها في رسالتي للدكتوراه.

(٣) لا توجد في النسخة السعادية والنسخة اليونينية. قال ابن حجر: «قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الزكاة) البسملة ثابتة في الأصل، ولأكثر الرواة (باب) بدل كتاب، وسقط ذلك لأبي ذر، فلم يقل باب ولا كتاب، وفي بعض النسخ (كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة)». فتح الباري(٤/ ٢٠٢)

(٤) قال عبد الرحمن الفاسي: «طالعت نسخة من رواية أبي ذر فوجدته فيها؛ أعني كما ذكر ابن سعادة عن نسخة القاضي». تشنيف المسامع، تمكروت(اللوحة٦٨).

محمد ابن سعادة: «صوابه خميس»[(١)].

٥٥- باب العُشْر في ما يسقى من ماء السماء والماء الجاري[(٢)]:

حديث رقم[١٤٨٣]: «**قال**[(٣)] قال أبو عبد الله[(٤)]: هذا تفسير الأول لأنّه لم يُوَقِّتْ في الأول يعني حديث ابن عمر فيما سقت السَّماء العشر، وبيَّن في هذا ووَقَّت، والزيادة مقبولة، والمفسَّر يقضي على المُبْهَم إذا رواه أهل الثبْت..».

كتب محمد ابن سعادة في الهامش بعد أن ألحق لفظة (قال) بالمتن: «كذا وجدته في أصل القاضي بخطه، وكتب بخطه[(٥)] على كلام أبي عبدالله:

---

(١) قال ابن بطال: «ووقع في هذا الباب في قول معاذ (إيتوني بعرض ثياب خميص) بالصاد، والصواب فيه بالسين، كذلك فسره أبو عبيد، وأهل اللغة. قال صاحب اللغة: الخميس والمخموس؛ ثوب طوله خمسة أذرع. وذكره أبو عبيد عن الأصمعي وقال: عن أبي عمرو الشيباني إنما قيل له: خميس؛ لأن أول من أمر بعمله ملك من ملوك اليمن يقال له: الخِمس. فنسب إليه». شرح صحيح البخاري أبي الحسن علي بن خلف ابن بطال(٣/ ٤٥٠). وفي مشارق الأنوار: «قال القاضي رحمه الله وقد يكون الخميص على ما رواه البخاري ثوب خميص أي خميصة، ذكره على تذكير الثوب إن كان المراد ذلك وصحت روايته»(١/ ٢٤١). وقال ابن التين: « ووقع في بعض الأمهات (خميص) بالصاد ولا وجه له إلا أن يكون أراد جمع خميصة مثل: زبيبة وزبيب، وهذا بعيد». الخبر الفصيح لفوائد مسند البخاري الصحيح لابن التين عبد الواحد بن عمر الصفاقسي. مخطوطة بالمكتبة الصادقية بالجامع الأعظم رقم (١٠٥٢٢)، (٣/ اللوحة٦٦).

(٢) في النسخة اليونينية: «وبالماء الجاري». وفي الهامش: «والماء» عند أبي ذر الهروي، ووضع فوقها علامة (صح). صحيح البخاري(٢/ ١٢٦)

(٣) قال عبد الرحمن الفاسي: «هكذا زاد (قال) الأولى أبي عبد الله بن سعادة وضبب عليها». تشنيف المسامع، تمكروت(اللوحة٧٠).

(٤) في النسخة المرادية لا توجد لفظة (قال) الأولى.(اللوحة٥٧).

(٥) سقط لفظ «بخطه» من نسخة الخطيب(٤/ اللوحة٧٩).

قول أبي عبد الله حكمه أن يكون بأثر أبي سعيد في الباب التالي لهذا الباب إذ فيه بيان النصاب وتفسيره»[(١)(٢)].

كتاب الحج

٦٤- باب طواف النساء مع الرجال:

حديث رقم[١٦١٨]: «وأَبَتْ يَخرُجن متنكرات بالليل».

محمد ابن سعادة: «صوابه (وأبت أن تستلم قال وكن يخرجن متنكرات[(٣)] بالليل) هكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج[(٤)]. وجدته بخط القاضي على أصله الذي بخطه»[(٥)].

٧٧- باب طواف القارن:

حديث رقم[١٦٣٩]: «لا إيمَنُ أن يكون العام بين الناس قتال».

---

(١) في هامش النسخة المرادية: «كلام البخاري هذا إلى آخره ليس هذا موضعه إنما موضعه عند (كلمة غير مفهومة) حديث أبي سعيد الخدري، لكنه كذا وقع عند أبي ذر». (اللوحة٥٧).

(٢) قال ابن حجر: «قوله: (قال أبو عبد الله: هذا تفسير الأول..الخ)، هكذا وقع في رواية أبي ذر هذا الكلام عقب حديث ابن عمر في العشري، ووقع في رواية غيره عقب حديث أبي سعيد المذكور في الباب الذي بعده، وهو الذي وقع عند الإسماعيلي أيضا، وجزم أبو علي الصدفي بأن ذكره عقب حديث ابن عمر من قبل بعض نساخ الكتاب...قلت -أي ابن حجر-: «ولذكره عقب كل من الحديثين وجه، لكن تعبيره بالأول يرجح كونه بعد حديث أبي سعيد لأنه هو المفسر الذي قبله، وهو حديث ابن عمر». فتح الباري(٤/ ٣٣٧-٣٣٨). ينظر الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري محمد بن يوسف الكرماني(٨/ ٢٩-٣٠)

(٣) قال القسطلاني: «(متنكرات) في رواية عبد الرزاق (مستترات)». إرشاد الساري(٣/ ١٧٢)

(٤) المصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني، كتاب المناسك، باب طواف الرجال والنساء معا، حديث رقم[٩٢٣١]،(٤/ ٣٢٥)

(٥) قال ابن بطال: «وروى عبد الرزاق هذا الحديث عن ابن جريج أتم من رواية البخاري، وقال فيه: فأبت أن تستلم، قال: وكن يخرجن متنكرات بالليل». شرح صحيح البخاري لابن بطال(٤/ ٢٩٩-٣٠٠)

محمد ابن سعادة: «صوابه (لا آمن) من أمِنَ يَأْمَنُ أَمْنًا. وجدته بخط القاضي على هذا المكان من أصله»[(١)(٢)].

٧٨- باب الطواف على وضوء:

حديث رقم[١٦٤١]: «ما كانوا يبدؤون بشيء حين يضعون أقدامهم من الطواف بالبيت».

محمد ابن سعادة: «في كتاب مسلم (أقدامهم أول من الطواف)[(٣)] وبه يصح المعنى. نقلته من خط القاضي رحمه الله على أصله»[(٤)].

كتاب الصوم

٢٩- باب إذا جامع في رمضان:

- «وقال سعيد بن المسيِّب والشَّعبي وابنُ بنِ[(٥)] جبير».

محمد ابن سعادة: «في أصل القاضي الذي بخطه (وابن جبير) بإسقاط

---

(١) في النسخة المرادية: «صوابه (لا آمن) منْ أَمِن يأمَن أَمْنا، كذا وجد بخط القاضي أبي علي على هذا المكان في أصله». (اللوحة٦٢)

(٢) قال ابن حجر: «(لا آمن) كذا للأكثر بالمد وفتح الميم الخفيفة أي أخاف، وللمستملي (لا إِيْمَن) بياء ساكنة بين الهمزة والميم فقيل إنها إمالة، وقيل لغة تميمية وهي عندهم بكسر الهمزة». فتح الباري(٤/ ٥٧٤). وقال الإمام العيني: «ووقع في بعض الكتب (لا أيمن) بالفتح والياء ولا وجه له». عمدة القاري للعيني (٩/ ٢٨٢)

(٣) كتاب الحج، باب: ما يلزم من طاف بالبيت وسعى، من البقاء على الإحرام وترك التحلل، حديث رقم(١٢٣٥).

(٤) قال ابن بطال: «لابد من زيادة لفظ (أول) قبله بعد لفظ (أقدامهم) ليصح المعنى كما هو في صحيح مسلم»، قال الكرماني متعقبا كلام ابن بطال: «الكلام صحيح بدون زيادته؛ إذ معناه ما كان أحد منهم يبدأ بشيء آخر حين يضع قدمه في المسجد لأجل الطواف؛ أي: لا يصلون تحية المسجد ولا يشتغلون بغيره». الكواكب الدراري(٨/ ١٤٣-١٤٤). ينظر فتح الباري(٤/ ٥٧٥-٥٧٦) وعمدة القاري(٩/ ٢٨٤-٢٨٥)

(٥) وضع فوقها علامة (صح)

(ابن) الثاني، وكتب عليه في الحاشية (وابنُ بنِ[١] جُبير) في رواية الباجي رحمة الله عليه»[٢][٣].

كتاب البيوع

٥١- باب الكيل على البائع والمُعْطِي:

حديث رقم[٢١٢٧]: «اذهب فنصف ثمرك أصنافا».

محمد ابن سعادة: «عند القاضي رحمه الله في أصله الذي بخطه (تمرك) بنقطتين»[٤].

٦٤- باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والغنم والبقر وكل محفّلة:

- «صَرَيْتُ[٥] الماء إذا حبسته».

قال محمد ابن سعادة: «في أصل القاضي أبي علي الذي بخطه في هذا الموضع (صرّيت) مشدد مضبوط هكذا»[٦].

---

(١) وضع فوقها علامة (صح)

(٢) قال عبد الرحمن الفاسي: «وستأتي الرواية عن ابنه والتصريح باسمه والله أعلم». تشنيف المسامع، تمكروت(اللوحة٨١). ينظر كتاب الأنبياء باب-رقم٩-: يزفون؛ النَّسَلانُ في المشي، حديث رقم(٣٣٦٢)؛ وفيه: «.. عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس..».

(٣) في النسخة المرادية: «سقط (ابن) الثانية عند المروزي وابن الخَرّاز وابن محمود عن أبي ذر». (اللوحة٧١)

(٤) في النسخة اليونينية: «تمرك». صحيح البخاري(٣/ ٦٧)

(٥) كتب موسى بن سعادة فوق لفظ (صريت): «خفف». وفي النسخة اليونينية: «صرّيت» بالتشديد. صحيح البخاري(٣/ ٦٧).

(٦) في النسخة المرادية: «صرّيت» بالتشديد، وفي الهامش: «عند أبي علي (صرَيت) بالتخفيف». (ص٨٠). قلت: فالنسخة الأولى لأبي علي الصدفي عن أبي الوليد الباجي كتب «صريت»، وهي كما في النسخة السعادية، وفي النسخة الثاني التي نسخها من نسخة محمد بن علي بن محمود كتب «صريّت» بالتشديد، ومن هنا جاء الاختلاف عنه. وكلاهما صحيح. قال القاضي عياض: «صريت الماء في الحوض إذا جمعته، وذكر البخاري: صرّيت الماء في الحوض إذا جمعته، مشدد، وهو صحيح أيضا». مشارق الأنوار(٢/ ٤٣)

كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس:

٩- باب إذا قاص أو جازفه في الدين فهو جائز تمرا بتمر أو غيره:

حديث رقم[٢٣٩٦]: «فأوفي[(١)] الذي له».

محمد ابن سعادة: «كذا في أصل القاضي بخطه»[(٢)(٣)].

١٠- باب من استعاذ من الدين:

حديث رقم[٢٣٩٧]: «قال إن الرجل».

محمد ابن سعادة: «(فقال) في أصل القاضي بخطه».

في المكاتب[(٤)]

٢- باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرطا ليس في كتاب الله:

حديث رقم[٢٥٦١]: «فإنما الولاء لمن أعتق **قال**[(٥)] ثم قام».

---

(١) هنا وضع محمد ابن سعادة إشارة إلى الهامش وكتب فيه لفظة (له) وفوقها علامة (صح)، أي ستكون هكذا: «فأوفي **له** الذي له».

(٢) أي بإضافة لفظ (له)

(٣) في النسخة المرادية: «فأوفى الذي له». وفي الهامش: «في أصل القاضي أبي علي (له)».(اللوحة٨٥).

(٤) في النسخة اليونينية لا يوجد (في المكاتب) أو (كتاب المكاتب)، وإنما توجد البسملة بعدها (باب إثم من قذف مملوكه). وفي الهامش: «(في المكاتب) من رواية أبي ذر الهروي، ووضعت فوقها علامة (صح). صحيح البخاري(٣/ ١٥١).

قلت: (باب إثم من قذف مملوكه) سقطت من رواية أبي ذر الهروي.

(٥) هذه اللفظة ألحقها محمد ابن سعادة بالمتن.

محمد ابن سعادة: «في أصل القاضي بخطه»[١][٢][٣].

كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها

حديث رقم[٢٥٦٧]: «أَوقَدتُ».

محمد ابن سعادة: «أوقِدَتْ[٤][٥][٦][٧]»

٣- باب من استوهب من أصحابه شيئا:

حديث رقم[٢٥٧٠]: «والْتَفتُّ فأبصرته».

محمد ابن سعادة: «في أصل القاضي بخطه (فالتفتُّ)»[٨].

٨- باب من أهدى إلى صاحبه وتحرّى بعض نسائه دون بعض :

حديث رقم[٢٥٨٠]: « إن صواحبي اجتمعن، فذُكِرْتُ[٩] له».

---

(١) أي لفظة (قال) جاءت ثابتة في أصل أبي علي الصدفي.

(٢) في النسخة المرادية لم يلحق لفظة (قال) بالمتن، وإنما وضع في مكانها إشارة إلى الهامش، وكتب فيه: «عند أبي علي (قال)».(اللوحة٩١)

(٣) في النسخة البكارية: «(كذا في أصل القاضي بخطه) بعد أن ألحق (قال) في الأصل». ونسبت التعليق لموسى بن سعادة. (٧/ اللوحة٥٥)، والشيخ عبد الرحمن الفاسي في النسخة الشيخة وتشنيف المسامع نسبها لمحمد ابن سعادة، وهو الظاهر من التعليقات الأخرى.

(٤) شكلت حرف القاف والدال من النسخة البكارية(٧/ اللوحة٥٨) ونسخة عبد القادر الفاسي(٢/ ٢١٣)

(٥) وضع محمد ابن سعادة فوقها رمز(خ) وعلامة(صح).

(٦) قال عبد الرحمن الفاسي: «كذا في هامش الأصل وأظنه بخط أبي عبد الله بن سعادة». النسخة الشيخة (٢/ ٢٢٢)، وزاد في تشنيف المسامع: «(أوقدت) بالبناء للمفعول». تمكروت(اللوحة٩٠)

(٧) قال القسطلاني: «(وما أُوقِدت) بضم الهمزة مبنيا للمفعول». إرشاد الساري(٤/ ٣٣٥)

(٨) قال القسطلاني: «(فالتفت) بالفاء، وفي نسخة (والتفت)». إرشاد الساري(٤/ ٣٣٦)

(٩) هكذا جاءت في النسخة السعادية.

محمد ابن سعادة: «عند القاضي بخطه في أصله (فذَكَرَتْ)[١]»[٢].

فضل المنيحة[٣]:

حديث رقم[٢٦٣٣]: «حدثنا عطاء»[٤].

محمد ابن سعادة: «في أصل القاضي بخطه (حدثني عطاء)»[٥]

كتاب الشهادات

١ - باب ما جاء في البينة على المدّعي[٦]:

- «لقول الله تعالى»[٧].

محمد ابن سعادة: «في أصل القاضي بخطه (لقوله جلّ وعزّ)»[٨][٩].

---

(١) شكلت حرف الذال والكاف والراء من نسخة عبد القادر الفاسي، والتي يوجد في هامشها فقط: «فذَكَرَتْ» ورمز عليها برمز (خ). (٢/ ٢١٦)

(٢) قال ابن زكري: «(فذُكِرْتُ) ببناء الفعل للمفعول، وهو تاء المتكلم، وبخط ابن سعادة -أي محمد بن يوسف بن سعادة- (فَذَكَرَتْ) بالبناء للفاعل المستتر وتاء التأنيث». حاشية ابن زكري على صحيح البخاري، (٢/ اللوحة١٦٥)

(٣) سقط لفظ (باب) من رواية أبي ذر الهروي.

(٤) في متن النسخة المرادية: «حدثني عطاء». ولا شيء في الهامش.(اللوحة٩٤)

(٥) في النسخة اليونينية: «حدثني عطاء». صحيح البخاري(٣/ ١٦٦). قال القسطلاني: «(حدثني) بالإفراد». إرشاد الساري(٤/ ٣٦٩)

(٦) في النسخة اليونينية: «ما جاء في البينة على المدّعي». صحيح البخاري(٣/ ١٦٧). قال ابن حجر: «وسقط لبعضهم لفظ (باب)». فتح الباري(٦/ ٤٩٤)

(٧) سقطت من النسخة اليونينية، وفي هامشها: في رواية أبي ذر الهروي: «لقوله تعالى»، و«لقوله عز وجل» علَّم عليها بعلامة (صح). صحيح البخاري(٣/ ١٦٧). وفي بعض النسخ: «لقوله». قال القسطلاني: «(لقوله) زاد أبو ذر (تعالى)، ولأبي ذر أيضا (عز وجل)». إرشاد الساري(٤/ ٣٧١).

(٨) في النسخة البكارية: «لقوله جل وعز» وعلم عليها بعلامة (صح). (٧/ اللوحة٧٧)

(٩) في النسخة المرادية: «في أصل أبي علي جـ» لا يظهر باقي التعليق لوجوده في الحاشية الداخلية بين الصفحات.(اللوحة٩٥)

١٥- حديث الإفك، باب تعديل النساء بعضهن بعضا[١]:

حديث رقم[٢٦٦١]: «فأنزل الله عز وجل إن **الذي**[٢] جاؤا بالإفك عصبة منكم الآيات».

محمد ابن سعادة: «التلاوة (الذين) ويحتمل أن يكون ما وقع في كتابي وهما من الناسخ[٣]، ويحتمل أن يكون كذا في الأصل لأشباهه من الآي التي وقعت مغيرة في الكتاب[٤]».

١٨- باب بلوغ الصبيان وشهادتهم:

- «وقال الحسن بن صالح أدركتُ جارةً لنا جَدّةً بنتَ إحدى وعشرين سنة».

محمد ابن سعادة: «خرج الدارقطني الحافظ رضي الله عنه في سننه في آخر كتاب النكاح في حديث حُدِّث به عن علي بن محمد المصري عن إسماعيل بن محمود النيسابوري عن عمير بن المتوكل عن أحمد بن موسى الضبي عن عباد بن عباد الـمُهَلّبِي قال: أدركت فينا -يعني الـمَهالِبة- امرأة صارت جدة، وهي بنت ثمان عشرة سنةً، ولدت لتسع سنين ابنةً، فولدتْ ابنتَها لتسع سنين ابنةً، فصارت جدةً وهي بنت ثمان عشرة سنة»[٥].

---

(١) قال ابن حجر: «قوله (باب تعديل النساء بعضهن بعضا) كذا للأكثر، زاد أبو ذر قبله (حديث الإفك) ثم قال: (باب...الخ)». فتح الباري(٦/ ٥٣٢)

(٢) في النسخة المرادية: «الذين» ووضع فوقها علامة (صح). وفي الهامش: «عنده (الذي)» ورمز فوقها برمز (ع).(اللوحة٩٦)

(٣) أي: عمه موسى بن سعادة.

(٤) ينظر رسالتي للدكتوراه، ففيها ذكر وبيان لمثل هذا.

(٥) سنن الدارقطني، كتاب النكاح، مدة الحمل، حديث رقم (٣٨٨١).(٤/ ٥٠٢)

[كتاب الجهاد والسير][(١)]

١٤- باب من أتاه سهم غرب فقتله:

حديث رقم[٢٨٠٩]: «أن أم الرُّبيع بنت البراء».

محمد ابن سعادة: «إنما هي (الربيع بنت النضر)، والبراء الذي نسبها إليه إنما هو أخو النضر ابنا مالك بن النضر الأنصاري. قال ابن سعادة[(٢)] وفقه الله، كنت قد علقت هذه الحاشية الـمُكْتَتَبة فوق هذه الأحرف على اسم الربيع ولم أقف على تنبيه لأحد في ذلك، ثم بعد سنين وقفت على تنبيه لبعض الشيوخ مُكْتَتَب على هذا الموضع نصه: إنما هي الربيع بنت النضر عمة أنس، وكذلك قال الدارقطني: الربيع بنت النضر عمة أنس بن مالك أم حارثة بن سراقة المستشهد بين يدي رسول الله صلى الله عليه[(٣)]»[(٤)].

٣١- باب قول الله عز وجل لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضّرر إلى قوله غفورا رحيما:

حديث رقم[٢٨٣٢]: «فثقلت عليَّ حتى خفت أن تَرُضّ».

---

(١) لا يوجد في النسخة السعادية واليونينية. قال ابن حجر: «(كتاب الجهاد) كذا لابن شبُّويَه، وكذا للنسفي لكن قدم البسملة، وسقط (كتاب) للباقين واقتصروا على (باب فضل الجهاد) لكن عند القابسي (كتاب فضل الجهاد) ولم يذكر (باب)، ثم قال بعد أبواب كثيرة: (كتاب الجهاد، باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام)». فتح الباري(٧/ ٣٨)

(٢) أي محمد بن يوسف بن سعادة يتحدث عن نفسه.

(٣) المؤتلف والمختلف علي بن عمر الدارقطني(٢/ ١٠٢٣).

(٤) قال ابن زكري: «(بنت البراء) وهم، والمعروف عند الحفاظ (بنت النضر بن ضمضم) عمة أنس بن مالك بن النظر». حاشية ابن زكري، (٢/ اللوحة١٨٩). قال ابن حجر: «ولا يقدح ذلك في صحة الحديث ولا في ضبط رواته». ينظر فتح الباري(٧/ ٧٤-٧٥). ومشارق الأنوار(١/ ٣٠٨)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر(٨/ ١٢٨)

محمد: «ضبطه القاضي بخطه في أصله(تُرَضّ) برفع التاء وفتح الراء»[(١)].

[كتاب الأنبياء][(٢)]

٤٨- باب قول الله عزّ وجل واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها:

- «يَتَساقط يسْقِطْ[(٣)]».

محمد ابن سعادة: «عند القاضي أبي علي بخطه رحمه الله في أصله (تسَّاقط) حسب التلاوة»[(٤)].

٥١- حديث أبرص وأقرع وأعمى[(٥)]:

حديث رقم[٣٤٦٤]: «بدا لله أن يَبْتَلِيَهُمْ».

---

(١) قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: « (ترض) بالبناء للمفعول وبالبناء للفاعل، أي: تُدَقُّ». منحة الباري بشرح صحيح البخاري زكريا الأنصاري المصري(٥/ ٦٤٦). قال القسطلاني: «(حتى خفت أن تُرَضّ) بضم المثناة الفوقية وبعد الراء المفتوحة ضاد معجمة مثقلة..ولغير أبي ذر (أن تَرضّ) بفتح أوله». إرشاد الساري(٥/ ٦١). قلت: أثبتت النسخة السعادية أن رواية الفتح جاءت عند أبي ذر كذلك.

(٢) لا يوجد في النسخة السعادية وطبعة دار الطوق من النسخة اليونينية؛ وجاء في هامشها: «في نسخة صحيحة (كتاب الأنبياء صلوات الله عليهم) من اليونينية».(٤/ ١٣١). قال القسطلاني: «وفي نسخة صحيحة كما في اليونينية (كتاب الأنبياء)». إرشاد الساري(٥/ ٣١٧). وقال ابن حجر: «(بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب أحاديث الأنبياء) كذا في رواية كريمة في بعض النسخ، وفي رواية أبي علي بن شبُّويَه نحوه». فتح الباري(٧/ ٦٠٢). وقال السهارنفوري: «(كتاب الأنبياء) كذا في رواية كريمة، وفي نسخة: (بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب الأنبياء)، وفي أخرى: (أحاديث الأنبياء)». صحيح البخاري بحاشية السهارنفوري(٦/ ٦٩٣).

(٣) جاءت في النسخة السعادية: «تسقط» و «يسقط» أي: بالياء والتاء. قال ابن حجر: «(تساقط: تسقط) هو قول أبي عبيدة، وضبط تُسقط بضم أوله من الرباعي والفاعل النخلة عند من قرأها بالمثناة، أو جذع عند من قرأها بالتحتانية». فتح الباري(٨/ ٦٦)

(٤) الجملة جاءت من كلام أبي عبيدة كما ذكر الحافظ ابن حجر، فمرة ذكر اللفظ بقصد التفسير، ومرة ذكره بقصد التلاوة، وهذا سبب الخلاف في النسختين، وهو ما أشار إليه محمد ابن سعادة.

(٥) في النسخة اليونينية: «حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل». وأشار إلى أن جملة (في بني إسرائيل) سقطت من رواية أبي ذر الهروي. صحيح البخاري (٥/ ١٧١)

محمد ابن سعادة: «قال الخطابي صوابه (بدا الله)، وقال: إن الألف سقطت»[١].

[كتاب مناقب الأنصار][٢]

٢٦- أيام الجاهلية[٣]:

حديث رقم[٣٨٣٨]: «حتى تُشرِق الشمس».

محمد ابن سعادة: «في أصل القاضي أبي علي رضي الله عنه بخطه (تشرُق)»[٤][٥].

كتاب المغازي

٥٣- باب:

حديث رقم[٤٣٠٢]: «ألاَ تُغطّوا عَنّا اسْتَ قارِئكم».

---

(١) ينظر أعلام الحديث للخطابي(٣/ ١٥٦٩). ومشارق الأنوار(١/ ٨١)، وفتح الباري(٨/ ١٠٥)

(٢) لا يوجد في النسخة السعادية واليونينية.

(٣) في النسخة اليونينية: «باب أيام الجاهلية». وأشارت إلى سقوط لفظ (باب) من رواية أبي ذر الهروي. صحيح البخاري(٥/ ٤١). قال القسطلاني: «وسقط لأبي ذر لفظ (باب)». إرشاد الساري(٦/ ١٧٤)

(٤) في متن نسخة الخطيب: «تُشْرِق». وفي الهامش: «تَشرُق» وكتب فوقها (معا) (١٠/ اللوحة٧١). ونفس الأمر في نسخة عبد القادر الفاسي إلا أنه وضع فوق «تَشْرُق» رمز (خ) (٣/ ١٤٨). قال عبد الرحمن الفاسي:» (حتى تُشرِق الشمس) كذا في الأصل - أي النسخة السعادية- أي بضم التاء وكسر الراء، ومن خط القاضي أبي عبد الله بن سعادة: (في أصل القاضي أبي علي رضي الله عنه بخطه «تشرُق») أي بضم الراء». تشنيف المسامع، تمكروت(ص١١٩)، ابن يوسف(ص٣٦)، علال الفاسي(ص١٠٧).

(٥) قال القسطلاني: «(حتى تَشرُق الشمس) بفتح الفوقية وضم الراء؛ أي: تطلع. ولأبي ذر (تُشرِق) بضم التاء وكسر الراء من الإشراق». إرشاد الساري(٦/ ١٧٧). وقال ابن التين: «ضُبِط بفتح أوله وضم الراء، والمعروف بضم أوله وكسرها». فتح الباري(٨/ ٥٤٨)، قلت: نقلت هنا بالواسطة لأن عندي فقط السفر الثالث والرابع من المخطوط، والمطبوع لا يتوفر عندي. طبع باسم «المخبر الفصيح..».

محمد ابن سعادة: «(تُغطُّون) كذا في أصل الباجي رحمه الله في أصله الذي بخطه»[١][٢][٣].

٧٤- قدوم الأشعريين وأهل اليمن[٤]:

الحديث رقم[٤٣٩٠]: «والحكمة يمان».

محمد ابن سعادة: «نية»[٥] ووضع فوقها رمز (عـ)[٦][٧][٨].

كتاب تفسير القرآن[٩]
سورة البقرة

١٢- سيقول السفهاء من الناس ما ولاّهم الآية[١٠]:

---

(١) في نسخة الخطيب: «(تغطّون) كذا عند القاضي رحمه الله في أصله الذي بخطه». (١٢/ اللوحة٣٣)، وفي النسخة البكارية: «(تغطّون) كذا في أصل القاضي الذي بخطه، قاله ابن سعادة». (١٢/ اللوحة٢٧).

(٢) قال عبد الرحمن الفاسي:» وهو الصواب، لأن حذف نون الرفع حالةَ الرفع قليل». تشنيف المسامع تمكروت(اللوحة١٣٠). قال الإمام ابن مالك: «حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه». شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح جمال الدين بن مالك الأندلسي(ص٢٢٨)

(٣) قال القسطلاني: «(ألا تغطوا) بحذف النون في الفرع كأصله في حالة الرفع.. ولأبي ذر (ألا تغطون)». إرشاد الساري(٦/ ٣٩٨).

(٤) في النسخة اليونينية: «باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن». وأشار إلى سقوط لفظ (باب) من رواية أبي ذر الهروي. صحيح البخاري (٥/ ١٧٢-١٧٣). قال القسطلاني: «وسقط لفظ (باب) لأبي ذر». إرشاد الساري(٦/ ٤٣٨)

(٥) يقصد: يمانية.

(٦) رمز (عـ)؛ أي: لأبي علي الصدفي. قال عبد الرحمن الفاسي:» وجعل عليه علامة (عـ) لأبي علي الصدفي والله أعلم، وكذلك كل ما يأتينا من تلك العلامة هي بخط أبي عبد الله محمد ابن سعادة». النسخة الشيخة (٤/ ٢٧٦)

(٧) في متن النسخة البكارية: «يمانية» ووضع فوقها رمز (هـ) الدال على الكشميهني، وفي الهامش: «يمان» ووضع فوقها الضبة. (١٢/ اللوحة٥٦).

(٨) قال القسطلاني: «(والحكمة يمانية) ولأبوي ذر والوقت (يمان) بلا هاء تأنيث». إرشاد الساري(٦/ ٤٤٠-٤٤١)

(٩) في النسخة اليونينية: «كتاب التفسير». صحيح البخاري(٦/ ١٦)

(١٠) في النسخة اليونينية: «سيقول السفهاء من الناس ما ولاّهم عن قبلتهم». وفي الهامش: «الآية» من رواية أبي ذر الهروي، وعلّم عليها بعلامة (صح). صحيح البخاري(٦/ ٢١)

حديث رقم[٤٤٨٦]: «وأنه صلّى أو صلاّها صلاة العصر»[(١)].

محمد ابن سعادة: «صوابه(وأنه صلى أول صلاة صلاها صلاة العصر) »[(٢)].

سورة النساء

١ - باب وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى:

حديث رقم[٤٥٧٤]: «إلا أن يقسطوا لهنَّ».

محمد ابن سعادة: «عنده (لهم)»[(٣)].

سورة المائدة

١٣ - باب ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام:

حديث رقم[٤٦٢٣]: «ثم تُثْنِي بعدُ بأنثى».

محمد ابن سعادة: «كذا ضبطه القاضي رحمه الله بخطه في أصله (تُثَنِّي)»[(٤)(٥)].

سورة بني إسرائيل[(٦)]:

---

(١) قال القسطلاني: «(وأنه صلى أو صلاها صلاة العصر) بالشك من الراوي». إرشاد الساري(٧/ ١٥)

(٢) قال القاضي عياض:«(وأنه صلى أو صلاها صلاة العصر) كذا لهم، ولابن السكن: (وأنه صلى أول صلاة صلاها صلاة العصر) وهو الصواب». مشارق الأنوار(٢/ ٣٩٣). قال ابن حجر: «أي أول صلاة صلاها متوجها إلى الكعبة صلاة العصر». فتح الباري(١/ ١٧٩)

(٣) أي عند أبي علي الصدفي

(٤) في متن النسخة البكارية: «تُثنِي» وضع الفتحة والسكون فوق حرف الثاء. وفي الهامش: «(كذا ضبطه القاضي رحمه الله بخطه في أصله). كذا وجدت في طرة نسخة ابن سعادة رحمه الله (تُثْنِي)». (١٣/ اللوحة٢٩)

(٥) قال القسطلاني: «(ثم تثَنِّي) بفتح المثلثة وتشديد النون المكسورة».(٧/ ١١٣)

(٦) أي: سورة الإسراء

حديث رقم[٤٧٠٨]: «تارةً مرة وجماعتُه تِيرَةٌ وتَارَاتٌ».

محمد ابن سعادة: «صوابه (تِيَرَةٌ)، وكذا ضبطه القاضي رضي الله عنه في أصله العتيق بخطه (تِيَرَةٌ)»[(١)(٢)].

باب قوله لا تبديل لخلق الله[(٣)]:

- «خَلْقُ[(٤)] الأولين».

محمد ابن سعادة: «(خُلُق) كذا ضبطه القاضي في كتابه»[(٥)].

حم عسق[(٦)]:

- «روحا من أمرنا القرآن».

محمد ابن سعادة: «القرآن روح لأن به حياة القلوب».

كتاب الطلاق

٣- باب من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق:

حديث رقم[٥٢٥٥]: «خرجنا مع النبي صلى الله عليه حتى انطلقنا إلى حائط يقال له الشَّوْط..الخ».

محمد ابن سعادة: «ذكر أبو عمر في باب النون من الاستيعاب في الأفراد منه: النواس بن سمعان بن خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن

---

(١) في النسخة المرادية (اللوحة١٧١) ونسخة عبد القادر الفاسي (٤/ ٧٨): «صوابه (تِيَرَةٌ)».

(٢) قال العيني: «ويجمع على (تِيَرة) بكسر التاء وفتح الياء آخر الحروف وعلى (تارات)، وقال ابن التين: الأحسن سكون الياء آخر الحروف وفتح الراء، كما يقال في جمع قاعة قِيعَة». عمدة القاري(١٩/ ٢٢)

(٣) في النسخة اليونينية: «لا تبديل لخلق الله». وفي الهامش أشار أن لفظ (باب) جاء من طريق أبي ذر الهروي. صحيح البخاري(٦/ ١١٤)

(٤) في متن النسخة المرادية: «خُلُق». (اللوحة١٧٥)

(٥) في النسخة البكارية: «كذا ضبطه القاضي (خُلُق) في كتابه بضمتين».(١٣/ اللوحة١٠٨). وفي نسخة الخطيب: «صوابه (خُلُق)».(١٤/ اللوحة٦).

(٦) أي: سورة الشورى

كِلاب بن ربيعة الكلابيُّ، معدود في الشاميين، يقال: إن أباه سمعان بن خالدٍ وفد على النبي صلى الله عليه وسلم فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأعطاه نعلَيْه، فقبلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم، وزوّجه أختَه، فلمّا دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم تَعَوَّذَتْ منه، فتركها، وهي الكِلابِيَّةُ[١]. انتهى كلامه، فتأمل هذا الذي قاله وما في داخل الكتاب؛ فإن الجمع بينهما بعيد، لأن التي في داخل الكتاب أميمة بنت النعمان بن شراحيل، والتي ذكر أبو عمر هي أخت سمعان بن خالد الكلابية، فإن صح أن المتعوذ منه صلى الله عليه وسلم امرأتان، صح ما في الكتابين والله أعلم»[٢].

حديث رقم[٥٢٥٥]: «في بيتٍ[٣] في نخل في بيتٍ[٤]».

محمد ابن سعادة: «كذا ضبطه القاضي في أصله بخطه»[٥].

كتاب القدر[٦]

٨- باب المعصوم من عصمه الله:

- «قال مجاهد: سُدًّا عن الحق: يتردّدُون في الضّلالة».

محمد ابن سعادة: «وقع في أصل القاضي بخطه (في الصلاة) بدلا من (الضّلالة) فتأمله، فلعل ذاك وهم من الكاتب[٧] لم يقصده والله أعلم».

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر(٤/ ٧٥)

(٢) ينظر فتح الباري(١٢/ ٢٣-٢٧)

(٣) وضع فوقها رمز الحموي والكشميهني.

(٤) وضع فوقها علامة (صح)

(٥) قال ابن حجر: «هو بالتنوين في الكل». فتح الباري(١٢/ ٢٥)

(٦) في النسخة السعادية: «بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب القدر، باب في القدر».(٥/ ١٢٧). وفي النسخة اليونينية: «باب في القدر» ووضع علامة المستملي فوق لفظ (باب). وفي الهامش: «بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب القدر» وردت في رواية أبي ذر الهروي. أي قبل «باب في القدر». صحيح البخاري(٨/ ١٢٢)

(٧) يقصد عمه موسى بن سعادة.

كتاب الكفارات[١]

٥- باب صاع المدينة ومد النبي صلى الله عليه وبركته وما توارث أهل المدينة من ذلك قرنا بعد قرن:

حديث رقم[٦٧١٣]: «قال أبو قتيبة قال لنا مالك: مدنا أعظم من مدكم».

محمد ابن سعادة: «انظر قوله (مدنا أعظم من مدكم) وصاع أهل العراق ثمانية أرطال»[٢].

٩- باب الاستثناء في الإيمان:

حديث رقم[٦٧١٨]: «فَأُتِي بِشائِل[٣]».

محمد ابن سعادة: «هكذا وقع (بشائل) وفي رواية الأصيلي (بشمائل)، ولعله (بشوائل)؛ يقال ناقة شائلة، ونوق شول للتي جفت ألبانها، قال وشولت الإبل لزقت بطونها بظهورها، وشوائل جمع الجمع. ورواه ابن مهدي عن حماد بن زيد بسنده ثم أتى بإبل، وكذا[٤] وقع في أثار المدونة، وكذا رواه أبو داوود عن حماد بن زيد. هذه الطرة نقلتها على

---

(١) في النسخة السعادية: «كتاب الكفارات، بسم الله الرحمن الرحيم، كفارات الأيمان». وضع علامة المستملي فوق (كتاب الكفارات)،(٥/ ١٤٦). وفي النسخة اليونينية: «باب كفارات الأيمان» وأشار أن لفظ (باب) سقط من رواية أبي ذر الهروي. وفي الهامش: «كتاب كفارت الأيمان» وردت في رواية أبي ذر الهروي من طريق الحموي والكشميهني، و(كتاب الكفارت) جاءت في رواية أبي ذر الهروي من طريق المستملي». صحيح البخاري(٨/ ١٤٤)

(٢) قال ابن حجر: «(مدنا أعظم من مدكم) يعني في البركة؛ أي: مد المدينة وإن كان دون مد هشام في القدر لكن مد المدينة مخصوص بالبركة الحاصلة بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم لها فهو أعظم من مد هشام، ثم فسر مالك مراده بقوله: ولا نرى الفضل إلا في مد النبي صلى الله عليه سلم». فتح الباري(١٥/ ٣٨٥)

(٣) في النسخة اليونينية: «بإبل»، وفي الهامش: «بشائل» وردت في رواية الأصيلي، ورواية أبي ذر من طريق الحموي والمستملي. صحيح البخاري(٨/ ١٤٦). قال ابن حجر: «(فأتي بإبل) كذا للأكثر ووقع هنا في رواية الأصيلي وكذا لأبي ذر عن السرخسي والمستملي: (بشائل) بعد الموحدة شين معجمة وبعد الألف تحتانية مهموزة ثم لام». فتح الباري(١٥/ ٣٩٤)

(٤) سقطت (وكذا) من النسخة المرادية (اللوحة٢٤٠)

هذا الحرف من خط القاضي أبي علي رضي الله عنه ومن كتابه الذي هو بخط يده في سفر واحد»[(١)].

كتاب الأحكام

١٥- باب الشهادة على الخط المختوم وما يجوز من ذلك وما يضيق عليه:

- «وأقمت عليه».

محمد ابن سعادة: «(عنده) كذا في نسخ عوضا من (عليه) وكذا ثبت في أصل القاضي بخطه عنده»[(٢)].

- «إمّا أن يَدُوا[(٣)] صاحبَكُم وإمّا أن يُؤذَنُوا بحرب».

محمد ابن سعادة: «عند القاضي أبي علي رضي الله عنه في أصله العتيق بخطه (إما أن تدوا صاحبكم وإما أن توذنوا بحرب) بالتاء في الموضعين منقوطة باثنتين من فوق فتأمله»[(٤)].

٢٤- باب هدايا العمال:

حديث رقم[٧١٧٤]: «رجلا من بني أَسْد[(٥)]».

---

(١) قال الخطابي: «قوله (أتى بشائل) جاء بلفظ واحد، والمراد به الجميع كالسَّامر والنَّادي. يقال: ناقةٌ شائلٌ ونوق شَوْلٌ إذا قلّت ألبانها، وأصله من قولك: شَالَ الشَّيْءُ، إذا ارتفع كالميزان ونحوه، يعني ارتفع ألبانها..وقد جاء في غير هذه الرواية (فأتي بشوائل) وهي جمع شائل». أعلام الحديث(٤/ ٢٢٨٧-٢٢٨٨).

وعن الأصمعي: «إذا أتى على الناقة من يوم حملها سبعة أشهر جف لبنها فهي شائلة، والجمع شول بالتخفيف، وإذا شالت بذنبها بعد اللقاح فهي شائل والجمع شوّل بالتشديد»، قال ابن حجر: «وهذا تحقيق بالغ». فتح الباري(١٥/ ٣٩٥)

(٢) في متن النسخة المرادية: «وأقمت عنده» وفي الهامش: «في داخل كتاب أبي علي (عليه)، وفي حاشيته: (عنده) كذا في نسخ، وكتب عليه (صح)». (اللوحة٢٥٥)

(٣) أي: تعطوا الدية.

(٤) في النسخة اليونينية جاءت (يدوا) و(يؤذنوا) بالياء والتاء معا، وكتب فوقهما (صح). صحيح البخاري(٩/ ٦٧). قال القسطلاني:» (أن تدوا) بالفوقية والتحتية». إرشاد الساري(١٠/ ٢٣٣).

(٥) كتب فوق لفظ (أسد) (صح).

محمد ابن سعادة: «كذا ضبطه القاضي في أصله الذي بخطه مجزوما وصحح عليه، وكتب عليه طرة انظرها[١]»[٢].

٤٠- باب ترجمة الحكام وهل يجوز ترجمان واحد:

حديث رقم[٧١٩٥]: «لابدَّ للحاكم من مترجِمَيْنِ».

محمد ابن سعادة: «كذا ضبطه القاضي أبو علي رضي الله عنه بخطه في أصله العتيق بفتح الميم فتأمل معناه»[٣].

[كتاب أخبار الآحاد][٤]

٢- باب بعث النبي صلى الله عليه الزبير طليعة وحده:

حديث رقم[٧٢٦١]: «فانتدب الزبير ثلاثا».

محمد ابن سعادة: «(ثلاثا) كذا قيده القاضي رحمه الله في أصله العتيق بخطه»[٥].

كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة

٢- باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه:

حديث رقم[٧٢٨٣]: «وكذبت طائفة[٦] فأصبحوا».

(١) ياليتك دونتها فالنسخة الصدفية صارت في حكم المفقود.

(٢) قال ابن حجر: «(رجلا من بني أسْد) بفتح الهمزة وسكون السين المهملة». ينظر فتح الباري(١٦/ ٦٩٦-٦٩٧)

(٣) قال القاضي عياض: «(لابد للحاكم من مترجِمين) وللقابسي(من مترجَمين) على التثنية وكلاهما صحيح» مشارق الأنوار(١/ ١٢٠). وذكر ابن حجر أن صيغة التثنية هو المعتمد. انظر فتح الباري(١٧/ ٢٧)

(٤) لا يوجد في النسخة السعادية واليونينية. قال ابن حجر: «قوله (باب ما جاء في إجازة خبر الواحد) هكذا عند الجميع بلفظ: (باب) إلا في نسخة الصغاني فوقع فيها: (كتاب أخبار الآحاد) ثم قال: (باب ما جاء) إلى آخرها». فتح الباري(١٧/ ١٠٢)

(٥) قال القسطلاني: «وزاد في رواية أبي ذر (ثلاثا) أي كرر ندب الناس فانتدب الزبير ثلاث مرات». إرشاد الساري(١٠/ ٢٩٢)

(٦) هنا وضع محمد ابن سعادة إشارة الإلحاق إلى الهامش، وكتب في الهامش ما أثبته فوق.

محمد ابن سعادة : «(منهم) كذا في أصل القاضي أبي علي بخطه في أصل الكتاب»[١].

٢٨- باب قول الله تعالى وأمرهم شورى بينهم:

حديث رقم[٧٣٦٩]: «أهل الإفك ما قالوا»[٢].

محمد ابن سعادة: «كذا قيد القاضي علامته (هـ)[٣] على (أهل) وثناها على اللام من (أهل)، فيظهر[٤] منه أن لفظة (الإفك) للجميع بخلاف ما يظهر مما قُيّد في داخل الكتاب من مدّ حرف (هـ) دون ثني طرفها والله أعلم»[٥].

كتاب رد الجهمية وغيرهم التوحيد[٦]

٩- باب وكان الله سميعا بصيرا:

- «الحمد لله الذي وسع سمعُهُ الأصواتَ».

محمد ابن سعادة: «وجدته في أصل القاضي أبي علي رضي الله عنه بخطه مقيّدا سمعُه الأصواتَ برفع العين ونصب التاء».

---

(١) أي: «وكذبت طائفة منهم فأصبحوا»

(٢) وضع فوق لفظة (أهل) ولفظة (ما قالوا) رمز الكشميهني (هـ) ثم جر رأس القلم من آخر الرمز إلى الأسفل أي: أنه محصور عليهما، وأن لفظة (الإفك) لم ينفرد الكشميهني بروايتها، بل جاءت عند الثلاثة معا: الحموي والمستملي والكشميهني.

(٣) يقصد جر رأس القلم من آخر رمز (هـ) إلى الأسفل.

(٤) في النسخة البكارية: «ويظهر». (٢٠/ اللوحة٣٠)

(٥) في هامش النسخة المرادية: «قال لها الإفك قالت». ووضع فوقها علامة الحموي والمستملي. (اللوحة٢٦٢). قلت: فلفظة (أهل) و (ما قالوا) جاءت عند الكشميهني فقط، ولفظة (الإفك) جاءت عند الجميع.

(٦) وضع رمز المستملي على: (كتاب رد الجهمية وغيرهم)، ووضع رمز الحموي والكشميهني على (التوحيد). وفي النسخة اليونينية: (كتاب التوحيد) ووضع فوقها رمز الحموي والكشميهني وعلامة (صح)، وفي الهامش: (الرد على الجهمية وغيرهم) ووضع عليها رمز المستملي وعلامة (صح). صحيح البخاري(٩/ ١١٤)

٤٥- باب قول النبي صلى الله عليه رجل آتاه الله القرآن:

حديث رقم[٧٥٢٨]: «رجل آتاه[(١)] القرآن».

محمد ابن سعادة: «عند القاضي بخطه في أصله (رجل آتاه الله القرآن)».

انتهت الحاشية

خاتمة: أهم النتائج:

١- يحوي التراث الحديثي بالمغرب نوادر وفرائد المخطوطات.

٢- احتياج التراث الحديثي بالمغرب إلى مزيد خدمة ودراسة.

٣- حاشية أبي عبد الله ابن سعادة على صحيح البخاري، من الحواشي النادرة المغمورة.

٤- حاشية أبي عبد الله ابن سعادة على صحيح البخاري، صورة مصغرة من محتوى النسخة الصدفية الثانية.

ثبت المصادر والمراجع

المخطوط:

تشنيف المسامع ببعض فرائد الجامع لأبي زيد عبد الرحمن الفاسي على صحيح البخاري، مخطوطة بخزانة الزاوية الناصرية بتمكروت رقم(٢١٣١)، ومخطوطة بمكتبة ابن يوسف بمراكش رقم(٥٣٥)، ومخطوطة مكتبة علال الفاسي رقم(ع٧٢٢).

(١) وضع الضبة في مكان هذا السقط.

تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد رقم (١٠٦١)، ومخطوطة بالمكتبة المتوكلية اليمنية بالجامع الكبير بصنعاء رقم(١٠) مصطلح الحديث، ومخطوطة بإحدى المكتبات التركية رقمها (١٢١١).

الخبر الفصيح لفوائد مسند البخاري الصحيح لابن التين عبد الواحد بن عمر الصفاقسي. مخطوطة بالمكتبة الصادقية بالجامع الأعظم رقم (١٠٥٢٢).

صحيح البخاري:

- النسخة البكاري مخطوطة بخزانة القرويين رقم(٩٥٤)
- نسخة الخطيب مخطوطة بخزانة القرويين توجد تحت ثلاثة أرقام: (٩٥٤-٩٥٦-٩٥٨).
- النسخة السعادية مخطوطة المكتبة الوطنية بالرباط تحت رقم(د/ ١٣٣٢)، وتصوير شمسي للمجلد الثاني بخزانة علال الفاسي بالرباط تحت رقم(ع٢٦٨).
- النسخة الشيخة يوجد مصورة لها على ميكروفيلم في المكتبة الوطنية تحت رقم (٧٣٦)، وقد رفعت على الشبكة العنكبوتية.
- نسخة عبد القادر الفاسي بخزانة الزاوية الحمزية تحت رقم(٣٩٨).
- النسخة المرادية ضمن مجموع في مكتبة مراد ملا تحت رقم (٥٧٧)، وقد رفعت على الشبكة العنكبوتية.

المطبوع:

إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، المطبعة الأميرية ببولاق مصر، الطبعة السابعة سنة(١٣٢٣هـ).

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى سنة (١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م).

أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطابي، تحقيق محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى الطبعة الأولى سنة(١٤٠٦هـ/ ١٩٨٨م).

بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأحمد بن حيان بن أحمد بن عميرة الضبي، تحقيق إبراهيم الأبياري دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى سنة(١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م).

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى سنة(١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م).

تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، اعتنى به علي بن محمد العمران ومحمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى سنة(١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).

التكملة لكتاب الصلة لمحمد بن عبد الله القُضاعي - المعروف بابن الأبار - تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى سنة(٢٠١١م).

التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة لصحيح الإمام البخاري لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق عبد المجيد الخيالي، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث الطبعة الأولى سنة(١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م).

حاشية أبي عبد الله مَحمد بن عبد الرحمن ابن زكري على صحيح البخاري، طبعة حجرية بمدينة فاس المغرب سنة(١٣٢٩هـ).

سنن الدارقطني علي بن عمر الدارقطني، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٤ه/ ـ٢٠٠٤م).

شرح صحيح البخاري لابن بطال أبي الحسن علي بن خلف، تحقيق ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، بدون سنة الطبع.

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح جمال الدين بن مالك الأندلسي، تحقيق طه محسن، مكتبة ابن تيمية الطبعة الثانية سنة(١٤١٣هـ).

صحيح البخاري بحاشية أحمد علي السهارنفوري، مع المقارنة بعشر نسخ معتمدة من صحيح البخاري منها نسخة الصغاني. تحقيق وتعليق تقي الدين الندوي، الطبعة الأولى سنة(١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م).

صحيح البخاري تحقيق محمد زهير بن ناصر النّاصر، دار طوق النجاة الطبعة الأولى سنة (١٤٢٢هـ).

صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين ورواياته وأصوله لمحمد بن عبد الهادي المنوني، مجلة المجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد التاسع والأربعون، جمادي الثانية ١٣٩٤ - العدد ٣ -.

صحيح مسلم دار إحياء الكتب العربية، اعتنى به محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى سنة(١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).

عمدة القاري شرح صحيح البخاري بدر الدين محمود بن أحمد العيني، إدارة الطباعة المنيرية، تصوير دار الفكر ودار الإحياء والتراث العربي، بدون سنة الطبع.

عناية المغاربة بصحيح البخاري رواية وتوثيقا عبد الحي مغاري صنهاجي، لم يطبع بعد.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به نظر محمد الفاريابي، دار طيبة الطبعة الأولى سنة (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).

الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج، دراسة وتحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، المملكة العربية السعودية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة(١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري محمد بن يوسف الكرماني، المطبعة البهية المصرية، الطبعة الأولى سنة(١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م)، تصوير دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية سنة(١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

المؤتلف والمختلف علي بن عمر الدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى سنة(١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)

مدرسة الإمام البخاري في المغرب يوسف الكتاني، دار لسان العرب، بدون سنة الطبع.

مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن لمحمد العربي بن يوسف الفاسي الفهري تحقيق محمد حمزة بن علي الكتاني، منشورات رابطة أبي المحاسن ابن الجد، بدون سنة الطبع.

المزايا فيما أحدث من البدع بأم الزوايا لمحمد بن عبد السلام بن عبد الله الناصري دراسة وتحقيق عبد المجيد خيالي دار الكتب العلمية الطبعة الأولى سنة(١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).

مشارق الأنوار على صحاح الأثار للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، طبع و نشر المكتبة العتيقة و دار التراث سنة(١٩٧٨م).

المصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني، دار التأصيل الطبعة الأولى سنة(١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م).

المعجم في أصحاب القاضي الصدفي لمحمد بن عبد الله القُضاعي - المعروف بالابن الأبار - تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني الطبعة الأولى سنة (١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م).

المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون، تحقيق عادل بن سعد، دار الكتب العلمية، بدون سنة الطبع.

معونة القاري لصحيح البخاري علي بن محمد بن علي المنوفي، تحقيق ودراسة سليمان بن عبد الله بن حمود، دار العاصمة الطبعة الأولى سنة (١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م).

منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى (تحفة الباري) زكريا الأنصاري المصري الشافعي، تحقيق سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).

النسخة السعادية من صحيح البخاري دراسة وصفية مقارنة (المجلد الثاني أنموذجا) عبد الحي مغاري صنهاجي، لم يطبع بعد.

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المركز: info@alsunan.com إدارة المجلة: journal@alsunan.com

+966544179454 c4sunnah
@c4sunnah www.alsunan.com

Arcif Analytics

doi

eISSN 2785-8499